تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ
محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني

تحقيق
الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

الجزء الثالث

المحتويات

[توطئة: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات][١]

«فصل»: يذكر فيه تعداد المرفوعات / والمنصوبات والمجرورات، وهو كالتوطئة لما بعده من الأبواب. ١١٢

«مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة، أو فضلة، أو بينهما»، أي: شيء الاسم به، أي: بذلك الشيء عمدة، فـ(ما) نكرة موصوفة بمعنى شيء، والضمير المنفصل [المرفوع][٢] عائد إلى الاسم، والضمير المجرور بالباء [عائد][٢] إلى (ما).

قال[٣] في الشرح[٤]: والعمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام، إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض.

«فالرفع[٥] للعمدة» لأجل شرفها والاهتمام بها، فجعل لها الرفع، لأنه أقوى الحركات. **«وهي»** أي العمدة **«مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه»**[٦].

وفي المفصل لم يذكر النائب عند تعداد المرفوعات[٧]، ولا أخرجه من[٨] حد الفاعل[٩]، لأنه يسميه فاعلاً؛ ولذا[١٠] قال في باب الإضافة[١١]: وتضاف الصفة إلى

(١) ليس هذا في متن التسهيل، ولا في شرحه، ولكني وضعته حتى يتميز هذا الفصل عن الباب السابق، وتظهر صلته بما بعده.

(٢) ليست في، د.

(٣) المصنف.

(٤) على التسهيل ١ : ٢٩٨.

(٥) والرفع، ز، ظ.

(٦) نائب، ز، ظ.

(٧) المفصل ١ : ٥٠.

(٨) عن، د.

(٩) انظر المفصل مع ابن يعيش ١ : ٧٤، وقد انتصر ابن يعيش لمن ألحق نائب الفاعل بالفاعل.

(١٠) ولذلك، د.

(١١) في المفصل ١ : ٢٤٣، والمثال الثاني ليس فيه.

فاعلهـا كقـولك: معمور الدار، ومؤدب الخدام. «**أو شبيه به**»[(١)] أي بالفاعل «**لفظا**» كاسم (كان) وأخواتها.

«**وأصلها**» أي المرفوعات «**المبتدأ أو الفاعل، أو كلاهما أصل**» أقوال ثلاثة.

قال ابن قاسم: والخلاف في ذلك لا يجدي فائدة.

قلت: بل يظهر [له][(٢)] فائدة في أولوية المقدر عند الاحتمال، كما[(٣)] إذا وجدنا محلاً دار الأمـر فيه بين أن يكـون المحـذوف فيه فعلاً، والباقي فاعلاً، وأن يكون المحذوف خبراً، والباقي مبتدأ، كما إذا قيل: من قام؟.

فتقـول[(٤)]:ـ في جوابه ـ زيد، فإنه يحتمل كون زيد[(٥)] فاعلاً والتقدير قام زيد، ويحتمل كونه مبتدأ، والتقدير: زيد قام.

فإن قلنا: الفاعل أصل ترجح الأول. . وإن قلنا المبتدأ أصل ترجح الثاني[(٦)].

فإن قلت: إنما الترجح[(٧)] هنا بمطابقة السؤال، فإنه جملة اسمية

قلت: هو اسمية في الصورة، وفعلية في الحقيقة، وبيان[(٨)] ذلك أن قولك: من قام؟ أصله: أقام[(٩)] زيد أم عمرو أم خالد، إلى غير ذلك، لا أزيد قام أم عمرو أم خالد؛ وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام، ولما أريد الاختصار وضعت كلمـة (من) دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة هناك، ومتضمنة لمعنى

---

(١) شبه، ز.
(٢) سقطت من، ز.
(٣) فيها، د.
(٤) فيقول، ز.
(٥) زيداً، ز.
(٦) الأول، ز، ثم كرر الجملة من (وإن قلنا) وأصلح الخطأ.
(٧) الترجيح، د، ظ.
(٨) بيان، د.
(٩) قام، ظ.

الاستفهـام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة؛ لعروض تقدم ما يدل على الذوات[(١)]، وفي الحقيقة [هي][(٢)] فعلية، فإن أجبت بالفعلية نظراً إلى جانب الحقيقــة فالمــطابقـة حاصلة [معنى، وإن أجبت بالاسمية نظراً إلى[(٣)] الصورة فالمطابقة حاصلة][(٤)] لفظاً فإذن لا ترجيح [بمجرد][(٤)] المطابقة، لوجودها في كل من الصورتين، فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ، سالماً عما[(٥)] تقدم، وإن قلنا: كلاهما أصل استوى التقديران، لفقدان[(٦)] المرجح، فقد ظهرت جدوى الخلاف كما رأيت.

«**والنصب للفضلة**» فإن علامته فتحة، وهي أخف الحركات، والفضلة أكثر دوراً[(٧)] في كلامهم، فناسب أن يجعل لها النصب لخفة علامته.

«**وهي: مفعول مطلق أو مقيد**» بقولك: به أو فيه أو له أو معه «**أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول [به]**[(٨)]» وهو ما نصب على طريق الاتساع من ظرف أو مصدر أو مرفوع في باب الصفة المشبهة.

«**والجر لما بين العمدة والفضلة**» فإن علامة الجر الأصلية الكسرة، وهي متوسطة بين الخفة والثقل، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين.

«**وهـو المضاف إليه**»؛ لأنه تارة يكمل العمدة نحو: جاء غلام زيد، وتارة يكمل الفضلة نحو: رأيت غلام زيد، ويقع في موضع عمدة نحو: يعجبني قيام زيد، وفي موضع فضلة نحو: هذا ضارب عمرو.

١١٣ وأدخل المصنف المجرور بالحرف تحت قوله: (المضاف إليه)، وكذا/ صنع ابن

(١) الذات، و، ظ.
(٢) سقطت من، د.
(٣) استبدل بها اللام في، د.
(٤) ما بين المعقوفين ليس في، ز.
(٥) كما، ز، ظ.
(٦) لفقد، ز.
(٧) وورا، د.
(٨) سقطت من د، ز، ظ.

الحاجب في الكافية[١] إذ قال[٢]: والجر علم الإضافة. ولـمّا حد المضاف إليه، قال[٣]: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديراً مراداً[٤].

وقال في شرحها: المجرور بالحرف مضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد، فقد أضفت[٥] المرور إلى زيد بواسطة حرف الجر؟، ولذلك سُمي حرف جر، لأنه يجر معاني الأفعال إلى الأسماء.

وسبق إلى فهم بعض الناس من هذا الكلام أن المضاف[٦] لا يجب أن يكون اسمًا؛ لأنه قال: (نسب إليه شيء)، ولم يقل: (اسم)، ومثّل[٧] بقوله: (مررت بزيد).

وقال في الحروف[٨]: حرف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه. ولكن علم في أول الكافية[٩] أنه اسم، وقد صرح به الزمخشري[١٠] وغيره،

(١) ١: ٢٣.
(٢) إذ قال في الكافية، د.
(٣) في شرح الكافية ١: ٢٧٢ بنصه، وتكلم عليه الرضيّ فقال: (بنى الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه، وقد سماه سيبويه أيضاً مضافاً إليه، لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه، أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة، وأما من حيث اللغة، فلاشك أن (زيداً) في: مررت بزيد، مضاف إليه إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر).
(٤) في شرح الكافية ١: ٢٧٢ (قال: احترزت بـ(مراداً) عن المفعول فيه والمفعول له؛ لأن حرف الجر مقدر فيهما، لكنه غير مراد).
وناقشه في ذلك الرضيّ، فقف عليه إن شئت.
(٥) أصفت، ز.
(٦) المصاف، ظ.
(٧) ومثله، ز.
(٨) في الكافية ٢: ٣١٩ ونصه: (حرف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه).
(٩) ١: ٩، ١٢ في حد الاسم وبيان خصائصه.
(١٠) في المفصل مع ابن يعيش قال في ٢: ١١٧ (لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب، والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو: قولك مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة). وقال في ٨: ٧، في حروف الجر، وسماها: حروف الإضافة:

والحق[١] [أن يقال][٢]: إن (مررت) ـ من حيث أن (زيدا) في (بزيد) مفعول ـ ليس مؤولا[٣] باسم، ومن حيث أنه[٤] مضاف إليه[٥] مؤول به؛ ولذا قال: قد أضيف المرور إلى زيد فعلم أن المضاف قد يكون فعلاً مؤولاً بالاسم كالمبتدأ. كذا قال بعض الفضلاء.

«وألحق من العمد[٦] بالفضلات المنصوب في باب (كان) و(إنّ) و(لا)»

وذلك لأن خبر (كان) عمدة، وقد نصب، وإنما كان عمدة، لأنه خبر المبتدأ في الأصل، واسم (إن) و(لا)، هو المبتدأ[٧] في الأصل، وسيأتي سبب إلحاقها بالفضلات في محله.

وبقي عليه المنصوب في باب (ظن)، فإن مفعوليه[٨] في الأصل مبتدأ وخبر، ولا يقال: قد دخل في قوله (مفعول مقيد)؛ لأن ذلك في نصب الفضلات، وهذا ليس بفضلة، وعلى هذا فالمفعول ضربان: عمدة وفضلة، فلا يدخل أحدها في الآخر.

= (سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي فوضى في ذلك وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء).

(١) فالحق، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) ما ولا، د.

(٤) أنه فيه، د.

(٥) الضمير في (أنه) عائد على (مررت) وفي (إليه) عائد على زيد.

(٦) العمدة، د، ز، ظ، والصحيح ما صنعت.

(٧) المبتدأ، ظ.

(٨) مفعولية، د.

الباب الثاني عشر
«باب المبتدأ»

«**وهـــو ما عدم**» يشمـــل الاسم الصريح نحـــو: زيد والمؤول به نحـو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾[1] ويشمـل الفعل نحو: يقوم. «**حقيقةً**» كزيد من (زيد قائم). «**أو حكـمًا**» نحـو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[2] فـ(خالق) مبتدأ خبره (غير الله)، ولا يخفى[3] أنه غير عادم للعامل حقيقة، لأنه ملتبس[4] به، لكن لما كان العامل زائداً قدر[5] عدمه، فمدخوله عادم له حكمًا لا حقيقة، ومن كلام العرب (ناهيك بزيد) وأعرب بعض النحاة (ناهيك) خبراً[6]، و(زيد) مبتدأ زيدت فيه الباء، وهو ظاهر، لأن المعنى أن زيداً ناهيك عن تطلب غيره؛ لما[7] فيه من الكفاية. «**عاملاً لفظياً**» لا معنوياً، فإن المبتدأ لم يعدم العامل مطلقاً، وإنما عدم العامل اللفظي، وأما العامل المعنوي فثابت له.

«**من مخبر عنه**» إما بأمر يرجع إلى اللفظ نحو: زيد ثلاثي، أو بأمر يرجع إلى

(١) ﴿... فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٨٤ البقرة (٢).

(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ... يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ ٣ فاطر (٣٥).

(٣) يخفي، ز.

(٤) متلبس، د.

(٥) قدروا، ز.

(٦) خبر، د.

(٧) مما، د.

المعنى نحو: زيد قائم، فخرج الفعل؛ لأنه مخبر به لا عنه.

«**أو وصف**» أتي به؛ ليدخل أحد قسمي المبتدأ، وذلك أن المبتدأ على قسمين: مسند إليه كما مر، ومسند كالوصف في قولك: أقائم الزيدان؟، يعني بالوصف اسم الفاعل كما مثلنا، واسم المفعول نحو: ما مضروب العمران، والصفة المشبهة نحو: أحَسن أخواك؟، والمنسوب جار مجرى الوصف نحو: أقرشي أبواك؟.

«**سابق**» نعت للوصف، احترز به من نحو: أخواك خارجٌ أبوهما، فـ(خارج) خبر لا مبتدأ، لأنه غير سابق.

«**رافع ما انفصل**» أي رافع لاسم مستقل غير مفتقر للاتصال بغيره[1]، فخرج الضمير المتصل، ودخل الاسم الظاهر كما مثلنا، والضمير المنفصل نحو: أقائم أنتما؟ ولو عبر بقوله: (ما استقل) لكان أظهر؛ لئلا يتوهم أن المراد الضمير المنفصل، وذلك غير متعين اتفاقاً، بل قال: بامتناعه جماعات، والصحيح الجواز، وهو مذهب البصريين بدليل قول الشاعر[2]:

١١٤ / خليلي ماوافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع[3].

قال ابن هشام[4]: هذا البيت وقوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾[5] مما يقطع [به][6] على بطلان مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميراً منفصلاً على أنه فاعل به؛ وذلك لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي - في البيت - إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، ويؤدي - في الآية - إلى فصل العامل من معموله بأجنبي[7].

(١) لغيره، ز، ظ.

(٢) لم يسموه.

(٣) البيت يتيم في مراجعي. شرح التسهيل ٤٤: ب، ابن الناظم ٤١، المغني ٢: ٦١٥. المقاصد ١: ٥١٦ - ٥١٨، التصريح ١: ١٥٧، الأشموني ١: ١٩١، الهمع ١: ٩٤، السيوطي ٢: ٨٩٨، الدرر ١: ٧١.

(٤) في المغني ٢: ٦١٥، ونقله بالمعنى وتصرف.

(٥) ﴿قال.... يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ ٤٦ مريم (١٩).

(٦) سقطت من، د.

(٧) أهملت الجيم في، ز.

قلت: وقد أجيب عن الأول بـ[احتمال][1] أن[2] يكون (أنتما) مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله: (ماواف بعهدي)، والتقدير: أنتما ياخليلي إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما أحد واف بعهدي، أي أن عدم قيامكما معي على من أقاطعه سبب لأن لا يكون أحد يفي بعهدي، لأن من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الإخاء، فإذا لم تساعداني وتكونا لي على من أقاطعه لم[3] يوف أحد بعهدي؛ لاتسامه بكما؛ وادعائه[4] أنه أحق بعدم الوفاء.

وأجيب عن الثاني: بأنا نمنع تعلق الجار بـ(راغب) المذكور ليلزم[5] المحذور، ويجعل متعلقا[6] بمحذوف، والتقدير: أراغب أنت ترغب عن آلهتي.

وجعل ابن قاسم من أدلة الجواز قول[7] الآخر[8]:

فما باسط خيراً[9] ولادافع أذى من الناس إلا أنتم آل دارم[10]

قلت: وهذه المسألة لا تقبل الخلاف؛ إذ الفصل في مثل هذا [في][11] الفعل[12] واجب، نحو: ما قام إلا أنت، والمانعون إنما اعتلوا بأن الوصف إذا رفع الفاعل السّاد مسدّ الخبر كان جارياً مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل فيه الضمير، وأنت خبير بأن هذه العلة لا تتأتى[13] مع الحصر بـ(إلا)، فتأمله. «وأغنى» قالوا: عن الخبر. وهو

(١) سقطت من، ظ.
(٢) أن أن، ز.
(٣) لو قال: لم يف، لكان أولى؛ ليناسب (واف)، لكنه صحيح، فهو مثل قوله تعالى ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ . . . ﴾ ٧ الإنسان (٧٦).
(٤) واذعانه، ز.
(٥) كذا في، ز، ظ، فيلزم، د. والأولى: لئلا يلزم.
(٦) منعلقاً، ز.
(٧) قو، ظ.
(٨) لم أصل إلى اسمه.
(٩) خيرا، ظ.
(١٠) لم أجده في غير هذا الكتاب.
(١١) سقطت من د، ، ظ.
(١٢) الفصل، د.
(١٣) يتأتى، د، ظ.

متقد بأنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلاً، حتى يحذف ويغني غيره[(١)] عنه أو يسد مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت؛ إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له، ومن ثم [تم][(٢)] بفاعله[(٣)] كلاماً، ولو فسر قول المصنف: (وأغنى) بأن معناه: أن يكون مكتفىً به، أي يستقل[(٤)] مع الوصف المذكور كلاماً: ليحترز به عن مثل: أقائم أبواه زيد، فإن الفاعل فيه ليس بمكتفى به؛ ضرورة التباسه بالضمير المفتقر إلى زيد المعود إليه لكان حسناً.

وعليه فيعرب (زيد) مبتدأً مؤخراً، و(قائم) خبراً مقدماً، لا مبتدأً و(أبواه) فاعلاً به، ولا يجعل من هذا الباب. وفيه نظر، فليتأمل.

قال ابن قاسم: لو عطف على هذا الوصف بـ(بل) انفصل الضمير، فتقول[(٥)]: أقائم الزيدان بل قاعدُهما؟. قال[(٦)] المازني: وتقول[(٧)] أقائم أخواك أم قاعدُهما؟ هذا القياس والوجه، وحكي: أم قاعدان، بالضمير المتصل. [انتهى][(٨)].

وعلى تقدير العطف[(٩)] ـ مع كون الضمير متصلاً ـ يرد[(١٠)] على المصنف إشكال، وذلك أن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، ولا خبر هنا، والوصف لم يرفع ما انفصل، وإنما رفع ضميرا متصلاً. بل أقول: ولو رفع منفصلاً ـ فقلت: أقائم الزيدان أم قاعدُهما؟، وفسر (أغنى) بـ(اكتفي به) ـ ورد عليه من حيث افتقار مرفوع الوصف إلى غيره، فتأمله.

---

(١) عن خبره، د.
(٢) سقطت من، ز.
(٣) بفاعل، ز، ط.
(٤) مستقل، ز، ظ.
(٥) فيقول، ز.
(٦) حال، ز.
(٧) ويقول، د.
(٨) ليست في، د.
(٩) القطف، ز.
(١٠) لا يرد، ز، ظ، وهذا خطأ ظاهر.

«والابتداء كون ذلك» الذي عدم حقيقة أو حكمًا عاملاً لفظياً **«كذلك»** أي مثل ما ذكرناه من كونه مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لما انفصل وأغنى.

«وهو» أي[1] الابتداء **«يرفع المبتدأ، والمبتدأ [يرفع][2] الخبر»** وهذا مذهب سيبويه.

قال في الكتاب[3]: فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع[4] هو بالابتداء، وذلك قولك: / عبدالله منطلق، ارتفع (عبدالله)؛ لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق)؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته. وبقول[5] سيبويه قال جمهور[6] [البصريين][7]. **«خلافاً لمن رفعهما به»** أي: رفع المبتدأ والخبر جميعاً بالابتداء، وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة من المتأخرين، قالوا: لأن الابتداء يطلب المبتدأ أو الخبر على السواء، فكان عاملاً فيهما. **«أو»** رفعهما **«بتجردهما للإسناد»**، وهو مذهب الجرمي والسيرافي وجماعة من البصريين. والفرق بين الابتداء والتجرد للإسناد [أن التجرد للإسناد][8] وصف هو التجرد، مقيد بقيد واحد، وهو كونه للإسناد، أي: إسناده إن كان خبراً أو وصفاً رافعاً لمكتفىً به، أو الإسناد إليه إن كان مبتدأً غير وصف، وأن الابتداء عبارة عن أوصاف متعددة، وهي المشروحة في الحد المشار إليه[9] بقوله: (كون ذلك كذلك). ١١٥

«أو رفع بالابتداء المبتدأ[10] وبهما» جميعاً أي: بالابتداء والمبتدأ **«الخبر»**، وهو

---

(١) أي أي، د.
(٢) ليست في، م.
(٣) بنصه ١ : ٢٧٨.
(٤) رتفع، ز.
(٥) ويقول، ز.
(٦) الجمهور، د.
(٧) ليست في، د، البصر بين، ز.
(٨) سقطت من، ز.
(٩) إليها، ز، ظ.
(١٠) المبتد، ظ.

قول أبي إسحاق الزجاج وأصحابه ونسب إلى المبرد[١]، ورد بأنه يلزم عليه امتناع تقدم الخبر؛ لأن المعمول لا يتقدم [على عامله][٢] إلا حيث يكون العامل متصرفاً، ولا يرد بأنه يلزم اجتماع عاملين على[٣] معمول واحد؛ لأن العمل عند صاحب هذا القول منسوب لمجموع الأمرين، لا لكل منهما[٤]. «**أو قال:**» المبتدأ والخبر «**ترافعا**» فكل منهما عامل في الآخر، وهذا مذهب الكوفيين، والنظر في هذه[٥] المذاهب توجيهاً أو اعتراضاً[٦] مما يطول الكلام فيه.

«**ولا خبر للوصف المذكور**» وكيف يكون له خبر، والخبر إنما هو للمخبر عنه، وهذا ليس بمخبر عنه أصلاً، بل هو مسند كالفعل!! فلا يقال: إن له خبراً «**لشدة شبهه بالفعل؛ ولذا**»[٧] المعنى الذي ذكرناه[٨] من كونه شديد الشبه بالفعل «**لا يصغر**»، فلا يقال: أضويرب[٩] الزيدان. «**ولا يوصف**» فلا يقال: أضارب عاقل الزيدن، ولا أضارب الزيدان عاقل. «**ولا يعرّف**» فلا يقال: أالقائم[١٠] الزيدان؟ على أن يكون الزيدان فاعلاً بالوصف.

قال ابن السراج[١١]: لأنه قد يكمل اسمًا معرفة، والمعرفة لا تقوم[١٢] مقام الأفعال. «**ولا يثنى ولا يجمع**» فلا يقال: أقائمان الزيدان؟ ولا أقائمون الزيدون؟، على أن يكون الزيدان والزيدون فاعلاً.

---

(١) صرح بذلك في المقتضب ٤ : ١٢٦.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) في، د.
(٤) أهملت النون في، ز.
(٥) هذ، د.
(٦) عطفت بالواو في، ز، ظ.
(٧) فلذا، د، وكذا، ز.
(٨) ذكره، د.
(٩) اصيغيرب، ز.
(١٠) القائم، د.
(١١) أبو بكر محمد بن السري.
(١٢) ثنى حرف المضارعة من فوق ومن تحت في، ظ.

«إلاعلى لغة: **يتعاقبون فيكم ملائكة**»[١] وسيأتي الكلام عليها في الفاعل.
قال ابن هشام: ولا يدخل عليه حرف جر، ولهذا رد إعراب الزمخشري[٢] ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٣] حيث جعله من هذا الباب، [أعني أن][٤] يكون خالق مبتدأ وغير الله فاعلاً به، والصواب أنه من باب المبتدأ [وخبره][٤] كما أسلفناه.

ولم يتعرض المصنف في هذا الكتاب لحكم الوصف المذكور في حالتي مطابقته للمرفوع في إفراد، نحو: أقائم زيد؟ وغيره، نحو: أقائمان أخواك؟، وأقائمون إخوتك؟، وعدم مطابقته إياه، نحو: أقائم أخواك؟، فيتعين أن يكون [هذا][٥] من هذا الباب في القسم الأخير، ومن باب المبتدأ والخبر في القسم الثاني، وهو المطابقة في غير الإفراد إلا على اللغة المذكورة، فيكون[٦] - حينئذٍ كالقسم الأول، فيجوز فيه الأمران، وهما: أن يكون الوصف مبتدأً، والمرفوع بعده[٧] فاعلاً [به[٨]]. وأن يكون الوصف خبراً مقدماً، والمرفوع مبتدأ مؤخراً، مع أن هذه المسألة مذكورة في المختصرات. «**ولا يجري**»[٩] الوصف المذكور «**ذلك المجرى باستحسان**» من كونه مبتدأ، والمرفوع الواقع بعده فاعلاً مكتفىً به «**إلا بعد نفي**»[١٠] بـ(ما) و(إن) ونحوهما، كقولك: ما قائم الزيدان و[إن][٨] ذاهب العمران. «**أو استفهام**» بالهمزة أو غيرها[١١] من أدوات الاستفهام نحو: أقائم الزيدان؟، وهل معتق عبداك[١٢] ومن

(١) حديث شريف، خرجناه في ١ : ٧٨.
(٢) في كشافه ٣ : ٥٩٧، ولم يوجب هذا الوجه.
(٣) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ... يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ ٣ فاطر (٣٥).
(٤) ساقط من، د.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) فتكون، د.
(٧) بعد، د.
(٨) ليست في، ظ.
(٩) أهملت الجيم في، ظ.
(١٠) أخر (نفي) عن (استفهام) الآتي في، م.
(١١) عطفت بالواو في، ز، ظ.
(١٢) عبدك، ز، ظ.

١١٦ ضارب العمران؟ ومتى راجع أخواك؟، وأيان قاعد صاحباك؟، وكيف مقيم ابناك؟، وكم ماكث صديقـاك؟، وأيّان قادم رفيقـاك[١] ؟، كذا قال المصنف[٢] «خلافاً للأخفش» والكوفيين [في][٣] تجويزهم[٤] رفع الصفة الظاهر بعدها باستحسان، على أنه فاعل لها من غير اعتماد على النفي أو الاستفهام[٥]، فيجوّزون: قائم[٦] الزيدان، كما يجوز: ما قائم الزيـدان، وأقائم الزيـدان[٧] ؟،

وأشار المصنف بقوله: (باستحسان) إلى أن الوصف قد يجري ذلك المجرى في كونه مبتدأ رافعاً لما بعده، على أنه فاعل له، وإن [كان][٨] لم يعتمد على نفي أو استفهام، لكن لا باستحسان، ونسب المصنف[٩] ذلك إلى سيبويه، قال: ومن زعم خلاف ذلك [عليه][١٠] فقد قوّل سيبويه ما لم يقل، وجعل من ذلك قول الشاعر[١١]:

خبيـر بنـور لهـب[١٢] فلاتـك ملغيـا مقالـة لهبـي إذا الطيـر مـرت[١٣]

وقال الآخر[١٤]:

(١) أخاك، ز، ظ.

(٢) في شرح التسهيل ٤٥، ب.

(٣) ليست في، ظ.

(٤) وتجويزهم، ظ.

(٥) عطفت بالواو في، د.

(٦) أقائم، ظ.

(٧) الزيدات، ز.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) في شرح التسهيل ٤٥: أ ـ ب.

(١٠) ليست في، د.

(١١) بعض الطائيين.

(١٢) هب، ظ.

(١٣) بنو لهب: من بني نصر بن الأزد أو لهب بن أحجن بن كعب من الأزد أيضاً، قبيلة معروفة بالقيافة. شرح التسهيل ٤٥: ب، ٦٧: أ، ابن مالك ١: ١٠٣، ابن الناظم ٤١، ابن عقيل ١: ١٦٩، المقاصد ١: ٥١٨ ـ ٥٢٠، التصريح ١: ١٥٧، الأشموني ١: ١٩٢، الهمع ١: ٩٤، الدرر ١: ٧٢.

(١٤) زهير بن مسعود الضبي، ولا أعرف عنه شيئاً.

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا[١]

ووجه الاستدلال بالأول أنه لو جعل (بنو لهب)[٢] مبتدأً مخبراً عنه بقوله: (خبير) لزم عدم المطابقة، فتعين كون[٣] (خبير) مبتدأ، و (بنو لهب) فاعلاً به.

وأجيب: بأن فعيلاً يستوى فيه المفرد وغيره، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[٥] وقال تعالى: ﴿خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾[٦].

ومنه قول الشاعر[٧]:

حملت[٨] أسداً على سود الكلاب فقد[٩] أضحى شريدهم في البحر ضلّالاً[١٠]

(١) قبله:

ومن يك بادياً ويكن أخاه أبا الضحاك ينتسج الشمالا

وبعده:

ولم تثق العواتق من غيور بغيرته وخلين الحجالا

الناس: كذا في المراجع، وقال البغدادي: صوابه (البأس). وهو أليق بالمقام. المثوب: المستصرخ الذي يردد نداءه. العواتق، جمع عاتق: الفتاة أول ما تدرك وقبل أن تتزوج. الحجال، جمع حجلة: بيت كالقبة يستر بالثياب ويكون له أزرار كبار. أبو زيد ٢١ ـ ٢٢، الخصائص ١: ٢٧٦، شرح التسهيل ٤٥: ب، الرضي ١: ١١٨، ابن عقيل ١: ١٦٨ ـ ١٦٩، المغني ١: ٢٤١، ٢: ٤٩٦، المقاصد ١: ٢٠٥، السيوطي ٢: ٥٥، ٥: ٥٩٦، الخزانة ١: ٢٢٨ ـ ٢٣١، الدرر ١: ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) هب، ظ.

(٣) كونه، د.

(٤) ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ. .﴾ ٤ التحريم (٦٦).

(٥) ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ. . .﴾ ٦٩ النساء (٤).

(٦) ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ. . قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ٨٠ يوسف (١٢).

(٧) أبي الصلت، أو أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوان الثاني.

(٨) جعلت، ز، ظ.

(٩) ألحقت خطأ بالعجز في، د.

(١٠) من قصيدة مدح فيها سيف بن ذي يزن الحميري وهنأه بظفره بالحبشة.

فوضع (شريداً)[١] موضع الجمع؛ ولذا قال: (ضلالاً).

ووجه الاستدلال بالثاني [أنه][٢] لو جعل (خير)[٣] خبراً مقدما؛ و(نحن) مبتدأً لزم الفصل بين اسم التفضيل و(من) بمبتدأ، وهو أجنبي منهما، فتعين أن يكون (خير)[٤] مبتدأ، و(نحن) فاعلاً به.

وأجيب: بأنا لا نسلم أن (نحن) مبتدأ ولا فاعل، وإنما هو تأكيد للضمير[٥] المستكن في (خير) و(خير) [خبر][٢] مبتدأ محذوف، والتقدير: فنحن خير نحن، كما تقول[٦]: أنت قائم أنت، على ذلك خرجه ابن خروف[٧].

وتلخص من [هذا][٨] أن سيبويه والأخفش متفقان على جواز[٩]: قائم الزيدان،

= أولها:

ليطلب الوتر أمثال ابن ذي يزن   في البحر خيم للأعداء أحوالاً

وقبل الشاهد:

لا يضجرون وإن حرت مغامزهم   ولا ترى منهم في الطعن ميالا

يرمون عن شدف كأنها غبط   في زخر يعجل المرمي إعجالاً

وبعده:

فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقا   في رأس غمدان دارا منك محلالاً

يروى: (لجج في البحر...) كذا في الشجري، ولا يستقيم الوزن بذلك.

(أرسلت أسداً...) (... في البحر فلالاً) (اشرب...) (... التاج مرتفعاً). لجج: ركب لج البحر. أحوال، جمع حول: العام. غمدان: قصر كان بصنعاء هدمه عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ أمية ٥١ ـ ٥٢، الشجري ١: ١٦٩ ـ ١٧٦.

(١) شريدهم، د.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) خبير، ز.

(٤) خبر، ز.

(٥) كررت هذه الكلمة بين الصفحتين في، ظ.

(٦) يقول، ز.

(٧) أبو الحسن علي بن محمد.

(٨) هذه، د، وليس في، ظ.

(٩) أهملت الزاي في، ز.

والخلاف بينهما إنما هو في الاستحسان، فسيبويه، يقول: ليس بحسن، والأخفش يقول: هو حسن، وكذا[١] الكوفيون. «**وأجري في ذلك**» المذكور من كون المرفوع بعد الوصف فاعلاً به. «**غير قائم، ونحوه**» مثل: غير مضروب. «**مُجرى [ما**[٢]**] قائم**» فتقول[٣]: غير قائم الزيدان، وغير مضروب العمران، كما تقول: ما قائم الزيدان، وما مضروب العمران.

وعلى ذلك خرج ابن الشجري[٤] قول أبي نواس[٥]:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن[٦]

فجعل (غير)[٧] مبتدأ لا خبر له، [بل][٨] لما أضيف إليه مرفوع يغني عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض[٩] لفظاً، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: مأسوف على زمن ينقضي[١٠] مصاحباً للهم والحزن، فهو نظير:

(١) فكذا، د.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) فيقول، ز.

(٤) في أماليه ١: ٣٢ ـ ٣٣.

(٥) ليس البيت في ديوانه. وهو: أبو علي الحسن ابن هانيء بن عبد الأول الحكمي (١٤٦ ـ ١٩٨هـ / ٧٦٣ ـ ٨١٤م). كان جده مولى للجراح بن عبدالله الحكمي، فنسب إليه. شاعر فذ متصرف في فنون الشعر وغلب عليه المجون ووصف الخمر، عالم باللغة موصوف بالفصاحة. في مولده ومتوفاه خلاف. ديوانه مطبوع. ابن قتيبة ٢: ٧٩٦ ـ ٨٢٦، الوفيات ٢: ٩٥ ـ ١٠٤، الخزانة ١: ١٦٨.

(٦) بعده:

إنما يرجو الحياة فتى عاش في أمن من المحن

الشجري ١: ٣٢ ـ ٣٣، شرح التسهيل ٤٥ : ب، الرضي ١: ٨٧، ٢: ٣٣١، ابن عقيل ١: ١٦٥ ـ ١٦٧، المغني ١: ١٧١ ـ ١٧٢، ٢: ٧٥٣، المقاصد ١: ٥١٣ ـ ٥١٦، الأشموني ١: ١٩١، الهمع ١: ٩٤، الخزانة ١: ١٦٧ ـ ١٦٨، ٤: ١٧١، شواهد ابن عقيل ٢٨، ٢٩، الدرر ١: ٧٢.

(٧) غيرا، ظ.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) محفوض، ظ.

(١٠) يقضى، ظ.

ما مضروب الزيدان[١]، والنائب عن الفاعل الظرف، وجزم المصنف[٢] بتخريجه على هذا الوجه تبعاً لابن الشجري، وجوّز ابن الحاجب ذلك وزاد وجهاً ثانياً[٣] اختاره[٤] هو وجزم به ابن جني[٥]، وهو أن يكون (غير) خبراً مقدماً، والأصل: زمن ينقضي[٦] بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت (غير) وما بعدها، ثم حذف (زمن) دون صفته[٧]، فعاد الضمير المجرور بـ(على) على غير مذكور، فأتى[٨] بالاسم الظاهر مكانه. وفيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة[٩]، وهو جائز في الشعر. وخرجه ابن الخباز[١٠] على أن يكون (غير) خبر [مبتدأ][١١] محذوف
١١٧ و(مأسوف) مصدراً جاء على / مفعول، كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى [انا][١٢] غير آسف على زمن هذه صفته. وهو ظاهر التعسف.

«**ويحذف الخبر**» وهو ما أسند إلى المبتدأ حذفاً «**جوازاً**» أي جائزاً، فهو مصدر بمعنى الفاعل، كـ(زيد عدل) «**لقرينة**»[١٣] كقولك: زيد، لمن قال: أفي الدار أحد؟ والتقدير: زيد فيها.

---

(١) الزمان، ز.
(٢) في شرح التسهيل ٤٥: ب.
(٣) ثالثاً، د، ولم يسبق إلا وجه واحد.
(٤) اخباره، ز.
(٥) (وجزم به ابن جني) كذا في أصول التحقيق، وفي هذا نظر؛ لأن ابن جني سابق على ابن الحاجب، وكلامه صريح في أن هذا الوجه زاده ابن الحاجب.
(٦) ينفضي، د.
(٧) صفة، د.
(٨) وأتى، ز، ظ.
(٩) أي ليست جملة، ولا شبه جملة، وهو شرط لحذف الموصوف مع كونه بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في.
(١٠) أبو علي أحمد بن الحسين.
(١١) ليست في أصول التحقيق، والكلام محتاج إليها.
(١٢) ليست في، د.
(١٣) بقرينة، ز، ظ.

قال المصنف في الشرح[١]: ومنه الخبر بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا السبع، يجوز حذفه لكن قليلاً[٢]؛ ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت[٣]. هذا كلامه، وهو مبني على أن إذا الفجائية حرف، وأما على مذهب المبرد القائل بأنها ظرف مكان فلا[٤] يقدر محذوف، بل تجعل هي الخبر، والتقدير: فبالمكان[٥] السبع.

قال الرضي[٦]: وما ذهب إليه لا يطرد في جميع مواضع إذا المفاجأة؛ إذ لا معنى لقولك: (فبالمكان السبع بالباب)، في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب.

وأما على مذهب الزجاج[٧] القائل: بأن إذا المفاجأة ظرف زمان، فيجوز أن تكون[٨] ـ في قولهم: فإذا السبع ـ خبراً عما بعدها بتقدير مضاف، أي فإذا حصول السبع، أي ففي ذلك الوقت حصوله[٩]؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، كما سيجيء.

ويجوز أن [يكون][١٠] الخبر محذوفاً، و(إذا) ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده، أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف (بالباب)، لدلالة قرينة (خرجت) عليه.

ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية، وعامله محذوف، على ما قال ابن الحاجب[١١]، أي: ففاجأت وقت وجود السبع بالباب.

---

(١) على التسهيل ٤٥: ب.

(٢) قليل، د.

(٣) ومن ذلك: ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ ٢٠ طه (٢٠) ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ ٣٢، ٣٣ الشعراء (٢٦).

(٤) فإنه لا، ز، ظ.

(٥) فيها لمكان، ز، ظ.

(٦) في شرح الكافية ١: ١٠٣.

(٧) أبي إسحاق إبراهيم بن السري.

(٨) يكون، د، ز والتأنيث واجب.

(٩) حصول السبع، د.

(١٠) ليست في، ظ.

(١١) أبو عمرو عثمان بن عمر.

لكن يلزم هذا إخراج (إذا) عن الظرفية؛ ضرورة أنه ـ حينئذ ـ مفعول [به][(١)] لـ(فاجأت)، ولا داعي إلى ذلك، فإن (إذا) الظرفية[(٢)] غير متصرفة على الصحيح.

فإن قلت: فما هذه الفاء الداخلة على إذا المفاجأة؟.

قلت: نقل عن الزيادي[(٣)] أنه[(٤)] جواب شرط مقدر.

قال الرضي[(٥)]: ولعله أراد أنها[(٦)] فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي مفاجأة[(٧)] السبع لازمة للخروج.

وقال المازني[(٨)]: هي زائدة، ويرده امتناع حذفها.

وقال أبو بكر مبرمان[(٩)]: هي للعطف حملاً على المعنى، أي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب.

وكان اللائق بالمصنف تقديم قوله: (لقرينة) على قوله: (جوازاً)؛ ليكون ذلك متناولاً لصورتي الحذف الجائز والواجب «**و**» حذفاً «**وجوباً**» أي واجباً «**بعد (لولا) الامتناعية**» نحو: لولا زيد لهلك عمرو، وهذا تفريع على أن الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها، وهو مذهب الجمهور، وسيأتي الخلاف فيه، قالوا: ولا يجوز أن يكون جواب (لولا) خبره؛ لخلوه عن الفائدة[(١٠)] في الأغلب، فخبره محذوف وجوباً؛ لحصول

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) الظرفية، ز.

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان.

(٤) إنها، ز، ظ.

(٥) في شرح الكافية ١: ١٠٤.

(٦) بها، د.

(٧) مفاجات، ز، ظ.

(٨) أبو عثمان بكر من محمد.

(٩) ابن مبرمان، ز، ظ. وهذا خطأ، وهو أبو بكر محمد مبرمان بن علي بن إسماعيل العسكري (. . ـ ٣٤٥هـ/ . . . ـ ٩٥٦م) أخذ عن المبرد والزجاج وعنه الفارسي والسيرافي، عالم بالنحو ضنين به، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه (لم يتم)، شرح شواهده، النحو المجموع على العلل، صفة شكر المنعم. معجم الأدباء ١٨: ٢٥٤ ـ ٢٥٧، القفطيّ ٣: ١٨٩ ـ ١٩٠، البغية ١: ١٧٥.

(١٠) العايد، د، ز.

شرطي وجوب الحذف:

أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعين، وهي لفظة (لولا)؛ إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم، فـ(لولا) دالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها (موجود)، لا (قائم)، ولا (قاعد)، ولا غير ذلك.

والثاني اللفظ الساد مسد الخبر، وهو جواب (لولا).

وأشار المصنف بقوله: «**غالباً**» إلى صورتين مغلوبتين[(١)] بالنسبة إلى ما تقدم[(٢)]:

إحداهما ـ أن يراد بخبر المبتدأ الواقع [بعد (لولا) كون][(٣)] مقيد لا دليل عليه عند الحذف فيتعين ذكره، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ومنه قوله ﷺ: (لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم)[(٤)].

الثانية ـ أن يراد به كون مقيد يقوم عليه دليل / عند الحذف، فيجوز لك فيه ـ ١١٨
حينئذ ـ الإثبات، نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، [والحذف نحو: لولا أنصار زيد لم ينج][(٥)]؛ لوجود الدال على هذا الخبر الخاص.

قال المصنف[(٦)] ـ بعد ذكر هذا التفصيل ـ: وما ذهبت إليه هو مذهب الرماني[(٧)]

(١) معلومتين، د.

(٢) يقد، ز.

(٣) ساقط من، ز.

(٤) بهذا النص استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٤٥: ب إلا أن فيه: (... حديث عهدهم...)، واستشهد به ابن هشام في أوضح المسالك ١: ١٥٦، وفي المغني ٢: ٦٦٩، ٦٧٠، إلا أن في الثاني: (... حديثو عهد بالإسلام...). ولم أجد هذه الرواية التي يستشهد بها النحويون في ما وقفت عليه من كتب الحديث، والحديث مروي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ بألفاظ مختلفة، ومن ذلك: «ياعائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين باب يدخل الناس وباب يخرجون». راجع البخاري ١: ٣١، ٢: ١٢٢، ١٢٣، ٤: ١١٦، ٦: ١٧، ١٨، ٩: ٧٠، مسلم ٢: ح ١٣٣٣، وشواهد التوضيح ص ٦٥.

(٥) ساقط من، ز.

(٦) في شرح التسهيل ٤٥: ب.

(٧) أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله (٢٩٦ ـ ٣٨٤هـ / ٩٠٨ ـ ٩٩٤م).

والشلوبين، والذي عليه الجمهور أن الخبر بعد (لولا) لا يكون[١] إلا كونا مطلقاً، فيجب[٢] حذفه دائمًا، ومن ثم لَحنوا المعري[٣] في قوله:

يــذيب الــرعب منه كـل عضــب فلولا الغمد[٤] يمسكه لسالا[٥]

وخرجه بعضهم على أن (يمسكه) حال[٦] من الضمير المستكن في الخبر، أي فلولا الغمد[٧] موجود في حال كونه يمسكه.

ورد بأن الأخفش نقل أن العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد (لولا) كما لا يأتون بالخبر.

= يعرف أيضاً بـ(الوراق) و(الإخشيدي) عالم بالعربية والأدب، معتزلي المذهب. أخذ عن: الزجاج وابن السراج وابن دريد صنف كثيراً، من ذلك: معاني الحروف ـ ط، شرح سيبويه، شرح أصول ابن السراج. معجم الأدباء ١٤: ٧٣ ـ ٧٨، القفطي ٢: ٢٩٤، الوفيات ٣: ٢٩٩، البغية ٢: ١٨٠.

(١) تكون، ز.

(٢) يجب، د.

(٣) العدى، ز، وهو تصحيف ظاهر، وهو أبو العلاء أحمد بن عبدالله.

(٤) العمد، ظ.

(٥) من قصيدة مطلعها:

أعــن وخــد القــلاص كشفت حالا؟ ومن عنــد الظــلام طلبـت مــالا؟

وقبل الشاهد:

ودبـت فـوقـه حمر المنايــا ولكـن بعــدما مسخـت نمــالا

وبعده:

ومـن يــك ذا خليـل غير سيـف يصــادف فــي مودتــه اختـــلالا

والضمائر في الشاهد وما قبله عائدة على (النصل) في قوله:

مقيم النصـل في طرفـي نقيـض يكـون تبايــن منــه اشتكــالا

وخد: نوع من السير سريع ـ القلاص، جمع قلوص: الفتّي من الإبل. العضب: السيف القاطع الغمد: جراب السيف. شروح سقط الزند ١: ٢٥ ـ ١١٣، المقرب ١: ٨٤، شرح التسهيل ٤٥: ب، ابن الناظم ٤٩، ابن عقيل ١: ٢١٧، المغني ١: ٢١٥، الهمع ١: ١٠٤، شواهد ابن عقيل ٤١، الدرر ١: ٧٧.

(٦) حالاً، د.

(٧) العمد، د، ظ.

نعم يحتمل تقدير (يمسك) بدل[١] اشتمال على أن الأصل: أن يمسكه، ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل؛ أو تقدير (يمسكه) جملة معترضة.

فإن قلت: ما فائدة إتيان المصنف بقيد (الامتناعية) في قوله: ([بعد[٢]] لولا الامتناعية)؟.

قلت: بيان المحل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور، ولم يقصد به الاحتراز، فإن (لولا) التي يقع بعدها المبتدأ لا تكون إلا امتناعية، وهي الداخلة على اسمية ففعلية[٣]، لربط[٤] امتناع الثانية بوجود الأولى. «و» يحذف الخبر أيضاً وجوباً «**في قسم صريح**» نحو: لعمرك لأفعلن، فإن صراحة (لعمرك) في القسم[٥]، وتعينه له دال على الخبر المحذوف، أي لعمرك ما أقسم به، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف.

والعَمر [والعُمر][٦] بمعنىً، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف؛ لكثرة استعماله.

واحترز المصنف بقوله: (صريح) من نحو: (عهد الله)، فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته، فتقول[٧]: عليَّ عهد الله لأفعلن؛ وذلك لأنه لا يشعر بالقسم حتى تذكر[٨] المقسم عليه، بخلاف [نحو][٢] لعمرك، وأيمن الله، وأمانة الله، مما هو صريح في القسم.

«**وبعد واو المصاحبة الصريحة**» قال ابن قاسم: نحو كل رجل وضيعته، أي مقرونان، والخبر محذوف؛ لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية، وكان الحذف

(١) يدل، ظ.
(٢) ليست في، ظ.
(٣) فعلية، د.
(٤) يربط، د.
(٥) المقسم، ز.
(٦) ليست في، ز.
(٧) فيقول، د، ز.
(٨) يذكر، د.

واجباً؛ لقيام الواو مقام (مع).

قلت: هذا مشكل[١]، فإن الخبر ليس (مع) حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف واجباً، وإنما الخبر هو قولنا: (مقرونان) الذي قدره بعد المعطوف والمعطوف عليه، وليس ثم شيء سد[٢] مسده، فلو[٣] قيل: التقدير (كل رجل [مقرون][٤] وضيعته، أي [هو][٤] مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به، كما تقول: زيد قائم وعمرو، ثم حذف (مقرون) وأقيم المعطوف مقامه، لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساد مسده.

قال الرضي[٥]: ويجوز أن يقال عند ذلك [إن][٦] المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره، قال: هذا والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب. «و» يحذف الخبر أيضاً وجوباً **«قبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها، أو مؤولا بذلك»** فهذه ثلاث صور يجب فيها حذف الخبر قبل الحال:

الصورة الأولى: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال، نحو: ضربي زيداً قائمًا، وأصل التركيب: ـ على ما اختاره المصنف، كما ستعرفه ـ ضربي زيداً ضربه[٧] قائمًا، فـ(ضربي) مبتدأ، وهو مصدر عامل في (زيداً)[٨] و(زيداً) هذا مفسر
١١٩ لصاحب الحال من قولنا: ضربه قائمًا، فإن (قائما) حال من الضمير الذي اتصل / بالخبر، وهو ضربه، ومفسر هذا الضمير هو (زيد)، كما قلناه.

---

(١) المثبت أشبه في ط.

(٢) يسد، د.

(٣) ولو، ر، ط.

(٤) ليست في، ط.

(٥) في شرح الكافية ١: ١٠٨.

(٦) ليست في، ر.

(٧) ضربته، ط.

(٨) زيد، ط.

الصورة الثانية: أن يكون معمول المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال كما مر، نحو: أكثر شربي السويق ملتوتا، والتقدير: أكثر شربي السويق شربه ملتوتاً، فالمبتدأ ـ وهو أكثر ـ له معمول هو المصدر المضاف هو إليه، وهو الشرب، والشرب عامل في السويق الذي هو مفسر لصاحب الحال الذي هو الضمير المضاف إليه من قولنا: شربه.

الصورة الثالثة: أن يكون معمول المبتدأ ليس مصدراً صريحاً، وإنما هو مؤول بالمصدر نحو: أخطب ما يكون الأمير قائمًا، والتقدير: أخطب أكوان الأمير كونه قائمًا، فالمبتدأ ـ وهو أخطب ـ له معمول هو (ما يكون)، وهو ليس بمصدر صريح، لكنه مؤول بالمصدر وهو الكون، وإنما قدرناه بالأكوان؛ لأجل إضافة أفعل التفضيل ضرورة أنه بعض ما يضاف إليه، فلابد من تعدده، ثم هذا المصدر مضاف عند السبك إلى معمول الفعل، فنقول[١]: أكوان الأمير، فإذن[٢] هو مؤول بمصدر عامل في الأمير الذي هو مفسر لصاحب الحال الذي هو الضمير المضاف إليه من قولنا: (كونه قائمًا).

فالخبر[٣] في الصور الثلاث محذوف وجوباً؛ لاجتماع شرطي وجوب الحذف: وهما وجود القرينة، ووجود اللفظ الساد مسد الخبر وهو الحال. «**والخبر الذي سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها**» كما قدرناه في الصور الثلاث. «**لا زمان مضاف إلى فعله**» أي إلى فعل صاحب الحال، فالتقدير: ضربي زيداً إذا كان قائمًا، [وأكثر شربي[٤] السويق إذا كان ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا][٥]، هذا إن أريد الاستقبال، وإن أريد المضي فيقدر[٦] (إذ)، والخبر في الحقيقة هو ما يتعلق به الظرف من الاستقرار، وهذا مذهب الجمهور، لكن المصنف خالفهم وقال بالقول

(١) فتقول، ز، ظ.
(٢) فإذا، د، فإذا، ز.
(٣) والخبر، ز، ظ.
(٤) سربي، ظ.
(٥) ما بين المركنين ليس في، د.
(٦) فتقدر، ظ.

الأول. **«وفاقاً للأخفش»**[١] لقلة الحذف على تقدير كونه مصدراً مع صحة المعنى؛ لأنه لم يحذف منه إلا خبر مضاف إلى مفرد مع ذلك المفرد.

ومذهب الجمهور يقتضي حذف الخبر، وهو متعلق الظرف ثم ناب عنه وهو (إذا) أو (إذ) مع فعل وفاعل.

فإن قلت: ويلزم على مذهب الأخفش حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو محذور كما نص عليه سيبويه.

قلت: المسألة خلافية، وسيأتي الكلام عليها في موضعها إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم أن (كان) المقدرة عند الجمهور في التركيب المذكور تامة؛ [ولذا جعلوا المنصوب بعدها حالاً، وليست ناقصة][٢]، ولذا لم يجعلوا المنصوب بعدها خبراً لها، وإنما فعلوا ذلك؛ لأن مثل هذا المنصوب - أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضابط المذكور - لا يكون إلا نكرة، فلو كان خبراً لـ(كان)[٣] لجاز تعريفه.

«ورفعها خبراً» أي رفع الصفة التي كانت حالا على أن تجعل خبراً للمبتدأ **«بعد (أفعل)»** حالة كونه **«مضافاً إلى (ما) موصولة بـ(كان) أو (يكون) جائز»** نحو: أخطب ما كان أو ما يكون[٤] الأمير قائم، هذا عند الأخفش والمبرد[٥]، ومنعه سيبويه، واختار المصنف القول بالجواز، لأنك جعلت ذلك الكون أخطب مجازاً، فـ[جاز][٢] جعله قائماً أيضاً[٦] على جهة المجاز، ولا[٧] يجوز مثل ذلك في مصدر صريح، فلا تقول[٨]: ضربي زيداً قائم، إذ لا مجاز في أول الكلام، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز.

---

(١) الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة.

(٢) ليس في، د.

(٣) خبر كان، ز، ظ.

(٤) يكون أو ما كان، د.

(٥) محمد بن يزيد.

(٦) أيضاً قائماً، د.

(٧) فلا، د.

(٨) يقول، ز.

وأنت خبير بما في قول المصنف: (مضافاً إلى ما) من المسامحة، ولا ينجيه منها قوله: (موصولة بكان أو يكون) فتأمله.

«وفعل ذلك» أي مطلق الرفع **«بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع»**
١٢٠ / وقد، أسلفنا وجهه.

وإنما قلنا[١]: مطلق الرفع؛ لأن كلام المصنف في الشرح[٢] يقتضيه، فإنه قال:

وأشرت بقولي (دون ضرورة) إلى أنه إن اقتضت الضرورة[٣] رفعه رفع[٤]، ولكن لا يجعل خبراً[٥] عن (ضربي)، بل يجعل خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: ضربي زيداً وهو قائم، والجملة حال سد[٦] مسد الخبر. بهذا وجهّه، فحينئذ لا يكون[٧] قوله: (وفعل ذلك) مقصوراً به الإشارة إلى رفعه خبراً للمبتدأ المنطوق به في التركيب المذكور، بل الإشارة إلى مطلق الرفع فقط.

«وليس التالي (لولا)[٨] مرفوعاً بها[٩]» كما ذهب إليه الفراء محتجا بأنها مختصة

---

(١) قلت: د.

(٢) على التسهيل ٤٧: أ، وقد نقله الشارح بالمعنى ـ عفا الله عنه ـ ومن المفيد أن نثبت هنا نص ابن مالك، قال: (وقولي وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع. أشرت به إلى نحو قول القائل: ضربي زيداً قائم، على تقدير: وهو قائم، فحقه أن يمنع مطلقاً؛ لأنه شبيه بقولك: جاء زيد راكب، على تقدير وهو راكب، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط، وهو أضعف، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى، ومثال حذف المبتدأ مقروناً بالفاء قول الشاعر:

بني ثعل لا تنكعوا العنز شربها بني ثعل من ينكع العنز ظالم

أراد: فهو ظالم).

(٣) الضرورة، ظ.

(٤) رفع ذلك، ز، ظ ولا معنى للزيادة.

(٥) خبر، د.

(٦) تسد، ز، ظ.

(٧) تكون، ز.

(٨) الولا، ز، ظ.

(٩) مرفوع، ظ.

بالأسماء، فعملت[١] كسائر العوامل. , «ولا بفعل مضمر» وهو رأي الكسائي كما في قوله[٢] : لولا[٣] ذات سوار لطمتني[٤].

قال الرضـي[٥] : وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر فيها[٦] أنها (لو) التي يقصد بها امتناع الأول لامتناع الثاني ـ كما يجيء في حروف الشرط ـ دخلت على (لا) وكانت لازمـة للفعـل؛ لكـونها حرف شرط، فتبقى[٧] ـ مع دخـولها على (لا) ـ على ذلك الاقتضاء[٨]، ومعناها[٩] مع (لا) أيضاً ـ باق على ما كان، كما يبقى مع غير (لا) من حروف النفي، فمعنى لولا علـيّ لهلك عمر[١٠] : لو لم يوجد علـيّ لهلك عمر[١١]، فينتفي الأول ـ أي انتفاء وجود عليّ ـ لانتفاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثم كانت [لولا][١٢] مفيدة ثبوت الأول[١٣]، وانتفاء الثاني، كإفادة (لو) في قولك: لو لم تأتني[١٤] شتمتك[١٥].

لكن منـع البصريين[١٦] من هذا التقـدير، وحملهم على أن قالـوا: (لولا) كلمة

---

(١) فعلمت عملها، د.
(٢) حاتم الطائي.
(٣) لو، د، ز، وهذا هو المحفوظ، والاستشهاد يقتضي ما أثبتنا، ولكن معنى المثل يأباه.
(٤) المثل في الميداني ٢ : ١٢٢ ـ ١٢٣ وفصل المقال ٣٨١ والرضـي ١ : ١٠٤.
(٥) في شرح الكافية ١ : ١٠٤، وكلامه عن: لو.
(٦) منها، د.
(٧) فيبقى، ز، ظ.
(٨) الاقتصاد، د، الاقتصار، ز، ظ، والصحيح ما أثبته.
(٩) معناها، ز.
(١٠) عمرو، ظ.
(١١) هلك، د.
(١٢) سقطت من، د.
(١٣) الأولى، د.
(١٤) تأتي، ظ.
(١٥) سببتك، د.
(١٦) البصريون، د، وهو خطأ؛ لأنه مفعول مقدم.

بنفسها، وليست (لو) الداخلة على (لا) أن[١] الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوباً فلابد من الإتيان بمفسر كما في: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٢]، وليس بعد (لولا) مفسر، وأيضاً[٣] لفظ (لا) لا يدخل على الماضي ـ في غير الدعاء وجواب القسم . . إلا مكرراً في الأغلب، ولا تكرير بعد (لولا)، فمن ثم قال البصريون: الاسم المرفوع[٤] بعده مبتدأ.

«**خلافاً للكوفيين**» وليسوا جميعاً قائلين بأن التالي (لولا)[٥] مرفوع[٦] [بها، وإنما يقول بذلك بعضهم، ولا كلهم قائلين[٧] بأن تالي (لولا) مرفوع[٨]] بفعل مضمر، وإنما يقول بذلك بعضهم، [والمصنف][٩] أجمل كما رأيت.

فإن قلت: إنما فعل ذلك؛ لأنه ذكر أمرين لا يقول بهما قائل[١٠] واحد، ثم ذكر أن الكوفيين خالفوا في ذينك الأمرين، ومعلوم أنهم لم يخالفوا من حيث إن كلهم يقول[١١] بهذا وذاك[١٢] جميعاً، بل لم يخالفوا إلا من حيث إن بعضهم يقول بهذا، وبعضهم يقول بهذا.

قلت: من الجائز أن يخالفوا من حيث إن كلهم يجوّز كلاً من الأمرين على التخيير،

---

(١) لأن، د، وليس بصحيح، والمصدر المؤول فاعل (منع).
(٢) ﴿. . . فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ٦ التوبة (٩).
(٣) المفسرة أيضاً، ز.
(٤) مرفوع، ظ.
(٥) للولا، د، ز.
(٦) مرفوع بعده، ولا معنى للزيادة.
(٧) معطوف على خبر ليس.
(٨) ساقط، ظ.
(٩) ليست في، ظ.
(١٠) قاتل، ز.
(١١) يقولون، ظ.
(١٢) وذلك، د.

بمعنى[(١)] أن لك أن تقول[(٢)] بهـذا[(٣)]، [ولك أن تقول[(٢)] بهذا][(٤)]، فليس في نسبة الخلاف إلى جميعهم ما يشعر بانقسامهم إلى فرقتين، كل فرقة تقول[(٢)] بأمر من ذينك الأمرين، والله أعلم.

«**ولا يغني فاعـل المصدر المذكور**» نحو: ضربي زيداً قائماً. «**عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور**» نحو: أقائم الزيدان؟ فهذا على تقدير الإغناء مبتدأ لا خبر له؛ لكونه بمعنى الفعل. أي أضرب زيداً قائماً، كما أن الوصف المذكور مبتدأ لا خبر له، لكونه بمعنى الفعل، أي يقوم الزيدان، وهذا مذهب ابن درستويه[(٥)].

«**ولا الواو**» أي ولا تغني الواو في قولهم: (كل رجل وضيعته) عن تقدير خبر، بحيث يكون هذا كلاماً تاماً والمبتدأ [فيه][(٦)] لا خبر له؛ لاستغنائه بالواو المذكورة عن تقدير خبر، وهذا مذهب ابن خروف[(٧)]، واختاره ابن عصفور[(٨)] في شرح الإيضاح، ونسبه ابن الخباز[(٩)] إلى الكوفيين. «**والحال**» أي ولا تغني[(١٠)] الحال أيضاً في مسألة: ضربي زيداً قائـماً، عن تقـدير الخبر تشبيهاً بالظرف، إذ التركيب المذكور في معنى
١٢١ قولك: ضربي زيداً في حال قيامه، وهذا مذهب ابن كيسان[(١١)] / وقول المصنف: «**المشار إليهما**» صفة للواو والحال وقوله: «**خلافاً لزاعمي ذلك**» راجع إلى المسائل الثلاث، فقد عرفت المخالفين في ذلك بأعيانهم.

---

(١) وبمعنى، ز.
(٢) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٣) لهذا، ز، ظ.
(٤) لهذا، ز، والجملة ساقطة من، ظ.
(٥) أبي محمد عبدالله بن جعفر.
(٦) ليست في، ز.
(٧) أبي الحسن علي بن محمد.
(٨) أبو الحسن علي بن مؤمن.
(٩) أبو عبدالله أحمد بن الحسين.
(١٠) يغني، د.
(١١) أبي الحسن محمد بن أحمد.

وترك المصنف قولاً آخر شديد الشهرة عن الكوفيين، وهو أن الخبر ـ في قولك: ضربي زيداً قائمًا ـ [مقدر بعد (قائمًا)][1]، وتقديره ثابت أو حاصل، ويجعلون (قائمًا) حالاً[2] من (زيد) والعامل فيه المصدر، واشتهر بين العلماء تقرير فساده بما نقوله[3]: وهو أن الكل متفقون على أن معنى ضربي زيداًقائمًا: ما أضرب، أو ما ضربت زيداً إلا قائمًا، وهذا[4] المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصريين والأخفش بناء على أن المصدر المبتدأ أضيف، فيعم كاسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد إذا أضيف، كقولنا: ماء البحر طهور، فإنه يعم، فإذن قد وقع اسم الجنس ـ وهو المصدر المذكور عند البصريين ـ عاماً غير مقيد بالحال؛ إذ الحال من تمام الخبر، ثم أخبر عنه بحصوله في حال القيام، فيبقى المصدر المذكور على عمومه، فيكون المعنى: كل ضرب مني[5] واقع على زيد حاصل في حال القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه، أعني ما أضرب أو ما ضربت زيداً إلا قائمًا، وأما عند الكوفيين فالمبتدأ عندهم مقيد بالحال المخصص له، فيكون المعنى: ضربي زيداً المختص[6] بحال القيام حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه؛ لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر، فليس في تقديرهم إذن معنى الحصر المتفق عليه، وكذا نقول[7]: ـ أيضاً[8] في قولهم: أكثر شربي السويق ملتوتا ـ إذا جعلنا (ملتوتا) [حالاً][9] من تتمة الشرب صار المعنى الإخبار عن أكثر شرب [السويق][10] الملتوت بأنه حاصل، فيجوز على هذا أن يكون أكثر شرب السويق

---

(١) ليست في، ز.

(٢) حال، د.

(٣) نقول، ظ.

(٤) وبهذا، ز.

(٥) واقع مني واقع، ظ.

(٦) المخصص، د.

(٧) أعجم حرف المضارعة بنقطتين من فوقه ومن تحته في، د، يقول، ز.

(٨) بعضهم أيضاً، د.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) ليست في، ز.

غير ملتوت، إذ لم يخبر إلا عن أكثر شرب سويق ملتوت بالحصول، وذلك لا يمنع حصول شرب سويق غير ملتوت أضعافه، ويوضحه أنا[١] لو قدرنا أنه شرب سويقاً ملتوتاً عشر مرات، وسويقاً غير ملتوت ألف مرة، فأراد أن يخبر عن تسعة من الأول بالحصول لقال[٢]: أكثر شربي السويق ملتوتا حاصل، وعلى المذهب[٣] المختار يكون أكثر الشرب للسويق غير مقيد باللت قد أخبر[٤] بحصوله حالة كون السويق ملتوتاً، فلو قدرت أكثرية أخرى باعتبار عدم اللت لكان مناقضاً، وهذا إنما يستفاد من مذهب البصريين كما قررناه.

«ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلاً، خلافاً للفراء»[٥] فيما حكي عنه، وأجاز ذلك الأخفش والكسائي وهشام، واختاره المصنف[٦] مستدلاً بقول الشاعر[٧]:

ورأى عيني الفتى أباكا[٨] يعطي الجزيل[٩] فعليك ذاكا[١٠]

وبقول[١١] الآخر[١٢]:

(١) أنه، د.
(٢) يقال، د.
(٣) هذا المذهب، ظ.
(٤) هذا خبر (يكون).
(٥) أبي زكريا يحيى بن زياد.
(٦) في شرح التسهيل ٤٧ : ب.
(٧) رؤبة بن العجاج، وليس في أصل الديوان.
(٨) إياك، ز.
(٩) الجميل، د.
(١٠) يروى: (... الفتى أخاكا) ضمه جامع الديوان إلى ما نسب إلى رؤبة، ووضعه بعد قوله:
تقول بنتي: قد أنى إناكا يا أبتا علك أو عساكا
وليس بينهما صلة، فهو صنيع عجيب.
رؤبة ١٨١، سيبويه ١ : ٩٨، شرح التسهيل ٤٧ : ب، ١٥٧ أ، ابن الناظم ٥٠، المقاصد ١ : ٥٧٢، الأشموني ١ : ٢٢٠ الهمع ١ : ١٠٧، ٢ : ٩٣، الدرر ١ : ٧٧، ٢ : ١٢٤.
(١١) ويقول، ز.
(١٢) الأعشى: ميمون بن قيس.

عهـدي بهـا في الحي قـد سربلت[1] بيضـاء مثـل المهـرة الضامـر[2]

«ولا جملة اسمية بلا واو، وفاقاً للكسائي»، ونقل الجواز أيضاً عن البصريين، فتقول[3]: ضربي زيداً أبوه[4] قائم، كما في قولهم: كلمته فوه إلى فيّ.

واقتضى ظاهر كلام المصنف أن كونها بالواو جائز عند الجميع[5]، ونقل في الشرح[6] عن ابن كيسان[7] أنه قال: مسرتك[8] أخاك وهو قائم، جائز في كل قول، وليس كذلك، بل إجازته محكية عن الكسائي والفراء، ومنعه محكي عن الأخفش وسيبويه، ومن ثم قال بعضهم: ـ في مسألة الاسمية / المجردة عن الواو ـ ١٢٢
مذهب سيبويه يقتضي المنع؛ لأن كون الاسمية بالواو هو الأصل، وكونها بدون الواو ثان عن كونها بالواو، فإذا امتنع الأصل فالفرع أولى.

قلت: لا نسلم أن كون الاسمية بالواو هو الأصل، بل الأصل ـ في ربطها بذي الحال ـ الضمير؛ وذلك لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر، ووصف له

(١) تسربلت، ز، ظ.

(٢) من قصيدة هجا فيها علقمة بن علاثة ومدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما. ومطلعها:

شاقتك من قتلة أطلالها بالشط فالوتر إلى حاجر

وقبل الشاهد:

ليست بسوداء ولا عنفص داكرة تدنو إلى الداكر

عبهرة الخلق بلاخيّة تشوبه بالخلق الطّاهر

وبعده:

قد نهد الثدي على صدرها في مشرق ذي صبح نائر

رواية الديوان: (هيفاء مثل...).

عنفص: قليلة الحياة. عبهرة: الرقيقة البشرة. بلاخية: الطويلة. الأعشى ٩٢ ـ ٩٦، الشجرى ٢: ١٠٥، ابن يعيش ٥: ١٠١، ٦: ٨٣، الهمع ١: ١٠٧، الدرر ١: ٧٧.

(٣) فيقول، ز.

(٤) هو، د.

(٥) الجمع.

(٦) على التسهيل ٤٧: ب قال: (ومما حكى ابن كيسان: مسرتك أخاك قائماً أبوه. ثم قال: فإن قلت مسرتك أخاك قائماً أبوه، أو مسرتك أخاك هو قائم، جازت المسألتان عند الكسائي وحده، فإن جئت بالواو قبل (هو) جازت المسألة في كل الأقوال).

كالنعت، وكل منهما يقتصر في ربطه على الضمير، [فكذا ينبغي أيضاً أن يكون ما في معناهما، ومما يدل عليه أيضاً] [١] [الاقتصار] [٢] [على الضمير] [١] في [٣] الحال المفردة، فيكون الأصل في ربطها [٤] الضمير، لا الواو، ومما يدل لوقوع الحال المذكورة جملة اسمية بالواو قوله [٥] ـ ﷺ ـ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» [٦]، وقال الشاعر [٧]:

خير اقترابي [٨] من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان [٩]

«**ويجوز إتباع المصدر المذكور، وفاقاً له**» أي للكسائي [١٠] «**أيضاً**» أجاز ضربي زيداً الشديد قائماً، وشربي السويق كله ملتوتاً، ولم يذكر المصنف عليه شاهداً، ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه، لا سيما ولم يسمع الإتباع بالاستقراء [١١].

«**ويحذف المبتدأ [أيضاً جوازاً]** [١٢] **لقرينة**» نحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ

---

(١) ما بين المركنين ساقط من، د.

(٢) سقطت من، ز.

(٣) وفي، د.

(٤) رابطها، د، ز.

(٥) وقوله، ز.

(٦) استشهد، به ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦: أ، وأخرجه مسلم ١: ح ٤٨٢ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ بهذا اللفظ، في آخره: (. . . فأكثروا الدعاء). وأخرجه أبو داود ١: ح ٨٣٨، والنسائي ١: ٢٢٦.

(٧) لا يعرف.

(٨) اقترائي، ظ.

(٩) لم أقف له على مزيد. شرح التسهيل ٤٦: أ، المقاصد ١: ٥٧٩ ـ ٥٨٠، الأشموني ١: ٢١٩، الهمع: ١: ١٠٧، الدرر ١: ٧٧ ـ ٧٨.

(١٠) الكسائي، د.

(١١) مع الاستقراء، ز، ظ.

(١٢) جواز، ز، وما بين المعقوفين ساقط من، د.

﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[١]، أي فصلاحه لنفسه وإساءته عليها[٢]، ومنه:

قال لي كيف أنت؟ قلت: عليل[٣] ....

وكان الأحسن تقديم قوله: (لقرينه) لما أسلفناه في حذف الخبر.

ولم يتعـرض المصنف لما إذا دار الأمر بين أن يكون المحذوف مبتدأ أو خبراً، ما الأحسن فيه؟.

فقيل: الأحسن حذف الخبر؛ لأن الحذف تصرف واتساع، والأحق بذلك الخبر، فإنـه يقـع[٤] مفـرداً وجـامـداً ومشتقاً وجملة اسمية وفعلية وظرفية، وأيضاً فالحذف بالأعجاز أليق منه بالصدور.

وقيل: الأحسن حذف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة. **«ووجوباً كالمخبر[٥] عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح»** نحو: الحمد لله الحميد. **«أو ذم»** نحو: أعوذ بالله من إبليس اللعين. **«أو ترحم»** نحو: مررت بزيد المسكين.

قال أبو علي[٦]: إذا ذكرت صفات للمدح أو للذم[٧]، وخولف في بعضها فقد خولف للافتنـان[٨]، ويسمى ذلك قطعاً، وللتنبيه على شدة هذا الاتصال يلتزمون حذف الفعل أو المبتدأ في النصب أو الرفع؛ ليكون ذلك في صورة متعلق من متعلقات ما قبله.

---

(١) ﴿... وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ٤٦ فصلت (٤١)، ﴿... ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ ١٥ الجاثية (٤٥).

(٢) عليه، ز.

(٣) عجزه: (سهر دائم وحزن طويل)، لم يسموا قائله ولا ذكروا له سابقاً ولا لاحقاً، وأكثر من يستشهد به علماء البلاغة، حيث حذف المسند إليه للعلم به من السؤال، والتقدير: أنا عليل. العباسي ١: ٣٦، ٩٥، شروح التلخيص ١: ٢٧٧ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣١٧هـ.

(٤) تقع، ظ.

(٥) كالمخير، ز.

(٦) الفارسي.

(٧) الذم، ز، ظ.

(٨) للاغتنان، ز.

وقال المصنف[١]: إنما التزموا في هذه النعوت المقطوعة حذف الفعل؛ إشعاراً بأنه لإنشاء المدح والذم والترحم، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا[٢] لأوهم الإخبار، ثم [قال][٣]: التزموا[٤] في الرفع حذف المبتدأ؛ ليجرى الوجهان على سنن واحد.

وكلام ابن قاسم يقتضي أن المصنف ذكر في المتن وجوهاً أخر يجب فيها حذف المبتدأ.

منها: أن يخبر عنه بمصدر هو يدل من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة وعليه بيت الكتاب[٥]:

فقالت حنان ما أتى بك ها هنا؟ أذو نسب أم أنت بالحي عارف[٦]؟

(١) في شرح التسهيل ٤٧ أ، وفي نقله تصرف؛ لذلك أستحسن نقل كلام المصنف فيما يأتي: (وأما الحذف الواجب، فكحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع؛ لتعين المنعوت بدونه؛ لكونه لمجرد مدح، كقولهم: الحمد لله الحميد، وصلى الله على محمد سيد المرسلين، أو لمجرد ذم كقولك: أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين أو لمجرد الترحم كقولك: مررت بغلامك المسكين.

فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها. لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره، وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح فجعلوا إضمار الناصب أمارة على ذلك، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهر الناصب لخفي معنى الإنشاء، وتوهم كونه خبراً مستأنف المعنى، فلما التزم الإضمار في النصب التزم أيضاً في الرفع ليجري الوجهان على سنن واحد).

(٢) اطهروا، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) التزم، ز.

(٥) كتاب سيبويه.

(٦) من أبيات قالها منذر بن درهم الكلبي، ولم أعرف عنه شيئاً، وأولها:

سقى روضة المشريّ عنا وأهلها ركام سرى من آخر الليل رادف

وقبل الشاهد:

وأحدث عهد من أمينة نظرة على جانب العلياء إذ أنا واقف

وبعده:

فقلت لها: ذو حاجة ومسلم فصمّ علينا المأزق المتضايف

يروى: (تقول...).

ومنها: أن يخبر عنه بمخصوص في باب (نعم)، تقول: نعم الرجل زيد[(١)]، وبئس الرجل عمرو، فحيث جعل المخصوص خبر مبتدأ وجب حذف ذلك المبتدأ، وسيأتي الكلام على ذلك في محله.

ومنها: أن يخبر عنه بصريح القسم، نحو: في ذمتي[(٢)] لأفعلن [كذا][(٣)]، أي في ذمتي ميثاق أو يمين أو عهد، كما عكسوا في نحو: لعمرك لأفعلن، ذكر المسألة أبو علي الفارسي، ومن شواهد هذا الاستعمال قوله[(٤)]:

تساور[(٥)] سوّارا[(٦)] إلى المجد والعلا   وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا[(٧)]

= روضة المثريّ: موضع لعله مضاف إلى صاحبه، ومثري: اسم مفعول من: ثرى الله القوم، أي أكثرهم. حنان: أصله مصدر أتحنن، ثم حذف الفعل فرفع المصدر خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أمري حنان. صم: سدّ. المتضايف: المجتمع. سيبويه ١: ١٦١، ١٧٥، المقتضب ٣: ٢٢٥، الكشاف ٣: ٨، ابن يعيش ١: ١١٨، معجم البلدان ٣: ٩٤، ٩٥، شرح التسهيل ٤٧: ب، ابن الناظم ٤٨، الرضي ١: ١٢٦، المقاصد ١: ٥٣٩ ـ ٥٤٠، التصريح ١: ١٧٧، الأشموني ١: ٢٢١، الهمع ١: ١٨٩، الخزانة ١: ٢٧٧ ـ ٢٧٨، الدرر ١: ١٦٣.

(١) ريد، ظ.

(٢) دمتي، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) ليلى الأخيلية.

(٥) تسور، د، ز، ظ، وهو خطأ ظاهر.

(٦) سوار، د.

(٧) من أبيات أجابت فيها النابغة الجعدي، وكان هجاها، لأنها فضلت عليه سوّار بن أوفى القشيري. وقبله:

أنابغ لم تنبغ ولم تك أولاً   وكنت صنيّا بين صدّين مجهلا
أعيرتني داء بأمك مثله   وأي جواد لا يقال له هلا!!

تنبغ: تظهر، عينه مفتوحة في الماضي مثلثة في المضارع. صنياً: مصغر صنو، وهو الحسي، أو شق بين جبلين. صدين، مثنى صد، وهو الجبل، يجوز ضم الصاد وفتحها. تساوره: تغالبه في الارتفاع والعلو. ليلى ١٠٢ ـ ١٠٣، سيبويه ٢: ١٥١، المقتضب ٣: ١١، ابن قتيبة أ: ٤٤٨ ـ ٤٤٩، الأغاني ٥: ١٧، شرح التسهيل ٤٨: أ، ابن الناظم ٤٨، المقاصد ١: ٥٦٩ ـ ٥٧١، الخزانة ٣: ٣٣.

١٢٣ / ولم تحضرني نسخة ثانية من التسهيل أحرر منه هذا المحل، ولم أجد هذا الكلام في المتن الذي بين يدي الآن، ولعلي أحرره بعد ذلك عند التمكن من مراجعة نسخ المتن إن شاء الله تعالى[1].

---

(١) هذه المسائل الثلاث التي أشار إليها الشارح موجودة في (م)، وها هي ذي: (أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بمخصوص في باب «نعم» أو بصريح في القسم). (انتهى ص ٤٥ - ٤٦) وليست هذه المسائل في المتن الذي شرح عليه ابن مالك، ولكنه تكلم عليها في الشرح، وإتماماً للفائدة رأيت أن أنقل ما كتبه هناك، وما توفيقي إلا بالله:

(ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف؛ لكون خبره مصدراً جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، كقول الشاعر:

فقالت حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

ومنه قولهم: سمع وطاعة، أي: أمري حنان، وأمري سمع وطاعة، والأصل في هذا النوع النصب، لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله. فالتزم إضمار ناصبه؛ لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرفع الذي هو المبتدأ.

قال سيبويه: وسمعت من يوثق بعربيته يقال: - له - كيف أصبحت؟. فقال: حمد لله وثناء عليه، أي أمري حمد لله، وأنشد قول الآخر:

.... صبر جميل فكلانا مبتلى

ثم قال سيبويه والذي يرفع عليه (حنان) و(صبر) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره كترك إظهار ما نصب به، قال: ومثله قول بعض العرب: من أنت زيد؟ أي: من أنت كلامك زيد، فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب. هذا نصه.

ومن الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح (نعم) ومذموم (بئس) إذا جعلا خبري مبتدأين، فإن للقائل: نعم الرجل زيد، أن يجعل (زيداً) خبر مبتدأ محذوف، وأن يجعله مبتدأ مخبراً عنه بـ(نعم) وفاعلها. فعلى القول بأنه خبر يكون ما هو له خبر واجب الحذف.

ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب: في ذمتي لأفعلن، يريدون: في ذمتي ميثاق أو عهد أو يمين، فاقتصروا في هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ، كما فعلوا عكس ذلك في قولهم: لعمرك لأفعلن، ذكر هذه المسألة أبو علي رحمه الله، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر:

(تساور سواراً إلى المجد والعلا وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا)

(شرح التسهيل ٤٧: ب - ٤٨: أ).

«**وإن ولي معطوفاً**» بالواو دون غيرها من حروف العطف «**على مبتدأ**[١] **فعل**[٢]» وكذا وصف «**لأحدهما واقع على الآخر**» أو على ما لابسه نحو: عبدالله والريح يباريها، ونحو: زيد والمنية شارب بعقارها[٣] «**صحت المسألة**» عند البصريين على إضمار الخبر وسد الحال مسده، أي يجريان يباريها، وعند الكوفيين حملاً على المعنى، أي يتباريان، فيكون (يباريها) في موضع رفع. «**خلافاً لمن منع**» المسألة ووجهه أن (يباريها) خبر عن أحدهما، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر، لا يصح ما حمله البصريون عليه؛ لأن الجملة حينئذ حال من ضمير يجريان، فإذا أولت الحال بالوصف كان التقدير مبارياها، وذلك لا يكون حالاً من ضمير يجريان، ولا يطرد ما حمله الكوفيون [عليه][٤] في [نحو][٥] قولك: زيد والمنية شارب بعقارها، فالمنع متجه كذا قيل.

قلت: والذي يظهر لي صحة قول الكوفيين، وما ذكر من عدم اطراده ليس بصحيح؛ إذ يمكن تأويل مثل: زيد والمنية [شارب بعقارها][٥]، [بقولك][٤] زيد والمنية ملتبسان، وهذا لا يعوزك[٦] في مكان أصلا والله أعلم.

وإنما قال المصنف: (معطوفاً)؛ لأن المسألة لو كانت بغير عاطف نحو: عبدالله الريح يباريها، صحت إجماعاً.

وفاته التنبيه[٧] على ثلاثة أمور:

أحدها ـ كون العطف بالواو، إذ لو قيل: زيد فالريح يباريها، أو ثم الريح يباريها لم يجز[٨] قولاً واحداً.

---

(١) المبتدأ، ز، ظ.

(٢) افعل، ز.

(٣) بصقارها، د.

(٤) ليست، في، د.

(٥) ليس في، ظ.

(٦) يغورك، د، يعورك، ظ.

(٧) التنبه، ز.

(٨) تجز، د.

الثاني ـ كون الواقع بعد المعطوف على المبتدأ وصفاً أيضاً، فإنه من صور المسألة؛ إذ لو قلت: زيد والريح مباريها[١] جاز عند من يجيز: زيد والريح يباريها.

الثـالث ـ كون ذلك الفعل أو الوصف واقعاً على ملابس[٢] الآخر أيضاً، إذ لو[٣] قلت: زيد والريح يباري[٤] سرعتها كان ذلك من وجوه المسألة التي يطرقها الخلاف، وقد استدل ابن الانباري[٥] على صحة مثل هذا التركيب بقول الشاعر[٦]:

واعلم بأنك والمنية شارب بعقارهـا[٧] . . . .

وهـو[٨] مما يدل على ما قلنـاه، وإن كان المصنف[٩] قدح فيه باحتمال كون الواو بمعنى (مع).

وكان ينبغي أن يذكر الخلاف بين المصححين لهذه المسألة في الوجه الذي صحت عليه ما هو؟

«وقـد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف، فيطابقهما الخبر» نحو: راكب النـاقـة طليحـان، والأصل: راكب الناقة وهي طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى، وقيل: إنما ذلك على حذف مضاف إلى الخبر، أي أحد طليحين، وهـذا لا يتـأتى إذا قيل: غلام زيد ضربتهـما، ويتـأتى التأويل الأول فكان أولى لعمومه؛ فلذلك عول عليه المصنف.

---

(١) مبارها، د.
(٢) ما لابس، د.
(٣) أيضافلو، ز، ظ.
(٤) يباري يباري، د.
(٥) أبو بكر، كذا قيده ابن مالك في شرح التسهيل ٤٨ : أ، وهو محمد ابن القاسم.
(٦) لم أقف على اسمه.
(٧) لم أقف له على سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ٤٨ : أ، الهمع ١ : ١٠٨، يس ١ : ١٨١ ـ ١٨٢، الدرر ١ : ٧٨.
(٨) وهما، د.
(٩) لم يقل هذا في شرح التسهيل ٤٨ : أ، حيث أورد البيت السابق.

وفي المحكم[١]: الطلاحة الإعياء من السفر. . . ومن كلامهم: راكب الناقة طليحان أي والناقة، فحذف العاطف والمعطوف، كما قال الله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾[٢].

«والأصل تعريف المبتدأ» الذي هو اسم محكوم عليه؛ لأن أصل المسند إليه أن يكون معلوماً، وأما الوصف الرافع لمكتفىً به فذاك لا ينفك عن كونه نكرة. «وتنكير الخبر» قال الرضي[٣]: لأنه مسند فشابه الفعل، والفعل خال[٤]، من التعريف والتنكير؛ إذ هما من عوارض الاسم، ولا يصح تجريد[٥] الاسم عنهما، فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى العلامة، وهو التعريف وبقّيناه / على الأصل، فكان نكرة. ١٢٤

وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم؛ لأن الاسم يصلح لكونه (مسنداً ومسنداً إليه، والفعل مختص بكونه)[٦] مسنداً لا غير، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم.

قال[٧]: وأما قول النحاة (أصل الخبر التنكير؛ لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً)، فليس بشيء؛ لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب [ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: زيد أخوك، هو انتساب][٨] أخوّة[٩] المخاطب إلى زيد، وإسنادها[١٠] إليه لا نفس أخوّته.

(١) ٣: ١٧٦ ـ ١٧٧، وقد أسقط موضع النقط كلاماً طويلاً يتعلق بتفسير المادة، ثم لخص الباقي.

(٢) ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ . . .﴾ ٦٠ البقرة (٢).

(٣) في شرح الكافية ١: ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٤) حال، د.

(٥) تحريد، ز.

(٦) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٧) الرضي في شرح الكافية ١: ١٠٩، والكلام السابق له.

(٨) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) وإستنادها، ز، ظ.

«**وقد يعرّفان**» نحو: ﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ﴾[١]. «**وينكران**» نحو: أفضل من زيد أفضل من عمرو. «**بشرط الفائدة**» قيد راجع إلى التعريف والتنكير.

قال المصنف[٢]: ونبهت بذلك على أن حصول شرط الفائدة شرط في صحة الخبرية، معرفتين كانا أو نكرتين أو مختلفين[٣].

ووقع لابن الحاجب ـ في شرح المفصل وغيره ـ أن الخبر يجب أن يكون نكرة، وأنك إذا قلت: زيد القائم، فليس (القائم) بخبر على الحقيقة[٤]، وأن الخبر مقدر بقولك: محكوم عليه بالقائم.

«**وحصولها**» أي الفائدة «**في الغالب عند تنكير المبتدأ**» لا في غير الغالب، فإنه لا مانع من صحة قول من خرقت له عادة: ـ فرأى أو سمع شيئاً من الخوارق ـ شجرة سجدت، أو حصاة[٥] سبحت[٦]. «**بأن يكون**» المبتدأ، وهذا[٧] ظرف[٨] مستقر خبر عن المبتدأ المتقدم، أي حصول الفائدة في الغالب عند تنكير الخبر ثابت بأن يكون المبتدأ «**وصفاً**» نحو: ضعيف عاذ[٩] بقرملة[١٠]، أي إنسان ضعيف التجأ إلى مثله. والقرملة شجرة ضعيفة.

وقد يقال: إنما المبتدأ في التحقيق المحذوف، وهو موصوف، فهو من القسم الذي يأتي.

---

(١) ﴿ ... وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ﴾ ١٥ الشورى (٤٢).

(٢) في شرح التسهيل ٤٨: أ، وليس بالنص.

(٣) مختلفتين، د، وعبارة المصنف: (أو معرفة ونكرة).

(٤) هو الخبر في الحقيقة، د.

(٥) وحصاة، ظ.

(٦) عطفت بالواو في، د.

(٧) وهو، ظ.

(٨) طرف، د.

(٩) عاد، ز.

(١٠) الرواية: (ذليل عاذ بقرملة). الميداني ١: ٢٩٠، الصحاح ٥: ١٨٠١.

«**أو موصوفاً بظاهر**» نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[١]. «**أو مقدر**» نحو: السمن منوان بدرهم، التقدير: منوان منه، فـ(منوان) مبتدأ، و(منه) المقدر وصفه[٢]، و(بدرهم) خبره، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، وهو السمن.

«**أو عاملاً**» قال ابن هشام[٣]: إما رفعاً نحو: قائم الزيدان، عند من أجازه، أو نصبا نحو: (وأمر[٤] بمعروف صدقة)[٥]، وأفضل منك جاءني، إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر أو الوصف، أو جراً نحو: غلام امرأة[٦] جاءني، و(خمس صلوات كتبهن الله)[٧]

---

(١) ﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا . . وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ . . . ﴾ ٢٢١ البقرة (٢).

(٢) أمر، ز، ظ.

(٣) في المغني ٢: ٥٢٠ ـ ٥٣١.

(٤) أمر، ز، ظ.

(٥) بعض من حديث شريف عن أبي ذر رضي الله عنه أخرجه مسلم ٢: ح ١٠٠٦، وأحمد، ٥: ١٦٧ قاله رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ لقوم قالوا له: (ذهب أهل الدثور بالأجور. . .)، وفي الحديث: (. . . إن لكم بكل تسبيحة صدقة. . . .)، وفي آخره: (. . . ونهي عن منكر صدقة). وفي هذه الجملة شاهد للقاعدة، وعندهما: (وأمر بمعروف)، لكن عند مسلم: (. . . بالمعروف. . . .). والحديث في جامع الأصول ١٠: ح ٧٢٩١، وشرح التسهيل ٤٨: أ.

(٦) امرئ، ز.

(٧) بعض من حديث شريف عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ أخرجه في الموطأ ١: ١٤٥، والنسائي ١: ٢٣٠، وأبو داود ٢: ح ١٣٧٣، وفي الموطأ: (. . . كتبهن الله ـ عز وجل ـ . . . .)، وعند الثلاثة: (. . . على العباد. . .)، وأخرجه البيهقي ١: ٣٦١ كرواية الموطأ، لكن فيه: (. . . على عباده. . .) وأخرجه أبو داود ١: ح ٣٩٨، ولفظه (خمس صلوات افترضهن الله ـ عز وجل ـ . . . .)، وليس فيه: (على العباد)، وأخرجه ابن ماجه ١: ح ١٤٠١، ولفظه: (خمس صلوات افترضهن الله على عباده. . .). والشاهد متحقق في هذه الروايات، وجاء بلفظ آخر لا شاهد فيه عن طلحة بن عبيد الله في البخاري ١: ١٤، ٣: ٢٢، ٦: ١٥٦، ٩: ٢٠، ومسلم ١: ح ١١، والموطأ ١: ١٨٨، ١٨٩، والنسائي ١: ٢٢٦، ٢٢٧، والبيهقي ١: ٣٦١.

قال: وشرط هذا أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة [والمضاف][١] مما لا يتعرف بالإضافة نحو: مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود، وأما ما عدا ذلك فإن المضاف فيه معرفة.

قلت: وهو منتقد من وجهين:

الأول: أن (قائم الزيدان) ليس مما نحن فيه؛ لأن الكلام في أحد قسمي المبتدأ، وهو المحكوم عليه؛ لأن هذا القسم هو الذي يقول[٢] النحاة فيه[٣]: لابد أن يكون معرفة أو نكرة قريبة من المعرفة بما[٤] حصل لها من التخصيص؛ ليكون المحكوم عليه معينا.

وأما القسم الثاني من قسمي المبتدأ ـ وهو الوصف الرافع لمكتفىً به ـ فيجب كونه نكرة، ولا يعرّف كما سبق، فلا حاجة إلى الاعتذار عن الإتيان به نكرة بأنه مخصص[٥] فعلم أنه لا مدخل له فيما نحن بصدده.

الثاني: أن قوله: (وشرط هذا أن يكون المضاف إليه نكرة...) إلى آخره[٦] [أمر][٧] لا حاجة إليه، فإن المسألة مفروضة فيما إذا كان المبتدأ نكرة، فنحن في غنية[٨] عن التنبيه على هذا الشرط.

«أو معطوفاً» نحو: زيد ورجل[٩] عندي، ومثل له في الشرح[١٠] بقوله[١١]:

(١) ساقط من، ز، ظ.
(٢) تقول، ز.
(٣) فيه النحاة، د.
(٤) لما، د.
(٥) يخصص، ز، ظ.
(٦) الخ، د.
(٧) ليست في، د.
(٨) عنيته، د.
(٩) ورحل، ظ.
(١٠) على التسهيل ٤٨: أ.
(١١) لم يسموه.

عندي اصطبار، وشكوى عند قاتلتي
فهل بأعجب[١] من هذا امرؤ[٢] سمعا[٣] !!

/ واعترضه ابن هشام[٤] باحتمال كون الواو للحال، وهو مسوّغ، وإن سلّم ١٢٥
العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها[٥] المقام، أي: وشكوى[٦] عظيمة.

قال: على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده[٧] مسوّغ. وكأنه[٨] توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا، لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة الوقوع[٩] بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخير[١٠] الظرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[١١].

قال: ولا يجوز[١٢] أن تكون الواو للعطف، ويكون العطف هو المسوّغ لأن المعطوف في البيت جملة لا مفرد نكرة، ولو جعلت الواو عاطفة لاسم وظرف على مثليهما؛ ليكون من عطف المفردات، لزم العطف على معمولي عاملين؛ إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار، ولا يندفع هذا بأن يقدر لكل من الظرفين استقرار، ويجعل[١٣] التعاطف بين الاستقرارين، لا بين الظرفين[١٤]؛ لأن الاستقرار

(١) ياعجب، ز.

(٢) امرأ، د.

(٣) الشاهد في المغني ٢: ٥٢١ ـ ٥٢٢، السيوطي ٢: ٨٦٣.

(٤) في المغني ٢: ٥٢١ ـ ٥٢٢.

(٥) يقضيها، د، يقبضها، ز.

(٦) وسكوى، ظ.

(٧) بمجره، ظ.

(٨) فكأنه، د.

(٩) عطفت بالواو في، د، و(بأو) في، ظ.

(١٠) تأخر، د.

(١١) ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا . . . ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ ٢ الأنعام (٦).

(١٢) يجوز، د.

(١٣) ويحمل، د.

(١٤) الطرفين، د.

[الأول[١]] خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه كما هو مختار المصنف، فيرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

«أو معطوفاً عليه» نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[٢]، أي أمثل، وبعضهم يقول: العطف مسوّغ على شريطة أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه مما يصح الابتداء به. كما مثلنا، وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط كما فعل المصنف.

«أو مقصوداً به العموم» قال ابن قاسم: وهو على ضربين: عموم شمول نحو: كل يموت. وعموم بدل نحو: تمرة خير من جرادة.

قلت: ظاهر كلام ابن الحاجب في الأمالي أن العموم ـ في: تمرة خير من جرادة ـ استغراقي لا بدلي، وذلك أن قال:

الظاهر أنه غير مختص بتمرة متميزة، فكان فيه معنى العموم، كما في: لا رجل أفضل منك، وذلك بمعنى كونه غير مختص من وجهين[٣]:

أحدهما: أنه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم أنه لا خصوصية لمفرد منه على مفرد؛ لأنه قد يفهم أن الأفضلية إنما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل، والمفضولية إنما وقعت[٤] لكون الآخر من القبيل الآخر، وإذا كان كذلك فلا خصوصية لمفرد على مفرد.

والثاني: أن في معنى التمرية ما يشعر بالتفضيل على الجرادية باعتبار كونه تمراً وجراداً[٥] من غير خصوصية لمفرد دون مفرد، وإذا لم يكن[٦] ثم خصوصية لمفرد منه متميز حصل الشياع، بخلاف ما إذا حكمت بحكم من الأحكام مختص، فإن المفهوم منه الحكم على واحد متخصص، كقولك: رجل في الدار؛ فلذلك امتنع؛ لأنه لا

---

(١) ليس في، ظ.

(٢) ﴿... فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ ٢١ محمد (٤٧).

(٣) جرت باللام في، د.

(٤) وقت، ظ.

(٥) وجراد، د.

(٦) تكن، د.

يستقيم فيه كل رجل وجوداً فضلاً عن الدلالة؛ ولو استقام وجوداً فليس فيه قرينة تشعر[1] بقصد الدلالة عليه، إذ لا مفاضلة بين جنسين، وليس في معنى الرجولية ما يقتضي أن يكون في الدار كما في المثال المتقدم، بل القرينة [فيه][2] بعكسه؛ لأنه إنما استقام الحكم عليه بأنه في الدار لكونه متخصصاً[3] نعم لو قلت: رجل خير من زيد، فهذا يتجاذ به الطرفان[4]؛ لأن الحكم عليه بالأفضلية يشعر بأنه في معنى الرجولية كما في الأول في أحد وجهيه[5]، وتخصيصه بالأفضلية على زيد يشعر بأنه[6] متخصص[7] كما في الحكم عليه بأنه في الدار، فيحتاج[8] إلى السماع، والظاهر منعه؛ لأنه إنما ثبت التعميم في الموضع[9] الذي لا يختص فيه الخبر بوجه، فلا ينبغي أن يحمل[10] عليه ما يصح أن يكون فيه نوع تخصيص؛ لفقدان معنى مناسب في الأصل المتفق عليه.

إلى هنا كلامه رحمه الله [تعالى][11].

«أو» بأن يكون مقصوداً[12] / به «الإبهام» نحو: ما أحسن زيداً، بهذا مثل له ١٢٦
المصنف[13]، وجعل غيره مسوّغ الابتداء بـ(ما)[14] معنى[15] التعجب. «أو» بأن

---

(١) يشعر، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) مختصاً، ظ.
(٤) الظرفان، ز، ظ.
(٥) وجهه، د.
(٦) بكونه، د.
(٧) متخصصاً، د، ز.
(٨) فتحتاج، ز.
(٩) الوضع، ز.
(١٠) أهمل حرف المضارعة في، ز.
(١١) سقطت من، ز، ظ.
(١٢) أهملت القاف في، ظ.
(١٣) في شرح التسهيل ٤٨: ب.
(١٤) أهملت الباء في، د.
(١٥) في معنى، ظ.

يكون «تالي الاستفهام» نحو: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[(١)] ونحو: هل رجل في الدار؟. «أو» تالي «نفي» نحو: ما رجل في الدار، ولا يخفى أن النكرة هنا واقعة في سياق النفي، والمقصود[(٢)] بها العموم، فقد دخل ذلك في قول المصنف[(٣)]: (أو مقصوداً به العموم). «أو» تالي «لولا» كقول الشاعر[(٤)]:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة   لما[(٥)] استقلت مطاياهن للظعن[(٦)]

«أو» تالي «واو الحال» كقوله[(٧)]:

سرينا ونجم [قد][(٨)] أضاء فمذ بدا   محياك أخفى ضوءه كل شارق[(٩)]

والشرط إنما هو وقوعها في أول جملة حالية بدليل قوله[(١٠)]:

الذئب يطرقها في الدهر واحدة   وكل يوم تراني مدية بيدي[(١١)]

---

(١) من الآيات ٦٠ ـ ٦٤ النمل (٢٧)، وفي ما يلي آخرتهن: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ... قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

(٢) المقصود، د.

(٣) قوله، ز، ظ، وضعاً الضمير مكان الظاهر.

(٤) كقوله، د، ولم أقف على اسمه.

(٥) حين، د.

(٦) للطعن، ز، بالظعن، ظ، لم أجد له مزيداً. شرح التسهيل ٤٨: ب، ابن عقيل ١: ١٩٤، المقاصد ١: ٥٣٢، التصريح ١: ١٧٠، الأشموني ١: ٢٠٧، الهمع ١: ١٠١، الدرر، ١: ٧٦.

(٧) لا يعرف.

(٨) ليست في، ظ.

(٩) أهملت الشين في، د، والبيت في مراجعه يتيم. شرح التسهيل ٤٨: ب، ابن الناظم ٤٥، ابن عقيل ١: ١٩١، المغني ٢: ٥٢٣، المقاصد ١: ٨٦٣، الدرر ١: ٧٦.

(١٠) كقوله، ز، ظ، وليس له اسم في مراجعي.

(١١) ثاني بيتين أنشدهما أبو تمام، والأول:

تركت ضأني تود الذئب راعيها   وأنها لا تراني آخر الأبد

مدية: ترفع وتنصب. الحماسة٤: ١٣٠ ـ ١٣١، المغني٢: ٥٢٣، الأشموني ١: ٢٠٦، السيوطي ٢: ٨٦٤.

فيمن رواه برفع (مدية)، وليس وقوعها بعد واو الحال بلازم.

«**أو**»[١] تالي «**فاء الجزاء**» كقول بعض العرب: إن مضى عير فعير في الرباط[٢]. كذا[٣] مثلوا له، ولا يخفى أن المعنى: فعير آخر، فالمسوّغ الصفة المقدرة «**أو**» تالي «**ظرف مختص**» نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٤]، ويلزم المصنف إجازة: عند رجل مال؛ إذ الظرف مختص؛ لقولهم: إن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص، فالصواب أن يقال: أو ظرف يصلح مجروره للإخبار عنه. «**أو**» تالي «**لاحق به**» أي بالظرف المختص، والمراد به الجار والمجرور نحو: في الدار رجل، وشرطه أن يكون مختصاً كما مثلنا، فلو قلت: في دار رجل لم يجز، وجعل المصنف[٥] الجملة المشتملة على فائدة مما يلحق بالظرف المذكور، نحو: قصدك غلامه رجل. قال أبو حيان: ولا أعلم هذا لأحد غير المصنف.

«**أو بأن يكون دعاءً**» نحو: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[٦] و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[٧].

فإن قلت: لم جعل المصنف هذا معطوفاً على قوله: ـ أولاً ـ (بأن يكون وصفاً)، وهلا فعل فيه كما فعل في غيره؟.

قلت: دفعاً[٨] لتوهم غير المقصود؛ لأنه لو لم يفعل ذلك، وقال[٩]: (أو دعاءٍ) ربما

---

(١) وضع ناسخ (د) هذه الفقرة من المتن وشرحها بعد نهاية الكلام على الظرف.

(٢) المثل في الميداني ١: ٥٢٧، وشرح التسهيل ٤٧: ب، وفيهما: (إن ذهب...).

(٣) كما، ز، ظ.

(٤) ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا....﴾ ٣٥ ق (٥٠).

(٥) في شرح التسهيل ٤٨: ب، ولفظه: (وأشرت بقولي: (أو لاحق به) إلى الجار والمجرور المختص نحو: لك مال، وإلى الجملة المشتملة على فائدة نحو: قصدك غلامه رجل، فإنه جائز جواز: عندك رجل؛ لأن في تقديم هذه الجملة وشبهها خبراً ما في تقديم الظرف من دفع توهم الوصفية مع عدم قبول الابتداء).

(٦) الآية ١٣٠ الصافات (٣٧).

(٧) الآية الأولى من سورة المطففين (٨٣).

(٨) رفعا، ز، ظ.

(٩) فقال، د.

توهم أنه[١] مجرور[٢] بالعطف على ما [قبله][٣] تاليه[٤]، فيفسد المعنى؛ إذ يكون التقدير: - حينئذ - أو تالي دعاء، فأتى بما يفيد النص على المقصود، ففعل ما فعل. «أو» بأن يكون «جواباً» لسؤال سائل، كأن يقال: - لك - من عندك؟، فتقول: رجل، أي رجل عندي.

قال المصنف[٥]: ولا يجوز أن يكون التقدير: عندي رجل؛ لأن مخالفة الجواب للسؤال ضعيفة، والسؤال تقدم فيه المبتدأ. وفيه نظر، لأنه قد جاء في التنزيل: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[٦] ﴿فَسَيَقُولُونَ[٧] اللَّهُ﴾[٨].

ثم الضعف مرتفع بمعارضة[٩] الاحتياج إلى مسوّغ الابتداء بالنكرة، ثم كيف يقول: (لا يجوز)، ثم يسلم أن التخالف جائز على ضعف. وإنما جاز: رجل جاءني جواباً لـ: من جاءك؟ ولم يجز ذلك ابتداءً؛ لأنه إذا وقع جواباً علم أن المراد الإبهام، أي رجل لا أسميه جاءني؛ إذ السائل قد استدعى التعيين، ولم يعين له، وأما إذا

---

(١) إنه إنه، ز.

(٢) محرور، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) يليه، د، والمناسب: بالعطف على (تالي) من قوله (أو تالي الاستفهام).

(٥) في شرح التسهيل ٤٨: ب، وفي نقل الشارح تصرف فإليك النص: (ومثال الابتداء بنكرة لكونها جواباً قولك: لمن قال: ما عندك؟ - درهم، فـ (درهم) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: درهم عندي، لا يجوز أن يكون التقدير: عندي درهم، إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ، فكان هو المقدم في الجواب، ولأن الأصل تأخير الخبر، فترك في مثل: عندي درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب).

(٦) ﴿... قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ٨٥ ﴿... قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ٨٧ ﴿... قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ ٨٩ المؤمنون (٢٣)، والآية ليست في، د.

(٧) سيقولون، د، ز، ظ، والموافق للتلاوة ما أثبته، وترك الفاء والواو وما أشبههما عند الاستشهاد بالآي محل خلاف، ويرجح جوازه.

(٨) ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ... فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ٣١ يونس (١٠).

(٩) بمصارعة، د.

قيل: ابتداءً فلم يعلم هل المتكلم مريد لكتمان بيان عينه أو لا، وعلى الثاني لا يتحصل منه فائدة، كذا قيل، وفيه بحث.

«أو» بأن يكون «واجب التصدير» نحو: من عندك؟، وكم عبد لك؟. «أو» بأن يكون «مقدراً[1] إيجابه بعد نفي» نحو: شر أهر ذا ناب[2]. الشر: ـ هنا ـ الفاقة[3] على ما قيل. وأهره: حمله على الهرير[4]، وهو صوت دون النباح، وذو[5] ناب: ـ هنا ـ الكلب. يقال: ذلك إذا[6] لاحت مخائل الشر وأماراته، ومثله قول الشاعر[7]:

قدر أحلك[8] ذا[9] المجاز وقد[10] أرى ـ وأبيّ ـ مالك ذو المجاز بدار[11]

ومن أمثلة الكتاب: شيء جاء بك.

---

(١) مقدر، د.

(٢) المثل في الميداني ١: ٣٨٤.

(٣) الناقة، ز، وهذا من عجيب التصحيف.

(٤) الهري، ز، ظ.

(٥) وذوا، د.

(٦) إذ، د.

(٧) مؤرجّ السّلمي: شاعر إسلامي في دولة بني أمية، وهو من سُليم بن منصور: أبي قبيلة، الخزانة ٢: ٢٧٤.

(٨) ملك، د.

(٩) ذي، د.

(١٠) ولا، د.

(١١) بعده:

إلا كداركم بذي بقر الحمى هيهات ذو بقر من المزدار

يروى: (ذو النّجيل...) (... ذو النخيل...) (وأبيك...) (... من الزوار).

ذو المجاز: موضع قرب عرفة كان فيه للعرب سوق في الجاهلية. ذو النجيل: ـ بالجيم ـ موضع حول المدينة وينبع. ذو النخيل: ـ بالخاء المعجمة ـ عين قرب المدينة، وأخرى قرب مكة، وموضع دوين حضرموت. قد: للتحقيق. أرى: بمعنى (أعلم)، معلق عن العمل بحرف النفي. أبيّ: أب صغر مضافاً إلى ياء المتكلم، والقسم معترض بين (أرى) ومفعوليها، وجواب القسم محذوف دل عليه ما قبله. لك: متعلق بمحذوف حال من (دار). ذو المجاز مبتدأ. بدار: الباء زائدة، والمجرور بها لفظاً خبر المبتدأ مرفوع محلاً. ذو بقر: قرية في ديار بني أسد،

١٢٧ قال سيبويه: وإنما جاز أن يبتدأ به / ؛ لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء - يريد: لأن المبتدأ هنا في معنى الفاعل، والفاعل يجوز أن يكون نكرة، وتحقيق الكلام في الطريق التي حصل بها الحصر في هذا التركيب ليس من وظيفة هذا العلم، وإنما هو من وظيفة علم المعاني، فليراجع من هناك.

وبعض النحاة يجعل المسوّغ فيها ذكر الوصف المقدر، أي شر فظيع أهر ذا ناب، وكذا غيره يقدر له صفة يقتضيها المقام.

«والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو: كم مالُك؟» لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام [النكرة أو الجملة أو الظرف، ويتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام[(1)] مبتدأ نحو: من قائم؟، ومن قام؟، ومن عندك؟. فحكم على (كم) بالابتداء؛ حملاً للأقل على الأكثر. **«واقصد رجلاً خير منه أبوه»** وهذه لغة أكثرهم، ويضعف أن تقول[(2)]: (خيراً) بالنصب على الوصف؛ لئلا يلزم رفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، ولم أر ما يثلج به الصدر في توجيه ما ذهب إليه سيبويه من أن المعرفة خبر النكرة في هذا المثال، أعني: خير منه أبوه.

«والأصل تأخير الخبر» لأن المبتدأ محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه، وإنما قدم الفعل في الجملة [الفعلية[(3)]]، للإيذان من أول الأمر (أنها فعلية، فلو قدم الفاعل لم تتعين[(4)] الجملة

= وقيل: واد فوق الربذة، ولعل الثاني هو المراد بدليل ذكر النجيل والحمى. المزدار: اسم فاعل فعله: ازدار، وهو افتعل من الزيارة، والشاعر يعني نفسه، والله أعلم. ثعلب ٥٤٤ - ٥٤٥، الشجري ٢: ٣٧، ابن يعيش ٣: ٣٦ - ٣٧، شرح التسهيل ٤٨: ب، القفطي ٢: ٢٦٩، ٢٧٠، الرضي، ١: ٣٩٦، المغني ٢: ٥٢٠، البكري ٢: ٦٣٥، السيوطي ٢: ٨٦٣، الخزانة ٢: ٢٧٢ - ٢٧٥.

(١) ساقط من، د.
(٢) يقول، ز، ظ.
(٣) ليست في، ط.
(٤) يتعين، د، ز.

الفعلية[١] من أول الأمر[٢]) إذا أمكن[٣] صيرورته كلاماً باسم آخر.

«**ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر**»، وذلك إذا استويا تعريفاً وتنكيراً بلا قرينة نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني، فأيهما تقدم[٤] حكمت بأنه المبتدأ، فإذا قلت: زيد أخوك، فهو على تقدير أن المخاطب يعرف زيداً ويجهل نسبة الأخوّة إليه، وإذا قلت: أخوك زيد، فعلى العكس، أي يكون المخاطب يعرف[٥] أن لك أخاً ويجهل كونه زيداً، فلو جوز[٦] التقديم مع فقدان القرينة التبس المعنيان، ولو وجدت قرينة محصلة للتمييز جاز التقديم مثل: أبو حنيفة[٧] أبو[٨] يوسف[٩]؛ وذلك لأنا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه والذي[١٠] تذكر الجملة لأجله فهو الخبر.

---

(١) للفعلية في، ظ.

(٢) ما بين الهلال بين مكرر في، ز.

(٣) مكنت، د.

(٤) مقدم، ز، ظ.

(٥) أن يكون، د.

(٦) أجاز، ز، ظ.

(٧) النعمان بن ثابت من زُوطي أو النعمان (٨٠ ـ ١٥٠هـ / ٦٩٩ ـ ٧٦٧م).
مولى تيم الله بن ثعلبة. الإمام العالم الورع شهرته تغني عن وصفه، كان في صباه يبيع الخز ويطلب العلم. له مسند مطبوع. الوفيات ٥: ٤٠٥ ـ ٤١٥، الشذرات ١: ٢٢٧، الجواهر المضية ١: ٢٦ ـ ٣٢.

(٨) وأبو، د.

(٩) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (١١٣ ـ ١٨٢هـ / ٧٣١ ـ ٧٩٨م).
صاحب أبي حنيفة وأشهر تلامذته. أخذ عن كثيرين، منهم: أبو إسحاق الشيباني وسليمان التيمي والأعمش وهشام ابن عروة. وروى عنه قوم منهم: محمد بن الحسن الشيباني وبشر بن الوليد الكندي وعلي بن الجعد وأحمد بن حنبل. تولى القضاء ببغداد. هو أول من دعي بقاضي القضاة، صنف: الخراج ـ ط، الآثار ـ ط، النوادر، أدب القاضي، الوصايا. وغير ذلك. الوفيات ٦: ٣٧٨ ـ ٣٩٠، الجواهر المضية ٢: ٢٢٠، الشذرات ١: ٢٩٨.

(١٠) والتي، د.

ولا يخفى أن المقصود تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، فمع التقديم لا يحصل لبس؛ إذ الأعلى لا يشبه بالأدنى[١] عند قصد الحقيقة، ومنه قول الشاعر[٢]:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنــا [بنوهن][٣] أبناء الرجال الأباعد[٤]

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، فحذف (مثل) وقدم الخبر لوضوح المعنى. هذا ملخص ما ذكره المصنف في شرحه[٥]، ولا يعني باستوائهما في التعريف والتنكير استواءهما في رتبة التعريف ورتبة المسوّغ، بل مراده تساويهما[٦] في مطلق التعريف ومطلق المسوّغ، وقد أطلق بعض القول بوجوب التقديم، ولم يفصّل بين وجود القرينة المميزة وعدمها، وأجاز بعض الحكم بابتدائية ماشئت من الاسمين، ولم[٧] يبال بالإلباس[٨]؛ لحصول الفـائدة للمخاطب، قدمت الخبر أو أخرته[٩]، وقد حكى ابن السِّيد[١٠] في مسائله

---

(١) بالأذني، د.

(٢) قال البغدادي: (لا أعرف قائله، ورأيت في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبيصي أنه قال: هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب، والله أعلم). والبيت في ديوانه منقولاً عن العيني والبغدادي.

(٣) ليست في، ز.

(٤) هكذا يروى البيت دون سابق أو لاحق، ويستشهد به النحويون على جواز تقديم الخبر مع تساوي الطرفين في التعريف لظهور المعنى، وأن المراد: أبناء أبنائنا كأبنائنا؛ لأن الأعلى لا يشبه بالأدنى، وإنما يكون العكس؛ لذلك فالمقدم هو الخبر. ويستشهد به الفرضيون على أن أبناء البنات ليسوا كأبناء البنين.
الفرزدق ١: ٢١٧، الخالديان ٢: ٢٣٧، الإنصاف ٦٦، ابن يعيش ١: ٩٩، ٩: ١٣٢، شرح التسهيل ٤٩: أ، ابن مالك ١: ١٢٢، الرضـي ١: ٩٧، ابن الناظم ٤٥، ابن عقيل ١: ٢٠٢ ـ ٢٠٣، المغني ٢: ٥٠٤، المقاصد ١: ٥٣٢، التصريح ١: ١٧٣، الأشموني ١: ٢١٠، السيوطي ٢: ٨٤٨، الهمع ١: ١٠٢، الخزانة ١: ٢١٣ ـ ٢١٤، شواهد ابن عقيل ٣٧، الدرر ١: ٧٦.

(٥) على التسهيل ٤٨: ب ـ ٤٩: أ.

(٦) تساوي، ز، ظ.

(٧) ولا، د.

(٨) بالإلتباس، ز، ظ.

(٩) احرته، د.

(١٠) أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسي.

وقوع كلام بين أهل عصره في قول الشاعر[(١)]:

عنيت قصيرات الحجال[(٢)] ولم أرد قصار[(٣)] الخطا شر النساء البحاتر[(٤)]

[واختار هو تجويز أن يكون (شر النساء) مبتدأ و(البحاتر)[(٥)]] خبره والعكس.

«أو» لم يوهم تقديمه[(٦)] «فاعلية[(٧)] المبتدأ» نحو: زيد قام[(٨)]، فإنك لو قدمت الفعل في هذا التركيب أوهم أن المبتدأ فاعل.

وقد ذكر في علة امتناع تقديم[(٩)] الخبر في نحو المثال المذكور ثلاثة[(١٠)] أوجه:

١٢٨ أحدها: إيهام الفاعلية[(١١)] / كما مر، وعلى هذه العلة أجاز بعضهم تقديمه في نحو:

---

(١) كثير عزة.

(٢) النساء، د، ز، ظ، خطأ واضح يدل عليه معنى البيت، والتصحيح عن المراجع.

(٣) فصار، د.

(٤) أعجمت الحاء من فوق في، د، ظ، والبيت آخر قصيدة وصف فيها السحاب وشبب بالنساء، ومطلعها:

سقى أم كلثوم على نأي دارها ونسوتها جون الحيا ثم باكر

وقبل الشاهد:

وأنت التي حببت كل قصيرة إليّ ولم تعلم بذاك القصائر

يروى: (... وإن لم تدر ذاك..) (... وما تدري بذاك....) (... البهاتر).

قصيرة: ملازمة للبيت لا تفارقه. الحجال، جمع حجلة: قبة تتخذ للعروس. البحاتر، جمع بحتر: القصيرة ومثله البهاتر. كثير ١: ٢٢١ - ٢٣٠، الفراء ٣: ١٢٠، ابن يعيش ٦: ٣٧، الهمع ١: ٨٦، ١٠٢، الدرر ١: ٦٣، ٧٦.

(٥) أهملت الباء في، د، وأعجمت الحاء من فوق في، د، ز، ظ، وما بين الحاصرتين ساقط من، ز.

(٦) تقدمه، ظ.

(٧) فاعلته المبتدأ، ز.

(٨) قائم، د، ز.

(٩) أهملت التاء في، د.

(١٠) ثلاثه، د.

(١١) الفاعل، د.

أخواك قاما، ولم يعبأ باحتمال الفاعلية على لغة (أكلوني البراغيث)، إذ تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة[١]، والحمل على الأكثر أرجح[٢]، وطعن في هذه العلة[٣] بأمور:

منها: أنهم لا يلتزمون رفع اللبس، بدليل إعلال (مختار)، ووضع (أو) للشك[٤]، وأسماء الأجناس والمشتركات[٥].

والجواب أن الأصل مراعاة ما يرفع الإلباس، بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وإبراز الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه، ومنع الترخيم في: يامسلمة على لغة التمام، وترك إعلال (أبيض) ونحوه، وترك بناء صيغتي التعجب والتفضيل من[٦] فعله[٧].

ومنها: أنه إنما يراعى الإلباس إذا رجع إلى المعنى، ولا فرق في المعنى بين الجملتين، فإن المقصود الإخبار بقيام زيد، وهو حاصل منهما[٨] جميعاً.

والجواب: المنع، بل في (زيد قام) تكرر الإسناد، فيحصل[٨] تقوي[٩] الحكم، والاعتناء بزيد ببناء الكلام عليه وإفادة الثبوت.

ومنها: أنهم أجازوا الفاعلية والابتداء في: أفي الدار زيد؟، وقال به قوم: في كيف زيد؟، وأين[١٠] زيد؟، وآخرون [في][١١]: في الدار زيد. كذا رأيت في كلام لابن[١٢]

---

(١) العلة، د.

(٢) راجح، ز.

(٣) اللغة، ظ.

(٤) للشدة، ز.

(٥) والمشركات، ز.

(٦) مراعات، ز، ظ.

(٧) الضمير عائد إلى (أبيض)، فإن من شروطهما ألا يكونا من فعل الوصف منه على أفعل فعلاء، و(أبيض) كذلك.

(٨) منها، ز، ظ.

(٩) بقوى، ز.

(١٠) وابن، ز.

(١١) ليست في، د.

(١٢) سقط الجار من، د.

هشام رحمه الله، وقال: ـ بإثر هذا الكلام ـ وفيه نظر.

قلت: وكنت ـ في زمن الصبا في أوائل اشتغالي بفن العربية ـ كتبت أسئلة إلى علماء الديار المصرية:

منها: أنهم أجازوا: ـ في (ما قائم زيد) ـ إعراب (زيد) فاعلاً أو مبتدأ [١]، ومنعوا في مثل: زيد قام بتقديم الخبر؛ لأدائه إلى الإلباس بين الفاعل والمبتدأ [٢]، فما وجهه؟.

فإن قيل: الفرق بينهما أن الإلباس في مثل: زيد قام على تقدير تجويز التقديم يترتب [٣] عليه محذور، وهو تفويت تقوي الحكم، فمنعوه، ولا كذلك في ما قائم زيد، فأجازوه.

قلنا: وهذا أيضاً يترتب عليه محذور، فإنك إذا قلت: ما زيد قائم، كان [٤] مشبهاً لزيد قائم في تقوي الحكم من جهة تضمنه الضمير، وإذا قلت: ما قائم زيد ـ على أن يكون زيد فاعلاً بـ(قائم) ـ فليس فيه تقوي الحكم، ولا ما يشبهه [٥] ولم يحصل لذلك [٦] جواب.

وأقول: ظاهر كلام المصنف [أنه] [٧] يمنع تقديم الخبر في مثل قولنا: ما زيد قائم؛ لأنك لو قدمته فقلت [٨]: ما قائم زيد أوهم [٩] فاعلية المبتدأ، ويحتاج منعه إلى تجويز الفعل، فتأمله.

---

(١) عطفت بالواو في، د.
(٢) سقطت الميم من، ز.
(٣) يرتب، د.
(٤) فإنه، د.
(٥) شبهة، د.
(٦) بذاك، د.
(٧) ليست في، د.
(٨) فعلت، ز.
(٩) أهو، ز.

العلة الثانية ـ أنه إذا قيل: قام[١] زيد، أمكن[٢] أن[٣] يكون (زيد) في محله فلا ينوى به غير محله.

ورد بأنهم قد أجازوا: ـ في نحو: كم جريباً[٤] أرضك؟ ـ خبرية[٥] (كم) مع إمكان كونها في موضعها.

وقد أجاز قوم: ـ في (زيد أخوك) ـ كون زيد مبتدأ وكونه خبراً، ولم ينظروا إلى اللبس؛ نظراً إلى حصول أصل المعنى كما مر. فقضية هذا أن يجيزوا التقديم هنا.

والجواب أن سيبويه جزم في ـ كم جريباً أرضك؟ ـ بأن (كم) مبتدأ[٦]؛ إعمالاً لهذه القاعدة، والأخفش جزم بخبريتها؛ إعمالاً لقاعدة المعرفة والنكرة. فمن الذي أجاز الوجهين؟، والقول بذلك معترض، وكذا القول بالوجهين في المعرفتين.

العلة الثالثة ـ أن العامل اللفظي لا يعارضه العامل المعنوي، وعلى ذلك أجاز بعضهم: كان يقوم زيد.

«أو» لم «يقرن بالفاء» نحو: الذي يأتيني فله درهم، فيمتنع تقديمه؛ نظراً[٧]

---

(١) قائم، ز.

(٢) زيداً، ز.

(٣) أو، ز، ظ.

(٤) في اللسان (جرب): الأزهري: الجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة، وهو عشرة أقفزة، كل قفيز منها عشرة أعشراء، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب. وقيل: الجريب من الأرض نصف الفنجان، ويقال: أقطع الوالي فلاناً جريباً من الأرض، أي مبزر جريب، وهو مكيلة معروفة... قال: والجريب مكيال قدر أربعة أقفزة، والجريب: قدرما يزرع فيه من الأرض. قال ابن دريد: لا أحسبه عربياً، والجمع: أجربة وجربان.
وقيل: الجريب المزرعة، عن كراع) انتهى. وفيه أيضاً (عشر): (والعشير في مساحة الأرضين: عشر القفيز، والقفيز عشر الجريب).

(٥) خبرته، ز.

(٦) فقال في كتابه ١: ٢٩٢ ـ ٢٩٣: (فإذا قلت: كم جريباً أرضك؟ فـ(أرضك) مرتفعة بـ(كم)؟ لأنها مبتدأة، والأرض مبنية عليها، وانتصب الجريب لأنه ليس بمبني على مبتدأ ولا مبتدأ ولا وصف).

(٧) نظرا، د.

إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب[١]، وأيضاً لكونه فاء الجزاء، وهو عقيب الشرط لاستحقاق أداته[٢] صدر الكلام، فكذا ما شبه به.

«أو» لم يقرن «بإلاّ لفظاً» نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٣]، «أو معنى» نحو: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ﴾[٤]. «في الاختيار» احترازاً عن حالة الاضطرار كقوله[٥]:

١٢٩ / فيارب هل إلاّ بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول[٦]

الأصل: وهل[٧] المعول [إلا عليك][٨]، وستقف على علة ذلك في باب الفاعل أو باب[٩] المستثنى[١٠] إن شاء الله تعالى.

---

(١) التعقب، د.

(٢) أهملت التاء في، د.

(٣) ﴿... قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ ١٤٤ آل عمران ٣.

(٤) ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ... وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ٧ الرعد ١٣ ﴿.. مَن يَخْشَاهَا﴾ ٤٥ النازعات ٧٩، وفي (د): (نذير) مكان (منذر)، وهي واردة في الآية ١٢ هود (١١) والاستشهاد بها متحقق.

(٥) الكميت بن زيد.

(٦) من قصيدة رثى فيها زيد بن علي وابنه الحسين. قاله العيني. مطلعها:

ألا هل عم في رأيه متأمل؟ وهل مدبر بعد الإساءة مقبل؟

وقبل الشاهد:

وليس لنا في الفيء حظ لديهم وليس لنا في رحلة الناس أرحل

وبعده:

ومن عجب لم أقضه أن خيلهم لأجوافها تحت العجاجة أزمل

أزمل: صوت. الهاشميات ٦٦ - ٧٧، شرح التسهيل ٤٩: أ، ابن الناظم ٤٦، ابن عقيل ١: ٢٠٤، المقاصد ١: ٥٣٤ - ٥٣٥، التصريح ١: ١٧٣، الأشموني ١: ٢١١، الهمع ١: ١٠٢، شواهد ابن عقيل ٣٧ - ٣٨، الدرر ١: ٧٦.

(٧) وهو، ز.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) عطفت بالواو في، د.

(١٠) الاستثنى د، وهو خلاف تعبير ابن مالك هنالك.

«**أو**» لم «**يكن**» أي الخبر خبراً «**لمقرون بلام الابتداء**» نحو: لزيد[١] قائم، وأما قوله[٢]:

خالي لأنت ومن عويف خاله   نال العلاء ويكرم[٣] الأخوالا[٤]

فقيل: اللام زائدة، لا لام الابتداء. وقيل: بل هي لام الابتداء، و(أنت) خبر [لمبتدأ][٥] محذوف، أي لهو أنت. واعترض بمنافاة التوكيد الحذف، فالأولى الزيادة. وفيه نظر. «**أو**» لم يكن خبراً «**لضمير الشأن**» نحو: هو زيد قائم.

قال المصنف[٦]: لأن تقديمه يوهم كون الضمير مؤكداً لضمير الخبر لا ضمير الشأن، ولا تطرد هذه العلة؛ لعدم دخول (هو أخوك زيد)، وكذا كل ما كان الخبر فيه جامداً.

قلت: والعلة المطردة أن في تأخير ضمير الشأن إخراجاً [له][٧] عما وضع له من

---

(١) كزيد، ز.

(٢) لا يعرف.

(٣) أهمل حرف المضارعة في، ز.

(٤) البيت وحيد في مراجعي، وفيه روايات: (... ومن جرير...) (... ومن تميم...) (ينل العلاء...) (ينل السماء.) خالي لأنت: ذكر الشارح في تخريجه وجهين، وفيه توجيهان آخران مبنيان على أن (خالي) مبتدأ، والضمير المنفصل خبره، فدخلت اللام على الخبر شذوذاً، أو أنها زحلقت من المبتدأ إلى الخبر، وفيهما ضعف. ينل، نال: الفعلان مجزومان الأول لفظاً والثاني محلاً لوقوعهما في جواب الموصول المشبه باسم الشرط. الأخوالا: منصوب على التمييز، و(الـ) زائدة عند البصريين؛ لأنهم يوجبون تنكير التمييز، ومعرّفة عند الكوفيين، لأنهم يجيزون التعريف والتنكير في التمييز.
شرح التسهيل ٤٩: أ، ابن عقيل ١: ٢٠٥ ـ ٢٠٦، المقاصد ١: ٥٥٦ ـ ٥٥٧. التصريح ١: ١٧٤، الأشموني ١: ٢١١، الخزانة ٤: ٣٢٨، شواهد ابن عقيل ٣٨ ـ ٣٩.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) لم أجد هذا الكلام في مظنته في شرحي التسهيل ٤٩: أ، والكافية ١: ١٢٠ ـ ١٢٥.

(٧) ليست في، د.

تعظيم الأمر وتفخيمه[١] بذكرالإبهام[٢] ثم التفسير[٣]، فمنع تأخيره لذلك.

«**أو**» لم يكن خبراً «**لشبهه**» أي لشبه ضمير الشأن نحو: كلامي ـ زيد منطلق، فلو أخر المبتدأ هنا لم يفد شيئاً، لأن قولك: زيد منطلق، يعلم منه أنه كلامك لا كلام غيرك، فإذا قلت:ـ بعد ذلك ـ كلامي، فكأنك قلت: كلامي كلامي، كذا قال المصنف[٤]، وفيه نظر؛ إذ قد يقال: إنه يفيد أن ذلك كلام غيرك، فإن ما يتلفظ به الإنسان قد يكون كلام غيره، وحكاه، ولا يتجه أن يقال: السكوت مغنٍ[٥] عنه.

«**أو**» لم يكن خبراً «**لأداة استفهام**»[٦] نحو: أي الرجال عندك؟

«**أو**» لأداة «**شرط**» مثل:[٧] من يقم أكرمه. «**أو**» لشيء «**مضاف إلى أحدهما**»[٨] أي إلى أحد اللفظين[٩] اللذين هما أداة الاستفهام وأداة الشرط نحو: غلام من عندك؟، وغلام[١٠] من يقم أكرمه.

وإنما وجب تأخير الخبر في هذه الصور[١١]؛ لأنه لو قدم لفاتت صدارة الاستفهام والشرط، وذلك مما لا يسوغ ارتكابه، فهذه إحدى عشرة[١٢] مسألة ذكرها المصنف، وذكر[١٣] غيره[١٤] مواضع أخر لا نطول بذكرها.

---

(١) أهملت الفاء في، د.
(٢) الإيهام، ظ.
(٣) التفصيل، د.
(٤) في شرح التسهيل ٤٩ : أ.
(٥) مغني، د.
(٦) الاستفهام، د.
(٧) نحو، د.
(٨) إحداهما، وهو أظهر.
(٩) اللفظي، د.
(١٠) وعلام، ظ.
(١١) الصورة، د.
(١٢) أحد عشر، ز، ظ، والخطأ ظاهر.
(١٣) وزاد، د.
(١٤) غير، ظ.

«ويجوز[1] : **في داره زيد، إجماعاً**» أي جوازاً مجمعاً عليه، فإجماعاً إما بمعنى اسم المفعول محذوف الصلة[2] اتساعاً كما في المشترك، أو على حذف المضاف أي: ذا إجماع.

وإنما كان كذلك لأن الخبر منوي التأخير بـ[حسب][3] الأصل[4]، فهو مؤخر رتبة، وإن تقدم لفظاً، ومفسر الضمير ـ وهو زيد ـ مقدم الرتبة [ولا يشترط في معاد[5] الضمير أن يجتمع له الأمران التقدم لفظاً والتقدم رتبة][3].

ورام الشيخ أبو حيان أن يقدح في نقل الإجماع في المسألة [المذكورة][7] فقال: هي ممتنعة عند الأخفش، لأنه يجعل زيداً فاعلاً.

وإنما يتم هذا لو قال الأخفش بوجوب الفاعلية، أما إذا قال بجوازها فالمسألة عنده جائزة على الابتداء، فصدق قوله : إن المسألة جائزة بإجماع.

ومما يؤيد هذا أن المصنف قد قال ـ بإثر هذا ـ: إن الأخفش يجيز (في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند) ولا يمكن [أن يكون][6] أجازهما[8] إلا على ما ذكرناه من الابتداء لا على[9] الفاعلية.

وظهر بهذا قطعاً أن الأخفش لا يوجب الفاعلية في ذلك، بل يجوزها[10] كما يقول أكثر الناس مع الاعتماد، بل ينبغي ـ في مسألة عدم الاعتماد ـ أن يكون ذلك [عند][11]

---

(١) نحو في، م.

(٢) يريد بالصلة الجار والمجرور الذي يتم به اسم المفعول، وهو هنا (عليه)، كما فسره الشارح.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٤) الاصالة، د.

(٥) اسم مكان من (عاد)، ويريد به ما يرجع إليه الضمير.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) قولنا، د.

(٨) إجازتها، ز، ظ.

(٩) إلا، ز، ظ.

(١٠) يجوزهما، د.

(١١) ليست في، د.

القائل به[١] هو[٢] أضعف، أما أنه يكون متعيناً[٣] فلا. «**وكذا: في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند**» يجوز «**عند الأخفش**». والمنقول عن البصريين[٤] الجواز كالأخفش، وكلام المصنف يوهم[٥] أن غيره من البصريين يخالفه، وليس كذلك، نعم: الكوفيون مانعون لكلتا المسألتين، ووجه الجواز أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه مّا / كان المضاف إليه مقدر التقديم ١٣٠ معه، وحينئذ فلا إشكال في جواز المسألتين ويشهد له قول العرب: في أكفانه درج الميت.

«**ويجب تقديم الخبر إن**[٦] **كان أداة استفهام**» نحو: كيف زيد؟، وأين بيتك[٧]؟. «**أو**» كان «**مضافاً إليها**» أي إلى أداة[٨] استفهام مثل: صبح[٩] أي يوم السفر؟، واحترز من أن [لا][١٠] يكون الخبر نفسه أداة استفهام أو مضافاً إليها نحو: زيد هل ضربته؟، فإنه يجوز تقديمه وإن كان الخبر مصاحباً للاستفهام في الجملة. «**أو**» كان «**مصححاً تقديمه الابتداء بالنكرة**»[١١] نحو: في الدار رجل، وعندك امرأة، وكذا: قصدك غلامه رجل، قاله المصنف[١٢]. «**أو**» كان «**دالاً بالتقديم على ما [لا]**[١٣] **يفهم بالتأخير**».

---

(١) له، د.

(٢) وهو، ظ.

(٣) معيناً، ز، ظ.

(٤) البصريين، ز.

(٥) موهم، ز.

(٦) إذا، ز، ظ.

(٧) وابن بنتك، ز.

(٨) جرت باللام في، د.

(٩) صبيحة، د.

(١٠) سقطت من، ز، وأضيفت في، ظ.

(١١) بنكرة، م.

(١٢) في شرح التسهيل ٤٩: ب.

(١٣) سقطت من، م.

قال المصنف[١] : نحو: لله درك، فإنه لا يفهم منه التعجب إلا بالتقديم، ونحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت؛ إذ لو قدم لأوهم الاستفهام الحقيقي.

فأما تعليله للثاني فحسن، ولا يضر في هذا كون الوهم يندفع بالأخرة؛ لأنهم لم يعتبروا ذلك، ألا تراهم منعوا: رجل في الدار، وإن كان توهم[٢] الصفة يندفع بالأخرة، وأوجبوا التقديم!!

وأما لله درك. فقد يقال: إنه كلام جرى مجرى المثل، [فلا يغير][٣] لا أن معنى التعجب إنما يفهم بالتقديم.

«أو» كان «**مسنداً دون (أما) إلى**[٤] **(أنَّ) وصلتها**» نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ[٥]﴾ فلا يجوز: أنك منطلق عندي، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، واختلف في تعليل ذلك:

فقيل: لئلا يلتبس[٦] (أنَّ) المفتوحة بـ(إنَّ) المكسورة، ولم تدفع الفتحة الخفية[٧] اللبس، لكون الموقع[٨] موقع[٩] المكسورة؛ لأن لها صدر الكلام، بخلاف المفتوحة.

وقيل: لئلا تلتبس[١٠] بـ(أنَّ) التي بمعنى[١١] (لعل).

وقيل: لئلا يتعرض الأول لدخول النواسخ، ومن جملتها (أنَّ)، فيستثقل[١٢]

---

(١) في شرح التسهيل ٤٩ : ب بتصرف.

(٢) يوهم، ز.

(٣) سقطت من، د.

(٤) إلا، ز.

(٥) ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ ٤١ يس (٣٦).

(٦) كذا في أصول التحقيق، وحروف المعاني يجوز في المسند إليها التذكير والتأنيث.

(٧) الخفيفة، د.

(٨) الموقوع، ز، ظ.

(٩) موقوع، ز.

(١٠) يلتبس، ز، ظ، وليس الحال هنا مثله في (هـ) ٥؛ لأن المسند إليه هنا ضمير مستتر، فالتأنيث واجب ولو كان المسند إليه مجازي التأنيث.

(١١) بمعف، ظ.

(١٢) ويستثقل؛ د.

اجتماعهما[١] ، وأجاز ذلك الأخفش والفراء وأبو حازم[٢] قياساً على (أنْ) نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٣]، فلو كانت (أن) والية لـ(أما) جاز بلا خلاف كقوله: [٤]

عندي اصطبار وأما أنني جزع يوم النوى فلوجد كان يبريني[٥]

وذلك لانتفاء المحذور، ضرورة أن الجملة التامة لا تتوسط بين (أما) وفائها كما ستعرفه في حروف[٦] الشرط.

«**أو**» كان مسنداً «**إلى مقرون (بـ(إلا) لفظاً)**» نحو: ما في الدار إلا زيد، «**أو معنىً**» نحو: إنما في الدار زيد، وقد نبهناك على أن علة ذلك ستأتي إن شاء الله [تعالى][٧] في باب الفاعل أو في باب المستثنى[٨] «**أو**» كان مسنداً «**إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر[٩]**» مثلوه بقولهم: على التمرة مثلها زبداً، وبالحديث:

---

(١) اجتماها، ز، ظ.

(٢) علي بن حازم أو ابن المبارك اللحياني. نسبته إلى لحيان بن هذيل، وقيل: إنما هو لقب لقب به لعظم لحيته. لغوي مشهور. كان الفراء يجله. أخذ عن: الكسائي وأبي زيد، والأصمعي وغيرهم. وعنه القاسم بن سلام. له كتاب في النوادر. معدود في الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين. وكنت رأيت في النسخة التيمورية بهذا الشرح رقم ٣٠١ بدار الكتب المصرية: (وأبو حاتم) مكان: (وأبو حازم)، وهي كنية سهل بن محمد السجستاني المتوفى عام ٢٥٠هـ، وهو عالم لغوي. راجع اللحياني في معجم الأدباء ١٤: ١٠٦ ـ ١٠٨؛ والقفطي ٢: ٢٥٥ والزبيدي ٩٥ والبغية ٢: ١٨٥، وراجع السجستاني في معجم الأدباء ١١: ٢٣٨ ـ ٢٤٠ والقفطي ٢: ٥٨ ـ ٦٤ والبغية ١: ٦٠٦.

(٣) ﴿... فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ... إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٨٤) البقرة (٢).

(٤) لم أجد من سماه.

(٥) لم يذكرا ما قبله وما بعده. وفي شرح التسهيل: (دأبي اصطبار) يبريني: أصله من بريت القلم، أي نحته، ثم استعمل في الهزال. شرح التسهيل ٤٩: ب، المغني ١: ٢٩٩، المقاصد ١: ٥٣٦ ـ ٥٣٧، التصريح ١: ١٧٥، الأشموني ١: ٢١٣، ٤: ٤١، السيوطي ٢: ٦٦١، الهمع ١: ١٠٣، الدرر ١: ٧٧.

(٦) حرف، د.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) الاستثناء، د.

(٩) به الخبر، ظ.

(من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)[(١)]، وبقول الشاعر[(٢)]:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة علي ولكن ملء[(٣)] عين حبيبها[(٤)]

فأما التمثيل بالبيت فصحيح، فإن الخبر ـ وهو ملء[(٣)] عين ـ أسند إلى المضاف من قوله: (حبيبها)، وهو ملتبس بضمير عائد إلى العين، والعين ملتبسة بالخبر، من حيث هو مضاف إليها.

وأما الأولان فالخبر الكون[(٥)] المطلق المحذوف، ويصح تقديره مؤخراً على الأصل،

---

(١) حديث شريف عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أخرجه الترمذي ٦: ح ٢٤١٩ وابن ماجه ٢: ح ٣٩٧٦ وأخرجه أحمد ١: ٢٠١ عن علي بن حسين عن أبيه. وأخرجه الترمذي ٦: ح ٢٤٢٠ عن علي بن الحسين مرسلاً بلفظ: (إن من حسن..) وأخرجه أحمد ١: ٢٠١ عن حسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ ولفظه: (إن من حسن إسلام المرء قلة الكلام فيما لا يعنيه).

(٢) نصيب الأكبر بن رباح (... ـ ١٠٨هـ / ... ـ ٧٢٦م) شاعر حبشي فحل كان مولى لرجل من كنانة فكاتبه على نفسه، فأعانه عبدالعزيز بن مروان على ذلك. يكنى أبا محجن، أو أبا الحجناء معروف بالعفة، قصر نسيبه على زوجه. من شعراء الطبقة السادسة من الإسلاميين عند ابن سلام. ابن قتيبة ١: ٤١٠ ـ ٤١٢، الجمحي ٢: ٦٤٨، ٦٧٥ ـ ٦٧٩، الأغاني ١: ٣٢٤ ـ ٣٧٧.

وفي سرح العيون ٣٥٦ أن القائل مجنون ليلى من قصيدته التي مطلعها:

دعا المحرمون الله يستغفرونه بمكة يوماً أن تمحّى ذنوبها

وهذه القصيدة في ديوان المجنون ص ٥٦، ولكن ليس الشاهد فيها، والعلم لله.

(٣) مليء، د.

(٤) بعده:

وما هجرتك النفس ياليل أنها قلتك ولا إن قل منك نصيبها

ويروى:

وما هجرتك النفس إنك عندها قليل ولكن قل منك نصيبها

نصيب ٦٨، الحماسة ٣: ٣٠٤، شرح التسهيل ٤٩: ب، ابن مالك ١: ١٢٣، ابن الناظم ٤٧، ابن عقيل ١: ٢٠٩ ـ ٢١٠، المقاصد ١: ٥٣٧ ـ ٥٣٩، التصريح ١: ١٧٦، للأشموني ١: ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٥) إن لكون، ز.

كما يصح اللفظ[1] [به][2] مؤخراً كذلك، وكما يذكر[3] مؤخراً لو كان [كوناً][2] خاصاً، مثل: على الله عبده متوكل، ولا يصح أن يقال: بني على التجوز[4] المشهور في تسميتهم الظرف النائب عن الكون المطلق خبراً؛ لأن ذلك غير متأتٍ من جهة أنه قال: [إن][3] الضمير راجع إلى الاسم الملتبس[5] بالخبر، وذلك الاسم هو التمرة [مثلاً][6] فيلزم على هذا أن الخبر هو (على).

وإنما قال المصنف: (ملتبس)، ولم يقل: (مضاف)؛ ليدخل [نحو][3]: (... ملء[7] عين حبيبها).

١٣١ وقال: (ما التبس بالخبر)، ولم يقل: (ما أضيف / إلى الخبر)؛ ليدخل [نحو][3]: (... ملء[8] عين[9] ...) ونحو: (على التمرة) - على زعمهم - ونحو: من حسن إسلام المرء تركه الفضول.

وحاصل كلامه أن معنا[10] مبتدأ وخبراً كل منهما ملتبس بشيء، والمبتدأ ملتبس بضمير أو غيره، والخبر ملتبس بصاحب الضمير: إما بإضافة أو غيرها.

«**وتقديم المفسر**» وحده على المبتدأ « **- إن أمكن - مصحّح**» لتأخير الخبر: إما مع الجواز نحو: زيداً أجله[11] محرز، أو مع الوجوب نحو: زيداً أجله أحرز[12]؛

---

(١) في اللفظ، د.
(٢) ليست في، د.
(٣) نذكر، ز، ظ.
(٤) التجور، د، التحوز، ز.
(٥) الملبس، ز.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) ملأ، د، ز، ظ. وهو خطا صوابه ما فعلت.
(٨) ملأ، د، ز.
(٩) عين حبيبها، د، وهو خطأ بين.
(١٠) معناه، ز، ظ.
(١١) أحله، ز، ظ.
(١٢) أحرر، د.

لما[١] علمت من أن الخبر في الصورة الأولى جائز التأخير؛ إذ هو مثل: زيد قائم، وأنه في الصورة الثانية واجب التأخير، إذ هو مثل: زيد قام، وإنما زادت الصورتان فيما شبهناهما به بأن المبتدأ التبس بضمير ما التبس بالخبر، وأمكن تقديم صاحب الضمير، وكلتا الصورتين جائزة عند البصريين.

«**خلافاً للكوفيين**» فإنهم منعوهما[٢] جميعاً. «**إلا هشاماً**[٣]» فإنه خالفهم في جواز المسألتين جميعاً. «**ووافق الكسائي**[٤]» منهم [البصريين][٥] «**في [جواز**[٦]**] نحو: زيداً**[٧] **أجله محرز**[٨]» وهي مسألة اسم الفاعل. «**لا في نحو: زيداً**[٧] **أجله أحرز**» وهي مسألة الفعل.

وحاصله أن هشاماً وافق البصريين في مسألتي[٩] اسم الفاعل والفعل، وأن الكسائي وافقهم[١٠] في مسألة اسم الفاعل لا في مسألة الفعل.

وحجة المانعين أنه لا يفصل العامل من معموله بأجنبي، ويرده: ﴿وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾[١١].

وأجابوا: بأن الظرف يتوسع[١٢] فيه. والعجب أن الكوفيين يقولون هذا، وهم

---

(١) بما، د، لكن أهمل الباء

(٢) منعوها، د.

(٣) ابن معاوية الضرير.

(٤) علي بن حمزة.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) ليست في، د.

(٧) زيد، ز، ظ.

(٨) محرر، د.

(٩) مسألة، ز، ظ.

(١٠) وافق، د.

(١١) ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ ١٧ التوبة (٩).

(١٢) يتسع، ز، ظ.

يجيزون: كان طعامك زيد آكلاً أو يأكل[١].

والجواب: عن الشبهة المذكورة أن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل؛ لأنهما[٢] مسند ومسند إليه، ولا يمتنع تقديم المفعول وتأخير الفاعل [عنه][٣]، فكذا لا يمتنع تقديم الخبر[٤] وتأخير المبتدأ.

---

(١) آكلا ما ويأكل، د.

(٢) ولأنهما، ز، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) المفعول، د، ز، ظ، ولا يستقيم التشبيه إلا بما أثبت.

«**فصل**» يذكر فيه تقسيمات وأحكام تتعلق بالخبر.

«**الخبر مفرد**» وهو ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه عارياً من إضافة وشبهها أو ملتبساً بأحدهما نحو: زيد منطلق، وعمرو قائم أبوه، وذكر المصنف[(١)] أن قولك: (قائم أبوه) من هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين.

قلت: وقد يقال الخبر في قولك: (زيد منطلق، أو قائم أبوه) ليس هو اسم الفاعل بمفرده[(٢)]، بل المجموع منه ومن مرفوعه هو الخبر سواء كان المرفوع ضميراً كما في (منطلق)، أو ظاهراً ملتبساً بالضمير كما في (قائم أبوه)، وليس لعوامل الأسماء تسلط على المجموع أصلاً، وإنما لها تسلط على جزئه الأول فقط فتأمله.

وقد تنبه نجم[(٣)] الدين سعيد[(٤)] لذلك، فقال في شرح الكافية: المفرد ما لعوامل المبتدأ تسلط على كلمة منه، وذلك بأن يكون كلمة واحدة نحو: زيد غلام، أو أكثر نحو: زيد قائم أخوه، ولكن تسلط العوامل على كلمة واحدة منه، وهي[(٥)] (قائم) من مثالنا. على أن في عبارته ـ أيضاً ـ مساحة.

وقال ابن الحاجب[(٦)] في أماليه: لم يختلفوا [في[(٧)]] أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجملة لأمرين:

أحدهما: أن الجملة هي التي تستقل بالإفادة، وهذه ليست كذلك.

الثاني: أن وضعها أن تفيد[(٨)] معنىً في ذات تقدم ذكرها، فإذا استعملت، مبتدأ

---

(١) في شرح التسهيل ٥٠: أ.
(٢) بمفرد، ز.
(٣) نجم نجم، د.
(٤) العجمي، قال السيوطي: (شارح الحاجبية، لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحاً للمتن والشرح الذي عليه للمصنف، وفيه أبحاث حسنة). الحاجبية كافية ابن الحاجب. البغية: ١: ٥٩١، كشف الظنون ٢: ١٣٧١.
(٥) وهو، د، ظ، ولا يستقيم مع (كلمة واحدة).
(٦) عثمان بن عمر.
(٧) ليست في، د.
(٨) يفيد، د.

خرجت[١] عن وضعها[٢]؛ ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى، وجعل بمعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد أو كالدال[٣] على إخراجه عن وضعه الأصلي، جاز أن يكون مع مرفوعه جملة مثل: أقائم الزيدان؟، والذين يخالفون في: زيد ضارب غلامه[٤] ويجعلون (ضارب غلامه[٤]) جملة [مثل: أقائم الزيدان[٥]؟] فليسوا مخالفين[٦] / في الذي ذكرناه، بل الخلاف في أنه هل ثبت ١٣٢
أن ضارب (غلاماه) مثل: أضارب الزيدان؟، فمن جوزه أخرج الصفة عن موضوعها[٧] الأصلي، واستعملها استعمال الفعل. انتهى.

«وجملة» ولا إشكال في تعريفها بما يعرف به الكلام إذا جعلت مرادفة له، وأما إذا[٨] جعلت أعم ـ لصدقها دونه على الصلة [مثلاً][٩] من[١٠] قولك: الذي قام أبوه زيد ـ فيحتاج إلى إفرادها بتعريف.

فقال[١١] ابن هشام: هي عبارة عن الفعل وفاعله: كقام زيد، والمبتدأ وخبره: كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضرب اللص، وأقائم الزيدان؟، وكان زيد قائمًا، وظننته قائمًا. هذا نصه في مغني اللبيب[١٢].

قلت: أما المثال الأول[١٣] ـ وهو ضرب اللص، ببناء الفعل للمفعول ـ فهو منزلة الفعل والفاعل بناء على أن المرفوع فيه نائب عن الفاعل، وأما على رأي من يقول:

(١) أخرجت، ز، ظ.
(٢) وصفها، ظ.
(٣) عطفت بالواو، في، ز، ظ.
(٤) كذا في أصول التحقيق، والمناسب لما يأتي في هذه الأسطر: غلاماه.
(٥) ساقط من، ز، ظ.
(٦) مخالفين، د.
(٧) موضعها، د.
(٨) إن، ز، ظ.
(٩) ليست في، ز.
(١٠) في، د.
(١١) قال، ظ.
(١٢) ٢: ٤١٩.
(١٣) من القسم الثالث، وهو ما كان بمنزلة أحدهما.

هو فاعل اصطلاحاً كالزمخشري[١]، فلا يكون مما نزل منزلته بل هو[٢] نفسه.

وأما الثاني ـ وهو أقائم الزيدان؟ ـ فهو مما نزل منزلة المبتدأ وخبره، فإن الوصف فيه مبتدأ، لكن مرفوعه ليس خبراً عنه، وإنما هو بمنزلة الخبر كما أسلفناه عن جماعة.

وأما الثالث ـ وهو كان زيد قائمًا ـ فيحتمل أن يكون مما هو بمنزلة الفعل وفاعله، فإن مرفوع (كان) مشبه بالفاعل، لا فاعل اصطلاحاً.

وأما الرابع ـ وهو ظننته قائمًا ـ فإيراده فيما ينزل لمنزلة أحدهما مشكل؛ لأنه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل ـ وهو[٣] (ظن) ـ وفاعل، وهو[٣] تاء المتكلم، فليس مما نزّل منزلة الفعل والفاعل، ولا منزلة المبتدأ والخبر[٤].

فإن قلت: لعله يشير إلى أنه [مما[٥]] نزل منزلة المبتدأ أو[٦] الخبر، باعتبار المفعول الأول والثاني، فإنهما مبتدأ وخبر في الأصل، وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ أو الخبر.

قلت: لو كان كذلك لزم[٧] كونهما[٨] جملة اسمية، وهو باطل، وإنما هما[٩] بعد دخول الناسخ مفردان تسلط عمله في كل منهما، وليس جملة.

ولو قيل: الجملة لفظ يستقل بالإفادة في الحال أو في الأصل لكان حسناً:

فالأول ـ نحو: قام زيد، وزيد قائم، فإن كلاً منهما مفيد في الحال.

والثاني ـ كمدخول[١٠] حرف الشرط في قولك: إن قام زيد، فإنه مفيد بالنظر إليه قبل دخول العارض، وهو أداة الشرط، وكذا الصلة في قولنا: الذي قام أبوه زيد مستقلة[١١] بالإفادة باعتبار النظر إليها قبل الوصل؛ إذ أصله ـ حينئذ ـ قام أبوه زيد، وكذا أمثاله[١٢] مما طرأ عليه ما يمنعه من الاستقلال في الحال.

---

(١) لذلك لم يعقد له باباً في المفصل.
(٢) هي، ز، ظ.
(٣) هو، ز، ظ.
(٤) أو الخبر، ز.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) والخبر، د.
(٧) الدم، ز، الزم، ظ.
(٨) كونها، ز، ظ.
(٩) هو، د.
(١٠) كدخول، د.
(١١) يستقل، د.
(١٢) مثاله، ز، ظ.

ويمكن [عند[١]] إرادة زيادة التوضيح أن يقال: الجملة ما انتظم من مبتدأ غير وصف وخبره باقي الحكم أو منسوخه بحرف، أو من مبتدأ وَصْفٍ ومرفوعه، أو من فعل تام ومرفوعه[٢]، أو من فعل[٣] ناقص ومعموليه[٤] وهذا فيه طول، لكن لا بأس به طلباً لزيادة البيان:

فمثال الأول: زيد قائم.

ومثال الثاني: إن زيداً فاضل، وما عمرو ذاهباً، وإنما قيدنا[٥] الناسخ بكونه حرفاً احترازاً من نحو: ظننت زيداً قائمًا.

ومثال الثالث: أقائم[٦] الزيدان؟، وما مضروب العمران.

ومثال الرابع: قام زيد، وضرب[٧] اللص.

ومثال الخامس: كان زيد قائمًا، فكل من الأقسام الثلاثة الأول جملة اسمية، وكل من القسمين الأخيرين[٨] جملة فعلية.

وقال ابن قاسم[٩] :ـ تابعاً للمصنف[١٠] ـ الجملة ما تضمن جزءين[١١] بالإسناد[١٢]، لعوامل[١٣] الأسماء تسلط على لفظها أو لفظ أحدهما.

---

(١) ليست في، ز.
(٢) أو من فعل تام ومرفوعه أو من فعل تام ومرفوعه، ز.
(٣) فاعل، د.
(٤) ومرفوعه، ظ.
(٥) قيد، د.
(٦) ما قائم، ز، ظ، وما أخترناه أولى، ليتفرع المعتمد عليه.
(٧) وضروب، ز، ظ.
(٨) أهملت الخاء في ظ.
(٩) الحسن بدر الدين بن قاسم.
(١٠) في شرح التسهيل ٥٠: أ.
(١١) خبر بين، د، خبرين، ز، ظ، والتصحيح عن شرح التسهيل.
(١٢) هذه الكلمة ليست في شرح التسهيل.
(١٣) ولعوامل، د.

فخرج بذكر الإسناد نحو: صاحب زيد.

١٣٣ وقوله: (لعوامل الأسماء)[١] كذا هو / في النسخة التي رأيتها[٢]، والظاهر أنه سقطت منه كلمة (ليس)؛ إذ جملة الخبر من قولك: زيد أبوه قائم لا يتأثر لفظها[٣] بدخول (كان) أو (ظن) على ما هي خبر عنه، بل يبقى لفظها بحاله، ويكون العمل في محلها.

وقوله[٤]: (أو لفظ أحدهما) مراده به أن يخرج نحو: قائم أبواه، من: زيد قائم أبواه، فإن دخول (كان) - مثلاً - يؤثر[٥] في لفظ الأول فقط، ولا يؤثر في الثاني.

ولو[٦] اقتصر على قوله: (لفظها)، لدخل هذا في حد الجملة؛ لأنه إذا لم يتسلط العامل[٧] على الثاني صدق [عليه[٨]] أنه لم يتسلط عليهما، ولا يخفى فساد هذا التعريف؛ لأنه يلزم عليه أن لا يكون (أبوه قائم) من قولنا: زيد أبوه قائم، جملة؛ لأن لعوامل الأسماء تسلطاً على لفظ[٩] جزئيها، نحو: ظننت أباه قائماً، وعلى[١٠] لفظ أحدهما، نحو: زيد كان أبوه قائماً، وزيد إن أباه قائم، باعتبار نقله من الرفع إلى النصب، فتأمله.

«والمفرد[١١] مشتق» وهو الدال على موصوفٍ مصوغاً[١٢] من مصدر مستعمل:

---

(١) الإسناد، ز، ظ.
(٢) وكذا هو في النسخة التي بين يديّ.
(٣) لفظهما، ز، ظ.
(٤) وقول، ظ.
(٥) موثر، ظ.
(٦) فلو، ز، ظ.
(٧) العوامل، د.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) كليهما، د.
(١٠) سقط العاطف من، ز، ظ.
(١١) والخبر، ظ.
(١٢) وموضوعا، ز، مضوعا، ظ.

كضارب ومضروب وحسن، أو من[1] مصدر مقدر، نحو: ربعة[2] وحَزَوَّر[3]، من الصفات التي أهملت مصادرها، فيقدر لها مصادر. كذا قال المصنف[4]. **«وغيره»** أي وغير[5] مشتق، وهو ماعري مما رسم به المشتق: كأسد وحجر. **«وكلاهما»** أي[6] المشتق وغيره. **«مغاير للمبتدأ لفظاً، متّحد به معنى»** نحو: زيد قائم، وهذا زيد؛ وذلك لأن حق الخبر أن يكون صادقاً على المبتدأ، على معنى أن ما يقال له المبتدأ، يقال له الخبر، وهو الذي يعبر[7] عنه بـ(هو هو)، وهذا يقتضي[8] اتحاد المبتدأ والخبر بحسب الذات، وتغايرهما بحسب المفهوم، فإن[9] تغاير الذات ينافي (هو هو)، واتحاد المفهوم يمنع إسناد أحدهما إلى الآخر، فإن الإسناد نسبة، والنسبة مستدعية للمنتسبين المستلزمين للأبنية المنافية لاتحاد المفهوم.

وحق المبتدأ أن يكون لفظه غير لفظ الخبر، اللهم إلا أن يكون اللفظ مشتركاً بين معنيين، أحدها صادق على الآخر، فيذكر اللفظ مرتين، يجعل في إحداهما[10] مبتدأ، وفي الأخرى[11] خبراً كما ستراه.

«ومتحد[12] به لفظاً، دالّ[13] على الشهرة وعدم التغير[14]» كقول رجل[15] من

(١) مذ، ز.
(٢) ربعه، د، ريقة، ز، والربعة: المربوع الخلق من الرجال والنساء.
(٣) بفتح الزاي والواو مع تشديد الثانية، وبسكون الزاي وفتح الواو خفيفة، وهو الغلام إذا اشتد وقوي الصحاح ٢: ٦٢٩.
(٤) في شرح التسهيل ٥٠: أ.
(٥) غير، د.
(٦) أي أي، د.
(٧) بعير، د.
(٨) مقتضى، ظ.
(٩) وإن، د.
(١٠) أحدهما، د، ز، والصواب ما اخترته.
(١١) الأخر، د.
(١٢) عطفت بـ(أو) د.
(١٣) دل، ظ.
(١٤) التغيير، د، التعيين، ز، ظ.
(١٥) لم أقف له على تسميته.

طيء:ـ في المشتق ـ

خليلي خليلي دون ريب وربما ألان امرؤ قولاً فظن خليلا[(١)]

أي: خليلي من لا أشك في صحبته، ولا يتغير في حضوره وغيبته[(٢)]، وكقول أبي النجم:ـ [في الجامد[(٣)]] ـ

أنا أبو النجم وشعري شعري[(٤)] ....

أي: شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته، لم يتغير عن ذلك.

وينبغي أن يزاد: ويكون[(٥)] لكل منهما متعلق مغاير لتعلق الآخر نحو: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾[(٦)] أي إلى الخيرات، وإلى الجنات.

وقال ابن الحاجب:ـ في شرح المفصل ـ إنما جاز (.. وشعري شعري...) على تقدير مضاف، وهو (مثل)، وصح[(٧)] تشبيه الشيء بنفسه باعتبارين[(٨)]، أي وشعري الآن مثل شعري فيما مضى، أي هو المعروف المشهور بالصفات التامة.

«ومغاير[(٩)] له مطلقاً» [أي لفظاً ومعنى[(١٠)]]. **«دال على التساوي حقيقة»** نحو: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ[(١١)] أُمَّهَٰتُهُمْ[(١٢)]﴾، أي مساويات لأمهاتهم في التحريم والاحترام

(١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٥٩: أ، ولم أجده في غير هذين الكتابين.

(٢) وهيبته، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) عجزه... لله دري ما أجن صدري، وقد تكلمنا عليه في ٢: ٢٥٧.

(٥) أو يكون، د.

(٦) الآية ١٠ من سورة الواقعة (٥٦).

(٧) وصاح، د.

(٨) باعتبار أمرين، د.

(٩) عطفت بأو في، د.

(١٠) ليست في، د.

(١١) أزواجه، ز، ظ، والتلاوة ما أثبت.

(١٢) ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ... وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ ..﴾ ٦ الأحزاب (٣٣).

حقيقة. «أو مجازاً» كقوله[1]:

ومجاشع قصب خوت أجوافها[2] لو ينفخون[3] من الخؤورة طاروا[4]

أي: مساوون للقصب الخاوية الأجواف[5] في طيرانها بالنفخ، وهذا التساوي ليس حقيقة وإنما هو مجاز. «أو قائم[6] مقام مضاف» نحو: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ اللَّهِ﴾[7]، أي ذوو[8] درجات، ونحو: ﴿وَلَٰكِنَّ[9] الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾[10] [أي: / بر ١٣٤

---

(١) جرير.

(٢) أحوافها، ظ.

(٣) ينفحون، د.

(٤) من قصيدة رثى فيها زوجه خالدة بنت سعد أم ابنه حزرة، وفيها خرج إلى هجاء الفرزدق وقومه وأطال في ذلك: مطلعها:

لولا الحياء لعادني استعبار ولزرت قبرك والحبيب يزار

وقبل الشاهد:

إن الفرزدق لا يزال مقنعاً وإليه بالعمل الخبيث يشار

وبعده:

قد يؤسرون فما يفك أسيرهم ويقتلون فتسلم الأوتار

والذي أنشده الشارح رواية اللسان على ما في هامش الديوان، أما رواية الديوان فمختلفة، ولا شاهد فيها وهي:

لا يخفينّ عليك أن مجاشعاً لوينفخون من الخؤور لطاروا

يروى: (... لها جلى...) والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك بنصه، إلا أن فيه: (... هوت أجوافها).

الخؤورة: الضعف، فعله خار، يخور جرير ١٩٩ - ٢١٠، النقائض ٨٤٧، شرح التسهيل ٥٠: أ.

(٥) الأخواف، ظ.

(٦) قام، د.

(٧) ﴿.. وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ ١٦٣ آل عمران (٣).

(٨) ذو، ز.

(٩) لكن، ز، ظ.

(١٠) ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ... بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ ١٧٧ البقرة (٢).

من آمن[1]].

وظاهر هذا[2] أن الخبر يتعين أن يكون محل التقدير، وهو حسن؛ لأنه تقدير حيث الحاجة[3].

وقد قال الزجاج[4]:- في ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾[5] - [بخلاف ذلك، فإنه قدر: ولكن ذا البر.

وقال قطرب[6]: التقدير: برّ من آمن[7]] كما يقتضيه قول المصنف، وكلهم قدروا - في ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ...﴾[8] - [هم[7]] [ذوو درجات[9]].

ولا يختص الحكم بالخبر المفرد كما يوهمه كلامه، بل يأتي ذلك في الجار والمجرور [وقد[10]] قال الفارسي:- في ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ﴾[11] الآية - التقدير أهل سقاية [الحاج[12]]، أو كإيمان من آمن؛ لتشبه ذات بذات، أو حدث بحدث.

وقال بعضهم:- في ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[13] - إن التقدير لذوي التقوى. وكأن المعنى - أيضاً - على تقدير صفة للمبتدأ، أي والعاقبة الحسنة، أو المحمودة.

«أو مشعر بلزوم حال تلحق[14] العين بالمعنى» نحو: زيد صوم، جعلته إياه مبالغة، وليس بتقدير (ذو[15]). لأنه - حينئذ - يصدق على القليل والكثير، وإنما يقال:

---

(١) ساقط، من، د، ز.

(٢) فظاهر، د.

(٣) حسب، د.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ.

(٥) سبقت في ص ٨٣ ح ١٠.

(٦) محمد بن المستنير.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٨) سبقت في ص ٨٣ ح ٧.

(٩) ساقط من، ز.

(١٠) سقطت من، د، وتصحفت إلى: وفقه. في، ز.

(١١) ﴿... وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ...﴾ ١٩ التوبة (٩).

(١٢) سقطت من، ظ.

(١٣) ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ...﴾ ١٣٢ طه (٢٠).

(١٤) يلحق، د، والحال يذكر ويؤنث.

(١٥) أهملت الذال في، د.

فلان صوم، إذا أدمن الصوم. «**والمعنى بالعين**» نحو: نهاره صائم وليله قائم. «**مجازاً**» راجع إلى مسألتي[(١)] إلحاق العين بالمعنى، والمعنى بالعين.

«**ولا يتحمل غير المشتق ضميراً**» فإذا قلت: هذا أسد ـ مشيراً إلى السبع ـ فأسد اسم جامد لا ضمير فيه. «**مالم يؤول بمشتق**» فيتحمل الضمير نحو: زيد أسد، إذا أول بشجاع، ويسند ـ حينئذ ـ إلى الظاهر[(٢)] فيرفعه نحو: زيد أسد أبوه، على أن يكون (أبوه) فاعلاً بـ(أسد). قاله المصنف[(٣)]. «**خلافاً للكسائي**» في قوله: إن الجامد[(٤)] يتحمل الضمير مطلقاً: أوّل بمشتق أو[(٥)] لم يؤول به، فالخلاف راجع إلى قوله: ولا يتحمل غير المشتق ضميراً. فقط.

قال المصنف[(٦)]: وهذا القول وإن كان مشهور الانتساب إلى الكسائي، دون تقييد، فعندي استبعاد لإطلاقه؛ إذ هو مجرد عن دليل، والأشبه أن يكون حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى ملازم لا انفكاك عنه: كالإقدام والقوة للأسد، والحمرة والحرارة للنار. وهذا تقييد يرجع[(٧)] بالمسألة إلى الوفاق فإن ما قيد[(٨)] به هو معنى التأويل بالمشتق.

ونقل ابن المصنف[(٩)] هذا القول في شرح الخلاصة[(١٠)] عن الكوفيين وسبقه إلى نقل ذلك عنهم صاحب البسيط[(١١)]، وزاد نقله عن الرماني.

قال الرضي[(١٢)]: وكأن الكسائي نظر إلى أن معنى (زيد أخوك): متصف بالأخوة،

(١) مسألتين، د.
(٢) الظاهر فيه، ز، ظ.
(٣) في شرح التسهيل ٥٠: ب، ومثاله: رأيت رجلاً أسداً أبوه.
(٤) الحامد، د.
(٥) أم، د.
(٦) في شرح التسهيل ٥٠: ب، باختصار.
(٧) يراجع ز، ظ.
(٨) يفيد، ظ.
(٩) بدر الدين محمد.
(١٠) يعني شرحه على الألفية ص ٤٣، ويشير إلى القول بأن الجامد يتحمل ضميراً.
(١١) لعله يعني ابن العلج فقد اشتهر بـ(صاحب البسيط).
(١٢) في شرح الكافية ١: ٩٧.

وهذا زيد [أي[1]] متصف بالزيدية، أو محكوم عليه بكذا؛ وذلك لأن الخبر عرض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن، فلابد من رابط، وهو[2] الذي يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر.

«ويتحمله المشتق خبراً» نحو: زيد قائم «أو نعتاً» نحو: رب رجل كريم لقيته. «أو حالاً» نحو: جاء زيد راكباً. «ما لم يرفع ظاهراً لفظاً» نحو: الزيدان قائم أبواهما. «أو محلاً» نحو: الكافر مغضوب عليه، فلا يتحمل الضمير حينئذ.

«ويستكن الضمير» فيما ذكر من خبر ونعت وحال. وظاهره إيجاب الاستكنان، فإن قيل: قائم هو، كان توكيداً[3]، لا فاعلاً، وقد أجاز سيبويه الوجهين معاً في: مررت برجل مكرمك هو. «إن جرى متحمّله» وصفاً كان أو فعلاً «على صاحب معناه» نحو: [زيد[4]] هند ضاربته، أو تضربه، أي (هي) في الصورتين.

وإنما حملنا قوله: (متحمله) على ما هو أعم من الصفة والفعل؛ لأنه قد صرح في شرحه[5] بوجوب الإبراز في الفعل عند خوف اللبس نحو: غلام زيد يضربه هو، وهو حسن. وأما قول غيره إنك ترفع اللبس بتكرير الظاهر ففيه وضع الظاهر موضع المضمر في غير موضع التفخيم، وهو ضعيف. قاله ابن قاسم[6].

١٣٥ وقد يعارض بأن في الإبراز [أيضاً[7]] فصل الضمير مع تأخره[8] عن العامل / وقوة الطالب. «وإلا» يجر متحمله على صاحب معناه، بل على غيره «برز» وجوباً إن

---

(١) ليست في، د.
(٢) هو، د.
(٣) توكيد، ز، ظ.
(٤) ليست في، ظ.
(٥) على التسهيل ٥٠: ب.
(٦) ابن أم قاسم، ز، والزيادة مضافة بين السطرين، وقد وضحنا في ١: ٢ هذا الأمر، حيث كتبنا عنه.
(٧) ليست في، د.
(٨) تأخيره، ظ.

خيف اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو، باتفاق أهل البلدين. «**وقد يستكن**» وقد لا يستكن «**إن أمن اللبس، وفاقاً للكوفيين**» فيجوز[1] ـ على قولهم في: زيد هند ضاربها هو ـ كون (هو[2]) فاعلاً، وكونه تأكيداً، وأما زيد عمرو ضاربه هو، ففاعل لا غير، والبصريون يوجبون الفاعلية فيهما، ويمنعون التأكيد؛ لإيجابهم الإبراز، وتظهر فائدة ذلك في[3] التثنية والجمع، فيقول البصريون: الهندان الزيدان ضاربتهما[4] هما، ويقول[5] الكوفيون: مثل ذلك، إن قدروا الضمير فاعلاً، وإن قدروه توكيداً قالوا: ضاربتاهما هما، وكذلك الحكم في الجمع، والمسموع من العرب إفراد الوصف إلا على لغة: أكلوني البراغيث.

وقد استدل للكوفيين[6] بما حكاه الفراء عن العرب: كل ذي عين (ناظرة[7] إليك.

وأجيب: بأن التقدير ألحاظ كل ذي عين[8])، وحمل عليه ـ أيضاً ـ ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[9]، وتؤولت على إقحام[10] الأعناق، أو[11] جعلها جمعاً[12] لعنق، بمعنى جماعة، ومنه قولهم: أتانا عنق من الناس، أي جماعة واستدل لهم ـ أيضاً ـ بقول الشاعر[13]:

---

(١) فيجور، ظ.

(٢) الضمير، ز، ظ.

(٣) ففي ففي، د.

(٤) ضاربها، د.

(٥) يقول، ز.

(٦) الكوفيين، ز.

(٧) ناظره، د.

(٨) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٩) ﴿إن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَآءِ ءَايَةً . . .﴾ ٤ الشعراء (٢٦).

(١٠) أفخام، ز.

(١١) أي، ز، ظ.

(١٢) جمع العنق، ز، ظ.

(١٣) لا يعرف.

قومي ذرى[١] المجد بانوها وقد علمت بكنـه ذلـك عـدنـان وقحطـان[٢]

وأجيب: بأن التقدير قومي بانون ذرى[٣] المجد بانوها.

ولما رأى المصنف ما في هذه التأويلات من التكلف قال بالمذهب الكوفي، تمسكاً بالظاهر. **«والجملة اسمية»** نحو: زيد أبوه قائم. **«وفعلية»** نحو: زيد قام أبوه: وبعض المحققين على أن لا إسناد في الجملة[٤] ـ من حيث هي ـ إلى زيد، بل القيام ـ مثلاً ـ في نفسه مسند إلى الأب، ومع تقييده مسند إلى زيد، وأما المجموع المركب من زيد، ومن القيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند إلى زيد؛ ولذلك يؤولون[٥] (زيد[٦] قام أبوه) بأنه قائم الأب، وأما قولهم: إن الخبر هو الجملة بأسرها فمن الاتساعات[٧] التي لا تلتبس[٨] معانيها[٩].

وزاد ابن هشام[١٠] ـ في أقسام الجملة ـ الظرفية، وهي المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو: أعندك زيد؟، أو أفي الدار زيد؟، إذا قدرت زيداً[١١] فاعلاً بالظرف أو

(١) أهملت الذال في، د، وأعجمت الياء فيها وفي، ز.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٥٠: ب (فـ(قومي) مبتدأ و(ذرى المجد) مبتدأ ثان و(بانوها) خبر جار على ذرى المجد في اللفظ، وهو في المعنى لـ(قومي)، وقد استغني باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس). وليس في مراجع هذا البيت سابق له ولا لاحق. شرح التسهيل ٥٠: ب، ابن الناظم ٤٣، ابن عقيل ١: ١٨٠، المقاصد ١: ٥٢٧ ـ ٥٢٩، التصريح ١: ١٦٢، الأشموني ١: ١٩٩، الهمع ١: ٩٦، شواهد ابن عقيل ٣١ ـ ٣٢، الدرر ١: ٧٢ ـ ٧٣.

(٣) ذرة، ز، ظ.

(٤) على أنه ليس الإسناد إلى الجملة، د، على أنه الإسناد إلى الجملة، ز، ظ، وما أثبته عن (ك)، وهو المناسب.

(٥) يوول، ظ.

(٦) أخل ناسخ، (ظ) بهذه الكلمة فلم يثبت منها إلا الزاي.

(٧) الامتناعات، ز، ظ.

(٨) يلتبس، ظ.

(٩) معناها، د.

(١٠) في المغني ٢: ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(١١) زيد، وهو متجه على الحكاية.

الجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بها.

«**ولا يمتنع كونها**» أي الجملة الواقعة خبر المبتدأ «**طلبيّة**» نحو: زيد[١] اضربه، ومنه قول الشاعر[٢]:

قلب من عيل صبره كيف يسلو؟ صالياً نار لوعة وغرام[٣]

«**خلافاً لابن الأنباري**[٤] [**وبعض الكوفيين**[٥]]» فإنه ذهب إلى أنه لا يصح الإخبار عن المبتدإ بالجملة الطلبية لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب.

وينبغي أن يمنع[٦] الإنشائية التي ليست بطلبية أيضاً لعين هذه العلة، وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الإنشاء وبين خبر المبتدأ، ولم يرد النحاة أن خبر المبتدأ يجب أن يكون ثابتاً[٧] للمبتدأ، على معنى أنه يجب أن تكون[٨] نسبته إليه موقعة موجبة[٩]؛ ليتجه أن هذا الوجوب مختص[١٠] بالكلام الخبري والقضية الموجبة، بل أريد أنه يجب أن تعتبر[١١] نسبته إلى المبتدأ سواء كانت مرفوعة أو موضوعة أو مشككاً[١٢] فيها، فيدخل في ذلك الظرف في نحو: قولك أزيد عندك؟؛ إذ تقديره: أزيد حاصل عندك؟ [واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما لا ينبغي أن ينازع[١٣] فيه، لأن المبتدأ إنما[١٤]]

(١) زيد ريد، ز.
(٢) رجل من طيء لم يسموه.
(٣) رواية ابن مالك، (قلت من...) والبيت يتيم في ما وقفت عليه من المراجع. وهي شرح التسهيل ٥١: أ، الهمع ١: ٩٦، يس ١: ١٦٠، الدرر ١: ٧٣.
(٤) أبي بكر كما صرح به المصنف في شرح التسهيل ٥١: أ.
(٥) سقطت من د، ز، ظ. وهي ثابتة في المتن الذي شرح عليه المصنف في ٥١: أ.
(٦) تمنع، د، والصواب ما أثبته؛ إذ الضمير عائد على ابن الأنباري.
(٧) ثانياً، ظ.
(٨) أعجم حرف المضارعة من فوقه ومن تحته في (د)، ومن تحته في، ز، ظ.
(٩) موقعه موجبه، ز.
(١٠) يختص، ز، ظ.
(١١) يعتبر، ز، ظ.
(١٢) متكلماً، ز، ظ، لكن أدخل عليها في الثانية شيء من التعديل فبقيت مبهمة.
(١٣) يتنازع، ز.
(١٤) ساقط من، ظ.

ذكر لينسب إليه ـ بطريق من الطرق ـ حال من أحواله[١]، ويرتبط به ـ بوجه من الوجوه ـ حكم من أحكامه؛ ولهذا فرق بين: ضربت زيداً، وزيد[٢] ضربته، فحكم بأن زيداً ـ في الأول مفعول به، وفي الثاني مبتدأ، مع أن فعل الفاعل واقع عليه في
١٣٦ الصورتين، لأنه ذكر في الأول بياناً لما / وقع عليه الفعل[٣]، وفي الثاني ليسند[٤] إليه حال من أحواله وحكم من أحكامه؛ ولذلك صرحوا بأن (زيد[٥] أبوه منطلق) معناه زيد منطلق الأب، وعلى هذا فنقول معنى الجملة الإنشائية ـ طلباً كان أو غيره ـ وإن كان حاصلاً معها لكنه قائم بالطالب والمنشيء، فإذا قلت: زيد اضربه، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، وليس حالاً من أحوال زيد، إلا باعتبار تعلقه به، أو كونه مقولاً في حقه، واستحقاقه أن يقال فيه، ولابد أن يلاحظ في ـ وقوعه خبراً ـ هذه الحيثية، فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه، أو مقول في حقه ذلك، لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه يستحق أن يقال فيه، فيستفاد ـ من لفظ (اضربه) ـ طلب ضربه، ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك: اضرب زيداً.

وامتناعه من[٦] احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الأول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني. هكذا قرر هذا الحل[٧] بعض المتأخرين، وهو في غاية الحسن. «**ولا**» [يمتنع أيضاً كون الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ جملة][٨] «**قسميّة، خلافاً لثعلب**[٩]» فإنه منع نحو: زيد لأكرمنه[١٠]، وعلل ذلك بعضهم بأن نحو: لأفعلن،لا محل له، فإذا بني على المبتدأ فقيل: زيد ليفعلن، صار له موضع.

---

(١) حالاً من الأحوال، د.
(٢) وزيداً، ز.
(٣) الضرب، د.
(٤) يسند، د.
(٥) زيداً، ز.
(٦) في ز، ظ.
(٧) هذا المحل، د.
(٨) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٩) أحمد بن يحيى.
(١٠) لأكرمته، ز، ظ.

قال ابن هشام في المغني[١]: وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً؛ إذ لا ينفك[٢] إحداهما[٣] عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل كقولك: قال زيد أقسم لأفعلن. انتهى.

قلت: هذا فيه تسليم لصحة ما اعتل به هذا القائل من أن صيرورة[٤] ما لا محل له ذا محل باطل[٥]، ورده أن كل جملة أخبر بها عن ضمير الشأن لا محل لها قبل الإخبار بها عنه، وبعد الإخبار تصير[٦] ذات محل من الإعراب، ألا ترى أن قولك: ـ ابتداءً ـ زيد قائم، لا محل له[٧] من الإعراب، ويصح جعلها خبراً لضمير[٨] الشأن، فتقول: هو زيد قائم، فيصير في محل رفع.

ثم قال ابن هشام[٩]: وإنما المانع عنده: إما كون جملة القسم لا ضمير فيها، فلا تكون[١٠] خبراً، لأن الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الثانية ليست معمولة[١١] لشيء من الأولى[١٢]؛ ولذا منع بعضهم وقوعها صلة. وإما كون جملة القسم[١٣] إنشائية، والخبر لابد له من احتماله للصدق[١٤] والكذب. قال[١٥]: وكل

(١) ٢ : ٤٥٣.
(٢) في المغني: تنفك. والوجهان جائزان.
(٣) إحدى جملتيها، د، وما أثبته موافق لما في المغني.
(٤) صيروره، ظ.
(٥) كذا في أصول التحقيق، والمناسب: باطلة. ويمكن توجيهه بتقدير موصوف محذوف، وهو (أمر).
(٦) يصير، ز.
(٧) لها، ز، ظ.
(٨) الضمير، د.
(٩) في المغني ٢ : ٤٥٣.
(١٠) يكون، ز، ظ.
(١١) معموله، ز.
(١٢) الأول، ز، ظ، الجملة الأولى المغني.
(١٣) في المغني: (وإما كون الجملة ـ أعني جملة القسم ـ . . .).
(١٤) الصدق، د.
(١٥) ابن هشام في المغني ٢ : ٤٥٣ ـ ٤٥٤ وعبارته (وبعد فعندي أن كلاً من التعليلين ملغى).

منهما ملغىً[(١)] :

أما الأول[(٢)] ـ فلأن بين الجملتين ارتباطاً صارتا به كجملة[(٣)] وإن لم يكن ثم عمل.

وأما الثاني[(٤)] ـ فلأن احتمال الصدق والكذب [إنما هو[(٥)]] في الخبر القسيم للإنشاء، لا في خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الإفراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام، وعلى [جواز[(٦)]] أين زيد؟ وكيف عمرو؟.

قال[(٧)] : وزعم ابن مالك[(٨)]، أن السماع ورد بها منعه ثعلب، قال تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ[(٩)] ﴾، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾[(١٠)] ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ[(١١)] ﴾[(١٢)].

[ثم[(٥)]] قال[(١٣)] : وعندي لما استدل[(١٤)] به تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك

---

(١) منفي، ظ.

(٢) الأولى، د، ز، وهو خطأ؛ لما رأيت في ح ١٥ ص ٩١.

(٣) لجملة، ظ، وفي المغني (كالجملة الواحدة).

(٤) الثانية، د، ز، وما أثبته عن المغني وهو المناسب لما عرفت قبلاً، وقد ترك الشارح كثيراً من كلام ابن هشام يتعلق بالتعليل الأول، وفي الكلام الآتي خلاف بين ما هنا وما في المغني لا نطيل بالتنبيه عليه.

(٥) ليست في، د.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) ابن هشام في المغني ٢ : ٤٥٤.

(٨) ترجم له الشارح ترجمة مطولة بين يدي هذا الشرح.

(٩) الآية ٩ العنكبوت (٢٩).

(١٠) ﴿ . . . مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾ ٥٨ العنكبوت (٢٩).

(١١) زاد في (د) : سبلنا وليست في المغني.

(١٢) ﴿ . . . سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ٦٩ العنكبوت (٢٩).

(١٣) ابن هشام في المغني ٢ : ٤٥٤.

(١٤) للاستدلال، ز، ظ.

كله ضمّن معنى الشرط، وخبره[1] منزل منزلة[2] الجواب، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب[3] الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره ـ في الاستغناء بجواب[4] القسم المقدر قبل الشرط [المجرد من لام التوطئة[5]][6] ـ ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[7] التقدير: والله ليمسن لئن[8] لم ينتهوا يمسن[9]. انتهى.

«**ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية، خلافاً لابن السراج**» فإذا قلت: / زيد اضربه، فالتقدير عنده: زيد أقول لك اضربه، وذلك القول المقدر هو ١٣٧
الخبر، والجملة الطلبية محكية[10] [به][11]، فهي في محل نصب على التقدير، أو في محل رفع[12] إن قدرت: زيد يقال لك أو مقول[13] لك اضربه، وإنما التجأ[14] إلى ذلك فراراً من وقوع ما لا يحتمل[15] الصدق والكذب خبراً[16]، وقد عرفت جوابه.

---

(١) وخبر، ز، فخبره، ظ.

(٢) نزل، د.

(٣) بجواب، د.

(٤) جواب، ز، ظ.

(٥) ساقط من، ز، ظ.

(٦) في المغني: نحو.

(٧) ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ .. الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٧٣ المائدة (٥).

(٨) كذا في المغني، واللام ليست في أصول التحقيق.

(٩) بمس، ز، يمس، ظ.

(١٠) محليه، ز، ظ.

(١١) ليست في، د.

(١٢) وفي محل رفع أو في محل رفع، ز، ظ.

(١٣) مفعول، ز.

(١٤) ألتجا، د، ظ.

(١٥) يتحمل، ز، ظ.

(١٦) خيراً، ظ.

«وإن اتحدت» الجملة الواقعة خبراً «بالمبتدأ» الذي هي خبره «معنىً» منصوب على التمييز عن النسبة، والباء للمعية أو الإلصاق[١]، [أي[٢]] إن اتحد معنى الجملة مع معنى المبتدأ، واتحد معناها ملتصقاً بالمبتدأ «هي» أي الجملة نحو: هِجّيرى أبي بكر لا إله إلا الله.

قال ابن قاسم[٣]: أي قوله في وقت الهاجرة.

قلت: إنما معناه دأبه وعادته قال في الصحاح[٤]: والهِجّير مثال الفسّيق الدأب والعادة. وكذا[٥] الهجيرى[٦] والاهجيرى[٧]. ومن مُثل المسألة قوله ـ ﷺ ـ: (أفضل ما[٨] قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله)[٩]. «أو بعضها» أي [أو[١٠]] بعض الجملة نحو: ﴿وَلِبَاسُ[١١] التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[١٢]، فجملة الخبر ـ وهي (ذلك خير) ـ

(١) للإلصاق، ظ.

(٢) ليست في، ز.

(٣) بدر الدين الحسن.

(٤) ٢ : ٨٥٢ (هجر).

(٥) وإذا، ظ، وفي الصحاح: (وكذلك).

(٦) أعجمت الياء الثانية في، د، ز.

(٧) والإهجيري، ظ، وأعجمت الياء الثانية في، د، ز.

(٨) قلته، د.

(٩) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ٥١ : أ، وأخرجه مالك في الموطأ ١ : ٢١٦، ٣٦٩ عن طلحة ابن عبيد الله بن كريز مرسلاً، ولفظه: (أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل . . . وحده لا شريك له). وأخرجه الترمذي ١٠ : ح ٦٥٥ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ مالك، وزاد: ﴿. . . له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير﴾. وقال: هذا حسن غريب من هذا الوجه وحديث عمرو عند أحمد بسنده بلفظ لا شاهد فيه، وقد تكلم ابن حجر في تلخيص الحبير ٢ : ٢٠٣ ـ ٢٠٤ على الحديث فقال عن حديث طلحة ما ملخصه: وصله البيهقي وضعفه، وكذا ابن عبدالبر في التمهيد. وقال عن حديث عمرو: في إسناده حماد بن أبي حميد، وهو ضعيف.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

(١١) لباس، ز، ظ.

(١٢) ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا . . ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ ٢٦ الأعراف (٧).

ليست متحدة بالمبتدأ الذي هو (لباس التقوى) معنىً، وإنما بعضها هو المتحد به، وهو (ذلك)، وكذا[١] قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[٢]. «أو[٣] قام[٤] بعضها مقام مضاف إلى العائد» نحو: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[٥].

قال المصنف: ـ تبعاً للأخفش والكسائي، ومخالفاً للجمهور ـ الأصل يتربص[٦] أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر[٧] الضمير؛ لأن النون لا تضاف؛ لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

ويعارضه ما وقع له في قوله[٨]:

.... وعزة ممطول معنىً غريمها[٩]

وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في باب التنازع.

---

(١) فكذا، ز، ظ.

(٢) الآية ١٧٠ الأعراف (٧).

(٣) استبدل بها الواو في، ظ.

(٤) أقام، ظ.

(٥) ﴿... بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا...﴾ ٢٣٤ البقرة (٢).

(٦) يتربصن، د، ز، وليس بصحيح.

(٧) ذلك، د.

(٨) كثير عزة.

(٩) صدره:

قضى كل ذي دين فوفّى غريمه ....

والبيت من قصيدة مطلعها:

عفت غيقة من أهلها فحريمها فبرقة حسنا قاعها فصريمها

وقبل الشاهد:

كأنك مردوع بشسّ مطرّد يقارفه من عقدة النقع هيمها

وبعده:

إذا سمت نفسي هجرها واجتنابها رأت غمرات الموت فيما أسومها

غيقة: حساء على شاطىء البحر فوق الغذيبة، ومويهة عليها نخل بطرف جبل جهينة الأشقر.

وخرجت الآية على أن الرابط فيها: إما النون على أن الأصل: وأزواج الذين. وإما ضمير مخفوض بالإضافة حذف هو وما أضيف إليه على [سبيل[١]] التدريج، وتقديرهما: إما قبل (يتربصن)، أي أزواجهم يتربصن. وإما[٢] بعده، أي يتربصن بعدهم. «**استغنت**» جواب (إن) من قوله: (وإن اتحدت)، أي [إن] وجد [أحد[٣]] الأمور المذكورة استغنت[٤] جملة الخبر «**عن**» ضمير «**عائد**» إلى المبتدأ «**وإلا**» يكن شيء من ذلك، أي [إن[١]] لا تتحد[٥] الجملة بالمبتدأ معنىً، لا هي ولا بعضها، ولم يقم بعضها مقام مضاف إلى العائد «**فلا**» تستغني[٦] جملة الخبر عن عائد، وهو ضمير يعود إلى المبتدأ.

ثم الأصل في الضمير أن يرجع إلى نفس المخبر عنه نحو: زيد أكرمته، وهذا لا إشكال فيه، ويأتي على وجهين آخرين:

أحدهما: أن يعود، إلى شيء المخبر عنه بعضه وقد تقدم ذكره، كقولك: ـ وقد ذكرت الأمور ـ ليس منهيّها بآتيك ولا بقاصر[٧] عنك مأمورها[٨].

= حريمها: ما حولها. حسنا: جبل قرب ينبع. الصريم: قطعة من معظم الرمل. مردوع: منكوس. شسّ: واد لمزينة. يقارفه: يدانيه. العقدة: الموضع الشجير. الهيم: الهيام، وهو حمى الإبل. كثير ٢: ١٧٢ ـ ١٧٩، الأغاني ٩: ٢٥، ٢٦، ٢٨، حماسة الشجري ١: ٥٢٩ ـ ٥٣٠، الإنصاف ٩٠، ابن يعيش ١: ٨، المقاصد ٣:٣ ـ ٦، التصريح ١: ٣١٨، الأشموني ٢: ١٠١، الهمع ٢: ١١١، الدرر ٢: ١٤٦ ـ ١٤٧، شرح التسهيل ٩٣: أ.

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) أو، د.
(٣) ليست في، ظ.
(٤) أهملت الغين في، د.
(٥) يتحد، ظ.
(٦) يستغني، ز.
(٧) يقاصر، د، ظ.
(٨) تصرف الشارح في بيتين للأعور الشّني: بشر بن منقذ، من بني شنّ بن أفصى بن عبد القيس. شاعر محسن. كان مع علي ـ رضي الله عنه ـ يوم الجمل ـ ابن قتيبة ٢: ٦٣٩ ـ ٦٤٠، الآمدي ٣٨ ـ ٣٩، ٦٠.

=

وبيانه أن الضمير في (مأمورها) عائد إلى الأمور التي المنهي بعضها، فلما عاد على العام الذي ذلك الخاص جزء[(١)] منه كان عائداً على ذلك الخاص.

والثاني: أن يعود على شيء ملابس للمبتدأ، كقولك: ـ وقد ذكرت الخيل ـ ليس ردها بمعروف ولا مستنكر[(٢)] عدها ، فإن الضمير ـ في (عدها[(٣)]) ـ للخيل لا للرد، ولكن الرد ملابس للخيل، فكأنه لملابسته لها داخل في جملتها، فصار عود الضمير على الخيل كأنه عود على الرد؛ إذ كان[(٤)] بينهما التلابس المذكور، وهذا معنى كلام سيبويه[(٥)] ، وقد اعترض عليه من لم يفهم دقيق نظره.

«**وقد يحذف**» الضمير العائد «**إن علم**» فلا يحذف من نحو: زيد هو قائم، وإن أجازه بعضهم؛ لأنه حذف/بلا دليل، ولا من نحو: زيد ـ ضربته في داره، لما مر. ١٣٨

«**ونصب بفعل**» قال ابن قاسم:

[نحو[(٦)]]:

والبيتان:

هون عليك فإن الأمو ... ر بكف الإله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها ... ولا قاصر عنك مأمورها

هون: أصله: (فعولن)، لكن دخله الخرم. سيبويه ١: ٣١ ـ ٣٢، المقتضب ٤: ١٩٦ ـ ٢٠١، المقرب ١: ١٩٦، المغني ١: ١٥٦، ٢: ٥٤٠، ٥٨٧، السيوطي ١: ٤٢٧ ـ ٤٢٨، ٢: ٨٧٤، الهمع ١: ١٢٨، ٢: ٢٩، الدرر ١: ١٠٢، ٢: ٢٣ ـ ٢٤.

(١) خبر، د.

(٢) مستلزم، ظ.

(٣) هذا مناسب لفظاً لقوله: (ردها) ولكن المعنى معنى قول النابغة الجعدي:

وليس بمعروف لنا أن نردها ... صحاحاً ولا مستنكر أن تعقرا

فالمناسب إذن: (عقرها). وكلام الشارح هو كلام سيبويه في ١: ٣٢ قال: (كأنه قال ليس بمعروف لنا ردها صحاحاً، ولا مستنكر عقرها).

وسيأتي الكلام على هذا البيت في ص ٢٧٨.

(٤) إذا، ظ.

(٥) في كتابه ١: ٣١ ـ ٣٢.

(٦) ليست في، ظ.

ثلاث[(١)] كلهن قتلت عمداً[(٢)] . . . .

ومثّله غيره بقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ[(٣)] الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[(٤)]، وفيهما نظر؛ لأن كلاً من المسألتين ستأتي[(٥)]، ولم أتحقق له الآن مثالاً سالماً من النظر فحرره.

«أو صفة» بالجر عطفاً على فعل، يعني أو نصب بصفة كقوله[(٦)]:

غنى نفس[(٧)] العفاف المغني والخائف الإملاق لا يستغني[(٨)]

فـ(غنى نفس) خبر مقدم، وما بعده مبتدآن ثانيهما مخبر عنه بهذا الخبر المقدم،

---

(١) ثلث، ز، ظ.

(٢) . . . . . . فأخزى الله رابعة تعود

يروى: (. . . تقود) من القود. والشاهد في: (ثلاث . . . قتلت . . .) فالأول مبتدأ والجملة خبره والرابط محذوف لأنه منصوب بالفعل. قال سيبويه: والوجه الأعرف النصب. واختار الأعلم الرفع. كلهن: بدل من المبتدأ، ويجوز أن يعرب مبتدأ ثانياً، والجملة الفعلية خبره، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول، أو صفة له، وخبره محذوف، والتقدير: ثلاث لي. والضمير المحذوف إن عاد على (ثلاث) فتقديره: قتلتهن، لا يجوز غيره، وإن عاد على (كل) فتقديره: قتلتها، أو قتلتهن، والمختار الأول. ولا يستحسن إعراب (كل) توكيداً؛ لأن البصريين منعوا توكيد النكرة، وهو جائز عند الكوفيين. قال البغدادي: (وهذا البيت وإن كان من شواهد سيبويه لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله . . .). سيبويه ١: ٤٤، الشجري ١: ٩٣، ٣٢٦، شرح التسهيل ٥٠: ب، الرضي ١: ٩٢، الخزانة ١: ١٧٧ - ١٨٠.

(٣) برفع (حكم) مبتدأ وحذف العائد من خبره (يبغون)؛ لأنه منصوب بالفعل، والتقدير: يبغونه، وهذه قراءة: يحيى بن يعمر وإبراهيم بن يحيى بن أبي حية وأبي عبدالرحمن عبدالله بن حبيب السلمي، وخطأها ابن مجاهد، وأنكرها الأعرج، قال ابن جني: (قول ابن مجاهد: إنه خطأ، فيه سرف، لكنه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر). انتهى. ثم وجّهه بما يرده إلى القياس ويخرجه عن الضرورة. وقراءة الجمهور بنصب (حكم) مفعولاً مقدماً. راجع المحتسب ١: ٢١ - ٢١٣.

(٤) ﴿. . . وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ٥٠ المائدة(٥).

(٥) سيأتي، ز، ظ.

(٦) لا يعرف.

(٧) النفس، ز، وهو خطأ لا يستقيم معه الوزن، ويؤيد ما أثبت قول الشارح: (ولا يضرّكون غنى نفس نكرة؛ لأنه صالح للابتداء به؛ لأنه مختص بالإضافة).

(٨) لم أجده إلا في شرح التسهيل ٥١: أ.

وأولهما مخبر عنه بالمبتدأ الثاني وخبره، والقاعدة أنه إذا وجد مبتدآن متجاوران[(١)] كان الثاني وخبره خبر الأول، وكذا الأمر هنا، لكن خبر الثاني مقــدم في هذا المثال، وفيه نظر من هذه الجهة، إذ فيه فصل بين الخبر المقدم ومبتدئه[(٢)] المؤخر بأجنبي، فينبغي أن يعدل إلى وجه غير هذا، وهو أن يكون كل من الألفاظ الثلاثة في موضعه الأصلي[(٣)]، والمعنى: غنى نفس[(٤)] العفاف هو الذي يغنيه[(٥)]، لا يغنيه[(٦)] شيء غيره، وعليه فـ(غنى نفس) مبتدأ أول، و(العفاف) مبتدأ ثان و(المغني) خبر هذا المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، ولا تقديم ولا تأخير، ولا يضر كون (غنى نفس) نكرة؛ لأنه صالح للابتداء[(٧)] به؛ لأنه مختص بالإضافة، وإنما الممتنع ـ عند الأخفش ـ الإخبار عن النكرة المختصة بالمعرفة، لا الإخبار عنها بجملة مصدرة معرفة.

وهذا الوجه هو الذي يبني المصنف عليه؛ لأنه هو الظاهر وعليه يتم الاستشهاد بهذا البيت؛ لأن المعنى: غنى نفس[(٤)] العفاف هو الشيء الذي يغنيه، ففاعل (المغني[(٨)]) ضمير العفاف، وهو عائد إلى الألف واللام كما تقول[(٩)]: زيد الضارب.

وتحقيقه: أن الخبر (أل)، وهي[(١٠)] جامدة[(١١)]، فلا ضمير يعود إلى المبتدأ الأول سوى الضمير المنصوب بالوصف، وأما على الوجه الأول فالتقدير: العفاف الذي يغنيه غنى نفس، ففاعل (المغني[(١٢)]) (العفاف)، والهاء المحذوفة للرجل الذي وصف بـ(المغني)

(١) متجاوزان، ز.

(٢) مبتدايه، د.

(٣) الأصلي والأصل، د، ولا معنى لهذه الزيادة.

(٤) النفس، ظ.

(٥) أهمل الغين، في، د. وحرف المضارعة في، ز.

(٦) يعنيه، د.

(٧) للابتدايية، ز، ظ.

(٨) المعنى، د.

(٩) يقول، ز.

(١٠) وهو، د.

(١١) جامد، د، ز، ولم أستحسن أن أخبر عن المؤنث بمذكر.

(١٢) الغني، ظ.

فلا شاهد فيه إلا على حذف عائد (أل)، على ما فيه من النظر الذي أسلفناه.

«أو جر بحرف تبعيض» كقولهم: السمن منوان بدرهم، أي منه، وكقول الخنساء:[1]

كأن لم يكونوا حمىً يتقى إذ الناس[2] إذ ذاك من عزَّ بزَّا

أي من عز منهم، وفي الأمثال: من عزّ بزّ، أي من غلب أخذ السلب.

وقيد بعضهم ذلك بأن لا يؤدي حذف المجرور إلى تهيئة[3] العامل للعمل وقطعه عنه، فلا يجوز: الرغيف أكلت، وأنت تريد[4] (منه)، وقد يؤخذ هذا[5] الشرط من قوله:ـ أولاً ـ (إن علم)؛ لأن المجرور هنا لو حذف لم يعلم؛ لجواز[6] تقدير[7]: أكلته، وأكلت منه. **«أو»** جر بحرف **«ظرفية[8]»** كقوله[9]:

(١) تماضر بنت عمرو بن الشريد السلمية (. . ـ ٢٤هـ / . . ـ ٦٤٥هـ) من قيس عيلان من مضر. شاعرة مجيدة. ولدت في الجاهلية وأسلمت وحسن إسلامها. حرضت بنيها الأربعة على الجهاد فذهبوا في غزوة القادسية فقتلوا جميعاً، فتلقت ذلك بالصبر. ابن قتيبة ١: ٣٤٣ ـ ٣٤٧، الأغاني ١٥: ٧٦ ـ ١١١، الإصابة ٤: ٢٨٧ ـ ٢٨٩، السيوطي ١: ٢٥٣ ـ ٢٥٨، الخزانة ١: ٢٠٨.

(٢) بز، ظ، والبيت هو ثالث في قصيدة رثت فيها بنيها الأربعة وقد استشهدوا في القادسية، ومطلعها:

تعرفني الدهر نهسا وحزّا وأوجعني الدهر قرعا وغمزا
وأفنى رجالي فبادوا معاً فغودر قلبي بهم مستفزا

وبعد الشاهد:

وكانوا سراة بني مالك وزين العشيرة بذلا وعزا

الخنساء ٨٦ ـ ٨٧، الكامل ٢: ٧٩٣، ٣: ١٢٢٣ ـ ١٢٢٤، الشجري ١: ٢٤١ ـ ٢٥١، المغني ١: ٩٠، السيوطي ١: ٢٤٩ ـ ٢٥٣.

(٣) تهيبة، ز، ووضع فوق الباء نقطتين.

(٤) يريد، د.

(٥) بهذا، د.

(٦) بجوازه، لكن أهمل الباء.

(٧) أهملت التاء في، د.

(٨) طرفيه، ظ.

(٩) النمر بن تولب رضي الله عنه.

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر[١]

أي: نساء فيه ونسر فيه، وكقولهم: [شهر ثرى[٢]] وشهر ترى وشهر مرعى[٣]، الشاهد في السجعة الثانية، أي: وشهر ترى فيه النبات، وأما الأولى والثالثة فليستا مما نحن فيه. «أو» جر «**بمسبوق مماثل لفظاً ومعمولاً**» كقوله[٤]:

أصخ[٥] فالذي توصى به أنت مفلح فلاتك إلا في الفلاح منافسا[٦]

أي: أنت مفلح به، فحذف العائد المجرور؛ لكونه قد جر بحرف سابق عليه مماثل [للجار[٧]] لفظاً ومعمولاً، إذ الحرف الجار فيهما هو الباء والمجرور ضمير غيبة فيهما، فلو جر بحرف غير ذلك امتنع حذفه نحو: زيد مررت به.

«أو» جر «**بإضافة اسم فاعل**» كقوله[٨]:

سبل المعالي بنو الأعلين سالكة والإرث أجدر أن يحظى[٩] به الولد[١٠]

/ [أي[١١]] سالكتها، وخرج بذلك نحو: زيد قام غلامه. ١٣٩

(١) من قصيدة مطلعها:

تصابى وأمسى علاه الكبر وأمسى لجمرة حبل غرر

وقبل الشاهد:

ألا يالذا الناس لو يعلمو ن للخير خير وللشر شر

تصابى: تكلف الصبا والجهل. جمرة: اسم امرأة. حبل غرر: ميثاقها غرور. يوم: الرواية بالرفع، وكذا أنشده سيبويه، لكنه قال: (الوجه الأعرف النصب). سيبويه ١: ٤٤ شرح التسهيل ٤٨: ب، ٥١: أ، ابن مالك ١: ١١١، ابن الناظم ٤٥، المقاصد ١: ٥٦٥ ـ ٥٦٧، الهمع ١: ١٠١، ٢: ٢٨، الدرر ١: ٧٦، ٢: ٢٢.

(٢) ليست في، ز.

(٣) ترعى، ز، ظ، والمناسب ما أخترت، وهذا الكلام في سيبويه ١: ٤٤.

(٤) مجهول.

(٥) أهملت الخاء في، ز، ظ.

(٦) منافس، ز. ولم أجد هذا البيت في غير هذا الشرح.

(٧) ليست في، د.

(٨) لا يعرف.

(٩) يخطىء. د.

(١٠) لم أجده إلا في شرح التسهيل ٥١: أ.

(١١) ليست في، ظ.

قال ابن قاسم: وقد صرح بعضهم بأن المجرور بالإضافة لا يجوز[١] حذفه مطلقاً.

[قلت[٢]]: ووقع لأبي البقاء[٣] ـ في قوله تعالى في سورة الأعراف[٤]: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِهَا وَءَامَنُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[٥] ـ أن (الذين) مبتدأ، [وإن[٦]] وما بعدها خبر[٧]، والعائد محذوف، أي: لغفور لهم ورحيم بهم. ولم تدخل[٨] هذه الصورة تحت واحدة من الصور التي قالها المصنف في المجرور، ولا يخفى أنه خرج بقول المصنف: (إن نصب[٩] . . . أو جر. . .) ما إذا كان العائد مرفوعاً، سواء رفع بفعل نحو: الزيدان قاما أو بغيره[١٠] نحو: زيد هو القائم، أو زيد القائم هو.

«وقد يحذف» العائد «بإجماع إن كان مفعولاً به، والمبتدأ (كل)» كقراءة ابن عامر[١١]: ﴿وكلّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[١٢] بالرفع، وكقول أبي النجم[١٣]

قد أصبحت أم الخيار تدعي   عليّ ذنباً[١٤] كله لم أصنع[١٥]

(١) أهمل حرف المضارعة في، د. (٢) ليست في، ظ.

(٣) عبدالله محب الدين بن الحسين العكبري.

(٤) في إعرابه للقرآن المسمى: إملاء ما من به الرحمن ١: ٢٨٥.

(٥) الآية ١٥٣.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) والخبر، د.

(٨) يدخل، د

(٩) عبارة المصنف: إن علم ونصب.

(١٠) غيره، د.

(١١) أبي عمران عبدالله، أحد القراء السبعة.

(١٢) ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ ١٠ الحديد (٥٧).

(١٣) [illegible]

(١٤) [illegible] في، د.

(١٥) [illegible]

من أن رأت رأسي كرأس الأصلع   ميّز عنه قنزعا عن قنزع

برفع (كل)، وكذا قول الآخر[١]:

ثـلاث[٢] كلهـن قتلـت عمـداً[٣] ....

«أو شبهـه» أي: والمبتدأ إما (كل) أو شبه (كل) «في العموم والافتقار»، وذلك كل مفتقر من موصول وغيره نحو: أيهم يسألني أعطي[٤]، ونحو: رجل يدعو[٥] إلى الخير أجيب، أي: أعـطيه[٦]، وأجيبه، الأول[٧] شرط إن جزمت الفعلين أو موصول [كالشرط[٨]] إن رفعتها، والثاني مشبه بالشرط، فيحتاج إلى جملة تكون صفة له ليتم بها معناه، كما يتم بالشرط معنى اسم الشرط، وكما يتم بالصلة الموصول.

وقد رأيت نقل المصنف الإجماع في مسألتي (كل) وشبهها:[٩]

فأما نقله لذلك في المسألة [الأولى[١٠]] فقدح فيه بأن مذهب البصريين في ذلك

= جـذب الليالـي أبطئـي أو أسرعي قرنـاً أشيبـه وقرنـاً فانزعـي

أفنـاه قيل الله للشمـس اطلعـي حتـى إذا واراك أفـق فارجعي

أم الخيار: زوجته. قنزعا: القنزعة، وهي الواحدة من القنازع: الشعر حوالي الرأس. قرنا: خصلة من الشعر. انزعي: من النزع، وهو انحسار الشعر عن جانبي الجبهة من الرأس. كله رواية سيبويه الرفع، وهو الموافق للاستشهاد هنا، لكنه رجح النصب، وخالفه الأعلم فرجح الرفع. سيبويه ١: ٤٤، ٦٤، ٦٩، ٧٣، الفراء ٢: ٩٥، المحتسب ١: ٢١١، الشجري ١: ٨، ٩٣، ٣٢٦، ابن يعيش ٢: ٣٠، ٦: ٩٠، شرح التسهيل ٥٠: ب، ابن مالك ١: ١١١، الرضي ١: ٩٢، ١٦٤، المغني ١: ٢٢٠، ٢: ٥٥١، ٥٥٢، ٦٧٦، الخصائص ١: ٢٩٢، ٣: ٦١، المقاصد ٤: ٢٢٤ - ٢٢٦، السيوطي ٢: ٥٤٤ - ٥٤٦، الهمع ١: ٩٧، الخزانة ١: ١٧٣ - ١٧٧، ٤٤٥، العباسي ١: ٢٨، ٥٢ - ٥٣، الدرر ١: ٧٣ - ٧٤.

(١) مجهول.

(٢) ثلث، ز، ظ.

(٣) عجزه: فأخزى الله رابعة تعود. وقد سبق الكلام عليه.

(٤) يعطي، ز، أعطه، ظ.

(٥) يدعوا، د.

(٦) اعطيته، د.

(٧) والأول، ز، ط.

(٨) ليست في، د.

(٩) المسيلة، ظ.

(١٠) ليست في، ظ.

المنع، ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر[١]، [وسلك ابن[٢]] [أبي] [الربيع نفي الأدب في ذلك فقال: جاء في الشعر، وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر[٣]]، وأجاز ذلك الكسائي والفراء فيما نقله الصفار عنهما.

وأما نقله لذلك في شبه (كل) فقال أبو حيان: لا أعلم له في ذلك سلفاً[٤].

«ويضعف» الحذف «إن كان المبتدأ[٥] غير ذلك» كقراءة السلمي[٦]: ﴿أَفَحُكْمَ[٧] ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[٨] [بالرفع[٩]]، أي يبغونه، وكقول الشاعر[١٠]:

وخالد يحمد[١١] ساداتنا ... بالحق لا يحمد[١٢] بالباطل[١٣]

(١) ﴿. . . وكل وعد الله الحسنى. . .﴾، برفع (كل)، وراجع ص ١٠٢.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) قدمت في (د) على الجار والمجرور.

(٥) المبتد، ظ.

(٦) أبي عبدالرحمن عبدالله بن حبيب بن ربيعة (. . ـ ٧٣ أو ٧٤هـ / . . . ـ ١٩٢ أو ٦٩٣م). مقرىء الكوفة في وقته. أخذ القرآن عن كثير من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ منهم: ابن مسعود وزيد بن ثابت وعثمان وعلي وأبي بن كعب. وأخذه عنه: عاصم بن أبي النجود ويحيى بن وثاب وعطاء بن السائب، وغيرهم. روى الحديث وخرجت له الكتب الستة. مولده في حياة رسول الله ـ ﷺ ـ وفي متوفاه خلاف رجح الذهبي ما أثبتنا، لكن يضعفه أنه نقل عنه قوله: (أنا أرجو ربي وقد صمت له ثمانين رمضانا) ـ عرف بالورع، وكان لا يقبل الهدية ممن قرأ عليه القرآن. . القراء الكبار ١: ٤٥ ـ ٤٩.

(٧) بالرفع، وقد تكلمنا على هذه القراءة في ص ٩٨.

(٨) ﴿. . .وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ٥٠ المائدة (٥). (٩) ليست في، د.

(١٠) ابن يعفر، قاله ابن عصفور، والظاهر أنه يعني: الأسود بن يعفر بن عبدالأسود (. . . ـ حوالي ٢٢ ق هـ / . . . ـ ٦٠٠م) من بني نهشل بن دارم. يلقب: أعشى بني نهشل. شاعر مشهور. جواد من سادات بني تميم، منزله العراق، نادم النعمان بن المنذر، وأسن فكف بصره. وضعه ابن سلام في الطبقة الخامسة من الجاهليين، وليس البيت في ديوانه. صنعة د. نوري القيسي. الجمحي ١: ١٤٣، ١٤٧ ـ ١٤٩، ابن قتيبة ١: ٢٥٥ ـ ٢٥٦، الأمدي ١٦.

(١١) تحمد، د.

(١٢) تحمد، د، ز.

(١٣) لم يذكروا له سابقاً ولا لاحقاً، ورواية ابن مالك في شرح التسهيل (. . يحمد أصحابه). إيضاح الشاهد: وقع العائد مفعولاً به لـ(يحمد) ثم حذف، والمبتدأ (خالد)، أي ليس (كل)،

برفع (خالد) و(سادتنا)، أي يحمده ساداتنا.

«**ولا يختص**[١] **جوازه بالشعر، خلافاً للكوفيين**» وما استشهدنا به حجة عليهم.

«**ويغني عن الخبر ـ باطراد ـ ظرف**» مكاني، نحو: زيد أمامك، أو زماني نحو: القتال غداً. «**أو حرف جر تام**» برفع (تام) على الصفة لـ(حرف)، واحترز به من الناقص، وهو الذي لا يدل ذكره على متعلقه، نحو: بك، وفيك، وعنك، أي: واثق بك، وراغب فيك، ومعرض عنك. «**معمول**» أي الظرف أو حرف الجر التام «**ـ في الأجود ـ لاسم فاعل كون مطلق**» نحو: (زيد عندك، وعمرو في الدار، أي: كائن)[٢] عندك، وكائن في الدار، ونحوه: حاصل ومستقر، مما لا دلالة له على الكون المقيد، احترازاً مما يدل على المقيد، نحو: زيد في الدار، وتريد (ضارب) مثلاً.

قال ابن عقيل[٣]: فلا يجوز إذ ذاك[٤]، والصواب: فلا يغني عن [الخبر[٥]] الظرف،

= ولا شبهها، وذلك ضعيف، وبيانه أنهم شرطوا للحذف شروطاً منها:

(أ) ألا يؤدّي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

(ب) وألا يؤدي إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

وفي البيت أخل الشاعر بالشرطين: حيث حذف الضميرالمفعول لـ(يحمد)، إذ الأصل: يحمده، وبذلك تهيأ الفعل للعمل في (ساداتنا) مفعولاً به، لكن قطعناه عن ذلك برفع (ساداتنا) فاعلاً. ثم رفعنا (خالد) بالابتداء ـ وهو عامل ضعيف، لأنه معنوي ـ مع إمكان تسليط الفعل عليه، فيكون مقدماً. والفعل عامل قوي. شرح التسهيل ٥١: أ، ٩٢: أ المقرب ١: ٨٤، المغني ٢: ٦٧٥ ـ ٦٧٦.

(١) يخص، م.

(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٣) عبدالله بهاء الدين بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد القرشي الهاشمي (٦٩٤ ـ ٧٦٩هـ / ١٢٩٤ ـ ١٣٦٧م) من ولد عقيل بن أبي طالب من أعلام النحاة في عصره قال عنه أبو حيان: (ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل) موصوف بالكرم وعزة النفس، مولده ومنشأه ومتوفاه بمصر. ولي قضاء مصر فترة قصيرة. صنف شرحاً على ألفية ابن مالك، طبع وترجم إلى الألمانية، المساعد في شرح تسهيل الفوائد، التعليق الوجيز على الكتاب العزيز ـ لم يتم ـ الجامع النفيس: في فقه الشافعية. البغية ٢: ٤٧ ـ ٤٨ الشذرات ٦: ٢١٤، البدر الطالع ١: ٣٨٦.

(٤) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٥) ليست في، ز.

وأما جوازه بشرط وجود الدليل فلا يمنعه أحد، ومنه: من لي بفلان، أي: من يتكفل لي به، ويصح ـ في نحو: ﴿ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾[1] ـ تقدير: مقتولة، ولكن لا يكون ذلك المحذوف المقيد واجب الحذف، ولا ينتقل الضمير منه إلى الظرف، ولا يسمى[2] خبراً، ولا محله رفع، ولا يصدق عليه أنه يغني[3] عن الخبر، بدليل صحة الجمع بينهما. «**وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماءً، لا لفعله**» كما ذهب إليه[4] الفارسي والزمخشري، قيل: وسيبويه، ونسبه ابن الحاجب إلى الأكثر. «**ولا**
١٤٠ **للمبتدأ**» كما ذهب إليه ابن خروف وابن أبي العافية، ونسباه إلى / سيبويه، وهو ضعيف، لأنهما ـ في غير هذا الباب ـ إما أن[5] يتعلقا بفعل أو شبهه فليكن في باب المبتدأ كذلك.

«**ولا للمخالفة**» كما ذهب إليه الكوفيون يعنون أن الخبر ـ لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنه هو في نحو: ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾[6] ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال: ـ في زيد عندك ـ إن زيداً هو عندك خالفه في الإعراب به فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة[7] التي اتصف الخبر بها، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر «**خلافاً لزاعمي[8] ذلك**» وقد عرفت من المخالف في كل وجه من الوجوه التي حكاها، والمعول عندهم إنما هو على المذهبين الأولين:

أحدهما: أن العامل اسم فاعل كون مطلق.

---

(١) ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ﴾ ٤٥ المائدة (٥).

(٢) سمى، د.

(٣) يعني، د.

(٤) الية، ظ.

(٥) أهمل حرف المضارعة في، ز.

(٦) ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ . . . وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ . . .﴾ ٦ الأحزاب (٣٣).

(٧) المخالفة في الإعراب، ز، ظ.

(٨) لراعي، د، لزعمي، ظ.

الثاني: أن العامل فعل كون مطلق[١]]. واختار المصنف[٢] الأول لوجوه منها:

أن الأصل في الخبر الإفراد، وبهذا احتج ابن السراج وأبو الفتح[٣].

قال الرضي[٤]: وللمانع أن يمنع، قالوا: إنما كان أصله الإفراد، لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر[٥]، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه، وإلا كانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر، لا خبر واحد[٦]، فالتقدير: ـ في زيد ضرب غلامه ـ زيد مالك لغلام مضروب له[٧].

والجواب: أن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، ولكنه ذو نسبة في نفسه فلا

---

(١) ليس في، د.

(٢) في شرح التسهيل ٥٢: أ ـ ب، وقد نقل الشارح معنى كلامه، وهو نفيس، فحق علينا أن ننقله بنصه: (ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه: أحدها ـ أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقول الشاعر:

لكَ العز إن مولاك عز، وإن يهن ... فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولي: (وربما اجتمعا لفظا).

الثاني ـ أن الفعل لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل، ليستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مغن عن تقديره، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني.

الثالث ـ أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أما عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد، لأن (أما) و (إذا) المفاجأة لا يليهما فعل.

الرابع ـ أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه. فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولي في الأصل: (معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق وفاقا للأخفش تصريحاً ولسيبويه إيماء). وخالفت ما ذهب إليه أبو علي والزمخشري من جعل الظرف جملة).

(٣) عثمان بن جني.

(٤) في شرح الكافية ١: ٩٣.

(٥) أمر، ز، ظ.

(٦) خبراً واحداً، ظ.

(٧) في الرضي: (لغلام ضارب). واسقط الجار والمجرور (له).

نقدره[١] بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد ـ في الصورة المذكورة ـ ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة هذا [كله[٢]] [كلامه[٣]]، وأنت خبير بما[٤] أسلفناه عن بعض المحققين، من أنه لا إسناد ـ في الجملة من حيث هي جملة ـ إلى المبتدأ، فتذكر.

ومنها: أن الفعل إذا قدر فلابد من تقديره بالوصف؛ ليستدل به على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مستغن عن ذلك.

وهذا ـ أيضاً يندفع بأن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب لا يدل على كونها بتقدير مفرد يؤخذ منها، بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد[٥]، وزاد جماعة ـ في توجيه هذا الرأي[٦] ـ أن تقليل المحذوف أولى.

وتقريره: أنه وقع في عبارة بعضهم أن الظرف في ذلك مقدر[٧] بجملة، فظن[٨] هؤلاء الجماعة أن المحذوف الذي يقدر[٩]، وفاعله المستتر فيه، وذلك جملة.

قال ابن هشام[١٠]: وليس هذا بشيء، لأن الحق أنا لم نحذف[١١] الضمير، بل نقلناه إلى الظرف[١٢]، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد.

---

(١) يقدر، ز، ظ.

(٢) ليست في، د، فأضفيت في هامش ظ.

(٣) ليست في، ز.

(٤) مما، د.

(٥) مفرد ما، د.

(٦) الثاني، د.

(٧) يقدر، د.

(٨) وظن، د.

(٩) المحذوف المقدر الذي، د.

(١٠) في مغني اللبيب ٢: ٤٩٨ ـ ٤٩٩ تعقيباً على قوله: ـ في متعلق الظرف المحذوف أفعل هو أم صفة؟ ـ (واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى، وليس بشيء...).

(١١) يحذف، ز.

(١٢) الطرف، د.

والمختار ـ عند الأكثرين كما نقله ابن الحاجب ـ أن العامل المقدر فعل؛ لأن بنا حاجة[١] إلى ذلك المتعلق[٢] المحذوف، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو: أنا جالس عندك، ومار بزيد؛ لمشابهته للفعل[٣]، فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى «**وما يعزى**» أي ينسب «**للظرف**» والمراد به مما يشمل الجار، والمجرور «**من خبرية**» أو نعتية أو حالية أو كونه صلة وكان حقه التنبيه على ذلك «**و**» من «**عمل**» في نحو: زيد عندك أبوه، حيث يقال: أبوه فاعل بالظرف[٤] «**فالأصح**» وفاقاً لابن كيسان وظاهر قول[٥] السيرافي، وخلافاً للفارسي وتلميذه ابن جني «**كونه**» أي كون ما يعزى له من ذلك «**لعامله**» لا له. «**وربما اجتمعا**» أي الظرف وعامله الذي هو اسم فاعل كون مطلق اجتماعا «**لفظاً**» أي ملفوظاً [به[٦]]، أو ذا لفظ كقولـه[٧]:

لك العـز إن مولاك عـزّ وإن يهن ... فأنت لـدى بحبوحة الهون[٨] كائن[٩]

قلت: قد[١٠] يمنع دلالة (كائن) هنا على الكون المطلق المراد به مطلق[١١] الحصول والوجود[١٢]؛ لجواز أن يراد به الثبوت المقتضي للرسوخ / وعدم التزلزل، وجعل قوم ١٤١

---

(١) لأن مناجاته، ز.

(٢) المعلق، ظ.

(٣) بالفعل، د.

(٤) بالطرف، د.

(٥) ظاهر، د، فظاهر، ز، والصحيح ما اخترت.

(٦) ليست في، د.

(٧) كقولك، د، ولم أقف على اسم القائل.

(٨) الكون، ز.

(٩) بحبوحة الهون: وسطه. وليس للبيت سابق ولا لاحق في مراجعي. شرح التسهيل ٥٢: أ، المغني ٢: ٤٩٧، ابن عقيل ١: ١٨٣، المقاصد ١: ٥٤٤ ـ ٥٤٥، السيوطي ٢: ٨٤٧، الهمع ١: ٩٨، ٢: ١٠٨، شواهد ابن عقيل ٣٢، الدرر ١: ٧٥، ٢: ١٤٢.

(١٠) وقد، ظ.

(١١) مجرد، د، ظ.

(١٢) والوجود به، ز.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا[1] عِندَهُۥ﴾؛ لأن الحال والصفة والصلة كالخبر في وجوب ترك ذكر الاستقرار، وزعم ابن الدهان[2] أن (عنده) ليس معمولاً لـ(مستقراً[3]).

هذا وتوجيهه[4]: أن المستقر هنا ليس المراد به الحصول المطلق، بل السكون وعدم التحرك، والظرف لا يعمل فيه إلا الكون المطلق، فيقدر هنا مستقراً آخر. كذا قال ابن هشام[5].

قلت: أما كون المراد هنا بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق إليه أبو البقاء[6] وغيره.

---

(١) ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ... قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى..﴾ ٤٠ النمل (٢٧).

(٢) جماعة من العلماء، والمعروف بذلك: أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري (٤٩٤ ـ ٥٦٩هـ / ١١٠٠ ـ ١١٧٤م) من علماء اللغة والنحو والأدب. ولد ببغداد، وبها نشأ، ثم انتقل إلى الموصل، وبها كف بصره ومات. صنف كثيراً، من ذلك: تفسير القرآن (أربع مجلدات)، (شرح إيضاح الفارسي (أربعون جزءاً)، الغرة: شرح لمع ابن جني، ديوان شعر، سرقات المتنبي، معجم الأدباء ١١: ١٩٨ ـ ٢٠١، القفطي ٢: ٤٧ ـ ٥١، الوفيات ٢: ٣٨٢ ـ ٣٨٥، نكت الهميان ١٥٨.

(٣) المستقر، د.

(٤) وتوجهه، ز.

(٥) نقل الشارح عنه أمرين: (أ) تفسير (مستقراً) في الآية بالثبوت، وقد صرح ابن هشام بذلك في المغني: ٢: ٤٩٦ ـ ٤٩٧، ونقله عن أبي البقاء، وكلام الشارح الآتي يفهم منه أن ابن هشام لم ينسبه إليه.

(ب) أن الكون الخاص لا يعمل في الظرف، ولم أجد هذا في المغني، بل وجدت العكس، فقد قال في ٢: ٥٠٠ (ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى﴾ التقدير: مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لابد له من فاعل...). قوله: (والمضافان) الأولى: (والمضافين)؛ لأنه مع ما قبله بدل من (ثلاثة). وله وجه: أن يقدر مبتدأ محذوف، وهو ضعيف.

(٦) العكبري في إملاء ما منّ به الرحمن ٢: ١٧٣.

وأما [أن[1]] الظرف لا يعمل فيه إلا الكون المطلق فغير صحيح، بل يجوز أن يعمل فيه الكون الخاص قطعاً، ولا يحذف إلا لدليل، والحذف ـ حينئذ ـ جائز لا واجب، اللهم إلا [لمعارض كأن يكون[2]] مثلاً[3] أو شبهه[4].

وتوهم[5] جماعة امتناع حذف الكون الخاص مردود بالإجماع على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف، مع أنه هو الدليل أو مقوٍّ[6] للدليل!!، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه.

وقد[7] استبان لك أن ما زعمه ابن الدهان من أن (عنده) ليس معمولاً لـ(مستقر) المذكور غير متجه.

«ولا يغني ظرف زمان» احترازاً[8] عن ظرف المكان، فإنه يغني[9] بدون ما اشترطه المصنف نحو: زيد مكانك[10].

قال ابن قاسم: وأشار بقوله: **«غالباً»** إلى ما جاء فيه الإخبار بظرف الزمان عن اسم العين[11] وليس مما ذكره، كقول امرىء القيس: اليوم خمر وغداً أمر[12]. ويمكن

---

(١) ليست في، ظ.

(٢) ساقط من، ز، ظ.

(٣) في مثل، ز، ظ.

(٤) ونحوه، ز، ظ.

(٥) كلامه من هنا إلى آخر الفقرة عن ابن هشام في المغني ٢ : ٥٥٦.

(٦) عطفت بالواو في، د.

(٧) فقد، ز، ظ.

(٨) احتراز، د.

(٩) يعني، ز.

(١٠) أمامك، د.

(١١) المعين، ظ.

(١٢) قاله حين قتلت بنو أسد أباه، وكان منقطعاً إلى لذاته ولهوه، فحرم ذلك على نفسه حتى يأخذ بثأره، وقد فعل.

تخريجه على حذف مضاف، أي: شرب خمر [وحدوث أمر[1]]. انتهى

قلت: لا حاجة إلى تقدير المضاف في قوله: (وغداً أمر)؛ لأن الأمر ليس اسم عين، وقد نص المصنف في الشرح[2] على أن هذا - أي قول امرىء القيس: اليوم خمر - مما[3] يقدر له مضاف هو اسم معنى. ولم يتكلم على قوله: (غالباً) فينبغي أن يمثل لغير الغالب بنحو: (فلا كسرى بعده[4])، ونحو: زيد في يوم طيب «**عن خبر اسم عين**» احترازاً من أن يكون المبتدأ اسم معنى، فيغني عن خبره ظرف الزمان بدون ما يذكر نحو: الصوم اليوم، والسفر غداً[5]، وقد صرح به المصنف بعد هذا في المتن.

«**ما لم يشبه اسم**» العين اسم «**المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت**» نحو: الهلال الليلة.

قال ابن [عبد[6]] الوارث[7]: وهو ابن أخت الفارسي[8] هو على ظاهره لا على

---

(١) ليست في، ز.

(٢) في شرح التسهيل ٥٢: ب، (وأشرت بقولي: (غالباً) إلى أنه قد يخبر عن اسم عين بظرف زمان في غير ذلك إذا ثبت دليل كقول امرىء القيس: اليوم خمر وغداً أمر). انتهى، فلم ينصّ على مقال الشارح، وابن قاسم تابع للمصنف في تمثيله لغير الغالب.

(٣) ومما، د.

(٤) جزء من حديث شريف أخرجه البخاري ٤: ٦٨، ١٦٢، ٨: ١٠٩ ومسلم ٤: ح ٢٩١٨، ٢٩١٩، (عام) ٧٥، ٧٧ (خاص) والترمذي ٦: ح ٢٣١٣ عن جابر بن سمرة وأبي هريرة - رضي الله عنهما - بروايات متقاربة وهذا لفظ مسلم عن جابر: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله.).

(٥) أهملت الغين في، ظ.

(٦) ليست في، ز.

(٧) أبو الحسين: محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين (... - ٤٢١هـ / ... - ١٠٣٠م) نحوي أديب أخذ عن خاله أبي علي وأخذ عنه كثيرون، أشهرهم عبدالقاهر الجرجاني، وهو أستاذه الوحيد. طوّف بالبلاد ووزر لإسماعيل بن سبكتكين في غزنة، وجرى بينه وبين الصاحب بن عباد مكاتبات. له: كتاب الهجاء، كتاب الشعر. معجم الأدباء ١٨: ١٨٦ - ١٨٧، القفطي ٣: ١١٦ - ١١٨، البغية ١: ٩٤.

(٨) أبي علي.

حذف مضاف، لأن الهلال يكون ظاهراً ثم يستتر [ثم يظهر[١]]، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث، ولذا قال ابن السراج: لو قلت: الشمس اليوم، والقمر الليلة لم يجز؛ لأنه غير متوقع، فلا يتضمن الدلالة على الحدث[٢]. وفيه ما فيه، فتأمله. «أو تعم[٣] **إضافة معنى إليه**» هكذا [هو[٤]] في أكثر النسخ: (أو[٥] تعم)، بصيغة المضارع، من العموم، وفي بعضها: (أو تنو)[٦]، مضارع (نويت)، [وفي بعضها[٤]]: (أو يغن)[٧]، مضارع (غنيت[٨])، وهما صواب والثانية في أكثر النسخ - مصحّفة. ومثال ذلك قولهم:

أكل يوم ثوب تلبسه[٩] وقول الراجز[١٠]:

أكلّ عام نعم تحوونه يلقحه[١١] قوم وتنتجونه[١٢]

(١) ليست في، ظ.
(٢) الحدوث، ز، ظ.
(٣) نعم، ز.
(٤) ليست في، د.
(٥) أي، د.
(٦) ينوي، د.
(٧) يغني د، يخفى ز، تخفى، ظ، والجزم متعين على كل حال.
(٨) خفيت، ز، ظ.
(٩) يلبسه، ز، نلبسه، ظ.
(١٠) قال العيني: صبيّ من بني سعد يقال: اسمه قيس بن الحصين الحارثي. وقال البغدادي: رجل من ضبّة يقال: إنه قيس بن حصين بن يزيد الحارثي. انظر مراجع الشاهد.
(١١) تلقحه، ز، ظ.
(١٢) وينتجونه، د، وهو أول أبيات ردّ بها على رجل من اليمن يوم الكلاب الثاني، والكلاب، ماء لبني تميم بين البصرة والكوفة. وبعده:

أربابه نوكى فلا يحمونه ولا يلاقون طعاناً دونه
أنعم الأبناء يحسبونه!! أيهات أيهات لا يرجونه

يروى: (في كل عام...).
أربابه: أصحابه. نوكى، جمع أنوك: أحمق. الأبناء: بنو سعد وبنو يزيد جميعاً ما عدا بني كعب بن سعد.

=

أي: تجدد ثوب، وإحراز نعم.

«**أو يعم**» اسم العين «**واسم الزمان خاص**» نحو: نحن[١] في شهر كذا. «**أو مسؤول به عن خاص**» نحو: في أي الفصول نحن؟، ولا أدري كيف يصح التمثيل بـ(نحن) لاسم العين العام، ولم[٢] يتضح لي المراد بذلك إلى الآن، وأتخيل أني وقفت فيه على كلام لابن أبي الربيع في شرح الإيضاح[٣]، ولا أذكره الآن، ولعلي
١٤٢ أكشف عليه[٤] وأحرره عند / الوصول إلى الديار المصرية إن شاء الله تعالى.

«**ويغني**» ظرف الزمان «**عن خبر اسم معنى مطلقاً**» أي سواء وقع في جميعه، أو في بعضه، وستقف على مثاله.

قال الأندلسي[٥] في شرح المفصل: وإنما لم يجز الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان

= إعراب الشاهد: كل ظرف متعلق بـ(تحوونه). نعم: مبتدأ خبره محذوف، أي: لكم أو حاصل تحوونه: الجملة صفة (نعم). ويجوز تعليق الظرف (كل عام) بمحذوف خبر مقدم لـ(نعم)، والكلام على تقدير مضاف، فاختلف فيه: حدوث، حصول، احتواء، إحراز، إلى غير ذلك، والتقدير متعين ليصح الإخبار بالزمان عن الذات. ويجوز أن يكون (نعم) فاعلاً للظرف، وجملة (تحوونه) صفة على كل حال. سيبويه ١: ٦٥، المخصص ١٧: ١٩، الكشاف ٢: ٦١٥، الإنصاف ٦٢، شرح التسهيل ٥٢: ب، ابن مالك ١: ١١٤، ابن الناظم ٤٤، الرضي ١: ٩٤، المقاصد ١: ٥٢٩، ٥٣٢، الخزانة ١: ١٩٦ - ١٩٩، شواهد الكشاف ٣١٧.

(١) نحل، د.

(٢) ولا، ز، ظ.

(٣) اسمه الكافي في شرح الإيضاح، مخطوط.

(٤) عنه، د.

(٥) أبو محمد: القاسم علم الدين بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي اللورقي (٥٧٥ - ٦٦١هـ / ١١٨٠ - ١٢٦٣م) وسماه بعضهم: محمداً، وكناه: أبا القاسم، وما قدمت أصح. عالم بالعربية والقراءات والفقه والأصول، مفرط الذكاء حتى اتهم بالخلل في عقله. أخذ عن أبي الحسن بن الشريك، ومحمد بن نوح الغافقي والتاج الكندي، وأبي البقاء العكبري. وعنه العماد البالسي وغيره. صنف: الموصّل: شرح المفصل (أربع مجلدات)، شرح الجزولية، شرح الشاطبية. معجم الأدباء ١٦: ٢٣٤ - ٢٣٥، الغاية ٢: ١٥، البغية ٢: ٢٥٠، كشف الظنون ٢: ١٧٧٥.

مطلقاً ـ كما كان في المكان؛ لأن ظرف الزمان عام، فإذا أطلق العموم غشي[١] كل شخص فيه، ويعلم ذلك بضرورة العقل، فلو أخبرت بأن زيداً في ذلك اليوم لكان إخباراً بما يعلمه المخاطب بالضرورة، فلا يكون ـ في الإخبار به ـ فائدة، وسواء صرحت بـ(في) أو لم تصرح، إلا أن تصف الزمان وتخصصه، فإنه يجوز إذا أظهرت في نحو: فلان في زمن خصيب[٢].

وذكر بعضهم علة أخرى لذلك، وهي أن الزمان[٣] سيّال[٤] منقضٍ، والأعيان مستقرة ثابتة، وغير الثابت لا يكون خبراً عن الثابت، ولما كان الحدث غير ثابت كالزمان جاز الإخبار به عنه، وأما ظرف المكان فليس عاماً كالزمان، بل قد ينفرد[٥] بعض الأجرام بأماكن لا تكون[٦] لغيرها، ومكان زيد لا يسعه عمرو، فجاز الإخبار به عن العين لحصول الفائدة، حتى لو كان ظرف المكان عاماً للجميع لم يجز أن يكون خبراً عن العين، كقولك: زيد الأرض، أو عمرو مكان[٧].

وقيل: إنما جاز الإخبار بالمكان عن العين: لأنه مستقر مثله، وعن غير الجثة؛ لأن الحدث قد يكون في مكان دون مكان فتحصل[٨] الفائدة.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقدر[٩] ما لا يعلمه المخاطب مثل: أن تقول[١٠]: زيد يوم الجمعة، أي حاضر أو مستقر[١١] أو موجود؟.

---

(١) غم، د عشى، ز.
(٢) خصب، د.
(٣) الزمن، د، ز.
(٤) شايل، ز، مايل، ظ، بإهمال الياء.
(٥) تنفرد، ز.
(٦) يكون، د.
(٧) مكاناً، د.
(٨) فيحصل، ز.
(٩) تقدير، د، مع إهمال التاء.
(١٠) يقول، ز.
(١١) حي، د.

قلت: الإخبار - حينئذ - لا يكون بالظرف، بل بتلك الصفة، وحينئذ لا يجوز حذفها إلا عند وجود دليل لفظي أو معنوي؛ لأن الإخبار بالظرف هو الإخبار بالكون، والاستقرار في ذلك الظرف؛ لأن هذا المعنى ملازم للظرفية؛ إذ من كان في الدار فلابد أن يكون كائناً فيها، أي: مستقراً حاصلاً، وأما ما زاد على ذلك من الخصوصيات فلا يجوز حذفه ألبتة وإقامة الظرف مقامه، فلو قلت: زيد فيك - وأنت تريد (راغب) لم يجز أصلاً؛ لأن الظرف لا دلالة له إلا على مطلق الكون، أما[(١)] ما وراء ذلك فلا يدل عليه، فلا يقوم مقامه.

[فإن[(٢)]] قيل[(٣)]: الظرف أيضاً يدل على الوجود، فأجيز: زيد يوم الجمعة، أي موجود.

قلنا[(٤)]: لا يجوز [أيضاً[(٥)]]؛ لأنه كما يجوز أن يريد[(٦)] (موجود)، يجوز أن يريد (معدوم) في ذلك اليوم، وإذا احتمل لم يجز الاكتفاء بالظرف، فليس المحذوف - أبداً مع الظرف - إلا الكون فقط. انتهى كلامه.

فإن قلت: فيه دليل على أن الظرف لا يعمل فيه إلا الكون المطلق، كما وقع في عبارة ابن هشام التي وجه بها كلام [ابن[(٢)]] الدهان فيما سبق.

قلت: ليس الأمر كذلك، بل فيه تصريح بأن الكون الخاص يعمل فيه، ولا يحذف إلا لدليل، وإنما أراد أن الظرف لا يكون قائماً مقام المحذوف، إلا إذا كان كوناً مطلقاً، وأما[(٧)] إذا كان خاصاً فلا يقوم مقامه؛ لأنه لا يعمل فيه، ولا يحذف إلا عند قيام القرينة كما يظهر من كلامه، إذا تأملت.

«**فإن وقع**» اسم المعنى «**في جميعه**» أي جميع الظرف نحو: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ

---

(١) وأما، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) قيل، ز.
(٤) قلت، د.
(٥) ليست في، د.
(٦) ثني حرف المضارعة من فوقه ومن تحته في، ظ.
(٧) فأما، ز، ظ.

﴿ثَلَٰثُونَ شَهۡرًا﴾[1] و﴿غُدُوُّهَا شَهۡرٞ وَرَوَاحُهَا شَهۡرٞ﴾[2] «أو» في «أكثره[3]» نحو: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞ﴾[4]. «وكان نكرة» كما مثلنا. «رفع» كما سمعته فيما تلوناه من الآيات الشريفة. «غالباً» لغير الرفع. «ولم يمتنع نصبه ولا جره بـ(في)» نحو: الصوم يوماً أو في يوم. «خلافاً للكوفيين»؛ وذلك لأن[5] (في) عندهم توجب التبعيض، فلا يجيزون: صمت في يوم الجمعة، بل يوجبون النصب؛ صوناً للفظ عما يقتضي التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، والأولى جوازه كما هو / مذهب البصريين ١٤٣
ومختار المصنف، ولا نسلم إفادة (في) للتبعيض[6]؛ ولهذا صح: في الكيس ملؤه من الدراهم.

وإنما قيد بقوله: [وكان][7] نكرة؛ لأنه لو كان معرفة جاز فيه الرفع والنصب باتفاق الفريقين، نحو: قيامك يوم الخميس، وصيامك يوم الجمعة، إلا أن النصب هو الأصل والغالب. «وربما رفع خبراً» بالنصب على الحال من نائب الفاعل [وهو الزمان[8]] الآتي في قوله: «الزمان الموقوع في بعضه» الذي هو غير الأكثر بدليل ما تقدم[9]، فيصدق على النصف فما دونه، ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة، نحو:

---

(١) ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًاۖ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ كُرۡهٗا وَوَضَعَتۡهُ كُرۡهٗاۖ .. حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ ...﴾ ١٥ الأحقاف (٤٦).

(٢) ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ .... وَأَسَلۡنَا لَهُۥ عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِۖ وَمِنَ ٱلۡجِنِّ مَن يَعۡمَلُ بَيۡنَ يَدَيۡهِ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ عَنۡ أَمۡرِنَا نُذِقۡهُ مِنۡ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ ١٢ سبأ (٣٤).

(٣) أكثر، د.

(٤) ﴿... فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ ...﴾ ١٩٧ البقرة (٢).

(٥) سقطت اللام من، ز، ظ.

(٦) التبعيض، د.

(٧) ليست في، د.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) أهملت التاء في، د.

﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[(١)]، وميعادك[(٢)] يوم أو يومان.

وقد روي بالوجهين قول النابغة[(٣)]:

زعم الغداف[(٤)] بأن رحلتنا غداً وبذلك خبرنا الغداف الأسود[(٥)]

قال المصنف[(٦)]: الوجهان جائزان إجماعاً والنصب أقيس.

قال أبو حيان: لا إجماع، فإن هشاماً[(٧)] يوجب رفع النكرة. «**ويفعل ذلك**» أي الرفع «**بالمكاني المتصرف**» فخرج نحو: عند؛ لأنه غير متصرف، فيمتنع رفعه. «**بعد اسم عين**[(٨)] **راجحاً**» حال من ذلك «**إن كان المكاني نكرة**» نحو: المسلمون جانب والمشركون جانب، ونحو[(٩)] [أنا[(١٠)]] قدام وأنت خلف، والنصب

---

(١) ﴿قال.. وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ ٥٩ طه (٢٠).

(٢) وميعادكم، ظ.

(٣) الذبياني.

(٤) الفراق، د.

(٥) البيت الثاني في قصيدته التي وصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ـ فيما زعم ـ ومطلعها:

أمن آل مية رائح أو مغتد عجلان ذا زاد وغير مزود

وبعد الشاهد:

لا مرحبا بغد ولا أهلا به إن كان تفريق الأحبة في غد

يروى: (زعم البوارح...) (... غد) ـ بالرفع والنصب ـ وهو الشاهد. (زعم الغراب...)، وعليه ففي البيت إقواء؛ لأنه مرفوع الرويّ، والقصيدة رويّها مجرور، وقد عيب ذاك على النابغة فغيّره إلى: (وبذاك تنعاب الغراب الأسود) الغداف: الغراب. تنعاب: نعيب، أي صوت. البوارح، جمع بارح: ظبي أو طير يمر بك وأنت على يساره، وهم يتشاءمون بذلك. النابغة ٢٧ ـ ٤١، الخصائص ١: ٢٤٠، شرح التسهيل ٥٢: ب، الهمع ١: ٩٩، الدرر ١: ٧٥.

(٦) في شرح التسهيل ٥٢: ب.

(٧) ابن معاوية الضرير، كوفي المذهب.

(٨) غير، ز، ظ.

(٩) ونحن، ز، ظ.

(١٠) سقطت من، ز، ظ.

جائز عند الفريقين، ولكنه مرجوح بالنسبة إلى الرفع. «**ومرجوحاً**» بالنصب عطفاً على (راجحاً) الذي هو حال من (ذلك) المشار به إلى الرفع. «**إن كان**» الظرف [المكاني[١]] «**معرفة**» نحو: زيد أمامك، وداري خلف[٢] دارك - بالرفع - وهو مرجوح، والمختار فيه النصب عند البصريين، ولا فرق بين أن يكون المخبر عنه اسم مكان أو ذات أو غيره «**ولا يخص**[٣] **رفع المعرفة بالشعر، أو بكونه بعد اسم كان، خلافاً للكوفيين**» فلا يجيزون الرفع [في[٤]] نحو: زيد خلفك أو أمامك[٥] ، إلا في الشعر، ويجيزونه في نحو: داري خلف دارك أو أمامها، مطلقاً في الشعر وغيره.

«**ويكثر رفع المؤقت**» وهو المحدود كيوم ويومين، وفرسخ وفرسخين، فخرج المبهم[٦] نحو: أنت مني[٧] زمان، فلا يجوز رفعاً ولا نصباً، وكذا المختص نحو: زيد دارك أو بستانك أو المسجد. «**المتصرف**» فخرج غير المتصرف نحو: ضحوة[٨] معيناً - فإنه يلزم النصب على الظرفية[٨] . «**من الظرفين**[٩] » الزماني والمكاني «**بعد اسم عين مقدر**[١٠] **إضافة (بعد) إليه**» نحو: زيد مني يومان أو فرسخان، الرفع كثير، بل [أكثر، بل[١١]] واجب عند بعضهم:

أما أنه كثير فهو صريح كلام المصنف، وأما أنه أكثر فهو ظاهر مراده، وصرح [به[١٢]] بعضهم. وأما أنه واجب فهو قول صاحب البسيط.

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) أي خلف، ز.

(٣) يختص، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٦) المهمة، ز، ظ.

(٧) من، ز، ظ.

(٨) أهملت التاء في، د.

(٩) الطرفين، ز.

(١٠) مقدراً، ز، ظ.

(١١) ليس في، ظ.

(١٢) سقطت من، ز، وقدمت في (ظ) على (صرح)، مع أنها مضافة بين السطرين.

قال: إذا قلت أنت مني فرسخان ـ ولم ترد معنى المصاحبة ـ تعين الرفع؛ لأن المعنى بيني وبينك هذه المسافة. انتهى.

وإذا رفعت فلابد من تقدير محذوف، فقيل: هو المضاف من المبتدأ أي: بعدك، وهو ظاهر كلام المصنف أو نصه. وقيل: مضافان من الخبر أي: ذو مسافة فرسخين، وهو تقدير أبي علي الفارسي.

قلت: نقل ابن هشام في المغني[١] الأول عن الأخفش، ورجحه بأن القاعدة أنه ينبغي تقليل[٢] المحذوف ما أمكن، والأخفش قدر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء يتعلق به الظرف، والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير أمر ثالث. وقد يقال: تقدير الأخفش يحتاج أيضاً إلى تقدير [شيء[٣]] آخر يصح معه الإخبار؛ وذلك لأن (فرسخان[٤]) ليس هو البعد، ولا يصح أن يحمل عليه، فيحتاج إلى تقدير مصحح للحمل[٥]، أي مسافة بعدك مني فرسخان.

فإن قلت: لم يرتفع بذلك ترجيح تقدير [الأخفش؛ لاحتياج تقدير[٦]] الفارسي إلى [تقدير[٧]] متعلق الظرف.

قلت: هو وإن كان كذلك، لكن فيه وقوع الحذف حيث الحاجة، وأنه حذف من الأواخر دون الأوائل، وهذا يصلح [أن يكون[٨]] معارضاً، فيستوي التقديران.

١٤٤ فإن قلت: فبما ذا[٩] يتعلق في قول الفارسي /؟

قلت: بفعل محذوف، أي: بعدت مني، وقدر بعضهم مضافين في الأول، أي:

(١) ٢: ٦٨٠.
(٢) أهملت التاء في، ز.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) حكى إعرابها في المثال السابق، وهو أمر جائز.
(٥) الحمل، د.
(٦) ليس في، ز.
(٧) ليست في، د.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) فيما ذا، ز.

بعد مكانك، وقد عرفت ما عليه[١].

«**ويتعين النصب في نحو: (أنت مني فرسخين)، بمعنى: أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين**» وإنما تعين النصب في هذا المثال؛ لأن (مني) ـ فيه ـ خبر عن (أنت) مثلها في: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي[٢]﴾ أي أنت من أشياعي، فينتصب[٣]) (فرسخين) على الظرفية، بخلافه على تقدير البعد، فلا يكون خبراً، نقصانه، وقدر سيبويه[٤]: مادمنا نسير فرسخين، وفيه وفي تقدير المصنف تقدير (ما) المصدرية وفعل السير، وزاد سيبويه: تقدير فعل ناقص، وهو دام فتقدير المصنف أولى، وكلاهما مراده تقدير المعنى لا اللفظ لوجوه:

أحدها: أنه يجوز تعلق الظرف بما تعلق به قوله: (مني)، فلا حاجة لتكلف دعوى تقدير آخر.

والثاني: أن (ما) وصلتها نائبة عن ظرف زمان، ولابد له[٥] من ناصب، فليكن الناصب له هو الناصب لـ(فرسخين[٦]) من أول[٧] الأمر، ولا حاجة للتقدير.

الثالث: أن ذلك[٨] يؤدي إلى حذف الموصول وصلته، وبقاء معمول الصلة، وذلك لا يجوز.

الرابع: أنه لا دليل على المحذوف. وهذا الرد اقتصر عليه ثعلب[٩]، فقال: ـ معترضاً على سيبويه ـ لا دليل على هذا الإضمار، ولا يدعو[١٠] إليه اضطرار، [إذ[١١]]

(١) علته، ظ.

(٢) ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ... وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٣٦ إبراهيم (١٤).

(٣) فينتصب، ز.

(٤) في كتابه ١: ٢٠٨.

(٥) فلا، د.

(٦) للفرسخين، ز، ظ.

(٧) أول أول، ز.

(٨) أنه، ز، ظ.

(٩) أبو العباس أحمد بن يحيى.

(١٠) يدعوا، د.

(١١) ساقط من، ز، ظ.

لا[١] يجوز دعوى الإضمار إذا أمكن قيام الكلام بنفسه.

وأجيب: بأنه تفسير معنى، وبيانه: أنه إذا أخبر أنه من أشياعه مادام يسير فرسخين [علم[٢]] أنه ليس من أشياعه في أكثر من ذلك.

قلت: إذا كان المقصود تفسير المعنى لا تفسير ما يقتضيه الإعراب من اللفظ لم يكن لترجيح [تقدير[٣]] المصنف على تقدير سيبويه بقلة[٤] المحذوف وجه، ثم لا أدري ما دعاهم[٥] ـ في وجه النصب ـ إلى حمل الكلام على معنى يخالف معناه في وجه الرفع حتى ارتكبوه[٦] مع أنه يجوز تقدير ما يتفق به الكلامان من حيث المعنى من [غير[٧]] احتياج إلى هذا التكلف، وذلك بأن يكون التقدير: بعدت مني فرسخين، فحذف الفعل، لقيام القرينة، فانفصل الضمير، وهذا تقدير سهل لا غبار عليه، فتأمله.

«ونصب اليوم[٨] إن ذكر مع الجمعة» [كما في قولك: اليوم الجمعة[٣]] فيجوز رفع اليوم ونصبه **«و»** مع **«نحوها»** أي يوم[٩] الجمعة. **«مما يتضمن عملاً»** كالسبت والعيد والفطر؛ لأن فيهن معنى القطع والعود والإفطار، فتقول[١٠]: اليوم السبت واليوم العيد، واليوم الفطر، برفع اليوم ونصبه. **«جائز»** خبر[١١] عن المبتدأ

---

(١) ولا، ز، ظ.
(٢) ليست في، ز.
(٣) ليست في، د.
(٤) لقلة، ز، ظ.
(٥) دعايتم، ز.
(٦) ارتكبوا، د، ز.
(٧) ليست في، ظ.
(٨) يوم، ظ.
(٩) أي نحو يوم، د، ولو اقتصر في التفسير على الجمعة لكان أحسن؛ لأن الضمير في (نحوها) مؤنث عائد على الجمعة.
(١٠) فيقول، ز.
(١١) خبراً، ز، ظ.

من قوله[١] : ـ فيما تقدم[٢] ـ (ونصب اليوم إذا ذكر مع[٣] الجمعة. . .) إلى آخره **«لا إن ذكـر مع الأحد ونحوه، مما لا يتضمن عملاً»**: كالاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس، فتقول:[٤] اليوم الأحد، برفع اليوم، ولا يجوز النصب، لأن هذا لا يتضمن عملاً؛ ضرورة أن الأحد بمعنى[٥] : الأول، والاثنين بمعنى الثاني، والثلاثاء بمعنى الثالث، والأربعاء بمعنى الرابع، والخميس بمعنى الخامس. فيتعين[٦] الرفع في[٧] الجميع؛ لئلا يخبر بظرف[٨] الزمان عن العين، كذا[٩] قالوا، والنصب[١٠] إنما هو على معنى أنه كائن فيها[١١] شيء، ولا شيء كائن فيها بخلاف الجمعة، فإنه متضمن للاجتماع، وهو كائن في اليوم فيكون ظرفاً له **«خلافاً للفراء وهشام»** فإنهما لم يفصلا هذا التفصيل وأجازا[١٢] الرفع في الجميع والنصب أيضاً، فتقول[١٣]: ـ [على[١٤]] رأيهما ـ اليوم الأحد، رفعاً ونصباً، فإذا رفع جعل نفس ما بعده، وإذا نصب جعل اليوم بمعنى الآن، فكأنك قلت: الأحد واقع في هذا الوقت الذي هو الآن.

قال المصنف[١٥]: وقد وقال سيبويه ما يقوي هذا، لأنه أجاز: اليوم يومك، بنصب اليوم بمعنى الآن وقال[١٦]: لأن الرجل قد يقول: أنا / اليوم أفعل كذا، ولا يريد به ١٤٥

(١) يعني، ز، ظ.
(٢) أهملت التاء في، د.
(٣) إن ذكر اليوم، د، والزيادة خطأ.
(٤) فيقول، ز.
(٥) الأحد هنا بمعنى، د.
(٦) فتعين، د.
(٧) عند، د، وهذا خطأ.
(٨) في ظرف، ز، ظ.
(٩) ولذا، ز.
(١٠) النصب، ر.
(١١) أهملت الياء في، ز.
(١٢) وأجاز، ر.
(١٣) فتقول، ر، فيقول، ظ.
(١٤) ليست في، ظ. يمكن، ر.
(١٥) في شرح التسهيل ٥٣٠ أ بتصرف.
(١٦) قال، د.

يوماً بعينه، فهذا يقوي[١] قول الفراء.

واعترض: بأن معنى: (اليوم يومك) [اليوم[٢]] شأنك وأمرك الذي ذكرته، فأجريا[٣] مجرى واقع وموقوع فيه، بخلاف: اليوم الأحد.

«**وفي الخلف مخبراً به عن الظهر رفع ونصب**» تقول[٤]: ظهرك خلفك، بالرفع والنصب، فالرفع على جعل الظهر نفس الخلف، والنصب على جعله محلاً له وظرفاً واسعاً اشتمل عليه.

«**وما أشبههما كذلك**» نحو: رجلاك أو نعلاك[٥] أسفلك، وقرىء: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[٦] بالرفع والنصب[٧].

«**فإن لم يتصرف**» الظرف «**كالفوق والتحت لزم نصبه**»، فتقول: رأسك أو عمامتك فوقك، ورجلاك [أو نعلاك[٨]] تحتك، لا يجوز[٩] فيهما إلا النصب، لأنهما لم يستعملا إلا ظرفين[١٠].

وقال أبو البقاء[١١] ـ في قوله تعالى: ﴿فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ﴾[١٢]: (فوق) ظرف

---

(١) مما يقوى، د، لا يقوى، ز، وكانت كذلك في (ظ) لكن شطب حرف النفي.
(٢) ليست في، ظ.
(٣) فاجرى، د.
(٤) يقول، ز.
(٥) عطفت بالواو في، ز، ظ.
(٦) ﴿إِذۡ أَنتُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلۡقُصۡوَىٰ .. وَلَوۡ تَوَاعَدتُّمۡ لَٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡمِيعَٰدِ .. ﴾ ٤٢ الأنفال (٨).
(٧) أما الرفع فقراءة زيد بن علي على ما في البحر ٤: ٥٠٠ وأما النصب فهو الأصل، وبه قرأ الجمهور.
(٨) ليس في، ظ. وفي (ز) عطف (نعلك) بالواو.
(٩) ولا، ز، ظ.
(١٠) طرفين، ظ.
(١١) العكبري في إملاء ما من به الرحمن ٢: ٤.
(١٢) ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ ..... وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ﴾ ١٢ الأنفال (٨).

لـ(اضربوا)، وفوق العنق الرأس، وقيل: [فوق[1]] مفعول به، وقيل: زائدة، وفي الثلاثة نظر، لأن الظرف محل لفعل الفاعل[2] ولأن (فوق) لا تتصرف[3]، ولأن[4] الاسم لا يزاد.

قال ابن قاسم: وأجاز[5] بعضهم الرفع فيما كان من الجسد نحو: فوقك رأسك، وتحتك رجلاك، بخلاف ماليس منه نحو: فوقك قلنسوتك[6] وتحتك نعلاك، فلا يجوز فيه الرفع، وهذا التفصيل ضعيف؛ لأن السماع لا يساعده.

قلت: وقد وقع في بعض روايات البخاري: (وفوقه عرش الرحمٰن[7])، برفع (فوق) وإنما يتمشى[8] على القول بتصرف (فوق).

(١) ليست في، د.

(٢) العامل، ظ.

(٣) يتصرف، ز، ظ.

(٤) وإن، ز.

(٥) واختار، ز، ظ.

(٦) نوع من ألبسة الرأس، النون والواو مزيدتان، وهي بفتح القاف واللام وضم السين، وبضم القاف وفتح اللام وكسر السين، فتنقلب الواو ياء: (قلنسية)، وفيها لغات. الصحاح، اللسان (قلس).

(٧) جزء من حديث طويل عن أبي هريرة. رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري ٤: ١٤، ٩: ١٠١، والترمذي ٧: ح ٢٦٥ عن معاذ بن جبل، وفيه: ﴿. . . وفوق ذلك عرش الرحمن﴾، وكلاهما نصب (فوق)، ورواية الضم منقولة عن الأصيلي، وتكلم عليها في الفتح ١٣: ٤١٤ فقال: (وقوله فيه: ﴿وفوقه عرش الرحمن﴾ كذا للأكثر بنصب (فوقه) على الظرفية ويؤيده الأحاديث التي قبل هذا، وحكى في المشارق أن الأصيلي ضبطه بالرفع بمعنى أعلاه، وأنكر ذلك في المطالع، وقال: إنما قيده الأصيلي بالنصب كغيره) وقال القسطلاني ٦: ١٤٥ (بفتح القاف، قيل: وقيده الأصيلي بضمها، ولم يصححه ابن قرقول، بل قال: إنه وهم عليه قال في المصابيح: ووجهه أن فوق من الظروف الملازمة للظرفية فلا تستعمل غير منصوبة أصلاً).
وقال في ١٢: ٣٣٩ (وقال القاضي عياض: قيده الأصيلي بالضم، وأنكره ابن قرقول، وقال: إنما قيده الأصيلي بالنصب، قال في المصابيح: (لإنكار الضم وجه ظاهر وهو أن (فوق) من الظروف العادمة للتصرف، وذلك مما يأبى رفعه بالابتداء كما وقع في هذه الرواية). وبعد: فإن هذا لا يبقي لرواية الرفع قوة تنهض معها للاستشهاد.

(٨) يمش، د.

«**ويغني**[١] **عن خبر اسم عين ـ باطراد ـ مصدر يؤكده**»، أي يؤكد الخبر [حال[٢]] كون المصدر المؤكد «**مكرراً**» نحو: زيد سيراً سيراً، فحذف الفعل واستغنى بمصدره، وجعل تكريره بدلاً من اللفظ بالفعل، فلزم إضماره.

فكان ينبغي لمن قال: التقدير ـ [في: زيد في الدار[٣]] ـ زيد كائن في الدار[٤]، أو مستقر أن يقدر:ـ في نحو: زيد سيراً [سيراً[٥]] ـ [زيد[٦]] سائر، ولمن قدر: استقر أو يستقر[٧] أن يقدر: [هنا[٥]] سار أو يسير، لكنهم لم يقدروا هنا إلا الفعل ـ فيما أعلم ـ فينظر وجهه ما هو؟.

وكان حق المصنف أن يصرح بالوجوب، ليعلم أن الحذف فيما ذكره[٨] واجب، وليس الاطراد بمغن[٩] عن ذلك؛ لأنه يثبت مع الوجوب والجواز، ولا[١٠] دلالة له على أحدهما ـ معيناً؛ إذ الأعم لا إشعار له بالأخص المعين.

فإن قلت: المتبادر من إغناء الشيء عن الشيء سده مسده، وكونه كالعوض منه، فلا يجتمعان، فمن هنا يفهم الوجوب.

قلت: لا نسلم أن المتبادَر منه ذلك، ألا ترى [إلى][٦] قوله: ـ بعد هذا ـ (وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر، من مصدر ومفعول به وحال) فإنه لا نزاع ولا خلاف في أن الإغناء هنا[١١] إنما هو على سبيل الجواز، فإنه[١٢] لا مانع من اجتماع العامل وما قام

(١) ويعني، ز.
(٢) ليست في، ز.
(٣) ليست في ظ.
(٤) في الدار زيد كائن، ز، ظ.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) ليست في، د.
(٧) عطفت بالواو في، ظ.
(٨) ذكر في، د
(٩) بمغنى د.
(١٠) فلا، ز، ظ.
(١١) هذا، د.
(١٢) وإنه، د.

مقامه من مصدر وغيره. «**أو محصوراً**» عطف على الحال المتقدمة، وهي (مكرراً)، بمعنى: ويغني عن خبر اسم عين مصدر يؤكد الخبر حالة[١] كون ذلك المصدر محصوراً مثل: ما أنت إلا سيراً، وما الدهر إلا تقلباً، وإنما أنت سيراً، ولا فرق في ذلك (بين النكرة كما ذكر، والمعرفة نحو: ما أنت إلا السير، وإنما أنت السير؛ فحذف العامل في ذلك[٢]) كله، وأقيم الحصر مقام التكرار في كونه سبباً لوجوب الإضمار.

قال ابن قاسم: والسير في هذه الأمثلة متصل بزمان الإخبار لم ينقطع، فإن أردت أنه سار ثم انقطع، أو أنه[٣] يسير في المستقبل أظهرت الفعل فقلت: ما أنت إلا تسير سيراً، نص عليه سيبويه.

«**وقد يرفع**» ذلك المصدر الذي أغنى عن الخبر «**خبراً**» عن اسم العين[٤]، وظاهره: سواء كان المصدر مكرراً نحو: زيد سير سير، أو محصوراً نحو: ما أنت إلا سير. ووقع / في حاشية لابن[٥] هشام: أنه ينبغي أن يعود ضمير (يرفع[٦]) إلى المحصور بخصوصيته، لئلا يلزم توكيد المجاز. قلت: وظاهر كلامهم يشهد بخلاف ما قال. ١٤٦

«**وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر**» لا تكرير معه ولا حصر نحو: زيد سيراً، أي يسير[٧] سيراً، وينبغي أن ينظر في وجه قلة هذا، وإنما يغاير ما قبله بوجوب الحذف هناك وجوازه هنا، فقد يقال: إن الغالب ذكر[٨] العامل معه[٩]، فكان الحذف قليلاً. «**و**[١٠]» من «**مفعول به**» إن كان العامل غير قول نحو: إنما العامري

---

(١) حال، د.

(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٣) عطفت بالواو في، ز.

(٤) المعين، ظ.

(٥) ابن، د.

(٦) من قول ابن مالك: (وقد يرفع خبراً).

(٧) سير، ز، ظ.

(٨) أهملت الذال في، د.

(٩) وكان، د.

(١٠) أو، م.

عمامته، أي: يتعهد، ونحو: كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو إيّاها، أي: يساويها، على أحد الأقوال، ولهذه المسألة موضع تذكر[١] فيه إن شاء الله تعالى وأما إن كان العامل قولاً فإن المفعول به يقوم مقام الخبر إذ ذاك بكثرة[٢] نحو: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[٣]، أي يقولون: ما نعبدهم وكان[٤] حق المصنف أن ينبه على هذا التفصيل الذي ذكرناه. «و»[٥] من «**حال**» نحو: ما حكاه الأخفش من قول بعضهم: زيد قائمًا، والأصل: ثبت قائمًا، أو وجد قائمًا، وروي عن علي[٦] رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[٧] بالنصب، أي نرى، أو نوجد.

وخرج بعضهم على ذلك قول النابغة [الجعدي[٨]]:

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً ... سواها ولا عن حبها[٩] متراخياً[١٠]

(١) يذكر، د ز، والتأنيث متعين، لأن الفاعل المؤنث ضمير مستتر.

(٢) نكرة، د.

(٣) ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ . . إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى . .﴾ ٣ الزمر (٣٩).

(٤) فكان، ز، ظ.

(٥) أو، ز.

(٦) ابن أبي طالب ـ رضي الله عنه.

(٧) ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ... إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾ ١٤ يوسف (١٢).

(٨) سقطت من، ز، ظ. وهو أبو ليلى قيس بن عبدالله بن عدس العامري (. . ـ حوالى ٥٠هـ / . . ـ، حوالى ٦٧٠م) في اسمه خلاف، فقيل: حسان بن قيس. شاعر فحل هجر الأوثان ونهى عن الخمر في الجاهلية. وفد على النبي ـ ﷺ ـ وأسلم وشهد صفين مع علي ـ رضي الله عنه ـ وسيره معاوية إلى أصبهان مع أحد ولاتها، قيل أنه عاش ٢٢٠ سنة وكف بصره كبيراً. الأغاني ٥: ١ ـ ٣٤، الجمحي ١: ١٢٣ ـ ١٣١، المرزباني ٣٢١، الآمدي ١٩١، الإصابة ٣: ٢٤٤، السيوطي ٢: ٦١٤ ـ ٦١٦.

(٩) أهملت الباء في، د.

(١٠) من قصيدة رثى فيها ابنه محارباً وأخاه وحوحاً.

مطلعها:

ألم تسأل الدار الغداة متى هيا ... عددت لها من السنين ثمانيا

وقبل الشاهد:

بدت فعل ذي ود فلما تبعتها ... تولت وبقت حاجتي في فؤاديا

وبعده: =

أي: لا أنا أرى باغياً.

«**وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطف**» نحو: زيد عالم وعاقل، وعمرو فقيه[١] وكاتب وشاعر، وهذا لا خلاف فيه «**وغير عطف**» كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ، ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ، فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٢]، ومنه قول الراجز[٣]:

من يك ذابت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي[٤]

وهذا فيه خلاف: فالجمهور على الجواز، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور وكثير

= ولو دام منها وصلها ما قليتها ولكن كفى بالهجر للحب شافيا

يروى: (.. فعل ذي حب..) (.. وردت حاجتي...) (.. في حبها...).

إيضاح الشاهد: ظاهر كلام الشارح أن (لا) ملغاة، والضمير(أنا) مبتدأ، و(باغيا) حال أغنى عن الخبر، ورأي ابن الشجري أن (لا) عملت في معرفة (أنا) فهو اسمها وما بعده الخبر، ومن شرطها أن يكون اسمها نكرة، وجوز فيها الإلغاء واختلف رأي ابن مالك، فقال في شرح الكافية: (ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغياً) على الحال، تقديره: لا أرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، ونظائره كثيرة، منها قولهم: حكمك مسمطاً، أي حكمك لك مسمطاً، أي مثبتاً، فجعل (مسمطاً) ـ وهو حال ـ مغنياً عن عامله، مع كونه غير فعل، فأن يعامل (باغياً) بذلك ـ وعامله فعل ـ أحق وأولى). وقال في شرح التسهيل: (أي لا أرى باغياً، فحذف الفعل وجعل (باغياً) دليلاً عليه، وهو أولى من جعل (لا) رافعة لـ(أنا) اسما ناصبة (باغياً) خبراً فإن إعمال (لا) في معرفة غير جائز بإجماع). الجعدي ١٧١. الشجري ١: ٢٨٢ ـ ٢٨٤، شرح التسهيل: ٥٣: ب، ٦١: ب، ابن مالك ١: ١٤٢، المغني: ١: ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ابن عقيل ١: ٢٧٠ ـ ٢٧١، المقاصد ٢: ١٤١ ـ ١٤٥، التصريح ١: ١٩٩، الأشموني ١: ٢٥٣ ـ ٢٥٤، السيوطي ٢: ٦١٣ ـ ٦١٤، الهمع ١: ١٢٥، الدرر ١: ٩٨، شواهد ابن عقيل ٥٩ ـ ٦٠.

(١) فقير، ظ.

(٢) الآيات: ١٤، ١٥، ١٦ البروج (٨٥).

(٣) الشاعر، د، قيل: هو رؤبة بن العجاج، وليس في أصل ديوانه.

(٤) مشت، ز، ظ. بعده:

أخذته من نعجات ست سود جعاد كنعاج الدشت

يروى: (من كان...) (سود نعاج...).

البت: كساء يتخذ من وبر أو صوف. الدشت: الصحراء..

الشاهد: أراد الشارح أن (هذا) مبتدأ، وما بعده أخبار، وقال الأعلم: (الشاهد في رفع مقيظ

=

من المغاربة إلى المنع، مقدرين - في صور التعداد - لكل خبر[١] مبتدأ غير الأول، أي هو الودود، وهو[٢] ذو العرش [المجيد[٣]]، وأنا مصيّف وأنا مشتٍ، أو جاعلين الثاني صفة للأول، وهو تكلف لا داعي إليه؛ لأن الخبر حكم، والمتكلم قد يحكم بحكم واحد، وقد يحكم بأحكام متعددة كما في الصفات، فإنه قد يوصف الشيء بصفات متعددة. «**وليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى**» نحو: الرمان حلو حامض؛ لأن معناه :الرمان مزّ فهو من المتعدد[٤] بحسب اللفظ لا بحسب المعنى، وزعم أبو الحسن[٥] في المسائل الكبير[٦]: أن الثاني ليس بخبر، بل هو صفة للأول، وأن المعنى: هذا حلو فيه حموضة، ووقع في كلام أبي حيان أن أبا علي الفارسي - فيما نقل عنه - يرى أن في الخبرين ضميراً واحداً تحمله الثاني؛ لأنه بتمامه تم[٧] المعنى المراد، والأول منزل [منه[٣]] منزلة الجزء وأن أبا الفتح[٨] راجع أبا علي في عود الضمير نيفاً وعشرين سنة حتى تبين له انتهى.

وتبعه على ذلك بعض من لخص كلامه، لكنه جزم بذلك على[٩] الفارسي، فقال:

= وما بعده. على الخبر، كما تقول: هذا زيد منطلق، والنصب فيه على الحال أكثر وأحسن، ويجوز رفعه على البدل، وعلى خبر مبتدأ مضمر، والبت: الكساء، وجعله مقيظاً على السعة، والمعنى: مقيظ فيه، كما قالوا، نهارك صائم، والمعنى: يصام فيه. . رؤبة: ١٨٩ (الزيادات)، سيبويه ١: ٢٥٨، الفراء ٣: ١٧، الشجري ٢: ٢٥٥، الصحاح ١: ٢٤٢، ٢٤٩، ابن يعيش ١: ٩٩، شرح التسهيل ٥٣: ب، ابن مالك ١: ١٢٣، ١٧٣، ابن عقيل ١: ٢٢٣، المقاصد ١: ٥٦١ - ٥٦٢، الأشموني ١: ٢٢١ - ٢٢٢، الهمع ١: ١٠٨، ٢: ٦٧، شواهد ابن عقيل ٤٢، الدرر ١: ٧٨، ٢: ٨٤.

(١) مبتدأ، ز، ظ. وهو خطأ؛ لأن الخبر موجود، فالمحتاج للتقدير هو المبتدأ.

(٢) هو، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) التعداد، د، التعدد، ز.

(٥) الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة.

(٦) الكبرى، د، الكثير، ز، ظ، وهو: الكبير والقصير. القفطي ٢: ٤٢، كشف الظنون ٢: ١٦٧٠.

(٧) ثم، ز، ظ.

(٨) ابن جني.

(٩) أبو علي، د، ولا يستقيم الكلام به.

قال أبو علي: والصواب خلاف ما قالا[١]، ففي التنبيه على مشكل الحماسة[٢] لأبي الفتح بن جني لما تكلم على قول الأعرج[٣]:

لا جـزع اليـوم على قرب[٤] الأجل[٥] ....

أنه يجوز جعل الظرفين[٦] صفتين لـ(جزع)، ويكون العائد من مجموع الصفتين، كما كان الراجع إلى المبتدأ من الخبر في: هذا حلو حامض، من مجموع الخبرين.

(١) الضمير عائد ـ والله أعلم ـ على أبي حيان وبعض من لخص كلامه.

(٢) أعجمت الحاء خطأ في، ظ.

(٣) عدي بن عمـرو بن سويد المعنيّ الـطائي، وقيل: اسمـه سويد بن عدي. شاعر جاهلي إسلامي. المرزباني ٢٥١ ـ ٢٥٢.
وقيل القائل: عمرو بن يثربي بن ميشر الضبي (. . ـ ٣٦هـ / . . ـ ٦٥٦).
من فرسان قومه ورؤسائهم في الجاهلية أسلم ولم ير النبي ـ ﷺ ـ تولى القضاء بالبصرة لعثمان رضـي الله عنه أسر يوم الجمل ثم قتل. الإصابة ٣: ١١٩.
وقيل القائل: رجل من ضبه اسمه الحارث. وأظنه وهم.

(٤) فوت، ز، ظ.

(٥) من رجز أنشده الشاعر يوم الجمل، وهو:

أنـا أبـو برزة إذ جدّ الوهـل — خلقـت غيـر زمّـل ولا وكـل
ذا قـوة وذا شبـاب مقتبـل — لا جـزع اليـوم علـى قـرب الأجـل
المـوت أحلـى عندنـا من العسـل — نحـن بنـي ضبـة أصحـاب الجمـل

ويروى هذا الرجز بصورة أخرى، وهي:

نحـن بنو ضبـة أصحـاب الجمـل — ننازل المـوت إذا المـوت نـزل
والمـوت أشهـى عندنـا من العسـل — ننعـى ابـن عفان بأطراف الأسل
ردوا علينا شيخنا ثم بجل

يروى: (. . أبـو بردة. . .) (ننزل بالموت. . .) (القتل أحلى. . .) الوهل: الفزع. زمل: ضعيف. شيخنا، يريد عثمان ابن عفان ـ رضـي الله عنه ـ الحماسة ١: ٢٨٠ ـ ٢٨٢، الكامل ١: ٩٩، ٣٤٧، الطبري ٥: ٢١٧، الخصائص ٣: ٢٧٢، شذور الذهب ٢١٩، الأشموني ٣: ١٨٧، الهمع ١: ١٧١، الدرر ١: ١٤٦.

(٦) هما اليوم والجار والمجرور.

قال[١]: وقد راجعت أبا علي مرات [في[٢]] هذا[٣]، [على][٢] أن كلاً من الخبرين فيه معنى الفعل، فهلا قلت: إن الضمير عائد من كل منهما، كما تقول: هذا قائم أخوه قاعد / أبوه، فترفع بكل منهما الظاهر[٤]، لا ترفع بهما المضمر؟ فلما أفضى بنا ١٤٧
القول إلى هذا لاح من قوله ما كان يخفى[٥] منه أكثر من أربعين سنة أنه إنما يريد أن العائد المستقل به جميع الخبر إنما يعود من مجموع[٦] الاسمين، فأما كل واحد منهما فلا محالة أن فيه ضميراً، فحينئذ ثلجت النفس بقوله، وهذا مما يدل على قوة مأخذه، وعلى طريقته، وعلى كثرة التحريف عليه، ونسبة ما لا يضبط عنه إليه.

واقتضى قول أبي الفتح أن أبا علي يقول بذلك في [نحو[٧]] حلو حامض، وكأنه مبني على ما يقوله ابن عصفور: أنه إنما يتعدد الخبر على معنى قولك: جامع بين كذا وكذا.

«ولا[٨] ما تعدّد لتعدّد صاحبه حقيقة» وله صورتان:

إحداهما[٩]: أن يكون أسماء متعاطفة.

والثانية: أن يكون مثنىً أو مجموعاً، فإذا اختلفت الأخبار فالعطف بالواو، قالوا: ولا[١٠] يجوز غير ذلك.

نحو: زيد وعمرو قائم وقاعد، والزيدان فقيه وكاتب، والعمرون فقيه وكاتب

(١) وقال، ز، ظ.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) وهذا، ز، ظ.
(٤) فترفع بكل منهما الظاهر فترفع بهما الظاهر، ز، ظ، لكن جاء في (ز) فيرفع (في التكرار).
(٥) أهملت الياء في، د.
(٦) يعود على جميع، ز، ظ.
(٧) ليست في، د.
(٨) وأما، ز، ظ.
(٩) أحديهما، د، أحدهما، ز، ظ، وكل ذلك خطأ واضح.
(١٠) لا، د.

وشاعر، ومنه قول الشاعر[١]:

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظة[٢]

«أو حكمًا» وهو المبتدأ المفرد الذي أخباره مقسمة على أجزائه نحو: ﴿أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾[٣] وقال الشاعر[٤]:

والمرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل[٥]

قال المصنف[٦]: والحاصل أن تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتعدد لفظاً ومعنىً؛ لتعدد المخبر عنه، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار، وهذا النوع يجوز استعماله بالعطف اتفاقاً، وبغير عطف على الصحيح كما تقدم.

---

(١) طرفة بن العبد وليس في أصل ديوانه.

(٢) البيت الأول من أبيات، وفيها بعده خلاف، فيروى:

فأما التي خيرها يرتجى فأجود جوداً من اللافظة
وأما التي يتقى شرها فنفس العدو بها فائظة

ويروى:

وأما التي شرها يتقى فسم مقاتلة لافظة
إذا لدغت وجرى سمها فنفس اللديغ بها فائظة

ويروى:

يداك يد سيبها مرسل وأخرى لأعدائها غائظة
فأما التي سيبها يرتجى قديما فأجود من لافظة

لافظة: للكلمة أكثر من معنى، والمناسب: البحر، والتاء للمبالغة. طرفة ٢١٢ - ٢٩٣ (ما نسب إليه)، شرح التسهيل ١٥٣ - ١٥٤، ٥٣: ب، ١٤١: أ، ابن الناظم ٥٠، اللسان (فيظ)، المقاصد ١: ٥٧٢ - ٥٧٤، الأشموني ١: ٢٢٢ - ٢٢٣، التصريح ١: ١٨٢.

(٣) ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ . . . كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا . . .﴾ ٢٠ الحديد (٥٧).

(٤) غير معروف.

(٥) نقله عن شرح التسهيل ٥٣: ب، ولم أجده في سواه.

(٦) في شرح التسهيل ٥٣: ب، وتصرف الشارح في كلامه.

والثاني: أن يتعدد لفظاً دون معنىً؛ لقيام المتعدد[1] فيه مقام خبرٍ واحد، ولا يجوز في هذا النوع العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد، خلافاً لأبي علي[2] في إجازته: هذا حلو وحامض.

الثالث: أن يتعدد لتعدد صاحبه، ولا يستعمل هذا النوع دون عطف، فما كان من النوع الأول صح أن يقال فيه: خبران وثلاثة بحسب تعدده، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر فيه بغير لفظ الواحد، إلا مجازاً.

«**وإن توالت**[3] **مبتدآت**» نحو: زيد عمه خاله [أخوه[4]] أبوه قائم، «**أخبر عن آخرها**» وهو (أبوه) في المثال المذكور، فجعل[5] (قائم) خبراً عنه «**مجعولاً هو**» أي الآخر «**وخبره خبر متلوّه**» وهو (أخوه) في [هذا[6]] المثال «**والمتلو**» وهو (أخوه) «**مع ما بعده**» وهو (أبوه قائم). «**خبر متلوه**» وهو (خاله) في المثال المذكور. «**إلى أن يخبر**[7] **عن الأول**» وهو (زيد) في مثالنا «**بتاليه**» وهو (عمه) «**مع ما بعده**» وهو (خاله أخوه أبوه قائم). «**ويضاف غير**» المبتدأ «**الأول إلى ضمير متلوه**» كما رأيت فكل واحد مما بعد زيد ـ وهو المبتدأ الأول ـ مضاف إلى ضمير متلوه، فيكون المعنى: أبو أخي خال عم زيد، قائم على أن الإضافة ليست شرطاً، إذ لو قيل: زيد غلام له كتاب له مفيد، كان صحيحاً. «**أو يجاء**[8] **بعد خبر الآخر**[9] **بروابط المبتدآت أول لآخر، وتال لمتلو**» نحو: زيد هند الغلامان العمرون جالسون عندهما في دارها لأجله، والمعنى: العمرون جالسون عند الغلامين في دار هند لأجل زيد.

(١) المتعددة منه، د.
(٢) الفارسي.
(٣) تعددت، د.
(٤) ليست في، ز.
(٥) فجعلت، د.
(٦) ليست في، د.
(٧) تخبر، ظ.
(٨) لجا، ز.
(٩) الأخير، ذ.

واعلم أن قوله: (وتال لمتلو[1]) لا يفي لفظه بمراده، بل لابد أن يقال: وكذا الفعل في الباقي / إلى أن تنتهي[2] المبتدآت[3] والروابط. ولكنه ترك ذلك لوضوحه، وأنه ١٤٨
لا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن الإلباس، فلو قيل: زيد هند الغلامان أحسنت إليهما عنده في دارها[4]، لم يمتنع، وكذا: أحسنت في دارها[4] إليهما عنده.

(١) لمتلو، د، ز، ظ، والذي في المتن هو ما أثبته.
(٢) ينتهي، د، ز.
(٣) المبتدأ إن، د.
(٤) دارهما، ز.

«**فصل**» يذكر فيه الكلام على ما يجوز فيه دخول الفاء على الخبر[١]، وما يمتنع.

«**تدخل الفاء على خبر المبتدأ**» بحيث تكون[٢] ملفوظاً بها «**وجوباً بعد (أما)**» نحو ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾[٣] ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَـٰكِينَ﴾[٤] الآيات «**إلا في ضرورة**» كقوله[٥]:

أما[٦] القتال لا قتال لديكم ولكن دفع الشر بالشر أحزم[٧]

(١) الفاعل، ظ.

(٢) يكون، د، ظ، وهو خطأ، لأن الفاعل المؤنث ضمير مستتر.

(٣) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ.. مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ..﴾ ٢٦ البقرة (٢).

(٤) ﴿... يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ...﴾ ٧٩ ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ...﴾ ٨٠ ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَـٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ...﴾ ٨٢ الكهف (١٨).

(٥) الحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي (... ـ حوالي ٨٠هـ / ... ـ حوالي ٧٠٠م). شاعر غزل يجري مجرى عمر بن أبي ربيعة، وكان يكثر التشبيب بعائشة بنت طلحة بن عبيد الله، وقليلاً ما خرج من الغزل إلى غيره. الأغاني ٣: ٣١١ ـ ٣٤٣، ٩: ٢٢٧ ـ ٢٣٥، الخزانة ١: ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٦) فأما، ز، ظ.

(٧) العجز المحفوظ لهذا البيت، والذي أثبتته المراجع: ولكنّ سيراً في عراض المواكب.
أما العجز فيما أنشده الشارح فلم أجده عند غيره، والظن عندي أنه أخذه سهواً من بيت آخر. وقبله:

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم قُمدُّون سودان عظام المناكب

وفي الأغاني: أن المغنّي معبد غنى في مجلس ـ وكان مسناً ـ وفيه فتيان من بني أسيد بن أبي العيص فضحكوا منه، فغنى البيتين: (فضحتم قريشا..)، قال أبو الفرج: (وهذا شعر هجوا به قديمًا). وقد نقل البغدادي ـ رحمه الله ـ هذه العبارة فقال: (قال صاحب الأغاني هما مما هجابها قديما بني أسيد...) وهذا وهم على أبي الفرج وتحريف لكلامه.
قمدون، جمع قمد: الطويل، أو الطويل العنق الضخمة. سودان: فسره البغدادي ـ عفا الله عنه ـ بأنه جمع سود: جمع أسود أفعل تفضيل من السيادة، وتبعه كثير ممن شرح هذا البيت،

«أو في ندور[(١)]» من الكلام الذي ليس بشعر، نحو: (وأما رسول الله ﷺ - لم يفر[(٢)])، ومثل له[(٣)] ابن قاسم بقوله عليه الصلاة والسلام: (أما بعد ما بال رجال[(٤)]).

= وله وجه بعيد، لكن ما فيه من التكلف يحمل على الإعراض عنه، والمناسب لمعنىٰ البيت أن يفسر بجمع أسود اللون. عراض، جمع عرْض - بضم العين وسكون الراء - الناحية. المواكب، جمع موكب: القوم الركوب على الإبل للزينة، وكذلك جماعة الفرسان، وفي الخزانة: (المراكب). وفسرها بقريب مما ذكرنا، لكنه قال: (من ركب يركب ركوباً: مشى في درجان).

وقد أخذ الفرزدق البيت الأول وحول القافية فقال (١ : ١٧٢) يهجو خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية:

كل بني السوداء قد فرَّ فرَّةً ... فلم تبق إلا فرة في إست خالد
فضحتم قريشاً بالفرار وأنتم ... قمدون سودان طوال السواعد

إعراب الشاهد: (لا قتال لديكم): الجملة خبر المبتدأ (القتال)، والرابط العموم، والقياس أن تدخل عليه الفاء؛ لأنه جواب (أما)، لكن حذفت للضرورة، وحذف الفاء هو الغرض من إيراده هنا.

(ولكن سيراً): خرج على وجهين:

(أ) اسم (لكن) محذوف، وعامل المصدر محذوف أيضاً، والتقدير: ولكنكم تسيرون سيراً، والجملة الفعلية خبر (لكن).

(ب) (سيراً): اسم (لكن)، والخبر محذوف، والتقدير: ولكن لديكم سيراً (في عراض): متعلق بـ(تسيرون) في الوجه الأول. وبمحذوف لـ(سيراً) على الوجه الثاني. المقتضب ٢ : ٧١، الأغاني ١ : ٣٨، المنصف ٣ : ١١٨، ٢٦١ - ٢٦٢، الشجري ١ : ٢٨٥ - ٢٩٢، ابن يعيش ٧ : ١٣٤، ٩ : ١٢، شرح التسهيل ٥٤ : أ، ابن مالك ٢ : ٣٠٤ - ٣٠٥، ابن الناظم ٢٧٩، الرضي ١ : ١٠١، المغني ١ : ٥٨، ابن عقيل ٢ : ٣٠٧، المقاصد ١ : ٥٧٧ - ٥٧٨، ٤ : ٤٧٤، التصريح ٢ : ٢٦٢، الأشموني ١ : ١٩٦، ٢٢٤، ٣ : ٤٥، السيوطي ١ : ١٧٧ - ١٧٨، الهمع ٢ : ٧٦، الخزانة ١ : ٢١٧، الدرر ٢ : ٨٤ - ٨٥.

(١) ليست هذه الفقرة في، م، وذكر محققه أنها موجودة في بعض أصوله.

(٢) جزء من حديث عن البراء - رضي الله عنه - أخرجه البخاري ٤ : ٢٥، ٢٦، ٣٥، ٥٣، ٥ : ١٢٦، ومسلم ٣ : ح ١٧٧٦ بروايات مختلفة ليس فيهن اللفظ الذي استشهد به الشارح، وليس فيهن شاهد، اللهم إلا قوله في البخاري ٤ : ٥٣ : (... أما رسول الله - ﷺ - لم يول يومئذ).

(٣) لها، د.

(٤) من حديث في شأن بريرة رويته عائشة - رضي الله عنها - أخرجه البخاري ٣ : ٦٣، ٦٤ والأولى رواية للكشميهني، والشاهد بها متحقق، لكن الحديث جاء بروايات أخرى ثبتت فيها الفاء. =

قلت: وهو سهو؛ لأن هذا ليس من المبتدأ والخبر في شيء.

«أو» في «مقارنة[١] قول أغنى عنه المقول» نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾[٢]، وجعل هذا قسيًا[٣] للضرورة والندور، يقتضي أنه جائز في سعة الكلام بكثرة وهو صحيح.

«و» تدخل الفاء على خبر المبتدأ. «جوازاً بعد مبتدأ واقع[٤] موقع «من» الشرطية» نحو: الذي يأتيني فله درهم. «أو» واقع موقع «ما أختها»: نحو: الذي يفعله فهو حسن. يعني أن المبتدأ تارة يكون لمن يعلم متضمناً لمعنى الشرط، فيكون واقعاً موقع [«من» الشرطية، وتارة يكون لما لا يعقل متضمناً لمعنى الشرط، فيكون واقعاً موقع][٥] «ما» الشرطية.

وقال: (بعد مبتدأ)؛ لأنه لو كان الخبر قبل المبتدأ - كما إذا قلت: له درهم الذي يأتيني - لم تدخل الفاء، لأن الجواب الصريح لا تدخل[٦] عليه الفاء إلا إذا تأخر، وقد مضى للمصنف في الباب[٧] وجوب تأخير الخبر إذا قرن بالفاء.

وكان حق هذا الخبر أن تلزمه[٩] الفاء؛ لكونه كالجزاء، لكن من حيث إنه ليس جزاء للشرط[١٠] حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية، نحو: الذي يأتيني له درهم.

= البخاري ٣: ١٣٣، مسلم ٢: ح ١٥٠٤ (عام) ٨ (خاص).

(١) مقارنه، ز.

(٢) ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ .. بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾ ١٠٦ آل عمران (٣).

(٣) قسيا، ز، ظ.

(٤) وقع، ظ.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.

(٦) يدخل، ز.

(٧) في ص ٦٤.

(٨) تأخر، ز، ظ.

(٩) يلزمه، ز، ظ.

(١٠) الشرط، د، ز.

وعلى الجملة فإذا دخلت الفاء تحققت فيه السببية، وإذا لم تدخل جاز أن تكون السببية ملحوظة، فيكون تجريد الخبر عن الفاء في هذه الحالة ـ على سبيل الجواز، وجاز أن تكون[١] السببية غير ملحوظة ولا مقصودة، فيكون تجريده من الفاء إذ ذاك واجباً «**وهو**» أي المبتدأ المذكور الواقع موقع (من) الشرطية أو (ما) أختها. **(الـ) الموصولة**» نحو: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾[٢]، كذا مثل المصنف[٣]، وهو مخالف لكلامه في باب الاشتغال، ولقول جمهور البصريين، فإنهم قالوا: لا تدخل الفاء في خبر (الـ)، وجعلوا الخبر في الآية محذوفاً، وستقف على ذلك في باب الاشتغال.

وإنما قسم المصنف الموصول إلى (الـ) وغيره؛ لأجل أن الصلة مختلفة.

«**بمستقبل**» لا بماض، ولا حال. «**عام**[٤]» لا خاص، ولا حاجة إلى اشتراط العموم بعد ما اشترط كون المبتدأ حالاً محل (من) و(ما) الشرطيتين.

«**أو غيرها**»، أي غير (الـ) من الموصولات العامة المستقبلة صلتها. «**موصولاً بظرف**» كقوله[٥]:

ما لدى[٦] الحازم اللبيب معاراً فمصون، وماله قد يضيع[٧]

«**أو شبهه**»[٨] أي شبه الظرف، وهو الجار والمجرور نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[٩].

---

(١) يكون، د، ز.

(٢) ﴿... جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٣٨ المائدة (٥).

(٣) في شرح التسهيل ٥٤: أ.

(٤) عامر، ظ.

(٥) لا يعرف.

(٦) لذي، ز.

(٧) استشهد به في شرح التسهيل ٥٤: أ، الهمع ١: ١٠٩، الدرر ١: ٧٩،.

(٨) هذه الفقرة من المتن ليست في، ظ.

(٩) ﴿... ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ ٥٣ النحل (١٦).

وأورد ابن الحاجب ـ رحمه الله [تعالى[1]] ـ إشكالاً[2] في هذه الآية، تقريره: أن الشرط وما شبه به يكون[3] الأول فيه سبباً للثاني، وفي الآية الأمر بالعكس، لأن الأول هو استقرار النعمة بالمخاطبين، والثاني / كونها من الله، وليس الأول سبباً للثاني؛ ١٤٩
لأن[4] الأول فرع للثاني.

وأجاب في شرح المفصل بما تقريره[5]: أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة، ويكون المسبب في ذلك الجواب الذي هو جملة إما مضمون الجملة نحو: إن جاءني زيد أكرمته، فالإكرام هو مضمون الجملة، وهو مسبب عن[6] المجيء المذكور، وإما الخطاب بها، على معنى أن الإعلام والإخبار بها هو المشروط نحو: إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك بالأمس، فليس الإكرام الواقع بالأمس هو الجواب، لاستحالة تسببه[7] عن الإكرام الواقع في اليوم، لكن الإخبار بذلك مسبب على معنى إن أكرمتني اليوم فهو سبب لأن أعلمك وأخبرك بأني قد أكرمتك بالأمس، والآية من [هذا[8]] القبيل، وبيانه أن الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها أو شكوا فيه، فاستقرارها ـ مشكوكة[9] أو مجهولة ـ سبب للإخبار بأنها من الله، فيتحقق[10] ـ إذن ـ أن الشرط والمشروط فيها على بابه.

وقال الرضي[11]: لا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني، بل اللازم[12] أن

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) اشكال، ز، ظ.
(٣) بكونه، ظ.
(٤) إذ، د.
(٥) تقديره، ز، ظ.
(٦) على، ز، ظ.
(٧) تشبيه تسببه، ظ، وهذه الزيادة لا معنى لها.
(٨) ليست في، ظ.
(٩) كذا في أصول التحقيق، والفعل (شك) إنما يتعدى بحرف الجر، فقياس اسم المفعول منه: (مشكوك فيها).
(١٠) فيستحق، د.
(١١) في شرح الكافية ١: ١٠٢، وقد تصرف فيه بما يلائم غرضه.
(١٢) الازم، د.

يكون[1] ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [كون النعمة من الله[2]] لازم؛ لحصوله[3] معنىً[4] فلا يغرنك قول بعضهم: إن الشرط سبب للجزاء، وسيأتي[5] تحقيقه في الكلام على الشرط والجزاء إن شاء الله تعالى.

«أو» موصولاً «**بفعل صالح للشرطية**» نحو: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[6]، فـ(ما) فيه موصولة لا شرطية، بدليل سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر[7]، فلو كان الفعل غير صالح للشرطية: ـ كأن يكون ماضياً معنىً نحو: الذي زارنا أمس له كذا ـ امتنع دخول الفاء في الخبر، وأجازه بعضهم تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى[8] ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[9] ـ، وأول بأنه على معنى التبين[10]، كأنه قيل[11]: وما تبين إصابته إياكم، وكذا إذا كان الفعل مصدراً بحرف استقبال: كالسين و(سوف) أو بـ(قد) أو بـ(ما) النافية يمتنع دخول الفاء في الخبر، ولم يشترط ذلك بعضهم، فيجوز عنده: الذي ما يأتيني فله درهم، وشرط بعضهم في الفعل أن لا يكون مسنداً إلى فاعل مختص، لئلا يسري التخصيص منه إلى الفعل، فلا يجوز عنده: الذي ألقاه فله درهم.

وفهم من كلام المصنف أن الصلة متى كانت غير شيء من هذه الأمور الثلاثة ـ وهي الظرف وشبهه والفعل[12] الصالح للشرطية ـ امتنعت الفاء، كالجملة[13]

(١) تكون، ز.
(٢) ليس في، ظ.
(٣) لحصول، ز، ظ.
(٤) معنا، ز، ظ.
(٥) وسيأتيك، د.
(٦) ﴿... وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ ٣٠ الشورى (٤٢).
(٧) وهما من القراء السبعة. السبعة ٥٨١، النشر ٢ : ٣٦٧.
(٨) التقاء، ظ، والياء معجمة في، ز.
(٩) ﴿... وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٦٦ آل عمران (٣).
(١٠) التبيين، د.
(١١) قبل، ز.
(١٢) صالح، ظ.
(١٣) أهملت الجيم في، د.

الاسمية ، فلا يجوز نحو: الذي أبوه محسن فمكرم، خلافاً لابن السراج.

«**أو نكرة**» بالرفع عطف: إما على (الـ)، أو [على[1]] (غيرها).

يعني أن المبتدأ الذي تدخل[2] الفاء على خبره أحد أشياء: إما (الـ[3]) أو (غيرها) أو نكرة «**عامة موصوفة بأحد الثلاثة**» إما الظرف نحو: رجل عنده حزم فسعيد[4]، ويمتنع على هذا أن يقدر الظرف خبراً في هذه الصورة، وإما شبه الظرف[5] نحو: عبدالكريم فما يضيع[6]، وإما فعل صالح[7] للشرطية نحو: نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب.

وخص ابن الحاجب ذلك بـ(كل)، والصحيح التعميم؛ لأن النكرة في الإثبات تعم[8] بقرينة[9]، فلا مانع إذن «**أو مضاف إليها**» بالرفع عطفاً على موصوفة[10]، فالمعنى: أو نكرة عامة مضاف إليها شيء «**مشعر بمجازاة**»[11] فالتنكير والعموم مأخوذان في الصورتين، والضمير في (إليها) عائد إلى (النكرة) المتقدم ذكرها، وذلك نحو: كل رجل عنده حزم فسعيد[4]، إلى آخر الأمثلة[12] السابقة «**أو موصوف**»
١٥٠ بالرفع / عطف[13] على (نكرة)، أو على (الـ). «**بالموصول**» متعلق بـ(موصوف)،

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) يدخل، ز.
(٣) إلى، ظ.
(٤) فيسعد، ظ.
(٥) الطرف، د.
(٦) يصنع، ظ.
(٧) المناسب لقسيميه أن يقول: الفعل الصالح.
(٨) تم في الإثبات، د.
(٩) لقرينة، د.
(١٠) موصوفه، ز، ظ.
(١١) لمجازاة، د، ظ، لكن أهملت الزاي في، ظ.
(١٢) الأشياء، ز، ظ.
(١٣) عطفا، د.

والأداة فيه للعهد، أي بالموصول. «المذكور»[١] كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ[٢] جُنَاحٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[٣]، قال الشاعر:[٤]

صلوا الحزم[٥]، فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسراً[٦]

وفي ذلك خلاف، احتج المجيز بالآيتين الشريفتين والبيت، وبأن الصفة والموصوف كشيء واحد.

ورد[٧] القياس[٨] بأنه لو صح للزمت موافقة يونس[٩] في إجازة: وازيد الطويلاه، والاحتجاج بالبيت بأنه محتمل لزيادة الفاء فيه، كما قال[١٠]:

.... والصغير فيكبر[١١]

وأما الآية الأولى، فيحتمل كون (اللاتي[١٢]) هو الخبر، وما بعد الفاء جملة مرتبطة[١٣]

---

(١) المذكر، م، وهو خطأ.

(٢) ﴿... أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ۖ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ ٦٠ النور (٢٤).

(٣) (... ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٨ الجمعة (٦٢).

(٤) مجهول.

(٥) الجزم، د.

(٦) استشهد به في شرح التسهيل ٥٤: أ.

(٧) وورد، ز، ظ.

(٨) العباس، ز، القباس، ظ.

(٩) ابن حبيب الضبي.

(١٠) لم أجد من سماه.

(١١) أوله:

يموت أناس أو يشيب فتاهم ويحدث ناس........

ولم أقف له على سابق أو لاحق. الهمع ٢: ١٣١، الدرر ١٧٢.

(١٢) الآتي، د.

(١٣) مرتبط، ز، ظ.

[بالفاء[1]] بالتي قبلها، ويحتمل كون (اللاتي) مبتدأً ثانياً[2]، ودخلت الفاء في خبره[3]؛ لأنه موصول، ثم الجملة من الموصول وخبره خبر (القواعد)، والرابط محذوف، أي اللاتي لا ترجون[4] فيهن نكاحاً، وتكون (القواعد) على قسمين مختلفي الحكم، [وأما على جعلهما[5] مبتدأً وخبراً فهما قسم واحد[6]]، وأما على جعلهما منعوتاً ونعتاً، فإن قدرنا النعت[7] كاشفاً، فكما[8] لو قدرتهما مبتدأً وخبراً، وإن قدرناه موضحاً ومخصصاً، فكما لو قدرت مبتدأين[9].

وأما الآية الثانية فيحتمل أن الموصول خبر لا صفة. واعترض: بأنه لا فائدة فيه حينئذٍ.

وأجيب: بأنهم كانوا يقولون: إن فرارهم[10] لغير ذلك، بدليل: ﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾[11]، فأخبر عنهم بأنهم [إنما[12]] يفرون من الموت، وقيل: (الذي) بدل من (الموت)، كأنه قيل: الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم. «**أو مضاف إليه**» برفع (مضاف)، على أنه عطف على (موصوف) من قوله: (أو موصوف بالموصول)[13]، يعني: أو مضاف إلى الموصوف بالموصول[14] مثل

(١) ليست في، د.

(٢) ثاني، ز، ظ.

(٣) حيزه، ظ.

(٤) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٥) جعلها، ظ..

(٦) ساقط من، ز.

(٧) قدنا، ظ.

(٨) أهملت الفاء في، ظ.

(٩) مبتدا من، ظ.

(١٠) قرارهم، ز.

(١١) ﴿وَإِذْ قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ . . .﴾ ١٣ الأحزاب (٣٣).

(١٢) ليست في، ظ.

(١٣) بالموصون، ز.

(١٤) الموصول بالموصوف، ظ.

غلام الرجل الذي يأتيني فله درهم.

ومثل ابن قاسم[١] بقولك: غلام الذي يأتيني فله درهم، وبقول[٢] زينب بنت الطثرية[٣] ترثي[٤] أخاها[٥]:

يسرك مظلوماً ويرضيك ظالماً وكل الذي حملته فهو حامله[٦]

---

(١) الحسن بدر الدين بن قاسم.

(٢) ويقول، ز.

(٣) الطرية، د، الطبرية، ز، ظ، وهذا كله تصحيف، وهي: زينب بنت سلمة بن سمرة. من بني قشير ابن كعب بن عامر بن صعصعة نسبتها إلى أمها من بني طثر من عنز بن وائل. قتل أخوها يزيد سنة ١٢٦هـ = ٧٤٣م. وينسب البيت إلى أخيها ثور، وإلى أمها، وإلى العجير السلولي. وقصيدة العجير مرثية، لكنها ليست في يزيد لأنه ذكر (مراً) بمعنى مر الظهران وهو موضع على مرحلة من مكة، أما يزيد فقتل في وقعة بين قومه وبين بني حنيفة حول قرية اسمها: (فَلَج) ـ بفتح الفاء واللام، وآخرها جيم ـ وهي في نواحي اليمامة.

(٤) ترتي، ظ.

(٥) يزيد.

(٦) حامل، د، ز، ظ، ولا يتفق مع أبيات القصيدة. وقد ساق القالي أبياتاً من القصيدتين، ونحن نعتمد على ما ذكر فأول قصيدة زينب:

أرى الأثل من وادي العقيق مجاوري مقيمًا وقد غالت يزيد غوائله

وقبل الشاهد:

فتىً ليس لابن العم كالذئب إن رأى بصاحبه يوماً دماً فهو آكله

وبعده:

إذا نزل الأضياف كان عذوّراً على الحي حتى تستقل مراجله

وجاء الشاهد آخر قصيده العجير، وأولها:

تركنا أبا الأضياف في ليلة الصبا بمرّ ومردىً كل خصم يجادله

وقبل الشاهد:

إذا جد عند الجد أرضاك جده وذو باطل إن شئت أرضاك باطله

يروى: (... أبا الحجناء...) (... ألهاك باطله).

المردى: صخرة يكسر بها النوى، شبهه بها. العذوّر: السيء الخلق، تريد أنه يشتد على الحي حتى يعدوا للأضياف ما يليق. القالي ١ : ٢٧٥، ٢ : ٨٥ ـ ٨٦، الحماسة ٢ : ٣٧٤ ـ ٣٧٥، ٣ : ٧٢ ـ ٧٥، التنبيه ٣٦، الوفيات ٦ : ٣٧٤، الهمع ٢١ : ١١٠، الدرر ١ : ٧٩.

وإنما الكلام في المضاف إلى الموصوف بالموصول، لا في المضاف إلى الموصول.

واعلم أن بعضهم قال: لابد ـ في دخول الفاء في الخبر ـ من اشتراط أن يكون الخبر مفرداً أو جملة يصح دخول فاء الجزاء عليها، فلا تدخل[١] في نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾[٢]، كما لا تدخل[١] في نحو: إن جئتني أكرمتك.

وانظر إلى عظم[٣] الفصل بهذه الجملة الاعتراضية، أعني: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ ما أعلاه.

«**وقد تدخل**»[٤] الفاء «**على خبر (كل) مضاف إلى**[٥] **غير موصوف**» لمضارعته[٦] لكلمات الشرط في الإبهام، كما جاء في بعض الأذكار[٧] المأثورة عن السلف: كل نعمة فمن الله.

وانظر وجه قول المصنف: (مضاف)[٨] بالتنكير والجر، فإنه في النسخة التي بين يدي الآن كذلك، ولا يصح كونه صفة لـ(كل)؛ لأنه معرفة؛ لما تقرر من أن الكلمات التي يراد منها مسمياتها الألفاظ أعلام لها[٩]، نحو: زيد اسم، وقام فعل، ومن حرف جر. «**أو**» مضاف «**إلى موصوف بغير ما ذكر**» كقول الشاعر[١٠]:

كل أمر مباعد[١١] أو مدان فمنوط بحكمة المتعالي[١٢]

(١) يدخل، ز، ظ.
(٢) ﴿... وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ ٢ محمد (٤٧).
(٣) عظيم، ظ.
(٤) بدخل، ز، ظ.
(٥) مضافاً، م.
(٦) لمصارعته، د.
(٧) الادكار، د.
(٨) مضافاً، ظ.
(٩) لها أعلام، ظ.
(١٠) لم أقف على اسمه.
(١١) متباعد، ظ.
(١٢) لم يذكروا عليه مزيداً. شرح التسهيل ٥٤: أ، المغني ٢: ٤٩٨، السيوطي ٢: ٨٤٧، الهمع ١: ١١٠، الدرر ١: ٧٩.

«و» قد تدخل الفاء أيضاً «**على خبر موصول غير واقع موقع (من) الشرطية ولا (ما) أختها**» نحو: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ[1]﴾.

فإن مدلول (ما) معين، ومدلول (أصابكم) محقق المضي، فانتفت مشابهة الشرط معنىً، لكنه اعتبر فيه مجرد الشبه اللفظي، فإن / (ما) الموصولة شبيهة[2] بـ(ما) ١٥١
الشرطية لفظاً، وكذا ما وقع [في[3]] الحديث: (الذي يشق[4] رأسه فكذاب[5]) فإن[6] هذا إخبار عن معين، لكن روعي مشابهة لفظ (الذي) المراد به الخصوص للفظ (الذي) المراد به العموم، وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة، اللفظية وقد علمت أن ثمّ من منع[7] ذلك وأوّل الآية بما تقدم. «**ولا تدخل**» الفاء «**على خبر غير ذلك، خلافاً للأخفش**» فإنه أجازه تمسكاً بقوله[8]:

وقائلة[9]: خولان فانكح فتاتهم[10] وأكرومة الحيين خلو[11] كما هيا[12]

---

(١) ﴿... وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ١٦٦ آل عمران (٣).

(٢) مشبهة، ز.

(٣) ليست في، د.

(٤) تشق، ظ.

(٥) من حديث سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ في قصة رؤيا النبي ـ ﷺ ـ أخرجها البخاري كاملة وأطرافاً في مواضع مختلفة مع مخالفة لما عندنا في اللفظ، مع تحقق الشاهد، وهذه قطع منه: (... والذي رأيته يشدخ رأسه فرجل علمه الله القرآن... والذي رأيته في الثقب فهم الزناة...) ٢: ٨٨، (الذي رأيته يشق شدقه فكذاب...) ٨: ٢٢، وأخرجه بألفاظ لا شاهد فيها في ٢: ٤٦، ٤٧، ٣٨.

(٦) قال، د.

(٧) يمنع، د.

(٨) مجهول.

(٩) وقاتلة، ظ.

(١٠) فتاتكم، ظ.

(١١) حلو، ز، ظ.

(١٢) البيت يتردد كثيراً على أقلام النحويين، ولم ينشدوا له سابقاً ولا لاحقاً.
(خولان): أعربها سيبويه خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه خولان، أو هؤلاء خولان.
=

وهو محمول عند سيبويه[١] على أن (خولان) خبر مبتدأ محذوف، أي هذه خولان، أو هؤلاء خولان فانكح فتاتهم، وتمسكاً بقول الآخر[٢]:

أرواح مودع أم بكور أنت[٣] فانظر لأي ذاك تصير[٤]

= وأعربها الأخفش مبتدأ. (فانكح فتاتهم): الفاء زائدة عند الأخفش، والجملة خبر المبتدأ. وعند سيبويه: الفاء إما عاطفة، وقد استدل به من أجاز عطف الإنشاء على الخبر. وإما أن تكون واقعة في جواب شرط محذوف تقديره: إذا كان الأمر كذلك فانكح. وإما أن تكون لمجرد السببية؛ لأن ما بعدها مسبب عما قبلها، فنزلا منزلة الشرط والجواب. (فتاتهم): الضمير عائد على (خولان) وذكّره على معنى الحي، ويروى: فتاتها، على معنى القبيلة. اكرومة: مصدر بمعنى اسم المفعول. أي مكرمتها. (الحيين): حي أبيها وحي أمها. (خلو): لا زوج لها. (كما هيا): تعرب على عدة أوجه:

(أ) الكاف حرف جر، (ما) مصدرية، (هي) اسم (كان) محذوفة مع خبرها، والتقدير: كما كانت خلواً، فلما حذف الفعل برز الضمير، والمصدر المؤول مجرور بالكاف.

(ب) الكاف بمعنى (على) (ما) موصولة، (هي) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: على الحال التي هي عليها، والجملة صلة الموصول.

(جـ) الكاف على أصلها، (ما) زائدة كافة أو غير كافة. وعلى الثاني الضمير في محل جر بالكاف على سبيل الاستعارة، وعلى الأول مبتدأ خبره محذوف. وفي جميع الأوجه الجار والمجرور صفة (خلو).

سيبويه ١: ٧٠، ٧٣، الكشاف ٣: ٣٠، ابن يعيش ١: ١٠٠، ٨: ٩٥ ـ ٩٦، شرح التسهيل ٥٤: أ، الرضي ١: ١٠٢، ٢: ١٨٣، ٣٦٨، ٣٩٩، المغني ١: ١٧٩، ٢: ٥٣٦، ٥٣٧، المقاصد ٢: ٥٢٩ ـ ٥٣٣، التصريح ١: ٢٩٩، الأشموني ٢: ٧٧، السيوطي ١: ٤٦٨ ـ ٤٦٩، ٢: ٨٧٣، الهمع ١: ١١٠، الخزانة ١: ٢١٨ ـ ٢١٩، ٣: ٣٩٥ ـ ٣٩٦، ٤: ٤٢١، ٥٥٢، الدرر ١: ٧٩.

(١) في كتابه ١: ٦٩ ـ ٧٠.
(٢) عدي بن زيد.
(٣) ألحقت بالصدر في، د.
(٤) البيت مطلع قصيدة وبعده:

إن شغل الصّابيات من الأستار طرف يصبي وفيه فتور

يروى: (. . . لأي حال. . .) (لك فاعمد لأي حال. .) ولا شاهد في هذه الرواية. (أنت): يعرب على خمسة أوجه:

=

وهو محمول عندهم على أن (أنت) فاعل فعل مقدر يفسره المذكور.

«**ويزيلها**[(١)] **نواسخ الابتداء**» أي[(٢)]: يزيل جواز دخول الفاء، أو يزيل حكم الفاء، ولابد من تقدير أحد هذين الأمرين؛ لأنه ليس المراد أن نواسخ الابتداء دخلت على تركيب فيه هذه الفاء فأزالتها، وإنما المراد أنها دخلت تركيب كان جواز دخول الفاء ثابتاً فيه فأزالت الجواز باقتضائها المنع، ولك ـ حينئذٍ ـ أن تقدر[(٣)] محذوفاً: إما مضافين أو مضافاً واحداً كما ذكرنا، فلا يصح أن تقول[(٤)]: كان الذي يأتيني فله درهم، ولا ليت الذي أنصحه فهو يقبل؛ لزوال المجوز لدخول الفاء، وهو شبه الشرط (من حيث أن كلمة الشرط[(٥)]) لازمة التصدير، فلا [يعمل][(٦)] فيها ما قبلها.

«**إلّا إنّ**» بالكسر «**وأنّ**» بالفتح «**و(لكنّ) على الأصح**» فإنهن لا يزلن جواز دخول الفاء؛ وذلك لأنهن لما لم يغيرن معنى الابتداء لم يعتد بهن، والمانع هو الأخفش في أحد قوليه، ورد عليه بأن شهادة السماع قائمة على خلاف ما قال، ففي[(٧)] التنزيل:

(أ) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده، والتقدير: تصير أنت.

(ب) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: أنت الهالك.

(جـ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الهالك أنت.

(د) مبتدأ خبره (انظر)، والفاء زائدة.

(هـ) خبر لمبتدأ محذوف مضاف إلى (رواح)، والتقدير: أذو رواح أنت؟ والثلاثة الأول لسيبويه، والأخيران للأعلم. عدي ٨٤ ـ ٩٢، ٢١٦ ـ ٢٢٠، سيبويه ١: ٧٠ ـ ٧١، عيون الأخبار ٣: ١١٥، المرزباني ٢٤٩ ـ ٢٥٠، الأغاني ٢: ١٥٢، الخصائص ١: ١٣٢ ـ ١٣٣، ابن قتيبة ١: ٢٢٥ ـ ٢٢٦، الشجري ١: ٨٩ ـ ٩٨، شرح التسهيل ٥٤: أ، المغني ١: ١٧٩، السيوطي ١: ٤٦٩ ـ ٤٧١، الهمع ١: ١١٠، ٢: ١١١، يس ٢: ٦٣، الدرر ١: ٧٩ ـ ٨٠، ٢: ١٤٥.

(١) وتزيلها، م.

(٢) إن، ز.

(٣) مقدر، ز.

(٤) يقول، د، ز، ظ، مع إهمال القاف في، ز، والمناسب ما أثبته.

(٥) ما بين الهلالين مكرر في، ظ.

(٦) ليست في، ز.

(٧) وفي، ز، ظ.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ﴾[1]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم﴾[2]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾[3]، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾[4].

وقال الأفوه[5]:

فوالله مافارقتكم قالياً لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون[6]

وظاهر كلام المصنف أنه لا خلاف في غير الثلاثة، وقد حكي في (لعل) قول ضعيف، وصرح ابن الحاجب[7] بأن (ليت) و (لعل) مانعان باتفاق.

قال: لأنه يؤدي إلى تناقض معنوي، وذلك أن خبر (ليت) و(لعل) غير محكوم عليه بالصدق والكذب، وما يقع بعد الفاء خبر محض، وجزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية معلقة بالشرط؛ لأن الإنشاء ثابت، والثابت لا يقبل تعليقاً، وقولنا: أنت حر إن دخلت الدار، إنشاء التعليق [لا تعليق[8]] الإنشاء.

(١) ﴿... يَحْزَنُونَ﴾ ١٣ الأحقاف (٤٦).
(٢) ﴿... مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ ٩١ آل عمران (٣).
(٣) ٣٤ محمد (٤٧).
(٤) ﴿... وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ...﴾ ٤١ الأنفال (٨).
(٥) الأفوة، ظ، وهو: الأفوه الأودي: صلاءة بن عمرو، وليس في ديوانه، ونسبه ياقوت في معجم البلدان (بردى) إلى أبي مطاع الحمداني الملقب: ذا القرنين.
(٦) أورده ياقوت آخر أبيات أربعة، أولها:

سقى الله أرض الغوطتين وأهلها فلي بجنوب الغوطتين شجون

وثالثها:

وقد كان شكّي في الفراق يروعني فكيف يكون اليوم وهو يقين!!

شرح التسهيل ٥٤: ب، ابن مالك ١: ١٢٥، المقاصد ٢: ٣١٥ - ٣١٦، التصريح ١: ٢٢٥، معجم البلدان ١: ٥٧٧. (بردى)، الأشموني ١: ٢٢٥، ٢٨٤، الهمع ١: ١١٠، الدرر ١: ٨٠.
(٧) في شرح الكافية ١: ١٠٣.
(٨) ليست في، ظ.

قال الرضـي[١] : وليس بشيء؛ لصحة قولك: إن جاء زيد فاضر به، قال تعالى:
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ[٢] بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٣].

قلت: نظر إلى صورة وقوع الإنشاء جزاءً، وابن الحاجب لا يمنع وقوعه من هذه الحيثية، إنما الممنوع عنده ـ فيما يظهر من كلامه ـ وقوع الإنشاء لفظاً ومعنى [جزاءً[٤]] من غير تأويل[٥]؛ لعدم إمكانه؛ وذلك لأنك إذا قلت: أكرم زيداً، فهو يدل بظاهره على طلب في الحال لإكرام زيد في الاستقبال، فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل، إلا إذا أوّل بأن يحمل اللفظ بواسطة القرينة على
١٥٢ الطلب / في الاستقبال، كما في الجملة الاسمية، وأما الإكرام: فإما أن يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب، كأنه قيل: إذا جاءك زيد فإكرامه مطلوب منك، فيلزم ـ مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال ـ تأويل الطلبي بالخبري. وإما أن يعلق عليه من حيث وجـوده، والطلب حاصل في الحال[٦] كأنه قيل: إذا جاءك زيد يوجد[٧] إكـرامك إياه مطلوباً منك في الحال، فيلزم تأويل الطلبي بالخبري، وأن لا يكون للطلب[٨] تعلق بالشرط أصلاً.

وبالجملة: لا يمكن جعل الطلبي جزاءً بلا تأويل إلى خلاف ظاهره.

ويتفرع عن[٩] التأويل وعدمه (احتمال الصدق والكذب وعدمه)[١٠] في الشرطية

(١) في شرح الكافية ١: ١٠٣.
(٢) كفروا، ز، ظ، وهو خلاف التلاوة.
(٣) ٢١ آل عمران (٣).
(٤) ليست في، ز.
(٥) أهملت التاء في، ز.
(٦) جاء بعدها في (ظ): (فيلزم تأويل الطلبي بالخبري. وإما أن يعلق عليه من حيث). ويغلب على ظني أنه تكرار للكلام السابق مع سقوط جملة منه وهي: (مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال).
(٧) كذا في أصول التحقيق، ولم يظهر لي ما يصحح المعنى.
(٨) الطلب، ز، ظ.
(٩) على، د.
(١٠) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

التي جزاؤها طلبيّ، وإن كان الطلب في نفسه لا يحتملها، وقد مر ـ فيما سلف من الكلام على الخبر ـ شيء من ذلك.

الباب الثالث عشر
«باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر»

بجر (الاسم) و(الخبر) على الإضافة، وبنصبها على إعمال اسم الفاعل.

فإن قلت: هو للثبوت والاستمرار، لا للحدوث، فالقياس عدم إعماله[1].

قلت: (الـ) الداخلة عليه موصولة، فاسم الفاعل [حينئذ[2]] حال محل الفعل المضارع الذي يراد به الاستمرار، فيعمل كما يعمل، فكما تقول: جاء الذي يعطي الدراهم ويكسو الثياب، ـ تريد الذي شأنه ذلك ـ تقول: جاء المعطي الدراهم والكاسي الثياب بالنصب.

يعمل هذا العمل أفعال[3] «فبلا شرط» أي: فيعمله[4] بلا شرط، يعني سواء كانت مثبتة أو منفية[5]، صلة أو غير صلة.

«**كان**» وقد ظهر بما قدرناه[6] [وجه الإعراب وأصل التركيب، فالفاء للتفصيل، مثلها في قولك: الناس رجلان[7]]: فرجل أكرمته ورجل أهنته. و(بلا شرط) حال من فاعل (يعمل) المؤخر عنه، وهو (كان) وما[8] عطف عليه من قوله: «**وأضحى**

(١) الأعمال، د.
(٢) ليست في، ظ.
(٣) أفعالاً، ز، ظ.
(٤) فيعمل، ظ.
(٥) منفية أو مثبتة، د.
(٦) مما قدمناه، د.
(٧) ما بين المركنين ساقط من، ز.
(٨) كررت بين وجهي الورقة في، ظ.

وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وليس» ثم حذف قوله: (يعمل هذا العمل أفعال)؛ لدلالة ما ذكر في الترجمة عليه، وحذف ما بعد الفاء من الفعل والمفعول؛ لذلك أيضاً. «**وصلة**» بالنصب [عطفاً[١]] على الحال المتقدمة، وهي قوله: (بلا شرط)، أي: ويعمل العمل المذكور صلة «**لـ(ما)**» المصدرية «**الظرفية**[٢]: **دام**» نحو: ﴿مَادُمْتُ حَيًّا[٣]﴾، واحترز[٤] من (ما) غير الظرفية[٥]، فلا يجوز - في: يعجبني مادمت صحيحاً - كون صحيحاً خبراً، وإنما هو حال، أي يعجبني دوامك في حال كونك صحيحاً. «**و**» تعمل العمل المذكور «**منفية بثابت**[٦] **النفي**» سواء كان النفي لفظياً نحو: مازال زيد أميراً[٧]، أو معنوياً نحو: قلّما يزال عبدالله ذاكراً لك.

«**[مذكور]**[٨] **غالباً**» كما مثلنا، وقد يحذف كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ[٩] تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[١٠]، والحذف مقيس في جواب القسم إن كان مضارعاً، وشاذ فيه إن كان ماضياً، كقوله[١١]:

لعمر أبي دهماء[١٢] زالت عزيزة[١٣] ....

---

(١) ليست في، د.

(٢) الظرفية، ظ. وليست واضحة في، د.

(٣) ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ...﴾ (٣١) مريم (١٩).

(٤) واحترر، ز، ظ.

(٥) الطرفية، ظ.

(٦) بثبات، ز.

(٧) أميناً، د.

(٨) سقطت من، ز، ظ، وزاد بعدها في (د): لك. ولا معنى لها.

(٩) تالله، ز، ظ، وهو خلاف ما في المصحف.

(١٠) ﴿قالوا ... حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ ٨٥ يوسف ١٢.

(١١) لا يعرف.

(١٢) دهمار، ز.

(١٣) يروى عجزه بروايتين: (عليّ وإن قد قل منها نصيبها). (على قومها ما فتّل الزند قادح).
يروى: (على أهلها ...) دهماء: اسم امرأة. الزند: عود من شجر العفار، توضع تحته الزندة: عود من شجر المرخ، وتفتيل الزند: تحريكه فوق الزندة حتى تري النار.
الفراء ٢: ٥٤، ١٥٤، المقرب ١: ٩٤، الرضي ٢: ٢٩٥، ٣٤٠، المغني ٢: ٤٣٩، =

أي: لازالت، وفي المضارع الذي ليس بجواب كقوله[١]:

وأبـرح مـا أدام الله قومـي بحمـد الله منتطقـاً[٢] مجيـداً[٣]

أي: لا أبرح مدة دوام قومي صاحب نطاق وجواد؛ لأنهم يكفونني[٤] ذلك.

«متصل لفظاً» كما مثلنا. «أو تقديراً» ولا يكون الفاصل - إذ ذاك إلا فعلاً قلبياً كقوله[٥]:

ولا أراهـا تـزال ظالمـة تحدث لي قرحـة[٦] وتنكـؤها[٧]

= السيوطي ٢: ٨٢٠، الهمع ١: ١١١، ٢: ١٥٦، الخزانة ٣: ٤٥ - ٤٧، ٢٣٤، الدرر ١: ٨١، ٢: ٢١٠.

(١) خداش بن زهير بن ربيعة. من بني عامر بن صعصعة. شاعر جاهلي من أشراف بني عامر وشجعانهم.
شهد حنيناً مع المشركين. وفي إسلامه خلاف. شهد له أبو عمرو بن العلاء بالتقدم في الشعر.
الجمحي ١: ١٤٣ - ١٤٧، ابن قتيبة ٢: ٦٤٥ - ٦٤٧، الآمدي ١٠٧ - ١٠٨، ابن حزم ٢٨١، الإصابة ١: ٤٦١ - ٤٦٢.

(٢) منتطقاً، د.

(٣) يروى: (على الأعداء منتطقاً...).
المنتطق: الذي لا يركب فرسه، بل يمشي بجانبها.
الصحاح ٤: ١٥٥٩ (نطق)، المقرب ١: ٩٤، ابن عقيل ١: ٢٢٨ - ٢٣٠، المقاصد ٢: ٦٤ - ٦٦، الأشموني ١: ٢٢٨، الهمع ١: ١١١، شواهد ابن عقيل ٤٣ - ٤٤، الدرر ١: ٨١.

(٤) يكفوني، د، يكفوا في، ز، ظ.

(٥) إبراهيم بن هرمة.

(٦) قرعة، د.

(٧) قيل للشاعر: إن قريشاً لا تهمز، فقال: لأقولن قصيدة بلسانها مهموزة، والشاهد ثالثها، وقبله:

إن سليمى - والله يكلؤهـا - ضنت بشيء ما كان يرزؤهـا
وعـودتنـي - فيمـا تعـودنـي - أظماء ورد ما كنت أجزؤها

وبعده:

وتزدهيني من غير فاحشـة أشياء عنها بالغيب أنبؤها

في السيوطي: (تحدث لي نكبة). تزدهيني: تستخفني. ابن هرمة ٤٧ - ٤٨، الفراء ٢: ٥٧، =

أي: وأراها لاتزال ظالمة، [أو قسمًا[1]] كقوله[2]:

فـلا ـ وأبي دهمـاء ـ زالت عزيـزة[3] ....

«أو مطلوبة النفي» معطوف على قوله: (منفية)، والمراد به النهي والدعاء كقوله[4]:

صاح شمر ولاتـزل ذاكر[5] المو ت[6] فنسيانه ضـلال مبيـن[7]

وكقوله[8]:

ألا ياسلمـي يادار مـيّ علـى البلـى ولازال منهـلًا بجـرعائك القطـر[9]

= شرح التسهيل ٥٤: ب ـ ٥٥: أ، المغني ٢: ٤٣٩، السيوطي ٨٢٠، ٨٢٦، الهمع ١: ١١١، ٢٤٨، الدرر ١: ٨١ ـ ٨٢، ٢٠٧، الكامل ٢: ٦١٠، ٣: ١١٤٢.

(١) ليست في، ز.

(٢) لا يعرف.

(٣) مضى الحديث عنه في ص ١٥٤

(٤) لم أجد من سماه.

(٥) ذاكرا، ز.

(٦) لموت، ز، وألحقها بالعجز، الموت جاءت في (د) ملحقة بالصدر، ولم يميز في (ظ) بينهما.

(٧) البيت كثير الدوران في كتب النحو، ولا يعرف له سابق ولا لاحق.
شرح التسهيل ٥٤: ب، ابن مالك ١: ١٢٦، ابن الناظم ٥١، ابن عقيل ١: ٢٣٠، المقاصد ٢: ١٤، التصريح ١: ١٨٥، الأشموني ١: ٢٢٨، الهمع ١: ١١١، شواهد ابن عقيل ١: ٤٤ ـ ٤٥، الدرر ١: ٨١.

(٨) وقوله، ز، ظ، والضمير غير واضح في، ظ، والقائل: ذو الرمة.

(٩) البيت مطلع القصيدة وبعده:
فإن لم تكوني غير شام بقفرة تجر بها الأذيال صيفية كُدْر
شام، جمع شامة: بقعة تخالف لون الأرض.
ذو الرمة ٢٠٦ ـ ٢٢٢، الكامل ١: ١٢٦، ثعلب ٤٢، الموشح ٢٩١، القالي ٣: ١٢٣ ـ ١٢٥، الصناعتين ٣٩٠، الشجري ٢: ١٥١، ابن الناظم ٥١، المغني ١: ٢٦٨، ابن عقيل ١: ٢٣٠، المقاصد ٢: ١٢٠٦، التصريح ١: ١٨٥، الأشموني ١: ٣٧، ٢٢٨، السيوطي ٢: ٦١٧ ـ ٦٢٠، الهمع ١: ١١١، ٢: ٤، ٧٠، شواهد ابن عقيل ٤٥، الدرر ١: ٨١، ٢: ٣، ٨٦.

«زال» معطوف على فاعل الفعل الذي قدرناه أولاً «ماضي يزال» / قال ابن ١٥٣
قاسم: احترز من التي بمعنى (تحول) فمضارعها (يزول)، ومن: زال الشيء، بمعنى عزله، فمضارعه (يزيل).

قلت: حكى الكسائي والفراء وغيرهما[1]: (يزيل) مضارع[2] زال الناقصة، وأنهم يقولون: لا أزيل أفعل كذا.

وكان الأولى أن يقول: زال[3] لا بمعنى (انتقل)، ولا بمعنى (ماز).

ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز ألبتة، كما ترك هنا الاحتراز في بقية الأفعال عنها إذا[4] وردت تامة، وأخر ذلك لما بعد هذا!!.

«و (انفك) و (برح)» بكسر العين «و (فتىء)» كذلك على وزن[5] (شرب).

«و (فتأ[6])» على وزن[7] (أكل)، ومضارعها يفتأ، بفتح العين، ومصدرهما فتء[8] كضرْب، وفتوء كـ(قعود) «و (أفتأ)» مثل: أخرج، وهي لغة تميمية، حكاها في المحكم. وبقي على المصنف: (فتؤ كـ(ظرُف).

«و (ونى) و (رام) مرادفتاها»[9] أي: مرادفتا الأفعال المتقدمة، احترازاً[10] من (ونى) بمعنى (فتر) و(رام)بمعنى (حاول) فمضارعها (يروم) وبمعنى (تحول) فمضارعها[11] (يريم) كمضارع[12] الناقصة.

(١) أو غيرهما، ز.
(٢) مصارع، ظ.
(٣) وزال، د.
(٤) إذ، ظ.
(٥) زنة، ز، ظ.
(٦) فتاءً، د، وفتى، ز، ظ.
(٧) زنة، ز.
(٨) فتاءً، د، فتأ، ز، ظ، والصحيح ما أثبت.
(٩) مرادفتاهما، ظ.
(١٠) احترز، ز، ظ.
(١١) ومضارعها، ز، ظ.
(١٢) لمضارع، ظ.

قال المصنف[١]: وهذان الفعلان (ونى) و(رام) غريبان لا يكاد يعرفهما من النحاة إلا من عني باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالهما قول الشاعر[٢]:

لا يني[٣] الخب شيمة الخَب ما دام[٤] فلا تحسبنه ذا ارعواء[٥]

الخب الأول: ـ بكسر الخاء المعجمة ـ [الخداع[٦]] والخبث، والثاني: ـ بالفتح ـ [صفة[٦]] لمن قام به ذلك، يقال: رجل خب، أي: ذو خبث وخداع وقول الشاعر[٧]:

إذا رمت ممن لا يريم متيماً سلواً فقد أبعدت في رومك المرمى[٨]

وقدح أبو حيان في الاستدلال بالبيت الأول باحتمال كون (شيمة الخب) منصوباً على إسقاط الخافض، والأصل: عن شيمة الخب، وفي الاستدلال بـ[البيت[٦]] الثاني باحتمال نصب (متيمًا) على الحال.

واعلم أن ثلاثة من هذه الأفعال يحتاج إلى البحث في[٩] وزنها، وهي (كان) و(ليس) و(زال):

فأما (كان) فـ(فعل[١٠]) بالفتح، وعن الكسائي: (فعل) بالضم، ولنا أنها مشبهة بالفعل المتعدي، وأن وصفها على (فاعل) لا (فعيل).

---

(١) في شرح التسهيل ٥٤: ب، وقد تصرف الشارح في كلام المصنف، وهو كثيراً ما يفعل ذلك.
(٢) لا يعرف.
(٣) بني، ز.
(٤) رام، ظ.
(٥) البيت في شرح التسهيل ٥٤: ب، الهمع ١: ١١٢، الدرر ١: ٨٢.
(٦) ليست في، ظ.
(٧) الآخر، د، والشاعر غير معروف.
(٨) البيت في شرح التسهيل ٥٤: ب، الهمع ١: ١١٢، الدرر ١: ٨٢.
(٩) عن، د.
(١٠) فعل، ز، ظ.

وأما (ليس) فلا تكون[١] (فعل) بالضم، لأنها مشبهة بالمتعدي، ولانتفائه من الأجوف اليائي إلا (هيؤ)، ولا (فعل) بالفتح، لأن الفتحة لا تخفف، وإذا لم تخفف لزم قلب الياء ألفاً، وإنما هو (فعل) بالكسر، ثم خفف كـ(علم)؛ ليسلم؛ لأنه جامد، فكرهوا أن يدخله القلب؛ فلهذا التزم فيه التخفيف، وليلزم طريقة واحدة، كما أن الجامد كذلك، وإنما[٢] لم يكرهوا الإعلال في (عسى) - مع جمودها فيتحيلوا على مسقطه - لأن اللام يسرع إليها التغيير.

وأما (زال) فعلى ثلاثة أوجه:

قاصرة: بمعنى (ذهب)، وليست (فعل) بالكسر، لأن مضارعها[٣] (يفعل) بالضم، تقول[٤]: زال يزول، ولا (فعل) بالضم؛ لأن الوصف منها (زائل) [لا زول[٥]]؛ ولأنها مشبهة بالمتعدي، فثبت أنها (فعل) بالفتح.

ومتعدية: بمعنى ماز الشيء من غيره، وهي[٦] أيضاً (فعل[٧]) بالفتح، لأن[٨] مضارعها بالكسر، وعينها ياء، لأنها لو كانت واواً[٩] لقيل: (زُلت)، كـ(قلت).

وناقصة: وهذه (فعل) بالكسر؛ لفتح المضارع، وعينها ياء كالمتعدية، كذا قيل، ولا يمتنع أن تكون[١٠] واواً من باب (خاف) [يخاف[٥]]، بل هو أولى؛ لأنه الغالب في الألف المتوسطة.

وقال الفراء: هي منقولة من القاصرة.

---

(١) يكون، ز.
(٢) فإنما، د.
(٣) مضارعه، ز، ظ.
(٤) يقول، ز.
(٥) ساقط من، د.
(٦) وهو، د.
(٧) نقل، ز.
(٨) لأنها، ز.
(٩) واو، د.
(١٠) يكون، ز، ظ.

وقال ابن خروف: من المتعدية، قالا: وغيّر الوزن [فرقاً[١]] بين الناقصة والتامة. وهذه دعوى تخالف[٢] الأصل بغير دليل.

وجزم في الارتشاف[٣] بأن التامة ـ قاصرة أو متعدية ـ عينها[٤] واو.

«**وكلها**» أي كل هذه الأفعال [الناقصة[٥]]. «**تدخل على المبتدأ**» والخبر. «**إن لم يخبر عنه بجملة طلبية**» وهذا مبني على الصحيح من أن الجملة الطلبية تقع خبراً للمبتدأ، وينبغي أن يقول: ولا إنشائية. فإنه لا يجوز كان عبدي بعتكه، على قصد الإنشاء.

١٥٤ قال الرضـي[٦]: / وإنما لم يقع أخبار هذه الأفعال جملاً طلبية؛ لأن هذه الأفعال[٧] صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، ألا ترى أن معنى: كان زيد قائمًا: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضـي، ومعنى: صار زيد قائمًا: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضـي بعد أن لم يكن، ومعنى: أصبح زيد قائمًا: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضـي وقت الصبح، وكذا سائرها؛ إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر[٨]، فلو كانت أخبـارها طلبية لم تخل هي من أن تكون خبرية أو طلبية، فإن كانت خبرية تناقض الكلام؛ لأن هذه الأفعال ـ بكونها[٩] صفة لمصدر خبرها ـ تدل[١٠] على أن المصدر مخبر عنه بالحصول [في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر يدل على أنه غير

---

(١) ليست في، د.
(٢) يخالف، د.
(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان.
(٤) عنها، ز.
(٥) ليست في، ز.
(٦) في شرح الكافية ٢: ٢٩٧ ـ ٢٩٨، وفيه زيادات أنبه عليها في مواضعها.
(٧) تصرف الشارح في أول كلام الرضـي بما يناسب سياقه، وعبارة الرضـي: (ولا يقع أخبار هذه الأفعال جملاً طلبية؛ وذلك لأن هذه الأفعال. . .).
(٨) زاد الرضـي بعدها: (كما ذكرنا غير مرة).
(٩) لكونها، الرضـي.
(١٠) يدل، د.

محكوم[١] بالحصول[٢]] في أحدها، فيتناقض، وبعبارة أخرى: مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما ستعرفه[٣]، فلو قلت: كان زيد هل ضرب غلامه؟ كان ضربه[٤] لغلامه مخبراً[٥] عنه [بكان[٢]] ثابتاً عند المتكلم، مسئولاً عنه بـ(هل) غير ثابت عنده، وهو تناقض[٦]، وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها ـ وهي كما ذكرنا صفة للأخبار ـ اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطلبان متساويين، إذ الطلب فيها طلب[٧] في أخبارها، تقول: كن قائمًا، أي قم، وهل تكون[٨] قائمًا، أي هل تقوم[٩]؟، وإن اختلف الطلبان، بأن يكون أحدهما، أمراً[١٠] والآخر استفهاماً، نحو: كوني هل ضربت؟ اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر، في حالة واحدة، وهو محال.

«**ولم يلزم التصدير**» كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها[١١] والمقرون بلام الابتداء و(كم) الخبرية، خلافاً للأخفش في (كم)، فإنه أجاز جعلها اسمًا لـ(كان)؛ لأنها بمنزلة (كثير)، فلا تلزم[١٢] الصدر، والصحيح المنع؛ لعدم السماع؛ ولأنها

---

(١) محكوم عليه، الرضي.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.
(٣) ستعرف، ز، ظ، كما مر تقريره، الرضي.
(٤) ضربه، ز.
(٥) مخبر، ز.
(٦) سقط بعد هذه الكلمة جملة من كلام الرضي، وهي (وأما قولهم: علمت أزيد عندك أم لا؟ فقد ذكرنا أن (أزيد) ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض).
(٧) غير طلب، ظ، وليست الزيادة في الرضي، وهي مفسدة للمعنى.
(٨) يكون، ز، والرضي.
(٩) يقوم، ز، والرضي، وزاد الثاني بعدها: (وقد جاء الطلب فيهما معاً في الشعر قال:
وكوني بالمكارم ذكريني ....
(١٠) أمرا مثلاً، الرضي.
(١١) إليهما، د.
(١٢) يلزم، د، ز، ظ، والتأنيث متعين.

إنشائية كما ستعرفه بعد[١] هذا إن شاء الله تعالى. **«أو»** لم يلزم **«الحذف»** حذراً من المخبر عنه بنعت مقطوع ونحوه. **«أو»** لم يلزم **«[عدم[٢]] التصرف[٣]»** أي عدم لزومه صيغة واحدة، وذلك بأن يصغر ويثنى ويجمع، وهذا هو الذي أراده هنا لا التصرف المذكور في الظروف[٤] والمصادر[٥]، وهو عدم ملازمة وجه من أوجه الإعراب، كما توهم أبو حيان وأتباعه؛ لئلا يلزم التكرار بها[٦] بعد هذا الشرط.

و[إنما اشترط[٧]] ذلك لأن الأصل في الأسماء التصرف بالمعنى الذي ذكرناه، وكذا الأصل في الأفعال التصرف، أي عدم لزوم صيغة واحدة، وذلك بأن تستعمل[٨] بالأوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات الأزمنة، والحروف كلها بخلاف ذلك، فمتى كان الاسم جامداً أشبه[٩] الحرف، والناسخ لا يدخل على الحرف، فكذلك لا يدخل على ما يشبهه. كذا[١٠] قرره الرضي.

قلت: وفيه نظر؛ لما يلزم [عليه[١١]] من أن (من) و(ما) الموصولتين ـ [مثلاً[١٢]] ـ لا تدخل[١٣] عليهما[١٤] هذه النواسخ، وبطلانه مقطوع به. **«أو»** لم يلزم **«الابتدائية»**

---

(١) كررت في (ظ) بين وجهي الورقة.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) مثل ابن مالك في شرح التسهيل ٥٥: أ لعادم التصرف بقوله: (طوبى للمؤمن، وسلام عليك، وويل للكافر).

(٤) الظرف، ظ.

(٥) أعجمت الصاد في، د.

(٦) لما، د.

(٧) ساقط من، د.

(٨) يستعمل، ز، ظ.

(٩) شبه، د.

(١٠) هكذا، د.

(١١) سقطت من، ز، ظ.

(١٢) ساقط من، د.

(١٣) يدخل، ز، ظ.

(١٤) عليها، د.

حذراً من أن يلزمها، فلا يدخل عليه شيء من هذه الأفعال، ومثله المصنف[١] بقولهم: أقل[٢] رجل يقول ذلك. ويقولهم: نولك[٣] أن تفعل.

ورد أبو حيان الثاني، وتبعه تلميذه ابن قاسم بقول النابغة[٤]:

فلم يك نولكم أن تشقذوني[٥] ودوني عازب[٦] وبلاد حجر[٧]

فأدخل (كان) على (نولكم).

والمضارع من قوله: (تشقذوني) ـ بضم أوله ـ مضارع (أشقذه) بهمزة فشين معجمة فقاف فذال[٨] معجمة، أي طرده.

---

(١) في شرح التسهيل ٥٥: أ، ومثاله: أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً.

(٢) أول، ز.

(٣) لانولك، د، وما أثبته موافق لما في شرح التسهيل.

(٤) الذبياني: زياد بن معاوية.

(٥) تثقدوني، د.

(٦) غارب، د.

(٧) من قصيدة قالها لزبّان وخُريم ابني سيار بن عمرو بن جابر ومطلعها:

ألا من مبلغ عني خريما وزبان الذي لم يرع صهري؟
فإني قد أتاني ما فعلتم وما رشحتم من شعر بدر

وقبل الشاهد:

ومن يتربص الحدثان ينزل بساحته عَوان غير بكر

وبعده:

فإياكم وعورا داميات كأن صلاءهن صلاء جمر

يروى: (ينزل بمولاه...) (ولم يك...) (فلم يك حقكم...) (... أن تقذعوني) (... وجبال حجر) (كأن أجيجهن...).

رشحتم: هيأتم، والترشيح: التربية. بدر: هو ابن حزاز، وكان هجا النابغة فشايعه زبان وخريم على ذلك. عوان: أصله الثيب من النساء. وأراد الداهية. لم يك نولكم: لا ينبغي لكم.

تقذعوني: تفحشوا عليّ في الكلام. من الإقذاع: الفحش في الكلام.

عور، جمع عوراء: أصله الطعنة الواسعة الجرح، وأراد الكلام القبيح. النابغة ٨٥ ـ ٨٧.

(٨) فدال، ز، ظ.

ومعنى (ودوني[١]) [ودون[٢]] أرضي أو بلدي. وبما أنشده الزمخشري في الأساس[٣] من قول الشاعر[٤]:

لئن حنّ[٥] أجمال[٦] وفارق جيرة[٧] عنيت بنا ما كان نولك تفعل[٨]

١٥٥ / وقال ابن هشام: تقول[٩] ما كان نولك أن تفعل، بنصب (نولك) ورفعه، فإن رفعته احتمل أن يكون اسمًا لـ(كان)، و(أن تفعل[١٠]) فاعل سد مسد خبر (كان)، كما سد مسد خبر المبتدأ، واحتمل أن تكون[١١] (كان) شأنية. انتهى.

والبيتان لا شاهد فيهما؛ لجواز كون الناسخ شأنيا، نعم: لو سمع نصب النول[١٢] لكان خبراً، وصح الاستشهاد به، ونهض[١٣] الاعتراض، لكن لم يحك ذلك إلا عن تجويز ابن هشام، وذلك رأي لا رواية فلا يجب قبوله.

قال ابن هشام: وإذا جعلت (كان) شأنية كان (نولك أن تفعل) مفسراً لضمير الشأن، فـ(نولك) مبتدأ، و(أن تفعل) فاعل سد مسد خبر المبتدأ.

واعترضه ابن قاسم: بأن ضمير الشأن لا يفسر ـ عند البصريين ـ إلا بجملة مصرح بجزئيها. [وهو ساقط؛ لأن (نولك أن تفعل[١٤]) جملة مصرح بجزئيها[١٥]].

---

(١) ودني، ز.
(٢) ليست في، د.
(٣) أساس البلاغة ٢: ٤٨٢.
(٤) لا يعرف.
(٥) جن، ز، ظ.
(٦) احمال، د.
(٧) خيرة، ظ.
(٨) رواية الزمخشري: (أأن حنّ...) ولم أجد البيت في غير الأساس.
(٩) يقول، د، ز.
(١٠) يفعل، ز، ظ.
(١١) يكون، ز، ظ.
(١٢) النون، ظ.
(١٣) ونهص، ز.
(١٤) يفعل، ظ.
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، د.

وقصارى ما في [هذا[1]] الباب: أن الفاعل سد مسد خبر[2] [المبتدأ[1]]، ولا نفي ولا استفهام سابق على المبتدأ، وهو سهل؛ لأن ظهور إرادة[3] [معنى[1]] الفعل منه أغنى[4] بمفرده عن ذلك، وليس الاعتماد شرطاً في كل ما كان بمعنى الفعل، وإنما[5] هو شرط في الصفة كما سبق. «**لنفسه**» أي [لم[6]] يلزم[7] الابتداء[8] لنفسه، ومثل[9] ابن قاسم وغيره له بقولهم[10]: أقل رجل يقول ذلك، أي ما يقول ذلك رجل، ولا يدخل الناسخ عليه كما لا يدخل على ما في معناه، وفيه نظر. والظاهر أن هذا الذي يقال فيه: امتنع لمانع معنوي كما يأتي، فينبغي أن يفكر في مثال[11] لهذا[12] القسم. «**أو**» لـ«**مصحوب**[13] **لفظي**» عطف[14] على (لنفسه).

قال ابن قاسم: مثل المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية، و(إذا) الفجائية[15]. وفيه نظر؛ إذ لا يمتنع ـ في لولا زيد سالم لهلك ـ أن يقال: لولا كون زيد مسالماً[16]، وكذا: لولا زيد لأكرمتك، [لا يمتنع أن يقال فيه[17]]: لولا كون زيد [لأكرمتك[1]]، فلم يمتنع

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) الخبر، ز، ظ.
(٣) أداة، ظ.
(٤) أعني، ز، ظ.
(٥) إنما، ز.
(٦) ليست في، ظ.
(٧) تلزم، د.
(٨) الابتدائية، د.
(٩) مثل، ز، ظ.
(١٠) بقوله، ظ.
(١١) جرت باللام في، ز، ظ.
(١٢) جرت بـ(في)، في ز، ظ.
(١٣) لحصول، د.
(١٤) عطفا، ز، ظ.
(١٥) أهملت الفاء في، ظ.
(١٦) سالماً، ز، ظ.
(١٧) ليس في، د.

دخول الناسخ مطلقاً، بل الناسخ الفعلي. «أو» لمصحوب[١] «معنوي» نحـو: ما أحسن زيـداً[٢]، ولله درك، ومن أمثالهم: العاشية تهيج الآبية[٣]. يعنون أن الإبل التي تتعشى إذا رأتها [الإبل[٤]] التي لا تشتهي العشاء[٥] اشتهت فأكلت معها، ومن كلامهم: الكلاب على البقر[٦]. مثل به المصنف[٧]، لهذا القسم، وهو ما لزم الابتـدائية لمصحـوب معنـوي، وقـد يعترض بقولهم: الكلاب. . . .، بالنصب، بتقدير: أرسل الكلاب. . .، فأين لزوم الابتدائية، والمسألة في الفصيح[٨]، وهو قد ذكرها في هذا الكتاب.

«وندر» قوله[٩]:

«وكوني بالمكارم ذكّريني» ودلّي[١٠] دل ماجدة[١١] صناع[١٢]

(١) بمصحوب، ز، ظ.

(٢) زيد، ظ.

(٣) مثل يضرب لمن يفعل فعل غيره. وهو من كلام يزيد بن رويم الشيباني، قاله لابن له أراح إبله، فلما أراحها غضب، وقال له: هلا عشيتها ساعة من الليل!! قال ابنه: إنها آبية. الفاخر ١٦٠ ـ ١٦١، فصل المقال ٥١٦ ـ ٥١٨، الصحاح ٦: ٢٤٢٧، الميداني ١: ٤٧٠ ـ ٤٧٢.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) العشى، ظ.

(٦) مثل يضرب لقلة المبالاة بالأمر، ويروى: الكراب على البقر، والكراب: حرث الأرض، أي حرث الأرض وإثارتها إنما تقوم به البقر، ومثله: الظباء على البقر، النصب بإضمار فعل، أي خلِّ. فصل المقال ٤٠٠، الميداني ٢: ٨٨.

(٧) في شرح التسهيل ٥٥: أ.

(٨) لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

(٩) رجل جاهلي من بني نهشل لم يسموه.

(١٠) ودلتي، ز، ظ.

(١١) ماجده، د.

(١٢) قبله:

ألا يـا أم فـارع لا تلومـي على شيء رفعت به سماعـي

فارع: مرخم فارعة؛ ولذا منعه الصرف. أبو زيد ٣٠ ـ ٣١، ٥٨ ـ ٥٩، شرح التسهيل ٥٥: أ

ومع ندوره هو مؤول بالخبر مثل: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[(١)]، أي كوني تذكّريني[(٢)]. «فترفعه» عطف على (تدخل[(٣)])، والضمير المستكن عائد على (كلها)، والبارز عائد على[(٤)] المبتدأ.

«ويسمى» المرفوع حينئذ «اسمًا» وهذه الجملة الفعلية معطوفة على الاسمية المتقدمة من قوله: (وكلها تدخل على المبتدأ).

ولا يصح أن تكون معطوفة على الفعلية من قوله: (تدخل[(٥)])، ولا من [قوله[(٦)]]: (فترفعه)؛ لعدم رابط[(٧)] فيها يعود على مبتدأ الاسمية المذكورة[(٨)]. «و» يسمى المرفوع المذكور أيضاً «فاعلاً، وتنصب[(٩)] خبره» أي خبر المبتدأ الداخلة هي عليه. «ويسمى خبراً ومفعولاً».

أما عمل هذه الأفعال العمل المذكور وتسمية المرفوع بها اسمًا، والمنصوب بها خبراً، فهو الذي عليه الجمهور، ولا يعرف المتأخرون غير اسم (كان) وخبرها، وكذا بقية أخواتها، والمبرد يسمي[(١٠)] المرفوع فاعلاً[(١١)] والمنصوب مفعولاً.

= الرضي ٢: ٢٩٨، المغني ٢: ٦٤٧، السيوطي ٢: ٩١٤، الهمع ١: ١١٣، الخزانة ٤: ٥٦ ـ ٥٧، الدرر ١: ٨٣.

(١) ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ ... حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ ٧٥ مريم (١٩).

(٢) تذكريني، د، ز، ظ، وحذف النون هنا غير صحيح.

(٣) يدخل، ز، ظ.

(٤) إلى، ز، ظ.

(٥) يدخل، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) رابطة، ز، ظ.

(٨) المذكور، ز، ظ.

(٩) وينصب، د.

(١٠) سمى، د.

(١١) فعل ذلك في المقتضب ٤: ٨٦، ٨٧، ومن كلامه: (ولكنا أفردنا لها باباً، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنىً واحد) (وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر).

واختلف الكوفيون في رافع الاسم، فقال الفراء: ارتفع بالناسخ ـ كما يقول البصريون ـ لكنه [قال[(١)]] ارتفع به لا لأنه فاعل بل لشبهه في الصورة بالفاعل.

١٥٦ وقال بقية الكوفيين[(٢)]: لم يرتفع بالفعل بل بما كان / مرتفعاً [به[(٣)]] قبل وجود الناسخ، واحتجوا بأن الفعل إنما عهد رفعه لما[(٤)] أسند هو إليه كقام زيد، وضرب عمرو، وليس الناسخ مسنداً إلى هذا المرفوع.

وجوابه أنه وإن لم يكن مسنداً إليه لكنه في صورة ما أسند إليه، ويدل على أنه الرافع اتصاله به إذا كان ضميراً نحو: كنت قائمًا.

ثم اختلف الأولون فقيل: هو مشبه بفاعل الفعل القاصر؛ لكون هذا الفعل لا يقتضي محلاً يقع عليه.

وقال البصريون: هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي؛ لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين، فأشبه (ضرب)، وانبنى على هذا الخلاف خلاف فيما شبه به الخبر:

فقال الفراء: هو مشبه بالحال.

وقال البصريون: [مشبه[(٣)]] بالمفعول. وهو الصحيح؛ لأنه كثيراً ما يأتي على صورة لا يكون عليها الحال[(٥)]، فكان تشبيهه[(٦)] بالمفعول به أولى؛ لاطراده؛ وذلك لأنه يرد[(٧)] معرفة وجامداً.

وقال[(٨)] بقية الكوفيين[(٢)]: هو حال حقيقة لا مشبه بالحال. ويرد بما ذكرنا من

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) الكوفيون، ز.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) بما، ز، ظ.
(٥) إلى أن، ز، وهذا من التصحيف الذي لا يقضى منه العجب.
(٦) تشبهه، ز.
(٧) لا يرد، ظ، والمعنى مع هذه الزيادة ينقلب إلى النقيض.
(٨) قال، د.

اطراد[١] وروده معرفة وجامداً، وبأنه لا يكون فضلة.

واعترضوا قول البصريين: بأنه لو كان مشبهاً بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً[٢]، واللازم منتف.

وأجيب: بأن المفعول قد يكون جملة، وذلك بعد القول، وفي التعليق. وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر، إنما الخبر متعلقها المحذوف، وهو اسم مفرد.

«ويجوز تعدده خلافاً لابن دُرُستويه» وابن أبي الربيع، قيل: وهو الظاهر من كلام سيبويه، إذ قال: إنها[٣] مشبهة بـ(ضرب)[٤] ونحوه. والجمهور على الجواز؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فإذا جاز تعدده مع ضعف العامل فمع قوته أولى.

«وتختص[٥] (دام) والمنفي بـ(ما)» سواء كان مما شرطه النفي أو لا. **«بعدم الدخول على»** مبتدأ[٦] **«ذي خبر مفرد طلبي»** فلا يجوز: أصحبك كيف مادام زيد، ولا أين مازال زيد، لازدحام اثنين على طلب الصدرية في الصورة الثانية، فأيهما أعطيها حصل الإخلال بحق الآخر؛ وللزوم تأخير ماله الصدر أو تقديم[٧] معمول الصلة في الأولى.

---

(١) اطرد، ظ.

(٢) ولا مجروراً، د، ز، وإعادة النافي هنا خطأ؛ لأن المتعاطفين هنا في حكم شيء واحد.

(٣) لأنها، د.

(٤) عقد سيبويه في ١: ٢١ باباً لـ(كان) وأخواتها ترجمته: (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد). ويعني باسم الفاعل اسمهن، وباسم المفعول خبرهن. وفي هذا الباب قال: (تقول: كان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في (ظننت)، وإن شئت قلت: كان أخاك عبدالله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في (ضرب)؛ لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وتقول: كنّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟ كما تقول: إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم؟).

(٥) ويختص، ز.

(٦) المبتدأ، ظ.

(٧) يقيم، د، ز، ظ. لكن (د) أهمل الياء، ولا يستقيم المعنى بذلك.

ونقل ابن الخباز أن الكوفيين يجيزون: أين مازال زيد؟، وهو موافق لنقل المصنف عنهم أن (ما) ليس لها الصدر.

وفهم من قوله: (والمنفي) أنه يجوز في المثبت نحو: أين كان زيد؟ ومن قوله: (بها)، أنه يجوز في المنفي بغيرها نحو: أين لم يزل زيد؟.

فإن قلت: وقوله (مفرد) يفهم [منه[1]] الجواز في الجملة، لكنه باطل.

قلت: هذا المفهوم لاغ؛ لأنه يمنع من إعماله المنطوق السابق المقتضي لعموم المنع في الجميع، وهو قوله: (إن لم يخبر عنه بجملة طلبية).

«وتسمى» أفعال هذا الباب **«نواقص؛ لعدم اكتفائها بالمرفوع[2]»** (فلا تتم[3] بالمرفوع بها كلاماً، بل بالمرفوع[4]) [مع[5]] المنصوب[6]، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب، وهذا مذهب الجمهور، وهو المذهب المنصور. **«لا لأنها تدل على زمان دون حدث»** بخلاف الأفعال التامة، فإنها تدل على حدث[7] وزمان؛ ولهذا[8] سميت أفعال هذا الباب ناقصة، وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان[9] والشلوبين[10]، وهو ظاهر قول سيبويه، وقد

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) بمرفوع، م.

(٣) يتم، د، ز، ظ، ولا يستقيم مع نصب (كلاماً)، ويؤيد ما أثبته قوله: فإنها تتم كلاماً. وسيأتي قريباً.

(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز، وفي الأولى قال: بل المرفوع ثم صححه في الثانية.

(٥) سقطت من، د.

(٦) والمنصوب، د.

(٧) حدوث، ظ.

(٨) فلهذا، د.

(٩) أبي القاسم: عبدالواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي العكبري (. . . ـ ٤٥٦هـ / . . . ـ ١٠٦٤م).
عالم بالعربية والأدب والنسب، واشتغل في أول أمره بالتنجيم، وتحول من المذهب الحنبلي إلى الحنفي، وجنح بآخرة إلى مذهب المرجئة، وكان في نفسه عزّة وفي خلقه حدّة.
صنف: الاختيار ـ في الفقه ـ أصول اللغة، اللمع ـ في النحو ـ القفطي ٢: ٢١٣ ـ ٢١٥، فوات الوفيات ٢: ٤١ ـ ٤٣، البغية ٢: ١٢٠ ـ ١٢١، الشذرات ٣: ٢٩٧.

(١٠) والشلوبيين، ز.

شنع ابن هشام على الشلوبين[١].

فقال: ذهب إلى هذا مع أنه ملأ تعاليقه من تقدير مصادرها، ألا ترى أنه يقول:ـ في نحو يعجبني أن زيداً أخوك.. تقديره يعجبني كون زيد أخاك. «**فالأصح دلالتها**» أي دلالة أفعال هذا الباب «**عليهما**» أي على الحدث[٢] والزمان «**إلا (ليس)**».

١٥٧ قال الرضي[٣]: فـ(كان) ـ في نحو: كان زيد قائمًا ـ يدل[٤] على الكون / الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصولٍ مّا، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً، ثم تخصيصه[٥]، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن، مع فائدة أخرى هنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول [المقيد[٦]] ولو قلنا: قام زيد، لم تحصل هاتان الفائدتان معاً، فـ(كان) يدل[٤] على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث[٧] [معين[٦]] واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق ـ أي الكون ـ وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية.

قال: وأما سائر الأفعال الناقصة ـ نحو: (صار) الدال على الانتقال، و(أصبح) الدال على الكون في الصبح، ومثله أخواته، و(مادام) الدال[٨] على [معنى[٩]] الكون

(١) الشلوبيين، ز.
(٢) الحدوث، ظ.
(٣) في شرح الكافية ٢: ٢٩٠، مع اختلاف يسير أثبت المهم منه.
(٤) تدل، ز، ظ.
(٥) أهملت الياء في، ظ.
(٦) عن الرضي، وليست في أصول التحقيق.
(٧) حدوث، ظ.
(٨) الدالة، ظ.
(٩) ليست في، ظ.

الدائم، و(مازال) الدال على الاستمرار، وكذا أخواته و(ليس) الدال على الانتفاء ـ فدلالتها[١] على حدث [معين][٢] لا يدل عليه الخبر في غاية[٣] الظهور، فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه!!.

هذا كلامه، وهو نص في مخالفة المصنف في استثناء (ليس)، وادعائه أنها لا دلالة لها على الحدث.

واستدل المصنف[٤] على دلالة ما عدا (ليس) من هذه الأفعال الناقصة [على الحدث[٥]] بعشرة أمور:

الأول: أنها تستعمل أوامر، نحو: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ﴾[٦]، وصيغة (افعل) موضوعة لطلب تحصيل الحدث، [لا[٧]] لطلب تحصيل[٨] الزمان[٩].

الثاني: أنها يستعمل[١٠] لها اسم فاعل، نحو: زيد كائن أخاك، واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث قائم بها.

الثالث: أنها تقع صلة لحرف مصدري في نحو: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا[١١] مَلَكَيْنِ﴾[١٢]، وذلك لازم في (دام).

(١) هذا جواب (وأما سائر الأفعال).
(٢) عن الرضـي وليست في أصول التحقيق.
(٣) عاية، د.
(٤) في شرح التسهيل ٥٥: أ ـ ب، وقد تصرف الشارح في كلام المصنف واختصره.
(٥) ليست في، د.
(٦) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ .. بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ...﴾ ١٣٥ النساء (٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ .. لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ..﴾ ٨ المائدة (٥).
(٧) ليست في، ز، وقدمت على (الحدث) مستدركة في الهامش في (ظ).
(٨) التحصيل في، ز.
(٩) الزماني، ز، ظ، وزادت (ز): (في).
(١٠) تستعمل، ز.
(١١) أهملت التاء في، د، يكونا، ز، وهذا كله خطأ.
(١٢) ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ... أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ ٢٠ الأعراف (٧).

الرابع: أنه قد صرح بمصدرها معملاً[1] عملها[2] في قوله[3]:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى   وكونك إياه عليك يسير[4]

وفيه رد من قال: المنصوب بعد الكون حال.

قال ابن قاسم: ويحتمل أن الأصل: وكونك تفعله، أي تفعل المذكور من بذل وحلم، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، كما قال المصنف: ـ في[5]] فإذا هو إياها ـ [إنّ[5]] التقدير: فإذا هو يشبهها.

الخامس: أن منها ما شرطه النفي، فإذا قيل: ماانفك زيد غنياً، فإن لم يدل[6] (انفك) على[7] الانفكاك لزم أن لا ينصب النفي عليها، بل على حدث الخبر، فيكون قولك: ماانفك زيد غنياً، وما زيد غنياً، في[8] الزمن الماضي بمعنى واحد، والواقع بخلافه.

السادس: أنها كلها مستوية في إفادة الزمان، ومعانيها[9] متمايزة، فأنى[10] نقطع بأن[11] (كان زيد غنياً) مخالف في المعنى لـ(صار زيد غنياً)، وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ولا معنى للفعل غير الزمان إلا الحدث!!.

---

(١) فعمل، ز، ظ.

(٢) عليها، ز.

(٣) مجهول.

(٤) كثير الدوران في كتب النحو، ولكنه وحيد. شرح التسهيل ٥٥: ب، ابن مالك ١: ١٢٧، ابن الناظم ٥٢، ابن عقيل ١: ٢٣٤، المقاصد ٢: ١٥ ـ ١٦، التصريح ١: ١: ١٨٧، الأشموني ١: ٢٣١، الهمع ١: ١١٤، شواهد ابن عقيل ٤٦، الدرر ١: ٨٣ ـ ٨٤.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) يزل، ظ.

(٧) عن، ظ.

(٨) جاء هنا في (ز)، (ظ): في المعنى زيد. لكن شطبت في (ظ)، وليس لها معنى.

(٩) ومعانتها، ظ.

(١٠) فأنا، د، ز، ظ، والصحيح ما صنعت.

(١١) يان، ز.

السابع: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة، فكيف تجرد[١] من المعنى الذي (دلالته عليه أقوى، ويترك[٢] المعنى الذي دلالته عليه)[٣] أضعف!!.

الثامن: أن الفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً؛ إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان.

التاسع: أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، والإخراج عن الأصل لا يقبل إلا بدليل.

العاشر: أنها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن ينعقد من بعضها ومن اسم معنى جملة تامة، كما ينعقد منه ومن اسم الزمان.

ولا يخفاك ما في بعض هذه الوجوه من الضعف.

١٥٨ واعلم أن هذا الخلاف الذي / ذكره المصنف ينبني عليه خلاف في أنها هل تعمل في[٤] الظرف أو الجار والمجرور أو لا، ذكره أبو حيان[٥] في الارتشاف[٦]، وذكره[٧] غيره، وهو حسن.

«وإن أريد بـ (كان) ثبت».

قال المصنف[٨]: وثبوت كل شيء بحسبه، فتارة يعبر عنه بالأزلية، نحو: (كان الله ولا شيء معه[٩])، وتارة بـ(حدث)، نحو:

(١) أهملت التاء في د.

(٢) أهملت الياء في، د.

(٣) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٤) هل يتعلق بها، د.

(٥) محمد بن يوسف.

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لخصه من شرحه على التسهيل.

(٧) وذكر، د.

(٨) في شرح التسهيل ٥٦؛ أ.

(٩) طرف حديث عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري بألفاظ مختلفة ليس فيها ما ساقه الشارح، وأوله:

إذا كــان الشتــاء [فأدفئوني[1]] ....

وتـارة بـ(حضر)[2] نحـو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[3]، وتارة بـ(قدر)[4] أو (وقع)

= (اقبلوا البشرى يابني تميم...)، وفيه:

(... ولم يكن شيء غيره...) (... ولم يكن شيء قبله... وأورده ابن تيمية.. رحمه الله ـ بلفظه عند الدماميني، وزاد:

(... وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء).

وذكر أن بعض الناس يزيد فيه: (وهو الآن على ما عليه كان) وأنكر هذه الزيادة. البخاري ٤: ٨٤، ٩: ١٠٠، مجموع الفتاوى ٢: ٢٧٢ ـ ٢٧٨، ١٨: ٢١٠، ٢١١، ٢١٦، ٢١٧، الفتح ٦: ٢٨٩.

(١) .... فـإن الشيـخ يهرمـه الشتـاء

القائل: الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري الذبياني. شاعر جاهلي فارس، يقال: إنه عاش ثلاثمائة سنة، أدرك الإسلام مسناً وقد خرف، وفي إسلامه خلاف. وقيل: القائل يزيد بن ضبه، والصحيح ما قدمت. الآمدي ١٢٥، الإصابة ١: ٥٢٦، الخزانة ٣: ٣٠٨ ـ ٣١٠.

والبيت هو الرابع في مقطوعة قالها لبنيه وقد أسن، وأولها:

ألا أبلـغ بنـي بنـي ربيــع ـ فأنـذال البنيـن لهـم فـداء ـ

بأني قـد كبـرت ورق عظمـي فـلا يشغلكـم عنـي النســاء

وإن كنائنـي لنســاء صــدق ومـا أشكـو بنـي فمـا أساؤا

وبعد الشاهد:

وأمـا حيـن يذهـب كـل قـر فسربـال خفيـف أو رداء

إذا عاش الفتى مائتيـن عـامـاً فقـد ذهـب اللـذاذة والفتـاء

يروى: (فأشرار البنين...) (... ودق عظمي) (... ورق جلدي) إذا جاء الشتاء...)

(... يهدمه الشتاء) (... خمسين عاما) (... ستين عاما) (... تسعين عاما)

(... أودى اللذاذة...)

(... ذهب المسرة...) (... ذهب التخيل...).

القر: البرد. سربال: قميص.، القالي ٣: ٢١٤ ـ ٢١٥، الزجاج ٦٢ شرح التسهيل ٥٦: أ، شذور الذهب ٣٥٤، المقاصد ٤: ٤٨١ ـ ٤٨٢، الهمع ١: ١١٦، الخزانة ٣: ٣٠٦ ـ ٣٠٨، الدرر ١: ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) أهملت الباء في، د، وثنيت من تحت في، ذ.

(٣) ﴿... فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٢٨٠ البقرة (٢).

(٤) يقدر، ز.

نحو: (ما شاء الله كان[١]). انتهى. والتعبير بـ(قدر) مشكل؛ لأن (شاء الله) بمعنى (قدر) فيتحد السبب والمسبب. «أو كفل» نحو: كنت الصبي، بمعنى: كفلته. «أو غزل» يقال: كنت الصوف، بمعنى: غزلته، فهذه ثلاثة معان لـ(كان) التامة، وهي[٢] في أولها قاصرة، وفي الأخيرين[٣] متعدية، ومصدرهن الكون، كمصدر الناقصة عند من أثبته، إلا التي بمعنى (كفل)، فمصدرها[٤] الكيانة[٥]، كالحراسة والكلاءة، ولم يذكر معنى (كان) الناقصة، وهو مفهوم مما أسلفناه.

«و» إن أريد «بتواليها الثلاث»، وهن[٦]: (أضحى) و(أصبح) و(أمسى) «دخل في الضحى» نحو: أضحى زيد، إذا دخل في هذا الوقت. «والصباح والمساء»[٧] [نحو[٨]]: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ[٩] ﴾ وفيه لف ونشر مرتب.

ولم يذكر معاني[١٠] هذه الثلاث التوالي ناقصة، وهو إما اقتران مضمون الجملة بالزمان المشارك لها في الحروف، وإما معنى (صار)، وسيذكر. «و» [إن[١١]] أريد

(١) من حديث أخرجه أبو داود ٧: ٤٩١٠ عن عبدالحميد مولى بني هاشم عن أمه عن بعض بنات النبي - ﷺ - وكانت أمه تخدمها فحدثتها أن النبي - ﷺ - كان يعلمها فيقول: (قولي حين تصبحين سبحان الله وبحمده لا قوة إلا بالله ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، أعلم أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما).
فإنه من قالهن حين يصبح حفظ حتى يمسي، ومن قالهن حين يمسي حفظ حتى يصبح.
قال المنذري: وأخرجه النسائي، وأمه مجهولة.

(٢) هي، د، ز.

(٣) الآخرين، د.

(٤) فمصدره، ز، ظ.

(٥) الكناية، د.

(٦) وهو، ز.

(٧) والمسي، ز.

(٨) ليست في، د.

(٩) الآية ١٧ الروم (٣٠).

(١٠) معاني، ز.

(١١) ليست في، د.

«بـ(ظل)[1] دام» نحو: لو ظل الظلم هلك الناس «أوطال» نحو: ظل الليل، وظل النبت، وزعم المهاباذي[2] ومن وافقه: أنها لا تكون تامة وهم محجوجون بالسماع.

وأما معناها ناقصة: فـ[إما[3]] اقتران مضمون الجملة بالنهار لا بزمن مشارك[4] لها في الحروف؛ إذ لا زمن يشاركها[5] في ذلك. وإما معنى (صار)، وسيأتي، «و» أريد «بـ(بات) نزل ليلاً» يقولون: بات فلان بالقوم، بمعنى: نزل بهم ليلاً، ويقولون: - أيضاً - بات فلان القوم، أي: أتاهم ليلاً. ولا ينبغي أن يفسر [هذا] بـ(نزل)؛ لأنه يتعدى بنفسه، و(نزل) بالباء.

ولو قال المصنف: نزل في زمن البيتوتة، لكان أولى؛ لأنه أقرب إلى تفسير اللفظ. وأما معناها ناقصة فاقتران [مضمون[6]] الجملة بالبيتوتة.

«و» أريد «بـ(صار) رجع» فيتعدى بـ(إلى)، نحو: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾[7]. «أو ضم أو قطع» فيتعدى - حينئذ - بنفسه[8] إلى واحد، يقال: صاره يصيره ويصوره[9]، أي: ضمه أو قطعه[10]، كذا في شرح ابن قاسم، وهو في ذلك تابع للمصنف[11].

---

(١) طل، ظ.

(٢) أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير من تلامذة عبدالقاهر الجرجاني ولم تعرف سنة وفاته.له: شرح اللمع وتوفي عبدالقاهر سنة ٤٧١ هـ.
معجم الأدباء ٣: ٢١٩، البغية ١: ٣٢٠.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) بالزمن المشارك، ز، ظ.

(٥) شاركها، د.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ...﴾ ٥٣ الشورى (٤٢).

(٨) بنفسها، د، ز، ظ، ولا يستقيم مع (فيتعدى).

(٩) يصوره، د، ويضوره، ز، ظ.

(١٠) عطفت بالواو في، د.

(١١) في شرح التسهيل ٥٦: أ، دون الأمثلة.

واعلم أن معنى الناقصة تحول الشيء من[١] صفة إلى أخرى نحو: صار الفقير غنياً، والجاهل عالماً[٢]. ومادة هذه (ص ي ر) والتامة التي بمعنى (رجع) لها مادتان هذه، و(ص و ر)، ولولا المادة الأولى لم يتأت له أن يذكر هذا في معاني (صار).

وفي الصحاح[٣]: صاره يصوره[٤] [ويصيره[٥]]: أماله، وقرىء: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[٦] بضم الصاد[٧] وكسرها[٨].

قال الأخفش[٩]: يعني وجههن[١٠]، يقال: صر إليّ، وصر وجهك إليّ، أي أقبل عليّ [به[١١]]، وصرت الشيء أيضاً [أي][١١] قطعته وفصلته، فمن قال هذا جعل في الآية تقديماً وتأخيراً، أي خذ إليك أربعة من الطير فصرهن. انتهى.

فلم يحك أنها تأتي بمعنى (ضم)، بل بمعنى (أمال) و(وجه) و(قطع).

وقال[١٢] أيضاً: لما ذكر مادة (ص ي ر) ـ صار[١٣] الشيء كذا يصير صيراً وصيرورة،

---

(١) عن، د.

(٢) والعالم جاهلاً، ز، ظ.

(٣) الصحيح، ظ، وهو تصحيف، وانظر الصحاح ٢: ٧١٧ (صور)، وقد تصرف الشارح في كلامه.

(٤) يصيره، ظ.

(٥) ليست في، ز.

(٦) ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ . . ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا . . .﴾ ٢٦٠ البقرة (٢).

(٧) الضاد، ز، ظ.

(٨) قرأ بكسر الصاد: أبو جعفر وحمزة وخلف ورويس من العشرة وبضمها قرأ الباقون. السبعة ١٩٠، النشر ٢: ٢٣٢.

(٩) أبو الحسن سعيد بن مسعدة.

(١٠) وجيهن، د، ز، ظ، والتصحيح عن الصحاح.

(١١) سقطت من، ز، وليست في الصحاح.

(١٢) في الصحاح ٢: ٧١٧ ـ ٧١٨.

(١٣) أي صار، ظ.

وصرت إلى فلان مصيراً كقوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[١]، والقياس: (المصار) كالمعاش[٢]. انتهى. ولم يذكر[٣] في هذه (ص و ر)[٤]، وبدأ بالناقصة وذكر لها مصدرين، وثنى بالتامة وذكر لها مصدراً واحداً ميمياً، ولم يفسر واحدة منها، والظاهر ـ في تفسير التامة ـ أنها بمعنى (انتهى)، / لا بمعنى (رجع)، وهذا المعنى لابد منه، ١٥٩
وليس هو بمعنى[٥] (رجع).

«و» أريد «بـ(دام) بقي» [نحو[٦]]: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[٧]. «أو سكن» ومنه الحديث: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم)[٨]، أي الساكن.

وفي الصحاح[٩]: دام الشيء: سكن. [ولم يذكر معنى (بقي)، ثم ذكر أن هذه التي بمعنى (سكن[١٠])] تعدى بالتضعيف وبالهمزة فقال[٩]: ويقال: دومت القدر وأدمتها، إذا سكنت غليانها بشيء من الماء. «و» أريد[١١] «بـ(برح) ذهب أو ظهر» وقد فسر قولهم: برح الخفاء (بهذين المعنيين، وفي الصحاح[١٢]: برح الخفاء[١٣])، أي:

(١) ﴿. . وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ. .﴾ ٢٨ آل عمران (٣) ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ. . .﴾ ٤٢ النور (٢٤) ﴿. .وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ. .﴾ ١٨ فاطر (٣٥).

(٢) كالمعاس، ظ.

(٣) يذكره، ز، ظ.

(٤) في صور، د.

(٥) معنى، ز، ظ.

(٦) ليست في، ز.

(٧) ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ، خَٰلِدِينَ فِيهَا .... إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ، وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا .... إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨ هود (١١).

(٨) بعض من حديث رواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ وتمامه: «. . . الذي لا يجري ثم يغتسل فيه». أخرجه البخاري ١: ٤٧ ومسلم ١: ح ٢٨٢ وأبو داود ١: ح ٦٣.

(٩) ٥: ١٩٢٢ (دوم).

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من، ظ.

(١١) ورايد، ز، ظ.

(١٢) ١: ٣٥٥ (برح).

(١٣) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

ظهر الأمر، كأنه ذهب السر وزال. فجمع بينهما. «و» أريد «بـ(ونى)» [بالنون[1]] «فتر» والتمام في هذه الكلمة أكثر من النقصان، وقد أطنب الجوهري في تفسيرها تامة، فقال[2]: الونى[3] الضعف[4] والفتور والكلال والإعياء. ثم قال[5]: ونيت في[6] الأمر أني[ونىً[7]] ونياً[8]، أي: ضعفت، وأنا[9] وانٍ. انتهى. ومعناها ـ ناقصة ـ زال، وقد ذكره الجوهري، فقال[5]: وفلان لا يني يفعل كذا، أي: لا يزال. «و» أريد «بـ(رام)[10] فارق» كقوله[11]:

أيا أبتا[12] لا ترم عندنا فإنا بخير[13] إذا لم ترم[14]

(١) ليست في، د.

(٢) ٦ : ٢٥٣١ (وني).

(٣) سكن النون في، ظ، وهو وإن كان صحيحاً إلا أنه فتحها في الصحاح في هذا الموضع.

(٤) الضعف، د.

(٥) ٦: ٢٥٣١ (وني).

(٦) كذا في الصحاح، وفي (د): على، وفي (ز، ظ) عن.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) ونيا، ز، ظ.

(٩) في الصحاح: فأنا.

(١٠) زاد هنا في (م): ذهب أو. ولم يذكر الجوهري هذا المعنى ولا (فارق).

(١١) الأعشى.

(١٢) آبت، د، أتيا، ظ.

(١٣) نخبر، د.

(١٤) من قصيدة مدح فيها قيس بن معدي كرب.
مطلعها:
أتهجر غانية أم تلم أم الحبل واه بها منجزم
وقبل الشاهد:
تقول ابنتي حين جد الرحيل: أرانا سواء ومن قد يتم
وبعده:
ويا أبتا لا تزل عندنا فإنا نخاف بأن تخترم
وصدر الشاهد في الديوان: (أبانا فلا رمت من عندنا).
منجزم: منقطع.
الأعشى ١٩٦ ـ ٢٠١، الأغاني ٩: ٢٣٥، اللسان (ريم).

«و» أريد «بـ(انفك) خلص» قالوا: فككت الأسير فانفك، أي: خلص. «أو انفصل» قالوا: ـ أيضاً ـ فككت فص الخاتم فانفك، أي انفصل، وهما متقاربان، وانفك فيهما مطاوع لـ(فك) بخلاف الناقصة، فإنها كـ(انطلق)، ومعناها زال، وتختص[١] بالجحد، فهذه فروق ثلاثة.

«و» أريد «بـ(فتأ[٢])» بفتح التاء، وأما المكسورها فلا [يكون[٣]] إلا ناقصاً. «سكن أو أطفأ»[٤].

وفي الصحاح[٥]: ـ في مادة الفاء والتاء المثناة [والهمزة[٦]] وما فتأت[٧] أذكره، أي مازلت. ثم قال[٥]: ـ في مادة الفاء والثاء المثلثة [والهمزة[٨]] ـ فثأت[٩] القدر: سكنت غليانها بالماء، وفثأت[١٠] الرجل عني[١١]، كسرته بقول أو فعل، وسكنت غضبه. فتوهم أبو حيان من هذا أن المصنف تصحف عليه (فتأ) بالمثناة بـ(فثأ) بالمثلثة، وذكر كلام الجوهري وكلام صاحب المحكم[١٢] في (فثأ) بالمثلثة لا بالمثناة، والمصنف لم ينقل ذلك عن واحد منها، وإنما نقله في الشرح[١٣] عن الفراء، فقال: قال الفراء فتأته[١٤]

(١) ويختص، ز.

(٢) بفتى، د.

(٣) ليست في، ز.

(٤) اطفاء، د.

(٥) ١ : ٦٢.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) فتيت، د، ز، وهذا يعني أنهم قصدوا مكسور التاء؛ لأنهم لا يضعون الهمزة، وكلام المصنف في المفتوح التاء.

(٨) ليست في، د.

(٩) فتات، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.

(١٠) وفتات، ز، ظ.

(١١) عنك، الصحاح.

(١٢) ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل.

(١٣) على التسهيل ٥٦ : أ.

(١٤) فثاته، ز، ظ.

عن الأمر كسرته، والنار[١] أطفأتها انتهى. وليس بممتنع أن تكون[٢] المادتان قد توافقتا على هذا المعنى، وفي اللغة من ذلك كثير.

ويقال: إن المصنف له كتاب صغير سماه: ما اختلف إعجامه، واتفق إفهامه،[٣] وفيه: إن من ذلك (فتأ)، و(فثأ).

قلت: لم أقف عليه، ولكني وقفت في القاموس للفيروزأبادي[٤] المتأخر المتوفى بزبيد من[٥] بلاد اليمن في سنة سبع عشرة وثمانمائة[٦] في مادة (فتأ[٧]) بـ[التاء[٨]] المثناة ما نصه: وكمنع: كسر وأطفأ. يعني: أن (فتأ) الذي على صيغة[٩] (منع) بفتح الفاء والعين يجيء بمعنى (كسر)، وبمعنى (أطفأ). ثم قال: ـ عن ابن مالك[١٠] في كتابه

(١) عبارة الشرح: وفتأت النار.

(٢) تكونا، د، يكون، ظ.

(٣) لم أجد هذا الكتاب في ما وقفت عليه من المراجع التي ترجمت لابن مالك، ولم يذكر بهذا الاسم في كشف الظنون ولا في هدية العارفين.

(٤) الفيروزبادي، د، ظ، والصواب ما أثبته؛ لما أذكره في ترجمته، وهو أبو الطاهر محمد مجد الدين بن يعقوب بن محمد الفيروز آبادي (٧٢٩ ـ ٨١٧هـ / ١٣٢٩ ـ ١٤١٥م) نسبته إلى فيروز آباد: مدينة تقع في جنوب شيراز. شهرته ونبوغه في علم اللغة، لكنه ضليع في الفقه والحديث. وولي القضاء باليمن. كان يطوف البلاد فيلقى إجلالاً وتكرمة من ولاتها. أخذ عن: محمد بن يوسف الزرندي المدني، وابن الخباز، وابن القيم، وتقي الدين السبكي، وغيرهم. له المصنفات الكثيرة منها:

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ـ ط، تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول، الإصعاد إلى رتبة الاجتهاد، الدرر الغوالي في الأحاديث العوالي، تحبير الموشين فيما يقال بالسين والشين ـ ط، الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف، طبقات الحنفية، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ـ ط، (اللامع والعلم العجاب، جامع بين المحكم والعباب) لم يكمل. إنباء الغمر ٣: ٤٧ ـ ٥٠، البغية ١: ٢٧٣ ـ ٢٧٥، الضوء اللامع ١٠: ٧٩ ـ ٨٦.

(٥) في، د.

(٦) وثماني مابة، ز، ظ.

(٧) فتاء، د.

(٨) ليست في، د.

(٩) صفة، ز.

(١٠) خصّه الشارح بترجمة مطولة بين يدي الكتاب.

جمع اللغات المشكلة[١] ـ وعزاه للفراء. وهو صحيح، وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه[٢].

وفي شرح ابن قاسم[٣] ما يوهم أن (زال) و(برح) و(فتىء) و (انفك) في النقصان والتمام بمعنى واحد. وهذا لا سبيل إليه، وكذلك (دام)، وهو أيضاً خطأ.

وإنما تمايزت هذه الأفعال في نقصانها وتمامها بحسب معانيها. ومعنى[٤] تلك الستة الناقصة ملازمة الصفة للموصوف مذ[٥] قبلها [على حسب ما قبلها[٦]]، ومعناها تامة ما ذكر.

ومعنى (دام) ناقصة توقيت أمر بمدة[٧] ثبوت خبرها لاسمها، وتامة: بقي أو سكن.

وفيه[٨] ـ أيضاً ـ أن (أمسى)، و(أصبح) و(أضحى[٩]) تأتي بمعنى (أقام)، وإنما ذلك معروف في (أصبح) خاصة.

«سميت تامة» هذا جواب الشرط المتقدم، وهو قوله[١٠]: (وان أريد بـ(كان) ثبت. . . .) إلى آخره[١١]. **«وعملت عمل ما رادفته[١٢]»** من الأفعال المذكورة[١٣] على

---

(١) لم أجد هذا الكتاب في ما وقفت عليه من المراجع التي ترجمت لابن مالك، ولم يذكر بهذا الاسم في كشف الظنون ولا في هدية العارفين.

(٢) راجع القاموس ١ : ٢٣ (فتأ).

(٣) الحسن بدر الدين بن قاسم.

(٤) ومعاني تلك، د.

(٥) من، د.

(٦) ليست في، د.

(٧) عدة، ظ.

(٨) أي شرح ابن قاسم.

(٩) واصحى، ظ.

(١٠) في ص ٥٣٢.

(١١) الخ، د.

(١٢) رادفت، م.

(١٣) في ص ١٧٤ ـ ١٧٦

حسب ما تقتضيه[١] من لزوم وتعدٍّ بالحرف وبدونه، / وعليه نقد من جهة أنه ذكر أن ١٦٠
(بات) بمعنى (نزل)، وصرح في الشرح[٢] بأنه يقال: بات بالقوم. والنصب لا يعمله ما رادفته، وهو (نزل)، فكان ينبغي أن يقول: ـ أولاً ـ وبـ(بات) نزل أو أتى. وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

«**وكلها**» أي كل أفعال[٣] هذا الباب «**تتصرف**» أي يستعمل منها مضارع وأمر واسم فاعل ومصدر. «**إلا (ليس)**» باتفاق النحاة. «**و(دام)**»، وهذا لا يعرفه بصري، وإنما هو قول الفراء وأكثر المتأخرين، ووجه بعضهم ذلك بأنها لا تقع إلا صلة[٤] لـ(ما) التوقيتية، ولا يقع بعدها[٥] المضارع.

قال ابن الدهان: لا يستعمل[٦] ـ في موضع (دام) ـ يدوم؛ لأنه جرى كالمثل عند بني تميم. وجوزه بعضهم محتجاً عليه بقولهم: أدوم لك ما تدوم لي.

ورده المصنف بأن (تدوم) في مقابلة (أدوم) تامة، فكذا مقابلها.

وقال أبو حيان: علل الفراء جمود (دام) على صيغة الماضي بأن (أصحبك مادام زيد صديقك) في قوة: أصحبك إن دام [زيد[٧]] صديقك، وكل[٨] شرط حذف جوابه التزم مضيه، يقال: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز إن تفعل، فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب.

قال أبو حيان: وهو مردود بأن (ما) الظرفية قد توصل بالمضارع، فدل على عدم اعتبار هذه العلة، ثم أنشد:

---

(١) يقتضيه، د، ز، والضمير عائد على (الأفعال).
(٢) على التسهيل ٥٦: أ.
(٣) من أفعال، د
(٤) هلة، د.
(٥) بعضها، د.
(٦) تستعمل، ز.
(٧) ليست في، د.
(٨) فكل، د.

أطـوّف مـا أطـوّف ثـم آوي   إلـى بيـت قعيدتـه لكـاع[(١)]

انتهى. وهذا الرد غير متجه؛ لأنه ليس في كلام الفراء ما يقتضي أن (ما) الظرفية لا توصل بمضارع أصلاً، بل الذي فيه أنه إذا أمكن نيابتها عن شرط حذف جوابه التزم مضي فعلها، وهذا البيت لا يمكن فيه ذلك؛ ضرورة أن الشيء لا يكون علة لنفسه.

«ولتصاريفها مالها» فيثبت لغير الماضي [منها[(٢)]] ما ثبت للماضي من العمل.
«وكذا[(٣)] سائر الأفعال» يثبت لتصاريفها ما ثبت لها، وهو واضح.

«ولا تدخل[(٤)] (صار) وما بعدها» وهو (ليس) و(دام) و(زال) و(انفك) و(برح) و(فتىء[(٥)]) و(فتأ) و(أفتأ) و(ونى[(٦)]) و(رام[(٧)]) مرادفتاها **«على ما خبره»** من المبتدآت **«فعل ماض»** فلا يقال: صار زيد علم، وكذا البواقي.

وقال السيرافي: لأن هذه تفهم الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا.

«وقد تدخل[(٨)] عليه» أي على ما خبره فعل ماض **«(ليس)، إن كان»** ذلك المبتدأ[(٩)] الذي أخبر عنه بفعل ماض **«ضمير الشأن»**، ولم يشترط غيره هذا الشرط،

---

(١) بيت مفرد قاله الحطيئة يهجو زوجه، ويروى: (أجوّل ما أجوّل...). الحطيئة ٢٨٠، المقتضب ٤: ٢٣٨، الكامل ١: ٢٢٣، ٣: ١٠٥٠، الشجري ٢: ١٠٧، ابن يعيش ٤: ٥٧، ابن الناظم ٢٢٧، الرضي ١: ١٦١، ابن عقيل ١: ١٢١، التصريح ٢: ١٨٠، المقاصد ١: ٤٧٣ ـ ٤٧٥، ٤: ٢٢٩، البحر ٣: ١٤٧، الأشموني ٣: ١٦٠، الهمع ١: ٨٢، ١٧٨، الخزانة ١: ٤٠٨ ـ ٤٠٩، الدرر ١: ٥٥، ١٥٤، شواهد ابن عقيل ١٩ ـ ٢٠.

(٢) ليست في، د.

(٣) ولذلك، ز، وكذلك، ظ.

(٤) يدخل، ز، ظ.

(٥) ليست في، ز.

(٦) ووني، د، ووفى، ز، بإهمال الفاء.

(٧) ودام، ز.

(٨) يدخل، ز، ظ.

(٩) زاد هنا في (د): خبر. وليس لها معنى.

ولم أر من تعرض لوجهه[١] ولكن السماع كذلك [جاء[٢]]، فوقف عندما ورد، وأما غيره فعمم[٣]: إما ذهولاً[٤] عن ضابط[٥] المسموع؛ أو لأنه رأى أن لا فرق، فقاس.

وحكى أبو حيان: أن ابن عصفور نقل الإجماع على جواز ذلك في (ليس) من[٦] غير اشتراط شيء.

وقال الشلوبين: جواز[٧] (ليس خلق الله مثله) على وجه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون[٨] على إلغاء (ليس) وجعلها حرفاً بمنزلة (ما)، وذلك قليل جداً، وممن نص على ثبوته سيبويه.

والثاني: على أن يكون في (ليس) ضمير الشأن.

والثالث: أن يكون فيها ضمير ما تقدم ذكره[٩].

«**ويجوز دخول البواقي**» من الأفعال، وهي (كان) و(أضحى) و(أصبح) و(أمسى) و(ظل) و(بات). «**عليه**»، أي ما خبره فعل ماض «**مطلقاً**»، [أي[١٠]] سواء اقترن بـ(قد)، أو لم[١١] يقترن بها نحو: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ﴾[١٢]، ﴿وَإِن كَانَ

---

(١) إلى وجهه، ز، ظ.
(٢) ليست في، ز.
(٣) يعمم، ز، ظ.
(٤) ذا هولا، ز.
(٥) الضابط، ظ.
(٦) ومن، د.
(٧) حراز، ز.
(٨) تكون، ز.
(٩) ما ذكره، د.
(١٠) ليست في ظ.
(١١) أولم أولم، ز.
(١٢) ﴿... يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ... جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى...﴾ من الآية الأولى من سورة الممتحنة (٦٠).

﴿قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[١]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[٢]، وقال[٣] عمرو[٤] بن معدي كرب[٥]:

فأصبح أهله بادوا وأضحى[٦] ينقل[٧] من أناس في أناس[٨]

«خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي[٩] بـ(قد)» إما لفظاً كما في قولك: كان [زيد[١٠]] قد قام أو تقديراً / كما في المثل السابقة، وأصحاب هذا الرأي هم ١٦١

(١) ﴿وَإِن... فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ ٢٧ يوسف (١٢).

(٢) ﴿... لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا﴾ ١٥ الأحزاب (٣٣).

(٣) قال، ز، ظ.

(٤) عمر، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٥) الزبيدي.

(٦) ألحقت خطأ بالعجز في، ز، ظ.

(٧) تنقل، د، وبهذه الرواية يكون الشاهد في الفعلين: أصبح وأمسى.

(٨) من أبيات قالها الشاعر لعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حين خفقه بالدرة على إثر مشادة حدثت بينهما، ويقال: أن المخاطب بها سعد بن أبي وقاص، وروى المرزباني بعضاً من هذه الأبيات مع اختلاف في الألفاظ ونسبها إلى عمرو بن أبي الجبر بن عمرو بن شرحبيل الكندي، شاعر مخضرم الجاهلية والإسلام، وفي ما يلي أبيات الزبيدي:

أتوعدني كأنك ذو رعين بأفضل عيشة أو ذو نواس
كائن كان قبلك من نعيم وملك ثابت في الناس راسي
قديم عهده من عهد عاد عظيم قاهر الجبروت قاسي
فأمسى أهله بادوا وأمسى يحول من أناس في أناس
فلا يغروك ملكك كل ملك يصير لذلة بعد الشماس

وهذه أبيات الكندي:

تهددني كأنك ذو رعين بأنعم عيشة أو ذو نواس
فكم قد كان قبلك من نعيم وملك كان في الأقوام راس
تبدل بعد ثروته وأضحى تنقل من أناس في أناس

وفي المقطوعتين روايات لا جدوى من إيرادها. المرزباني ٢٣٩، الأغاني ١٦: ٧٢ ـ ٧٣، الشجري ١: ١٧١ ـ ١٧٢.

(٩) الماصي، ز، ظ.

(١٠) ليست في، د.

الكوفيون، واحتجوا بأن (كان) وأخواتها إنما دخلت على الجملة؛ لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطيه لم يحتج إليها، ألا ترى أن معنى (زيد قال)، (وكان زيد قال) واحد، فاشترط الاقتران بـ(قد)، لأنها تقرب[١] الماضي من الحال، فيحصل ـ حينئذٍ ـ فائدة لا تفيدها[٢] (كان)، وستعلم أن هذه الأفعال البواقي ترد بمعنى (صار)، وعلمت أن (صار[٣]) لا يدخل[٤] على ما خبره فعل ماض، فيكون جواز دخول البواقي على ذلك مشروطاً[٥] [بأن لا يكون شيء منهن بمعنى (صار[٦])].

«ويجوز في نحو: أين زيد؟ توسيط[٧] ما نفي بغير (ما) من (زال) وأخواتها» نحو: أين لم يزل زيد؟ وأين لا يبرح[٨] عمرو[٩]؟، وأين لن ينفك بكر؟.

واعلم أن الجواز يقال بالاشتراك على قسيم المنع وعلى قسيم الوجوب، والمراد هنا الأول، وهو أعم من الآخر، وإنما قلنا ذلك، لأن تقديم الاستفهام واجب، وتأخير مرفوع الفعل واجب، فكان التوسيط[١٠] واجباً، وإنما أراد المصنف الإعلام بأن هذا ليس بممتنع.

وإنما اشترط في الثاني أن لا يكون (ما)؛ لأن [ما[١١]] لها صدر الكلام، لكن فيه خلاف، فمقتضى قول من نفى عنها الصدرية الإجازة، وقد حكاها ابن الخباز في هذا الفرع بخصوصه عن الكوفيين.

قال ابن قاسم: وينبغي أن يكون[١٢] (إن) كذلك؛ لأن لها الصدر بدليل أنها تعلق

(١) يقرب، د.
(٢) يفيدها، د.
(٣) صادر، د.
(٤) تدخل، ز.
(٥) مشروط، ز، ظ.
(٦) مابين المعقوفتين ليس في، ز.
(٧) توسط، ظ.
(٨) برح، ظ.
(٩) كرر هذا المثال في (ز)، وفي الثانية أسقط الواو من (عمرو).
(١٠) التوسط، د، ظ، وما أثبته أولى لمناسبة ما في الأصل.
(١١) ليست في، ظ.
(١٢) تكون، ظ.

نحو: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا[١]﴾ انتهى.

وقد أطلق المصنف[٢] أنها تعلق، وكذا أطلق[٣] في (لا)، فينبغي أن يكونا بمنزلة (ما) عنده.

ومن قيد صدرية (لا) بجواب[٤] القسم ينبغي له أن يقيد هنا أيضاً.

وأما اشتراطه أن يكون النافي داخلاً على (زال) وأخواتها فالاحتراز من غيرها[٥]، فلا يجوز ذلك فيها؛ لأن النفي يتسلط على الخبر، والإنشاء لا يصح نفيه؛ لأنه لا خارج له، ولا يتأتى[٦] هذا البحث في (زال) وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، فكما تقع[٧] (أين) خبراً لـ(كان) ونحوها من النواسخ الموجبة تقع خبراً لهذه الأفعال. «**لا توسيط**[٨] **(ليس) خلافاً للشلوبين**»[٩] فإنه يجيز: أين ليس زيد. ولاشك أن[١٠] من منع تقديم خبر ليس مطلقاً، منع هذه المسألة بلا إشكال، ومنهم المصنف. ومن جوزه اختلفوا، فأكثرهم يمنع، والشلوبين[١١] يجيز. والذي[١٢] يظهر أن المانع ما قدمنا من علة امتناع (أين لم يكن زيد؟)، وهي تنافي النفي والإنشاء، فإن (ليس) و(لم يكن) سواء.

فإن قيل: إنما امتنع لكونه طلب محال؛ لأن المعنى: أخبرني عن المكان الذي ليس

(١) ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ...﴾ ٥٢ الإسراء (١٧).

(٢) في شرح التسهيل ٧٩: ب قال: (وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام ومتضمناً معناه أو مضافاً إلى مضمنه أو تالي لام الابتداء أو القسم أو (ما) أو (إن) النافيتين.

(٣) طلق، د.

(٤) لجواب، ز.

(٥) من غيرها من غيرها، ز.

(٦) يأتي، ز، ظ.

(٧) لا تقع، د، يقع، ز، ظ.

(٨) توسط، ز.

(٩) أبي علي عمر بن محمد

(١٠) ان ان، ظ.

(١١) أهملت الشين في، ظ.

(١٢) يجيزوا الذي، ز.

زيد فيه[١]، فيحتاج إلى أن يخبره بجميع الأماكن وذلك محال.

فالجواب: أن هذا لو انتهض مانعاً لامتنع أن يقال: اصعد السماء، واجمع بين الضدين، ونحو ذلك، امتناعاً لغوياً، ثم لا استحالة[٢] إذا قال[٣] [له[٤]]: ليس هو في شيء من الأماكن إلا المكان الفلاني، أو يقول[٥] له: ـ على المعنى ـ هو في مكان كذا، فيفهم أنه ليس في بقية الأماكن.

«**وتــرد الخمســة الأوائل**»[٦]، وهي (كان) و(أضحى) و(أصبح) و(أمسى) و(ظل) «**بمعنى (صار)**»، فمثال (كان) قوله تعالى: ﴿ فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنبَثًّا [٧] ﴾[٨]، ومثال (أضحى) قول الشاعر[٩]:

ثم أضحوا كأنهم ورق جفـ ف فألوت به الصبا والدبور[١٠]

(١) ليس فيه زيد، د.

(٢) ثم الاستحالة، ز، ظ.

(٣) قيل، د.

(٤) ليست في، د.

(٥) نقول، ظ.

(٦) الأول، د، ز، ظ، وسيعبر الشارح بما أثبتنا في ص **١٩٣**.

(٧) منثوراً، ز، ظ، وليس صحيحاً فهذه الكلمة من آية أخرى وهي: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا ﴾ **٢٣** الفرقان (**٢٥**).

(٨) ٦ سورة الواقعة (**٥٦**).

(٩) عدي بن زيد العبادي.

(١٠) من قصيدة مطلعها:

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير

وقبل الشاهد:

وتبين رب الخورنق إذ أشـ رف يوماً وللهدى تفكير

سره حاله وكثرة ما يمـ لك والبحر معرضاً والسدير

فارعوى قلبه فقال: وما غبـ طة حي إلى الممات يصير!!

ثم بعد الفلاح والملك والنعـ مة وارتهم هناك القبور

وبعده:

وكذلك الأيام يغدون بالنا س وفيها العوصاء والميسور

عدي ٨٤ ـ ٩٢، ٢١٦ ـ ٢٢٠، ابن قتيبة ١: ٢٢٥ ـ ٢٢٦، عيون الأخبار ٣: ١١٥،

ومثال (أصبح) قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [١] ومثال (أمسى) قول النابغة [٢]:

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى [٣] عليها الذي أخنى على لبد [٤]

والاستشهاد به إنما هو باعتبار (أمست خلاء)، لا باعتبار (أمسى أهلها احتملوا)؛ إذ لو كان بمعنى (صار) لم يقع الماضي خبراً كما مر. ومثال (ظل) قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [٥].

= المرزباني ٢٤٩ ـ ٢٥٠، الأغاني ٢: ١٣٨ ـ ١٣٩، الشجري ١: ٨٩ ـ ٩٨، ابن يعيش ٧: ١٠٤، ١٠٥، شرح التسهيل ٥٦: ب، الأشموني ١: ٢٣٠، السيوطي ١: ٤٦٩ ـ ٤٧١، الهمع ١: ١١٤، الدرر ١: ٨٤.

١) ﴿... وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ.... وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا...﴾ ١٠٣ آل عمران (٣).

٢) الشاعر النابغة، د، والمراد النابغة الذبياني.

٣) أخنى، د، أغني، ز.

٤) من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر. ومطلعها:

يادارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

وقبل الشاهد:

خلّت سبيل أتيّ كان يحبسه ورفّعته إلى السجفين فالنضد

وبعده:

فعد عما ترى إذ لا ارتجاع له وانم القتود على عيرانة أجد

رواية الديوان: (أمست قفاراً...)، وفي الصحاح: (أضحت خلاء وأضحى...).

خلت: تركت، والضمير عائد على (الوليدة)، وقد مر ذكرها في القصيدة. أتيّ: نهر محفور. رفعته: قدمته. السجفان: ستران يكونان في مقدم البيت، ولا يقال لهما ذلك إلا إذا شق وسطهما. النضد: ما نضد من المتاع. أخنى: أتى عليها وأهلكها. لبد: نسر لـ(لقمان) طال عمره. انم: ارفع. قتود: عيدان الرحل. عيرانة: ناقة تشبه العير في نشاطها وسرعتها. أجد: شديدة الخلق. النابغة ١ ـ ٢٦، الصحاح ٦: ٢٣٣٢ (خنا)، شرح التسهيل ٥٦: ب، ابن مالك ١: ١٢٩، الرضي ١: ٢٥١، الأشموني ١: ٢٣٠، الهمع ١: ١١٤، الخزانة ٢: ٧٦ ـ ٧٨، الدرر ١: ٨٤.

٥) ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ.. وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ ٥٨ النحل (١٦). ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا... وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ ١٧ الزخرف (٤٣).

وزعم الزمخشري[١]: أن (بات) [تأتي[٢]] بمعنى (صار). وحمل عليه الأبدي[٣]
١٦٢ قوله عليه الصلاة والسلام: (فإن أحدكم لا يدري / أين باتت يده[٤]).

ورده المصنف[٥] لاحتمال حمله على معنى (بات) الأصلي، وقد رجع في الشرح[٥] إلى ترجيح هذا القول.

قال: وأقوى ما يتمسك به لذلك قوله[٦]:

أجني[٧] كلما ذكرت كليب   أبيت كأنني أطوى بحبل[٨]

---

(١) راجع المفصل مع ابن يعيش ٧:١٠٥.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) أعجمت الدال في، د، وأهملت الباء في، ز.

(٤) بعض من حديث رواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ وأخرجه البخاري ١: ٣٧، وقبله: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن..) وهو في مسلم ١: ح ٢٧٨ بلفظ مقارب. وأخرجه أبو داود ١: ح ٩٢، ٩٣، وفي الثانية: (فإن أحدكم لا يدري أين باتت أو أين كانت تطوف يده). ولا شاهد في هذه الرواية.

(٥) كلام الشارح يوهم أن ما نقله عن المصنف من كتابين مختلفين، والواقع أنه عن شرح التسهيل ٥٦: ب، فقد قال:

(وزعم الزمخشري أن (بات) قد تستعمل بمعنى (صار)، وليس بصحيح؛ لعدم شاهده على ذلك مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي ـ ﷺ ـ «فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده». ولا حاجة إلى ذلك؛ لإمكان حمل (بات) على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على مضمون الجملة ليلاً، كما أن (ظل) غير المرادفة لـ(صار) لثبوت مضمون الجملة نهاراً كما قال الشاعر:

أظل أرعى وأبيت أطحن   الموت من بعض الحياة أهون

ومن أصلح ما يتمسك به جاعل (بات). بمعنى (صار) قول الشاعر:

أجني كلما ذكرت كليباً   أبيت كأنني أطوى بجمر

لأن (كلما) تدل على عموم الأوقات، و(أبيت) إذا كانت على أصلها مختصة بالليل.

(٦) عمرو بن قيس المخزومي.

(٧) أحدني، د، أحبي، ظ، والتصحيح عن مراجع الشاهد.

(٨) كذا في نسخ التحقيق، وفي بعض المراجع:

(... ذكرت قريم) (... أكوى بجمر)، وهذا هو الملائم لما قبل الشاهد ولما جاء في سبب

لأن (كلما) لعموم الأوقات و(بات) إذا كانت على بابها مختصة بالليل.

«ويلحق بها» أي بـ(صار)، فالضمير ليس راجعاً إلى الخمسة الأوائل لفساده، وإنما [هو[1]] راجع[2] إلى (صار)، أي يلحق بها **«ما رادفها»** في رفع الاسم ونصب الخبر. **«من آض»** كقوله[3]:

ربيتــه حتــى إذا تمعــددا[4] وآض نهــداً كالحصان[5] أجـردا[6]

«وعاد» كقوله[7]:

= الأبيات، وهي ثلاثة قالها الشاعر في ناقة له رماها ساعدة بن عمرو من بني قريم خطأ، وكان قوم الشاعر حلفاء لبني قريم. وشاهدنا آخرها، وقبله:

أصابك ليلة العوصاء عمداً بسهم الليل ساعدة بن عمرو
فلم تقتل بها ثأراً ولكن لمولاكم أخي ثقة ونصـر

أجنّي: جدّي، أو: من أجل أني. كذا في اللسان.

السكري ٢: ٨٠٠ ـ ٨٠١، ٣: ١٤٦٥، شرح التسهيل ٥٦: ب، اللسان (جنن)، الهمع ١: ١١٤، الدرر ١: ٨٤.

١) سقطت من، د، ز، وعليها شطب في، ظ.

٢) يرجع، د، رجع، ز، وشطبت الألف في، ظ، وإنما فضلت اسم الفاعل؛ ليتفق مع (ليس راجعاً).

٣) العجاج في ما زعموا، وليس في ديوانه (رواية الأصمعي).

٤) تعددا، ظ.

٥) كالحصاد، ز.

٦) اجرذا، د، وبعدهما: (كان جزائي بالعصا أن أجلدا)

النهد: العالي المرتفع، أجرد: قصير الشعر، تمدح الخيل بذلك.

العجاج ٧٦ ملحقاته (ليبسك ١٩٠٣م)، المحتسب ٢: ٣١٠، المنصف ١: ١٢٩، ١٣٠، ٣: ٢٠، ٤١٤، الصحاح ١: ٥٠٣ (عدد)، ابن يعيش ٩: ١٥١، الرضي ٢: ٢٣٥، شرح الشافية ٢: ٣٣٦، المقاصد ٤٤ ـ ٤١٠ ـ ٤١١، الأشموني ٣: ٢٨٤، الهمع ١: ٨٨، ١١٢، ٢: ٣، الخزانة ٣: ٥٦٢ ـ ٥٦٣. شواهد الشافية ٢٨٥، الدرر ١: ٦٦، ٨٢، ٢: ٢ ـ ٣.

٧) سواد بن قارب الأزدي، السدوسي أو الدوسي (... ـ حوالي ١٥هـ / ... ـ حوالي ٦٣٦م). شاعر كاهن عاش في الجاهلية وأسلم ومات بالبصرة. الإصابة ٢: ٩٦ ـ ٩٧، المقاصد ٢: ١١٤ ـ ١١٥.

=

وكان مضلي من هديت برشده فلله مغوٍ عاد بالرشد[(١)] آمرا[(٢)]

وقوله[(٣)]:

تعد فيكم جزر الجزور رماحنا[(٤)] ....

ومن النحويين من منع ذلك فيهما محتجاً بأنهما فعلان تامان يتعديان بإلى [قال[(٥)]: وإنما المنصوب بعدهما حال. واحتج ابن عصفور بالبيت الثاني[(٦)]] على أن المنصوب خبر لا حال؛ لكونه معرفة. ثم[(٧)] قال: ولا يمتنع[(٨)] أن يكون حالاً؛ لأنه التقدير: مثل جزر الجزور [رماحنا[(٩)]]، وما كان من المعرفة على معنى (مثل) فقد تجعله العرب حالاً في الشعر. «وآل»[(١٠)] كقوله[(١١)]:

---

(١) بالمرشد، ظ.

(٢) من أبيات ذكر فيها قصته مع رئيّه من الجن، فقد أتاه ثلاث ليال ينشده رجزاً يبشره فيه برسول الله ـ ﷺ ـ ولكنه لم يفصح إلا في الثالثة، فهداه الله بسببه وأسلم.
ابن مالك: ١: ١٢٨، الهم ١: ١١٢، ١١٩، الأشموني ١: ٢٢٩، الدرر ١: ٨٢، ٨٧ ـ ٨٨.

(٣) امرأة من بني قشير بن عامر: بن صعصعة، ولم يسموها.

(٤) .... ويرجعن بالأكباد منكسرات

وقبله:

فإن يك ظني صادقاً ـ وهو صادق ـ بكم وبأحلام لكم صفرات

يروى: (تعد لكم...) (ويمسكن بالأكباد...).
وفي الدرر عن أبي حيان: (جزر الجزور خبر تعد؛ لأنه معرفة).
التبريزي ٢: ٢٦٠، الهمع ١: ١١٦، الدرر ١: ٨٣.

(٥) الظاهر أن الضمير عائد على (بعض النحويين).

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، ظ.

(٧) ثمة، ز، ظ، ويبدو لي أنها (تامة)، أي: معرفة تامة.

(٨) يمنع، ز، ظ.

(٩) سقطت من ز، ظ.

(١٠) ليست واضحة في (ز)، (ظ)، وأقرب ما تحمل عليه (وآلي).

(١١) لم يسموه.

وعـروب غيـر فاحشـة ملكتني[١] ودهـا[٢] حقبـا
ثـم آلـت لا تكلمنـا كـل حـي معقـب عقبـاً[٣]

أي صارت لا تكلمنا، وهذا ليس بنص في المدعى، ولا ظاهر فيه؛ لاحتمال أن يكون (آلت) بمعنى (حلفت)، و(لا تكلمنا) جواب القسم. «**ورجع**» نحو: (لا ترجعوا بعدي كفاراً)[٤].

«**وحار**»[٥] كقوله[٦]:

ومـا المرء إلا كالشهـاب وضـوءه[٧] يحور[٨] رماداً[٩] بعد إذ هو ساطع[١٠]

---

(١) ألحقت خطأ بالصدر في، د.

(٢) ردها، ز، ظ.

(٣) البيتان في الهمع ١: ١١٢، الدرر ١: ٨٢ ـ ٨٣.

(٤) جاءت هذه الجملة في خطبة رسول الله ـ ﷺ ـ بمنى، وبعدها: (يضرب بعضكم رقاب بعض). والحديث مروي بألفاظ مختلفة عن جماعة من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ: ابن عباس، ابن عمر، أبي بكرة، جرير. أخرجه البخاري ٢: ١٤٦، ١٤٧، ٩: ٤٢، ٤٣، ومسلم ١: ح ٦٥، ٦٦، ٣: ح ١٦٧٩، والترمذي ٦: ح ٢٢٨٩.

(٥) أو حار، د.

(٦) لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٧) وضوئه، د، وضووه، ز، وضـؤه، ظ.

(٨) يجور، ظ.

(٩) مادا، ز.

(١٠) من قصيدة رثى فيها أخاه أربد ومطلعها:

بلينا وما تبلى النجوم الطوالع وتبقى الجبال بعدنا والمصانع

وقبل الشاهد:

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع

وبعده:

وما البر إلا مضمرات من التقى وما المال إلا معمرات ودائع

المصانع: القصور. غدوا: غدا. بلاقع: قفار. مضمرات: أكنهن الضمير. معمرات: موضوعات ودائع، ويروى: عاريات. لبيد ٨٨ ـ ٩٠، ابن مالك ١: ١٢٨، الأشموني ١: ٢٢٩، الهمع ١: ١١٢، الدرر ١: ٨٣.

«**واستحال**» كما في الحديث: (فاستحالت غرباً[١]). «**وتحول**» كقول امرىء القيس:

وبدلت قرحاً داميا بعد صحة لعل منايانا[٢] تحولن[٣] أبؤسا[٤]

«**وارتد**» لأنه مطاوع (رد) و(رد) بمعنى (صيّر) كقوله[٥]:

---

(١) أهملت الغين في، د، وهو بعض من حديث يروى عن ابن عمر وأبي هريرة بروايات مختلفة في ألفاظها، وبينها تشابه، وموضوع الحديث رؤيا رآها رسول الله ﷺ نقتصر منها على ما أخرجه البخاري عن ابن عمر ٥: ١٠ «أريت في المنام أني أنزع بدلو بكرة على قليب، فجاء أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين نزعاً ضعيفاً، والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فاستحالت غرباً، فلم أر عبقرياً يفري فريه حتى روى الناس وضربوا بعطن».
البخاري ٥: ٦، ١٠، ٩، ٣٣.
ومسلم ٤: ح ٢٣٩٢ (عام) ١٧ (خاص) والترمذي ٦: ح ٢٣٩١.

(٢) تسايانا، ز، مسايانا، ظ.

(٣) يحولن، ظ.

(٤) من قصيدة قالها في مرضه الذي أصابه من الحلة التي ألبسه إياها قيصر، وكانت مسمومة. مطلعها:

ألما على الربع القديم بعسعسا كأني أنادي أو أكلم أخرسا

وقبل الشاهد:

فلو أنها نفس تموت جميعة ولكنها نفس تساقط أنفسا

وبعده:

لقد طمع الطماح من بعد أرضه ليلبسني من دائه ما تلبّسا

عسعس: موضع. لو: ليس لها في البيت جواب، فتحتمل وجهين:
(أ) أن تكون على أصلها، أي شرطية، فالجواب محذوف، والتقدير: لهان عليّ الأمر.
(ب) أن تكون للتمني فلا تحتاج إلى جواب. تساقط: يروى بفتح التاء وضمها، فعلى الأولى (أنفساً) تمييز، وعلى الثانية مفعول به.
لعل منايانا: لعل ما بي من الموت تحول إلى بؤس وشدة فلا أموت. الطماح: حبيب أو منقذ الأسدي، وشى بالشاعر لدى قيصر أو حمل إليه الحلة. امرؤ القيس ١٠٥ ـ ١٠٨، شرح التسهيل ٥٦: ب، ابن مالك ١: ١٢٨، المغني ١: ٣١٩ ـ ٣٢٠، الأشموني ١: ٢٢٩، السيوطي ٢: ٦٩٥ ـ ٦٩٦، الهمع ١: ١١٢، الدرر ١: ٨٣.

(٥) عبدالله بن الزبير ـ بفتح الزاي ـ بن الأشيم الأسدي (. . ـ حوالي ٧٥ هـ / . . ـ حوالي ٦٩٥م). =

فـرد شعورهن السـود بيضـاً ورد وجوههـن[١] البيض سـودا[٢]

فكان هو ـ أعني (ارتد) ـ بمعنى (صار) كقوله تعالى: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[٣]، كذا قال المصنف[٤]. «وندر الإلحاق بـ(صار) في[٥]» قولهم: «ما

= شاعر هجاء يتعصب لبني أمية. منشؤه ومنزله بالكوفة. أسر لما غلب مصعب بن الزبير على الكوفة فأطلق أسره فمدحه عبدالله وانقطع إليه وكف بصره بعد ذلك. الخزانة ١: ٣٤٥.

(ب) الكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة الأسدي (. . ـ حوالي ٦٠هـ/ . . ـ حوالي ٦٨٠ م). من بني جحوان بن فقعس يميز بـ: الكميت الأوسط، والأكبر جده، والأصغر الكميت بن زيد، كانت وفاته وسطا بينهما. مولده في الجاهلية.

الجمحي ١: ١٨٩ ـ ١٩٠، ١٩٥ ـ ١٩٦، المرزباني ٣٤٧، الآمدي ١٧٠.

(جـ) فضالة بن شريك بن سلمان الأسدي. مولده في الجاهلية، ويقال: إنه رثى يزيد بن معاوية المتوفى سنة (٦٤هـ / ٦٨٣م). لشعره مكانة عند اللغويين. المرزباني ٣٠٨، الإصابة ٣: ٢١٤.

(١) شعورهن، ظ.

(٢) الثاني في أبيات أربعة أولها:

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا

وبعد الشاهد:

وإنك لو رأيت بكاء هند ورملة إذ تصكان الخدودا

سمعت بكاء باكية وباكٍ أبان الدهر واحدها الفقيدا

يروى: (رمى المقدار. . .) (بكيت بكاء معولة حزين).

سمدن: أسكتن من شدة الحزن. تصكان: تلطمان. معولة: صائحة، من العويل.

ابن الزبير ١٤٣ ـ ١٤٤ (الملحقات)، الحماسة ٢: ٣٩٤ ـ ٣٩٥، عيون الأخبار ٣: ٦٧، ابن مالك ١: ١٧٢، القالي ٣: ١١٥، الحصري ١: ٤٠٥، شرح التسهيل ٥٦: ب، ابن عقيل ١: ٣٦٦، المقاصد ٢: ٤١٧ ـ ٤١٨، الأشموني ٢: ٢٦، الخزانة ١: ٣٤٤ـ٣٤٥، شواهد ابن عقيل ٩٣ ـ ٩٤.

(٣) ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ. . . أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٩٦ يوسف (١٢).

(٤) في شرح التسهيل ٥٦: ب.

(٥) في في، د.

جاءت[١] حاجتك[٢]؟» وأول من قال ذلك الخوارج، قالوه لابن عباس[٣] رضي الله عنهما حين جاء إليهم رسولاً من علي[٤] رضي الله عنه، فـ(جاء) في هذا التركيب بمعنى (صار)، و(حاجتك) يروى بالرفع، فـ(ما) استفهامية في محل نصب على أنها خبر قدم[٥] لأجل الاستفهام، والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك. ويروى بالنصب، على أنها خبر (جاءت)، واسمها ضمير (ما)[٦]، وصح تأنيثه؛ للإخبار عنه بالحاجة، مثل: من كانت أمك؟.

ومقتضى هذا الكلام أنه يقتصر باستعمال (جاء) بمعنى (صار) على هذا التركيب الخاص[٧]، ولا يعدى إلى غيره.

قال[٨] ابن الحاجب في شرح المفصل[٩]:ـ في (جاء البر قفيزين) ـ اختلف في (قفيزين) أخبر هو أم حال؟، والأولى أن يكون من قبيل الأخبار؛ لأن الحال فضلة، وأن المعنى على الصيرورة، وعلى أن (القفيزين) محط الفائدة، تقول[١٠]: كلت[١١] البر فجاء قفيزين.

---

(١) جاتك، ز.

(٢) تكلم على هذا المثل ابن يعيش ٧: ٩٠ ـ ٩١ والرضي ٢: ٩٢.

(٣) أبي العباس عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي (٣ق هـ ـ ٦٨ هـ / ٦١٩ ـ ٦٨٧م). حبر الأمة وترجمان القرآن. صحب رسول الله ـ ﷺ ـ وأخذ عنه الكثير. آية في الفقه والسير والأمثال والشعر، ذو حافظة نادرة. شهد يومي الجمل وصفين مع علي ـ رضي الله عنه ـ كف بصره في آخر أيامه. مولده بمكة ومتوفاه بالطائف ـ رضي الله عنه ـ الاستيعاب ٢: ٣٥٠ ـ ٣٥٧، الإصابة ٢: ٣٣٠ ـ ٣٣٤، الحلية ١: ٣١٤ ـ ٣٢٩، الهميان ١٨٠.

(٤) ابن أبي طالب.

(٥) مقدم، د.

(٦) مما، د.

(٧) الخاس، ظ.

(٨) وقال، د.

(٩) للزمخشري.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) أكلت، ظ.

قال تلميذه[١]: وفيه نظر؛ إذ لم يقصدوا صيرورته على ذلك بعد أن لم يكن عليها، بل قصدهم أنه جاء مفصلاً، وجعل انتقاله من الجهل به إلى العلم مجيئاً[٢] إلى العالم. «**وقعـدت كأنها حربة**» يعني أنه ندر إلحاق (قعد) بـ(صار) في قولهم: شحذ[٣] شفرته، ويروى: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، أي صارت.

قال الأنـدلسي[٤]: لا يتجـاوز بهذين - أعني (جـاء) و(قعد) - الموضوع الذي استعملتها[٥] فيه العرب.

قال[٦] ابن الحاجب: الأولى طرد (جاء) كما أسلفته[٧].

قال: وأما (قعد) فلا يطرد، وإن اطرد فإنما يطرد في/ مثل الموضع الذي استعمل ١٦٣
فيه، فلا يقـال: قعد كاتباً[٨] بمعنى (صار)، بل يقال: قعد كأنه سلطان؛ لكونه مثل: قعدت كأنها حربة. واستحسنه الرضـي[٩]. «**والأصح ألا**[١٠] **يلحق بها (آل)**» لأن ما تمسك به مثبتوها من قوله[١١]:

ثـــم آلـــت لا تكلمنـــا[١٢] ....

لا دليل فيه؛ لاحتـمال أن يكـون [آلت[١٣]] بمعنى حلفت كما مر «**ولا (قعد) مطلقاً**» أي سواء كان الخبر مصدراً بـ(كأن) مثل: قعدت كأنها حربة أولم يكن كما

(١) تلميذ، ظ.
(٢) مجيا، د.
(٣) شخذ، ز.
(٤) أبو محمد القاسم بن أحمد.
(٥) استعملتها، ز.
(٦) وقال، ز، ظ.
(٧) أسلفه، د.
(٨) كاينا، ظ.
(٩) في شرح الكافية ٢: ٢٩٢.
(١٠) ان لا، د، ز، ظ.
(١١) لم يسموه.
(١٢) عجزه: (كل حي معقب عقبا). وقد مر الكلام عليـه في ص ١٩٥.
(١٣) سقطت من، ز، ظ.

ذهب إليه الفراء، وجعل منه قوله[١]:

لا ينفع الجارية الخضاب ولا الوشاحان ولا الجلباب[٢]
من دون أن تلتقي الأركاب[٣] ويقعد الأير له لعاب[٤]

وجعل منه الزمخشري[٥] [قوله تعالى[٦]:] ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾[٧]، وقد علمت كلام ابن الحاجب فيه. «**وألا[٨] يجعل من هذا الباب (غدا) و(راح)**» كما ذهب إليه قوم منهم الزمخشري[٩] وأبو البقاء، واستشهد على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام:

(لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو[١٠] خماصاً وتروح[١١] بطاناً)[١٢] ويقول[١٣] ابن مسعود رضي الله عنه: (اغد عالماً أو متعلماً، ولا تكن

(١) لم يسموه.
(٢) الحلباب، د.
(٣) يلتقى الركاب، ز، ظ.
(٤) يروى: (لا يقنع الجارية...) (ويقعد الهن...). الأركاب، جمع ركب: ـ بفتح الراء والكاف ـ منبت العانة، يخصه بعضهم بالمرأة، وبعضهم يطلق فيجعله للجنسين ـ الفراء ٢: ٢٧٤، الصحاح ١: ١٣٩، شرح التسهيل ٥٦: ب.
(٥) في الكشاف ٢: ٦٥٧.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ...﴾ ٢٢ الإسراء (١٧)، وجاء في (د): ملوماً محسوراً. وهي من الآية ٢٩ الإسراء ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ...﴾
(٨) ان لا، د، ز، ظ.
(٩) نقل ذلك عن سيبويه. راجع المفصل مع ابن يعيش ٧: ٩٠.
(١٠) تغدر، ظ.
(١١) وتزوح، د.
(١٢) الحديث عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أخرجه أحمد ١: ٣٠، ٥٢ في روايات ثلاث، وفي الثلاث (لو أنكم...)، وفي الأولى: (...تتوكلون....)، وفي الثالثة: (... كنتم توكلون... ألا ترون أنها تغدو...). وأخرجه الترمذي ٧: ح ٢٤٤٧ وابن ماجة ٢: ٤١٦٤ والحاكم ٤: ٣١٨ وابن رجب ٣٧٩ ونسبه إلى الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجة وابن حبان والحاكم.
(١٣) ولقول، ز، ظ.

إمَّعة [١]) ولا حجة في ذلك؛ لاحتمال كون المنصوب بعدهما حالاً، لاسيما ولا يوجد إلا نكرة. «ولا (أسحر) و(أفجر) و(أظهر)» كما ذهب إليه الفراء، ولم يذكر لذلك شاهداً.

«**وتوسيط** [٢] **أخبارها**» أي أخبار الأفعال الناقصة «**كلها جائز**» والمراد به هنا ضد الواجب، وليس المراد [به [٣]] السائغ [٤] الذي هو [٥] أعم من الواجب وغيره بدليل ما بعده من قوله: «**ما لم يمنع مانع**» من توسيط الخبر نحو: كان فتاك مولاك؛ إذ لو توسط [هنا [٦]] حصل الإلباس. «**أو موجب**» للتوسيط [٧] نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يتقدم الخبر هنا على الناسخ لأجل الحرف المصدري، ولا يتأخر عن الاسم لأجل الضمير، وتمثيلهم ـ في هذا المقام بنحو: كان في الدار ساكنها ـ ليس بصحيح؛ إذ ليس ثم ما يوجب التوسيط؛ إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع. «**وكذا تقديم** [٨] **خبر (صار) وما قبلها**» وهو (كان) و(أضحى) و(أصبح) و(ظل) و(بات). «**جوازاً**» بالنصب على الحال من الضمير المستكن في الجار والمجرور المتقدم، أي: وتقديم خبر (صار [٩]) وما قبلها ثبت مثل المتقدم [١٠] في حال [١١] الجواز،

(١) يروى هذا الأثر أيضاً لأبي بكرة وأبي الدرداء بألفاظ مختلفة، قال في كشف الخفاء ما ملخصه: (اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً ولا تكن الخامسة فتهلك. رواه البيهقي وابن عبدالبر من حديث عطاء بن مسلم الخفاف عن أبي بكرة مرفوعاً بسند ضعيف، كما قال الحافظ أبو زرعة العراقي، وإن قال الهيثمي: رجاله موثقون. ويروى عن ابن مسعود وأبي الدرداء من قولهما... وهو عند أبي نعيم والطبراني وآخرين). العلم ١: ٣٤ ـ ٣٦، كشف الخفاء ١: ١٤٨ ـ ١٤٩، ٢: ١٣٢.

(٢) وتوسط، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) الشايع، ز، ظ.

(٥) هو هو، ز.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) التوسيط، ز، ظ.

(٨) يقدم، ظ.

(٩) خبرها، ز، ظ.

(١٠) أهملت التاء في، د.

(١١) حالة، د.

والمصدر إما بمعنى اسم الفاعل، أي: جائزاً، أو على حذف مضاف، أي: ذا جواز[١]، مثل: قائمًا كان زيد. **«ومنعاً»** أي: ممنوعاً، أو ذا منع، نحو: صار عدوي صديقي، مما[٢] فيه لبس، وكذا نحو: إنما كان زيد في المسجد، مما[٢] فيه حصر، ونحو: كان بعل هند حبيبها، مما يلزم فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، فإن الخبر هنا لو وسط أو قدم لزم ذلك، وبعض النحاة يجيز تأخير الخبر في مثل هذا؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد.

«ووجوباً» أي: واجباً، أو ذا وجوب[٣]، نحو: كم كان مالك؟، وغلام من كان زيد؟، مما لو وسط أو أخر لزم منه إخراج ذي الصدر[٤] عما يستحقه[٥] من الصدرية.

«وقد يقدم[٦] خبر (زال) وما بعدها» وهو (انفك) و(برح) و(فتىء) [وفتأ[٧]] و(أفتأ) [وونى[٨]] و(رام) مرادفتاها. **«منفية بغير (ما)»**[٩] نحو: قائمًا لن يزال زيد، وفي طيب العيش لم يبرح عمرو، ويدل عليه قول الشاعر[١٠]:

ورجِّ الفتى للخير ما إن رأيته على السنّ خيراً لايزال يزيد[١١]

(١) جوار، ظ.

(٢) فيها، د.

(٣) واجب، ز، ظ.

(٤) المصدر، د.

(٥) تستحقه، ظ.

(٦) تقدم، ز، ظ.

(٧) ليست في، ز، وفتى، ظ.

(٨) ليست في، ز.

(٩) بغيرها، ط.

(١٠) المعلوط بن بدل القريعي التميمي الخزانة ١: ٥٣٧.

(١١) البيت كثير الدوران في كتب النحو، لكن لم ينشدوا له سابقاً ولا لاحقاً، وله شبه بأبيات المعلوط التي منها:

إذا المرء أعيته المروءة ناشئا فمطلبها كهلاً عليه شديد

خيراً يجوز في إعرابه وجهان: مفعول به العامل فيه (يزيد)، تمييز مقدم على عامله (يزيد)، والأصل: يزيد خيره، فهو محول عن الفاعل. سيبويه ٢: ٣٠٦، الخصائص ١: ١١٠، شرح التسهيل ٦٠: ب،

فيقدم معمول الخبر، وإنما يتقدم حيث يجوز تقدم العامل، كذا قيل، ولا يطرد، فإنك تقول: زيداً[١] لن أضرب، ولم أضرب.

«**ولا يطلق المنع**» مع كل ناف سواء كان (ما) أو غيرها من أدوات النفي، «**خلافاً للفراء**» فإنه منع تقديم خبر (زال) وأخواتها مع كل ناف: «**ولا**» يطلق «**الجواز، خلافاً لغيره**» أي لغير الفراء «**من الكوفيين**» فيجوز التقديم / مع ١٦٤
كل ناف (ما) وغيرها[٢]، نحو: قائماً مازال زيد؛ تمسكاً بأن هذه الأفعال موجبة في المعنى، وإن كانت منفية في اللفظ، ورد بأن المراعى[٣] في التقديم إنما هو اللفظ.

وقال المصنف في شرح الكافية[٤] ـ بعد أن ذكر أنه يمتنع (فاضلاً ما كان زيد، وجاهلاً مازال عمرو) ـ ما نصه:

وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان البصريين في (ما كان) ونحوه، وخالفهم في (مازال) وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، والخبر بعدها كخبر (كان) المثبتة، فلم يمتنع عنده: جاهلاً مازال عمرو، كما لا يمتنع: جاهلاً كان عمرو، فلو كان النفي بـ(لا) [أو (إن)[٥]] أو (لن) أو (لم) جاز التقديم عند الجميع.

فحكى الخلاف في (ما كان)، وحكى الإجماع في النفي بـ(لا) و(لن) و(لم) [و(إن)[٦]] وقد حكى الخلاف فيها هنا.

= ابن يعيش ٨: ١٣٠، المقرب ١: ٩٦ ـ ٩٧، ابن مالك ١: ١٣٠، المغني ١: ٢٢، ٣٧، ٣٣٧، ٢: ٧٥٦، المقاصد ٢: ٢٢ ـ ٢٣، التصريح ١: ١٨٩، الأشموني ١: ٢٣٣ ـ ٢٣٤، السيوطي ١: ٨٥ ـ ٨٦، ٢: ٧١٦، الهمع ١: ١٢٥، الدرر ١: ٩٧.

(١) زيد، ز، ظ.
(٢) وغير ما، ز.
(٣) المرعى، ظ.
(٤) ١: ١٣٠.
(٥) سقطت من، ز، ظ، وشرح الكافية.
(٦) سقطت من، ز، ظ.

«ولا يتقدم[(١)] (خبر) «دام» اتفاقاً» فيمتنع: أكرمك أميراً مادام زيد؛ لما تقرر من أن الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله، وحكاية الاتفاق في هذه الصورة صحيحة، ويمتنع أيضاً نحو: أكرمك ما أميراً دام زيد، وقد نص صاحب الإيضاح وابن المصنف[(٢)] على امتناعه، وهو ظاهر كلام المصنف، قيل[(٣)]: والقياس الجواز؛ لأن (ما) حرف مصدري غير عامل، فلا يمتنع فيه ذلك، إلا إن ثبت[(٤)] أن (دام) لا تتصرف[(٥)]، فيتجه المنع. كذا في شرح ابن قاسم.

«ولا» يتقدم «خبر ليس» عليها «على الأصح» من القولين، وهذا [هو[(٦)]] مذهب الكوفية، وهو مبني على قولهم إنها حرف كـ(ما)، فألحقوها بـ(ما كان)، ووافقهم[(٧)] المبرد وإن كان مذهبه أنها فعل؛ نظر إلى عدم تصرفها ومشابهتها لـ(ما).

والقول الآخر ـ وهو جواز التقديم ـ مذهب الأكثرين استدلالاً بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[(٨)]، ووجهه أن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يقع[(٩)] العامل. وقد عرفت أنه لا يطرد لهم ذلك.

قال الرضي[(١٠)]: ولا منع أن يقال: (يوم يأتيهم) ظرف لـ(ليس)، فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف[(١١)]؛ لدلالتها على مطلق الحدث.

---

(١) يقدم، ظ.
(٢) في شرح الألفية ص ٥٣.
(٣) أهملت الياء في، د.
(٤) يثبت، د.
(٥) يتصرف، ز.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) فوافقهم، ز، ظ.
(٨) ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ... وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ٨ هود (١١).
(٩) أهملت الياء في، د.
(١٠) في شرح الكافية ٢ : ٢٩٧.
(١١) الظرف، د.

قلت: وقد سبق[1] الخلاف فيه، والاستدلال بالآية مقدوح فيه بأن الظروف يتسع فيها، فلا يلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه الاتساع.

«**ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة**» سواء كانت اسمية أو فعلية، وسواء كان فعل الفعلية رافعاً لضمير الاسم أو لا. «**خلافاً لقوم**» فلا يجيزون: أبوه قائم كان زيد: ولا كان أبوه قائم زيد، ولا: يقوم كان زيد، ولا: كان يقوم زيد، على أن يكون (زيد) اسم (كان)، و(يقوم) خبرها. قال ابن السراج: والقياس جوازه وإن لم يسمع.

قال المصنف: وهو الصحيح؛ لثبوت ذلك في المبتدأ كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره[2]

(١) في ص ١٧١.

(٢) من قصيدة مدح فيها الوليد بن عبدالملك، مطلعها:

كم من منادٍ والشريفان دونه إلى الله تُشكى والوليد مفاقره

وقبل الشاهد:

فلم يبق إلا من ذوات قتالها من المخ إلا في السلامى مصائره

وبعده:

ولكن أبوها من رواحة ترتقي بأيامه قيس على من تفاخره

زهير ومروان الحجاز كلاهما أبوها لها أيامه ومآثره

وفي هذا البيت ما يسميه علماء البلاغة بالتعقيد اللفظي، وينشدون عليه قول الفرزدق أيضاً من قصيدة مدح فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبدالملك بن مروان، ولكنها ليست في ديوانه:

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

أبوه: كذا في أصول التحقيق، والذي في الديوان: أبوها، وهو المناسب.

قتالها: لحمها وقوّتها. رواحة: ابن ربيعة بن مازن العبسي الغطفاني. زهير: ابن خزيمة.

مروان الحجاز: مروان القرظ بن زنباع بن جذيمة بن رواحة. إلى ملك: لم أجد قبله في القصيدة ما يصلح لأن يعلق به، ويمكن أن يقدر له متعلق محذوف: نسير، أو ما في معناه.

حلّ البيت: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب فـ(أبوه) مبتدأ، (ما أمه من محارب) جملة من مبتدأ وخبر، وهي خبر المبتدأ المذكور، فقدم الخبر عليه، والجملة صفة لـ(ملك)، أي: ملك ما أم أبيه من محارب. وعلى رواية الديوان: إلى ملك ما أبو أمه من محارب. فـ(أمه) مبتدأ، و(أبوها) فاعل للجار والمجرور (من محارب)، والفاعل وعامله جملة في محل رفع خبر المبتدأ. والجملة الاسمية صفة لـ(ملك)، ولا تعقيد على هذه الرواية.

ومما يدل على جواز[(١)] تقديم الخبر وهو جملة قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾[(٢)]، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾[(٣)]، فإن تقديم المعمول يؤذن[(٤)] بتقديم العامل.

قلت: وقد سبق ما عليه.

ومنهم من منع إذا كان الفعل رافعاً ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، وأجاز في غيره نحو: كان زيد أبوه قائم، وكان زيد يقوم أبوه. وصححه ابن عصفور.

قال: لأن الذي استقر في باب (كان) أنك إذا حذفتها[(٥)] عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ [والخبر[(٦)]]، ولو أسقطتها[(٧)] في (كان يقوم زيد) لم يرجعا إلى ذلك.

«ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم[(٨)] تأخير[(٩)] مرفوعه» فلا يقال: قائمًا

١٦٥ كان[(١٠)] زيد أبوه؛ لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو / كالجزء[(١١)].

= وحل البيت الثاني: وما مثل الممدوح في الناس حي يقاربه إلا مملك ـ وهو ـ أبو أم هذا المملك أبو الممدوح. فالضمير في (أمه) للملك، وفي (أبوه) للممدوح. فوقع في محظورات ثلاثة:

أ ـ فصل بين المبتدأ (أبو أمه) والخبر (أبوه) بأجنبي منهما، وهو حي.

ب ـ فصل المنعوت والنعت (حي يقاربه) بأجنبي، وهو (أبوه).

جـ ـ قدم المستثنى (إلا مملك) على المستثنى منه (حي) وهذا جائز لكن انضمامه إلى المحذورين السابقين زاد في التعقيد. والصياغة السليمة: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه. الفرزدق ١: ١٠٨ ـ ١٠٩، ٣٠٩ ـ ٣١٤، سيبويه ١: ١٤ (من زيادات الأخفش) الخصائص ١: ٣٢٩، ٢: ٣٩٤، شرح التسهيل ٥٨: أ، المغني ١: ١٢٤، السيوطي ١: ٣٥٧، الهمع ١: ١١٨، العباسي ١: ١٦ ـ ١٧، الدرر ١: ٨٧.

(١) جواز ذلك، د. ولا حاجة لهذه الزيادة.

(٢) ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ...﴾ ٤٠ سبأ (٣٤).

(٣) ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا..﴾ ١٧٧ الأعراف (٧).

(٤) مؤذن، د.

(٥) حرفتها، د.

(٦) ليست في، ز.

(٧) اسقطها، د.

(٨) التقديم، ظ.

(٩) تأخر، ز، م.

(١٠) كان كان، ز.

(١١) كالخبر، د.

«**ويقبحه**[١]» أي يقبح تقديم الخبر الجائز [التقدم[٢]] «**تأخير**[٣] **منصوبه**» فيقال: آكلاً كان زيد طعامك، على قبح، ولم يمنع[٤]؛ لأن المنصوب ليس كالجزء من عامله؛ لكونه فضلة. «**ما لم يكن**» ذلك المنصوب «**ظرفاً**[٥] **أو شبهه**» فيجوز بلا قبح نحو: مسافراً كان زيد اليوم، وراغباً كان زيد فيك؛ لا تساعهم في الظرف وما يشبهه. «**ولا يمتنع هنا**» [أي][٦] في هذا الباب. «**تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب**» نحو: كان أخاك زيد، ولم يكن خيراً منك أحد، فإن خفي الإعراب ـ نحو: كان أخي صديقي ـ وجب كون المقدم الاسم والمؤخر الخبر، هذا هو المعروف، وقد أجاز الزجاج[٧] ـ في قوله تعالى: ﴿فَمَا[٨] زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[٩] ـ أن تكون[١٠] (تلك) خبراً، و(دعواهم[١١]) اسمًا والعكس[١٢].

«**وقد يخبر هنا**» أي في باب (كان) «**وفي باب (إنّ) بمعرفة عن نكرة اختياراً**» لا ضرورة كقول حسان[١٣] رضي الله عنه:

كأن سبيئة من بيت رأس ... يكون مزاجها عسل وماء[١٤]

(١) ويقبح، ز.
(٢) سقطت من، د، التقديم، ظ.
(٣) تأخر، ز، م.
(٤) يمتنع، د.
(٥) ظرف، ز، ظ.
(٦) ليست في، د.
(٧) أبو إسحق إبراهيم بن السري.
(٨) ما، ز، ظ.
(٩) ﴿... حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ الأنبياء (٢١).
(١٠) يكون، ظ.
(١١) ودعوايهم، ظ.
(١٢) وبالعكس، ز. ، والعكس، ظ، بإهمال الباء.
(١٣) ابن ثابت.
(١٤) من قصيدة مطلعها:
عفت ذات الأصابع فالجواء ... إلى عذراء منزلها خلاء
وقبل الشاهد:
فدع هذا ولكن من لطيف ... يؤرقني إذا ذهب العشاء

وكقول القطامي[(١)]:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا[(٢)] يك موقف منك الوداعا[(٣)]

لشعثاء التي قد تيمته فليس لقلبه منها شفاء

وبعده:

على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصّره الجناء

يروى: (كأن سلافة...) (كأن خبيئة...).

الشاهد: يروى البيت بنصب (مزاج)، ورفع (عسل وماء)، فالأول خبر مقدم، مع أنه معرفة بإضافته إلى الضمير، والثاني اسم (يكون)، وهو نكرة. ويروى البيت برفع (مزاج) فهو اسمها، ونصب (عسل)، فهو الخبر، و(ماء) مرفوع حينئذٍ بفعل محذوف، أي: وخالطها ماء، أو يجعل مبتدأ محذوف الخبر، أي: وفيه ماء.

وقد أكثر النحويون في تخريج الرواية الأولى، وملخص ما قالوا:

أ - حمله سيبويه على الضرورة.

ب - وحمله الزمخشري في المفصل، وابن هشام في المغني على القلب لأمن اللبس.

جـ - وقال الفارسي: (مزاجها) منصوب على الظرفية المجازية، والخبر متعلقه.

د - روي البيت برفع (مزاج) مع رفع (عسل)، فالجملة منها خبر (يكون)، واسمه ضمير الشأن.

هـ - جوزوا على هذه الرواية أنَّ (يكون) زائد، وزيادة المضارع قليلة.

و - وروي: (تكون...) مع رفع (مزاجها عسل)، فاسمها ضمير عائد على (سبيئة)، والجملة الاسمية خبرها، أو خبرها (من بيت رأس).

(كأن سبيئة) خبر (كأن) في البيت التالي، وهو (على أنيابها)، وأنكر السهيلي هذا، لأن البيت الثاني لم يثبت عنده، وقدر الخبر: كأن فيها خبيئة. والقول الراجح خلافه.

حسان ١ - ١٠، سيبويه ١: ٢٣، المقتضب ٤: ٩٢، السيرة ٤: ٦٦، الكامل ١: ١١١، الفراء ٣: ٢١٥، المحتسب ١: ٢٧٩، الروض الأنف ٢: ٢٨٠، ابن يعيش ٧: ٩١، ٩٣ - ٩٤، شرح التسهيل ٥٨: ب، الرضي ٢: ٢٩٤، ٢٩٩، المغني ٢: ٥٠٥، ٧٥٥، الهاشميات ١٠٠ - ١٠٣، السيوطي ٢: ٨٤٩ - ٨٥٣، الهمع ١: ١١٩، الخزانة ٤: ٤٠ - ٦٣، ٦٣، الدرر ١: ٨٨.

(١) عمير بن شييم.

(٢) فلا، ز، ظ.

(٣) الوواعا، ظ، والبيت مطلع قصيدة مدح فيها زفر بن الحرث الكلابي، وكان بنو أسد أسروا الشاعر يوم الخابور وأرادوا قتله، فحماه زفر منهم وكساه وأعطاه مائة ناقة.

كذا استشهد المصنف[١]، وليسا بضرورة[٢] لتمكن الأول من رفع (مزاجها) على تقدير [أن[٣]] (كان) شأنية، وتمكن الثاني من أن يقول: (موقفي) بالياء. وهو جار على طريقته في تفسير الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة. وأما باب (إن) فاحتج فيه بحكاية سيبويه: إن قريباً منك زيد.

وتعسف أبو حيان، فقال: (قريباً) ظرف، واسم (إن) ضمير شأن[٤] محذوف، مثل: إن بك زيد مأخوذ. وأنشد المصنف[٥] للفرزدق:

وإن حراماً أن أسب[٦] مجاشعاً بآبائي الشم الكرام الخضارم[٧]

= وبعد الشاهد:

قفي فادي أسيرك إن قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا

ضباع: مرخم ضباعة، وهي بنت زفر أو أخته. فادي: أمر مصدره المفاداة: فك الأسير بعد أخذ الفدية منه.

القطامي ٣١ ـ ٤٢، سيبويه ١: ٣٣١، المقتضب ٤: ٩٤، ابن يعيش ٧: ٩١ ـ ٩٢، شرح التسهيل ٥٨: ب، الرضي ١: ١٥١، ٢: ٢٩٩، المغني ٢: ٥٠٥، المقاصد ٤: ٢٩٥ ـ ٢٩٦، الأشموني ٣: ١٧٣، السيوطي ٢: ٨٨٩، الهمع ١: ١١٩، ١٨٥، الخزانة ١: ٣٩١ ـ ٣٩٣، العباسي ١: ٦٤، الدرر ١: ٨٨، ١٦٠.

(١) في شرح التسهيل ٥٨: ب، ٦٧: أ، وقد تصرف الدماميني في كلامه وجمعه، وكان مفرقاً عقب كل بيت.

(٢) بضروره، ز.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) الشأن، ز، وكانت كذا في (ظ)، لكن شطبت (ال).

(٥) في شرح التسهيل ٥٨: ب، ولم ينسبه للفرزدق.

(٦) نبيت، ز، ظ، لكن أهملت النون في، ز.

(٧) البيت كثير الدوران بهذا اللفظ، ولكنه ليس في ديوانه، وجاء فيه بيتان بلفظ مغاير لا شاهد فيه، وهما:

وليس بعدل أن سببت مقاعساً بآبائي الشم الكرام الخضارم

ولكن عدلاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

ورواية المبرد في المقتضب: =

ولا حيلة لأبي حيان في هذا.

وقد يقال: إن أراد المصنف النكرة المحضة، فلم مثل بـ(إن قريباً منك...) (.... ولا يك موقف[1] منك...)، لأنهما موصوفان، وإن أراد النكرة [غير[2]] المحضة فليس ذلك بقليل، ومنه: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾[3]، وقد يمنع[4] انتفاء القلة عن هذا النوع بالنسبة إلى غيره.

قلت: فينبغي أن يقال: مراده مطلق النكرة، فلا يرد عليه ما ذكره، فتأمله.

«**فصل**»: يذكر فيه بعض أحكام الخبر في هذا الباب، وأمور يختص[5] بها بعض أفعاله.

«**يقترن بإلا**» أي الاستثنائية «**الخبر المنفي**» بحرف نحو: ما كان زيد إلا قائماً، أو بفعل نحو: ليس زيد إلا قائماً، فإن أصلهما[6] قبل دخول حرف الإيجاب: ما كان زيد قائماً[7]، وليس زيد قائماً، فالخبر في الأول منفي بحرف، وفي الثاني بفعل، فلما قصد إيجابهما دخلت عليهما (إلا).

قال ابن قاسم: ودخل في الخبر ثاني مفعولي (ظننت) نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً، وثالث مفاعيل (أعلم) نحو: ما أعلمت زيداً فرسك إلا سابقاً.

وإن حراماً أن أسب مقاعساً بآبائي الشم الكرام الخضارم
ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

الفرزدق ٢: ٨٤٤. سيبويه ١: ٣٩، المقتضب ٤: ٧٤، الاقتضاب ٣٦٥، الانصاف ٦٣، شرح التسهيل ٥٨: ب، البحر ٤: ٤٤٦، الخزانة ٤: ٦٤، الهمع ١: ١١٩، الدرر ١: ٨٨.

(١) موقفا، د.

(٢) ليست في، د.

(٣) ﴿... مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ ٩٦ آل عمران (٣).

(٤) يمتنع، ز.

(٥) تختص، ز.

(٦) أصلها، ز.

(٧) إلا قائما، ز، وهو خطأ ظاهر.

قلت: الظاهر أن مراده بالخبر ما يقع خبراً للأفعال الناقصة، لأنها[(١)] هي المتحدث[(٢)] عنها[(٣)] في هذا الباب، فلا[(٤)] يدخل ما ذكره.

والمنفي - في قولنا: كان زيد لا يقوم - جزء الخبر، لا [مجموعه؛ إذ[(٥)]] مجموع الخبر هو (لا يقوم)، وليس بمنفي، فلا يدخل تحت عبارته. «**إن قصد إيجابه**» أي: إيجاب الخبر، وهو[(٦)] قيد مستغنى عنه، كالقيد في مثل قولك: يدخل حرف الاستفهام [إن قصد الاستفهام[(٥)]]. ثم ذلك يغني عن القيد الآتي؛ إذ[(٧)] لا يقصد إيجاب غير القابل.

«**وكان قابلاً**» للإيجاب، احترازاً من نحو: ما كان مثلك أحداً[(٨)]، فلو قرنته بـ(إلا) امتنع؛ لأنه لا يقع في الإيجاب.

«**ولا يفعل ذلك**» أي: الاقتران[(٩)] بـ(إلا). «**بخبر[(١٠)] برح وأخواتها**»، وهي (زال) و(انفك) و(فتىء) و(فتأ[(١١)]) و(أفتأ) و(ونى)[(١٢)] و(رام) مرادفتاهما.

١٦٦ وكان حق المصنف / أن يعطف هذا بالفاء لا بالواو فيقول: فلا يفعل....؛ لأنه حكم مسبب عن الأول. «**لأن نفيها إيجاب**» من حيث المعنى، والاستثناء المفرغ لا يكون إلا في النفي، وقل مجيئه في الإثبات حيث يصح المعنى، وكلاهما

---

(١) لانها، د.
(٢) البحوث، ز، المبحوث، ظ.
(٣) فيها، ز، ظ.
(٤) فد، ظ.
(٥) ليس في، ظ.
(٦) هو، د.
(٧) أهملت الذال في، ز.
(٨) أحد، ظ.
(٩) الاميرات، ز.
(١٠) خبر، ز.
(١١) وفتاء، د، وفتى، ز، ظ.
(١٢) ووني، د، ز، وونىء، ظ.

منتفٍ في مثل ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: مازال زيد إلا عالماً، لم يكن ثم نفي من حيث المعنى، ولا وجه لصحة الكلام؛ لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم. «**وما ورد منه بـ(إلا) مؤول**»، كقول ذي الرمة[(١)]:

حراجيج ما تنفك إلا مناخة   على الخسف أو نرمي[(٢)] بها بلداً قفرا[(٣)]

(١) غيلان بن عقبة.

(٢) يرمي، د، ترمي، ز.

(٣) أقفر، ظ، والبيت من قصيدة طويلة يقال لها: أحجية العرب، ومطلعها:

لقد جشأت نفسي عشية مشرف   ويوم لوى حُزوى فقلت لها: صبرا
تحنّ إلى ميّ كما حن نازع   دعاه الهوى فارتاد من قيده قصرا

وقبل الشاهد:

فيامَيّ ما أدراك أين مناخنا   معرقة الألحا يمانية سُجْرا
قد اكتفلت بالحَزْن واعوج دونها   ضوارب من خَفَّان مجتابة سَدْرا

وبعده:

أنخن لتعريس فمنهن صارف   يغنيّ بنابيه مطلّحة صُعْرا

يروى: (... لتعريس قليل فصارف) (قلائص ما تنفك...) (... أو يرمي....)

جشأت: نهضت. مشرف، حزوى: موضعان. اللوى: منقطع الرمل. نازع: بعير يحن إلى أرضه. فارتاد من قيده قصراً: طلب منه سعة فوجده قصيراً.

معرقة الألحاء: قليلة لحمها، وكثرته عيب. الألحاء، جمع لَحْي: منبت اللحية من الإنسان.

سجرا، جمع سجراء: ناقة لونها يميل إلى الحمرة. اكتفلت بالحَزن: تركته خلفها.

الحَزن: الغليظ من الأرض، ضوارب، جمع ضارب: ما انخفض من الأرض. مجتابة: لابسة. سَدراً: موضع. حراجيج، جمع حُرجوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض أو الضامرة. الخسف: الذل، أو مبيت الناقة على غير علف. التعريس: النزول آخر الليل.

صارف: يحك ناباً على ناب من الإعياء. مطلحة: متعبة. صعراً، جمع صعراء: بها ميل وهزال. خفّان: موضع.

الكلام على الشاهد: بسط الشراح الكلام على البيت، ومع ذلك فهو في حاجة إلى الإيضاح والتلخيص، فلننهض بذلك مستعينين بالله.

تنفك: إماتامة فلا خبر لها أو ناقصة فخبرها: على الخسف. مناخة: الرواية المشهورة النصب، فهو حال، وروي بالرفع، فهو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: إلا هي مناخة، والجملة حال.

=

وافترق الناس [في الكلام[1]] على هذا البيت، فمنهم من أخلد إلى العجز عن تأويله، وتعلل بقول الأصمعي: ذو الرمة لا يحتج بشعره. فأقدم على تخطئته غير مبال بذلك، والجمهور على الاحتجاج بكلامه، وعلى هذا فمنهم من خرج البيت على زيادة (إلا)، وهو رأي أبي الفتح بن جني.

قال ابن قاسم: وهو ضعيف، فإن (إلا) لم تثبت[2] زيادتها.

قلت: قد، جوزه الواحدي في البسيط[3] في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[4]، وأنشد عليه [قول[5]] الفرزدق:

= وقد عيب الاستثناء في هذا البيت على ذي الرمة، وبيانه أن (انفك) وأخواتها: زال، برح، فتيء، معناهن النفي، فإذا دخلت عليهن (ما) ـ ودخلوها لازم ـ صرن إلى الإثبات، فمعنى ما انفك يكتب، هو مستمر في الكتابة، فلا يجوز دخول (إلا) على الخبر لئلا ينتقض المعنى، وخرج على أوجه:

أ ـ أن يكون (مناخة) حالاً، والخبر (على الخسف) فالاستثناء في الحال لا في الخبر.

ب ـ (إلا) زائدة، ولا استثناء في الكلام.

جـ ـ (إلا) مقدمة من تأخير، والأصل: ما تنفك مناخة إلا على الخسف، فالاستثناء في متعلق الخبر لا في الخبر الذي هو (مناخة).

د ـ جوزوا أن يكون الشاعر راعى اللفظ فأدخل الاستثناء على الخبر ولم يلتفت إلى المعنى، وهو أسلوب معهود في العربية.

هـ ـ أنكروا رواية (إلا)، وقالوا: الرواية (آل) ـ والآل الشخص ـ فهو الخبر، وقد حكى أن أبا عمرو بن العلاء أنكر على ذي الرمة رواية (إلا)، فقال: إنما قلت (آل). وعندي في هذه الحكاية شك، ولدي عن هذا التخريج رغبة.

ذو الرمة ١٦٩ ـ ١٨٣، سيبويه ١: ٤٢٨، الفراء ٣: ٢٨١، المحتسب ١: ٣٢٩، الموشح ٢٨٦ ـ ٢٨٧، ٢٩٠، الشجري ٢: ١٢٤، الإنصاف ١٥٦، ابن يعيش ٧: ١٠٦ ـ ١٠٨، شرح التسهيل ٥٨: ب، ابن مالك ١: ١٣٦، الرضي ٢: ٢٩٦، المغني ١: ٧٦، الأشموني ١: ٢٤٦، السيوطي ١: ٢١٩، الهمع ١: ١٢٠، ٢٣٠، الخزانة ٤: ٤٩ ـ ٥٣، يس ١: ١٨٥، الدرر ١: ٨٨، ١٩٥.

(١) ليس في، د.

(٢) يثبت، د.

(٣) كتاب له في التفسير لم ينشر.

(٤) ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا... صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ١٧١ البقرة (٢).

(٥) سقطت من، ز، ظ.

هم القوم إلا حيث سلوا[١] سيوفهم وضحوا بلحم من محل ومحرم[٢]

وخرجه ابنا[٣] خروف وعصفور[٤] [والمصنف[٥]] على أن (تنفك) تامة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه. فنفيها نفي، و(مناخة) حال، أي[٦] لا تنفك عن التعب إلا في حال إناختها على الخسف، وهو حبسها على غير علف، يريد أنها تناخ معدة للسير، فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى[٧].

قال ابن قاسم: و(أو) بمعنى (إلى أنْ)، وسكن الياء للضرورة[٨].

قلت: أحسن[٩] [منه[١٠]] أن تجعل (أو) عاطفة، و(نرمي[١١]) عطفاً على (مناخة) نحو قوله تعالى: ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾[١٢]، وخرجه آخرون على أن (تنفك[١٣]) ناقصة، خبرها (على الخسف)، أي معه، و(مناخة) حال. وفيه ضعف.

(١) كلوا، د، حلوا، ز، ظ، وهو تصحيف، والتصحيح عن الديوان.

(٢) الثالث في مقطوعة قالها حين قتل الرجلان اللذان عدوا على مالك ابن المنتفق الضبي فقتله أحدهما، وهو أبو الليل الضبي من بني هلال، وهرب الثاني، قتل الأول وهو محرم، وأولها:

لا يبعد الله اليمين التي سقت أبا الليل تحت الليل سجلا من الدم

جلت حمما عنها صباح فأصبحت لها النصف من أحدوثتي كل مَوْسم

وبعد الشاهد:

هم فرقوا قبريهما بعد مالك ومن يحتمل داء العشيرة يندم

الفرزدق ٢: ٧٦٠.

(٣) ابن ز، د.

(٤) وابن عصفور، د.

(٥) ليست في، ظ، وانظر شرح التسهيل ٥٨: ب.

(٦) أو، ظ.

(٧) المرعي، د، ز.

(٨) ضرورة، ز، ظ.

(٩) الأحسن، د.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) ويرمي، د، وترمي، ز، ظ.

(١٢) ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ.... مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءِۭ بَصِيرٌ ﴾ ١٩ الملك (٦٧).

(١٣) نيفك، د.

أما على تقدير أن يكون عامل الحال (تنفك[١]) فمن وجهين:

أحدهما: أن المفرغ قلما يأتي في المثبت، وإن كان المستثنى فضلة أيضاً كالحال في مثالنا.

والثاني: أن ما قبل (إلا) لا يعمل ـ عند البصريين ـ فيما بعد[٢] المستثنى إلا في تابعه، أو في المستثنى منه كما يجيء في بابه.

وأما على تقدير أن يكون عامل الحال (على الخسف) فمن ثلاثة أوجه:

أحدهما: [أن[٣]] المفرغ في الإثبات قليل كما[٤] مر.

والثاني: أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه، وفيه ضعف [كما يجيء[٥]].

والثالث: أن المستثنى إذن يكون مقدماً ـ في الاستثناء المفرغ ـ على عامله، ولا يجيزه البصريون، وسيأتي [إن شاء الله تعالى[٥]].

ويقال: إنه لما عيب على ذي الرمة قال: إنما قلت: (آل[٦] مناخة)، و(الآل) الشخص، وإليه ذهب الكسائي. كذا قال نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية[٧].

«وتختص[٨] (ليس) بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة» كقوله[٩]:

كم قد رأيت وليس شيء باقياً   من زائر[١٠] طرق الهوى ومزور[١١].

---

(١) لا ينفك، ز، ظ، والمناسب لما في البيت ما أثبت.

(٢) بعدها، ظ.

(٣) سقطت من، ظ.

(٤) لما، د.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز، ظ.

(٦) إلا، د، ز، ظ، وهو خطأ؛ لأن هذا هو المعيب.

(٧) كافية ابن الحاجب.

(٨) ويختص، د، ز.

(٩) لم أقف على اسمه.

(١٠) أهملت الزاي في، د.

(١١) من شواهد شرح التسهيل ٥٨: ب ـ ٥٩: أ، الهمع ١: ١٢٠، الدرر ١: ٨٩.

قال ابن قاسم: وإنما اختصت بذلك، لأنها للنفي؛ وهو من مسوّغات الابتداء بالنكرة.

قلت: النكرة في مثله عامة[١]، ولا يتميز نكرة محضة.[٢]

«و» تختص أيضاً «**بجواز الاقتصار عليه**» أي على الاسم «**دون قرينة**» تدل[٣] على كونه نكرة عامة، حكى سيبويه[٤]: ليس[٥] أحد. أي: هنا.

«**واقتران خبرها بواو إن كان**[٦] **جملة موجبة بـ(إلا)**» كقوله[٧]:

ليس شيء إلا وفيه إذا ما ... قابلته عين البصير اعتبار[٨]

ومنع بعضهم ذلك[٩]، وتأول البيت: إما على حذف الخبر والجملة حال، أو على
١٦٧ زيادة الواو. «**ويشاركها**[١٠] **في الأول**»، وهو مجيء الاسم نكرة محضة /« **(كان) بعد نفي**» كقوله[١١]:

إذا لم يكن أحد باقياً ... فإن التأسي دواء الأسى[١٢]

«**أو شبهه**» أي شبه نفي كقوله[١٣]:

(١) عادم، د، عام، ز، ظ، والصحيح ما صنعت.
(٢) في هذا القول غموض لم أتبين من أجله المراد.
(٣) تريد، د.
(٤) الكتاب ١: ٣٧٦.
(٥) وليس، د، ز، ظ، والتصحيح عن الكتاب.
(٦) كانت، ز، ظ.
(٧) لم أقف على اسمه.
(٨) استشهد به في شرح التسهيل ٥٩: أ، الهمع ١: ١١٦، الدرر ١: ٨٦.
(٩) ذلك بعضهم، د.
(١٠) وتشاركها، م.
(١١) لم أجد من سماه.
(١٢) رواية الهمع: (فإن التناسي...) شرح التسهيل ٥٩: أ، الهمع ١: ١٢٠، الدرر ١: ٨٩.
(١٣) لا يعرف.

ولو كان حي في الحياة مخلداً   خلدت ولكن لا سبيل إلى الخلد[١]

«و» يشاركها (كان) أيضاً «في الثالث»، وهو اقتران الخبر بالواو، وإن كان جملة تامة موجبة بإلا «بعد نفي» كقوله[٢]:

ما كان من بشر إلا وميتته   محتومة لكن الآجال تختلف[٣]

وإنما لم يقل هنا: أو شبه نفي؛ لأن (إلا) لا تقع[٤] بعد (لو) في التفريغ.

وقد يقال: إذا ثبت أن (كان) مشاركة لـ(ليس) فيما ذكر[٥]، فأين ما ادعاه المصنف من الاختصاص لـ(ليس)!!.

وجوابه: أن الاختصاص الثابت [لليس[٦]] غير مشروط فيه تقدم شيء، وجواز ذلك في (كان) مشروط بتقدم نفي أو شبهه في الأول، وتقدم نفي في الثالث، أو يقال: انفردت (ليس) باجتماع الأمور الثلاثة، لا بكل واحد منها.

«وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا[٧] الباب بالحالية فوليت الواو مطلقاً» أي سواء كان الفعل (كان) أو غيرها، تقدم نفي أو شبهه [أو لا[٨]]، جاءت بـ(إلا) أو[٩] لم تجيء كقوله[١٠]:

(١) رواية الهمع: (. . . ولكن ليس حي بخالد). ويشبهه قول زهير بن أبي سلمى:
ولو كان حمد يخلد الناس لم تمت   ولكن حمد الناس ليس بمخلد
شرح التسهيل ٥٩: أ، المغني ١: ٢٨٤، الهمع ١: ١٢٠، الدرر ١: ٨٩.

(٢) لا يعرف.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٥٩: أ، الهمع ١: ١١٦، الدرر ١: ٨٦.

(٤) يقع، ز.

(٥) ذكر ابن قاسم، د، ولم يسبق هنا لابن قاسم ذكر.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ذا، م.

(٨) ليست في، د.

(٩) ام، ظ.

(١٠) أعشى تغلب: ربيعة بن يحيى، أو ربيعة ابن نجوان أو النعمان بن نجوان بن معاوية التغلبي (. . . ـ ٩٢هـ / . . . ـ ٧١٠م) شاعر أموي العصر، مولده بالموصل، اتصل بالوليد بن عبدالملك. مات نصرانياً. نسب له ياقوت في المعجم أبياتاً من شعر الأعشى ميمون. الآمدي ٢٠، معجم الأدباء ١١: ١١٩ ـ ١٢١.

وكانوا أناساً ينفحون[١] فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر[٢]

وقوله[٣]:

فظلوا ومنهم سائق دمعة[٤] له وآخر يثني دمعة العين بالمهل[٥]

فجاء الخبر مقروناً بالواو بعد (أصبح) في الأول و(ظل) في الثاني مع الإيجاب المحض، وهذا إنما أجازه الأخفش، وأما غيره من البصريين فلا يعرف ذلك، ولا حجة[٦] في البيتين؛ لاحتمال (أصبح) و(ظل) فيهما للتمام، وتجعل الجملة حالية، أو يقال: هما ناقصان، والخبر محذوف.

---

(١) ينفخون، ظ.

(٢) والشزر، ظ، والبيت ثاني مقطوعة أوردها ابن الشجري في أماليه يهجو فيها بني مروان، وأولها:

كأن بني مروان بعد وليدهم جلاميد ما تندى وإن بلها القطر

وبعد الشاهد:

أأنسى إذا ما لم تنبكم كريهة وأدعى إذا ما هزهز الأسل الحمر!!

وليدهم: الوليد بن عبدالملك. جلاميد، جمع جلمود: الصخرة. ينفحون: يعطون. النظر الشزر: النظر بمؤخر العين من الغضب. الشجري ١: ١٢٣ ـ ١٣٧، شرح التسهيل ٥٦: ب، ٥٩: أ، الهمع ١: ١١٦، الدرر ١: ٨٦.

(٣) ذي الرمة.

(٤) سابق دمعه، ز، ظ.

(٥) من قصيدة مطلعها:

خليلي عوجا عوجة ناقتيكما على طلل بين القرينة والحبل

وقبل الشاهد:

بكيت على ميّ بها إذ عرفتها وهجت الهوى حتى بكى القوم من أجلي

وبعده:

وهل هملان العين راجع ما مضى من الوجد أو مدنيك يامىّ من أهلي!!

والشارح تابع لابن مالك في رواية الشاهد، أما رواية الديوان فهي: (. . . ومنهم دمعه غالب له) (. . يثني عبرة العين بالهمل).

وما بعد الشاهد يؤيد أن القافية: بالهمل ـ من الهملان ـ.

ذو الرمة ٤٨٤ ـ ٤٩١، شرح التسهيل ٥٩: أ، الهمع ١: ١١٦، الدرر ١: ٨٦.

(٦) يتجه، ز، ظ.

«وتختص[١] (كان)» الآتية بصيغة الماضي، وهي الملفوظ بها، فليست (كان) بمنزلتها في قوله: (ويشاركها في الأول كان)، فإن تلك لا يراد بها خصوصية الماضي، فتختص (كان) هذه، وهي الماضية من حيث هي لا الناقصة بخصوصيتها؛ لأن من جملة الخصائص الزيادة، والزائدة[٢] قسيمتها لا قسم منها، فعلم أن المراد: وتختص هذه اللفظة بكل واحدة من الخصائص التي تذكر، لا باجتماعهن، فلا يشاركها غيرها في شيء منهن، لا بشرط ولا بغير شرط.

«بمرادفة (لم يزل) [كثيراً[٣]]» فتفيد[٤] الدوام والاستمرار نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾[٥]ـ، وفيه نظر؛ إذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل، وإنما لم يمكنه أن يفسرها بـ(مادام)؛ لأن نقصانها مشروط بـ[تقدم[٦]] (ما) الظرفية، فإن قال: بمرادفة (مادام)، فتكون ناقصة في تأويل المفرد [أيضاً فعليه الإشكال السابق[٧]]، وإن قال: (دام)، فلا تكون ناقصة.

والذي يظهر أن يقال: تختص (كان) بإفادة استمرار خبرها لاسمها، ولا تذكر[٨] المرادفة ألبتة.

قال المصنف[٩]: الأصل في (كان) أن يدل بها على حصول[١٠] ما دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض لأزلية ولا لانقطاع كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ

---

(١) ويختص، ز.
(٢) والزيادة، د.
(٣) أهملت الثاء في، ز، وهي ساقطة من، ظ.
(٤) فيفيد، د، ز، ظ، وما أثبته أولى ليلائم ما في المتن.
(٥) ﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَـٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا ... ﴾ ٢٧ الأحزاب (٣٣). ﴿وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا ... ﴾ ٢١ الفتح (٤٨).
(٦) ليست في، ظ.
(٧) ساقط من، د.
(٨) يذكر، د.
(٩) في شرح التسهيل ٥٩: أ.
(١٠) حضول، ز.

أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ﴾[١].

قلت: وكذا إذا قصد الاستمرار، فلابد من دليل يقام عليه.

والحاصل أن (كان) لا تدل[٢] على أحد الأمرين، بل ذلك إلى القرينة.

قال أبو حيان: وأكثر النحاة قائلون بأن (كان) تقتضي[٣] الانقطاع كسائر الأفعال الماضية، ومن يعقل حقيقة المضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع. وفيما قال نظر.

«و» يختص أيضاً لفظ[٤] (كان) **«بجواز زيادتها»**، أي مجردة عن معمول، بدليل
١٦٨ قوله: ـ بعد ـ (وكان / مسندة[٥]) **«وسطاً باتفاق»** نحو: ما كان أحسن زيداً، وقول[٦] أبي أمامة[٧] [رضي الله عنه[٨]] (أو نبيّ كان آدم؟ صلوات الله عليه[٩])، وزيادتها بعد (ما) التعجبية مقيس. **«وآخراً على رأي»** ذهب إليه الفراء، فتقول[١٠] ـ عنده ـ: زيد قائم كان.

---

(١) ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ... فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا...﴾ ١٠٣ آل عمران (٣).

(٢) يدل، ظ.

(٣) يقتضي، د، ز، وفي (ظ) أعجم حرف المضارعة باثنتين من فوقه ومن تحته.

(٤) لفظة، د.

(٥) مسنده، ز، ظ.

(٦) وكقول، ز، ظ.

(٧) صُديّ بن عجلان بن الحارث الباهلي (٢٠ ق هـ ـ ٨٦ هـ / ٦٠٢م ـ ٧٠٥م). روى عن رسول الله ـ ﷺ ـ وأكثر، روى عن عمر وعثمان وعلي ـ رضي الله عنهم ـ وكثيرين. وعنه: أبو سلام الأسود ومحمد ابن زياد الألهاني وشرحبيل ابن مسلم وآخرون. سكن مصر ثم حمص بالشام، وبها مات رضي الله عنه. الاستيعاب ٢: ١٩٨ ـ ١٩٩، ٤: ٤ ـ ٥، الإصابة ٢: ١٨٢، ٤: ٩.

(٨) ساقط من، د.

(٩) لم أجده في ما بين يدي من المراجع، لكني وجدت ابن هشام مثل في المغني ٢: ٤٣٣ بـ: (أو نبي كان موسى). ولم يقل أهو حديث أم لا؟، وتجاوزه الدماميني في تحفة الغريب فلم يتكلم عليه.

(١٠) فيقول، ز.

والصحيح المنع، لأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستعمل إلا في ما اعتيد استعمالها فيه، وزيادتها مؤخرة لم تسمع؟ وقد علمت أن كلام المصنف مقتضٍ لأن (كان) الزائدة لا مرفوع لها، وهو رأي الفارسي.

قال: لأنها تشبه الحرف الزائد، فلم يبال بخلوها من الإسناد؛ ولأنها قد زيدت بين (على) ومجرورها، فلو نوي معها مرفوع[1] لزم الفصل بجملة بين الجار والمجرور، ولا نظير له.

وذهب السيرافي والصيمري[2] إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدالة هي عليه، أي: كان هو، أي: الكون.

وعلم من كلام المصنف أن منع زيادتها[3] صدراً محل وفاق. وقد أطلق قوم منهم الجوهري[4] الزيادة عليها في مثل: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[5]، مع تصدرها[6] وعملها في الاسم والخبر.

«**وربما زيد (أصبح) و(أمسى)**» كقولهم: ما أصبح أبردها، وما [أمسى][7] أدفأها، وهو عند البصريين نادر ولا يقاس عليه. «**ومضارع (كان)**» كقول أم عقيل[8] بن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل ... إذا تهب شمأل بليل[9]

(١) مرفوعها، د.

(٢) والصيميري، د. والضميري، ز، والصميري، ظ، وكل هذا تصحيف.

(٣) زياتها، ظ.

(٤) في الصحاح ٦: ٢١٩٠ (كون).

(٥) ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ...﴾ ١٤ الفتح (٤٨)، وانظر الآيات ٩٦، ١٠٠، ١٥٢ النساء (٤)، ٧٠ الفرقان (٢٥)، ٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣ الأحزاب (٣٣).

(٦) تصديرها، ظ.

(٧) ليست في، ظ.

(٨) فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف. أسلمت وهاجرت، وبالمدينة ماتت، وكفنها رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في قميصه. الاستيعاب ٤: ٣٨١-٣٨٢، الإصابة ٤: ٣٨٠.

(٩) من رجز قالته وهي ترقّص عقيلاً، وهو:

=

فإن قلت: فهذه ألفاظ شاركت (كان) في الزيادة[1]، فما وجه الاختصاص؟.

قلت: الجواز[2] قياساً، فإنه لا يثبت إلا لـ(كان)، وأما زيادة هذه الأفعال، فإنما وقعت على سبيل الندور، وليست من مواقع القياس في شيء. «**و (كان) مسندة**[3] **إلى ضمير ما ذكر**» كقول الفرزدق:

فكيف إذا[4] مررت بدار قوم ... وجيران لنا كانوا كرام[5]

= إن عقيلاً كاسمه عقيل ... وبأبي الملفف المحمول
أنت تكون السيد النبيل ... إذا تهب شمأل بليل
يعطي رجال الحي أو ينيل

شرح التسهيل ٥٩: أ، ابن مالك ١: ١٣٤، ابن الناظم ٥٥، ابن عقيل ١: ٢٥٢، المقاصد ٢: ٣٩ - ٤١، التصريح ١: ١٩١، الأشموني ١: ٢٤١، الهمع ١: ١٢٠، شواهد ابن عقيل ٥٢ - ٥٣، الدرر ١: ٨٩.

(١) زيادتها، د.

(٢) الجوار، ظ (٣) مسنده، ز، ظ.

(٤) إذا ما، ز.

(٥) من قصيدة مدح فيها هشام بن عبدالملك ومطلعها:

ألستم عائجين بنا لعنّا ... نرى العرصات أو أثر الخيام؟

فقالوا إن فعلت فأغن عنا ... دموعاً غير راقئة السجام

وبعده:

أكفكف عبرة العينين مني ... وما بعد المدامع من سلام

يروى: (هل أنتم...) (...عالجين...) (... إذا رأيت ديار...).

عائجين: مائلين. عالجين: داخلين في عالج. وهو موضع، كذا قال العيني، وأراه تصحيفاً أركبه شططاً. لعنّا: لغة في (لعلنا). العرصات، جمع عرصة: وسط الدار. راقئة: واقف دمعها. سجام: مصدر سجم إذا صبّ بقوة.

ومطلع هذه القصيدة في ديوان جرير ٥٦٥، مفرداً نقلاً عن اللسان.

الفرزدق ٢: ٨٣٥ - ٨٤٠، سيبويه ١: ٢٨٩ - ٢٩٠، المقتضب ٤: ١١٦ - ١١٧، الكشاف ١: ٢٠١، شرح التسهيل ٥٩: أ، ابن مالك ١: ١٣٤، الرضي ٢: ٢٩٤، المغني ١: ٣١٧ - ١٣٨، ابن عقيل ١: ٢٥٠، المقاصد ٢: ٤٢ - ٤٧، التصريح ١: ١٩٢، الأشموني ١: ٢٤٠، السيوطي ٢: ٦٩٣، الخزانة ٤: ٣٧ - ٤٠، شواهد ابن عقيل ٥٠ - ٥١.

فزادها بين الصفة والموصوف.

قال المصنف[١]: ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لا[٢] يمنع إلغاء (ظن) إسنادها في نحو: زيد ـ ظننت ـ قائم[٣]، هذا مذهب سيبويه. انتهى. وهو مذهب الخليل أيضاً.

ثم من الناس من فهم عن هذين الإمامين الزيادة على حقيقتها، ومنهم من فهمها على غير ذلك، فقال:

أراد أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و(كرام) لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانـه[٤] فيما مضى، وأنـه[٥] قد فارقهم، فجيء[٦] بـ(كانوا)؛ لتأكيد ما فهم من المضـي قبل دخولها، والذاهبون إلى الأول ادعوا أن مجموع (كانوا) زائد[٧] كما ذكره المصنف.

وقال الفارسي: الضمير المتصل تأكيد للضمير المستتر في (لنا)، و(كان) لا عمل لها في الضمير.

وقال ابن جني: الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، وهو مبتدأ خبره (لنا)، لكن لما اتصلت به (كان) أعطي اللفظ حقه فاتصل به.

وقال ابن عصفور: الأصل: وجيران[٨] لنا هم كرام، فـ(لنا)[٩] في موضع الصفة، و(هم) فاعل بـ(لنا)، ثم[١٠] زيدت (كان) إلى جانب (هم)، فاتصل الضمير بـ(كان)

(١) في شرح التسهيل ٥٩: أ.
(٢) لم، ز، ظ.
(٣) ظننت زيد قائم ز، د والصواب ما أثبته عن شرح التسهيل.
(٤) خيرانة، ظ.
(٥) فيما مضى وانه فيما مضى وانه، ظ.
(٦) كذا في أصول التحقيق، ولو قالوا: (جاء) لكان أولى؛ ليعود الضمير على الفرزدق.
(٧) زائدة، د، زيد، ظ.
(٨) وخيران، ظ.
(٩) فلنا، د، ظ.
(١٠) وضع الفاء مكانها في، د.

ـ وإن كانت غير عاملة فيه ـ للضرورة، كما اتصل في:

. . . . ألا[1] يجاورنا إلاك ديّار[2]

مع أنه حرف، وهذا أحرى؛ لأنه فعل.

قلت: ولا أدري ما الذي دعا[3] الكل إلى هذا التكلف، مع إمكان أن تكون[4] (كان) ناقصة، والضمير المتصل[بها[5]] اسمها، و(لنا) خبرها مقدم[6] عليها، ولا غبار عليه[7].

«أو[8]» زيدت (كان) غير مسندة إلى شيء. «[بين[9]] **جار ومجرور**» كقوله[10]:

سَراة بني أبي بكر تسامَوا على كان المطهمة الصلاب[11]

---

(١) إن لا، د، ز، ظ، والمناسب ما صنعته.

(٢) صدره: وما نبالي إذا ما كنت جارتنا. وقد سبق الكلام عليه في ٢: ٩٦.

(٣) دعى، ز، ظ.

(٤) مكون، ز، ظ.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) يقدم، د، بإهمال الياء.

(٧) هذا الرأي نقله الأعلم عن المبرد في شواهد سيبويه ١: ٢٩٠.

(٨) استبدل بها الواو في، ظ.

(٩) ليست في، د.

(١٠) لم يسموه.

(١١) يروى:

جياد بني أبي بكر تسامى على كان المسوّمة العراب

سراة: جمع سريّ، وفَعَلَة في جمع فعيل نادر. تسامى: أصله تتسامى. المطهمة: الكامل خلقها. المسومة: وضع عليها علامة، وتركت في المراعي.

ابن يعيش ٧: ٩٨، ٩٩، ١٠٠، شرح التسهيل ٥٩: أ، ابن مالك ١: ١٣٤، ابن الناظم ٥٥، الرضي ٢: ٢٩٣، ابن عقيل: ٢٥١، المقاصد ٢: ٤١ ـ ٤٢، التصريح ١: ١٩٢، الأشموني ١: ٢٤١، الهمع ١: ١٢٠، الخزانة ٤: ٣٣ ـ ٣٧، الدرر ١: ٨٩، يس ١: ١٩١، شواهد ابن عقيل ٥٢.

وبعضهم يقول: بين (على) ومجرورها. وذلك لأنه محل السماع، ووجه ما قاله / ١٦٩
المصنف أن الشذوذ لم يكن لكون الجار (على)، بل لكونه جاراً في الجملة، وهو لا يحتمل الفصل.

«**وتختص**[(١)] **(كان) أيضاً بعد (إن)**» الشرطية «**أو (لو)**» الشرطية «**بجواز حذفها مع اسمها**» أو خبرها؛ لما سيذكر «**إن كان**» أي اسمها «**ضمير ما علم من غائب**» كقوله[(٢)]:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً ... فما اعتذارك من قول إذا قيلا[(٣)]!!

---

(١) ويختص، د، ز.

(٢) أبي قابوس النعمان بن المنذر بن امرىء القيس (... - حوالي ١٥ ق.هـ / ... - حوالي ٦٠٨). من ملوك الحيرة المشهورين، مدحه النابغة الذبياني وحسان بن ثابت وحاتم الطائي. معروف بالدهاء والإقدام، مشهور بيومي بؤسه ونعيمه. ملك الحيرة بعد أبيه، وبقي كذلك حتى نفاه كسرى أبرويز. نهاية الأرب ١٥: ٣٢١ - ٣٣١، المقاصد ٢: ٦٦، الخزانة ١: ١٨٥ - ١٨٦.

(٣) من أبيات قالها للربيع بن زياد العبسي، وكان أثيراً عنده، وأساء إلى قوم لبيد بن ربيعة، وكان لبيد يومها غلاماً، فحضر في وفد من قومه إلى النعمان والربيع يأكل معه، فأنشد لبيد:

مهلاً - أبيت اللعن - لا تأكل معه ... إن استه من برص ملمعه
وإنه يدخل فيها أصبعه ... يدخله حتى يواري أشجعه

فتقزز النعمان مما سمع وأبعد الربيع، فكان يكذّب لبيداً، والنعمان يقول له: (قد قيل...) إلى آخره. وأول الأبيات:

شرد برحلك عني حيث شئت ولا ... تكثر عليّ ودع عنك الأقاويلا

وقبل الشاهد:

فما انتفاؤك منه بعد ما جزعت ... هوج المطيّ به أبراق شمليلا!!

وبعده:

فالحق بحيث رأيت الأرض واسعة ... فانشر بها الطرف إن عرضاً وإن طولا

يروى: (... بعد ما قطعت) (... أكناف شمليلا) (قد قيل إن صدقاً وان كذباً) (فما اعتذارك من شيء...) (فما اعتذارك من قيل...) سيبويه ١: ١٣١، الأغاني ١٧: ١٨٣ - ١٨٧، السبع ٥٠٩، الشجري ١: ٣٤١، ابن يعيش ٢: ٩٦، ٩٧ - ٩٨، ٨: ١٠١، ابن مالك ١: ١٣٥، الرضي ١: ٢٥٢، المغني ١: ٦٣، ابن عقيل ١: ٢٥٣ - ٢٥٥، المقاصد ٢: ٦٦ - ٧٢، الأشموني ١: ٢٤٢، السيوطي ١: ١٨٨ - ١٩٠، الهمع ١: ١٢١، الخزانة ٢: ٧٨ - ٨٠، شواهد ابن عقيل ٥٣٤، الدرر ١: ٩٠.

أي: إن[١] كان هو، أي: ذلك المقول، وكقوله[٢]: (اطلب[٣] العلم ولو بالصين[٤]) [التقدير: ولو كان هو، أي: العلم بالصين[٥]]. «**أو حاضر**» كقولك: لأرتحلن إن فارساً، وإن راجلاً[٦]، أي: إن كنت، وكذا قولك: لأطلبن العلم لو[٧] غنياً ولو فقيراً، أي: لو كنت.

وذكر المصنف الغائب والحاضر تبييناً للضمير المعلوم، ولم يذكر ذلك شرطاً؛ إذ لا ضمير إلا وهو لحاضر[٨] أو غائب، وكان ينبغي تقديم الحاضر في الذكر. «**فإن حسن مع**» (كان) «**المحذوفة بعد (إن)**» دون (لو) «**تقدير (فيه) أو (معه)**» [**أو نحو ذلك**[٩]]، **جاز رفع ما وليها**»، أي ولي (إن) نحو: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير)، أي: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، و(المرء مقتول بما قتل [به][٩] إن سيف فسيف)، أي: إن كان معه، أو في يده، أو عنده سيف فالمقتول هو به سيف، وهذا لاشك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة، وأما أنه يحكم بحسنه فلا؛ لأنه ضعيف من جهة المعنى؛ إذ معنى ـ إن كان في عملهم خير، وإن كان معه، أو في يده، أو عنده سيف ـ معنىً غير مقصود؛ لأن مراد المتكلم: إن كان نفس عمله خيراً، وإن كان ما قتل [به[٩]] سيفاً، لا أن لهم أعمالاً، وفي تلك الأعمال

---

(١) لان، ز، ظ.

(٢) وكقولك، ز، ظ.

(٣) اطلبوا، د.

(٤) حديث عن أنس أخرجه في العلم ١ : ٨ عن أنس ـ رضي الله عنه ـ من ثلاث طرق، وفيها: (اطلبوا العلم بالصين، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم)، وزاد في الثالثة: (. . . إن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العالم رضىً بما يطلب). وهو في الجامع الصغير ١ : ٤٤ منسوباً إلى ابن عدي في الكامل، والعقيلي في الضعفاء، والبيهقي في شعب الإيمان، وابن عبدالبر في العلم، عن أنس.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٦) رجلاً، ز.

(٧) ولو، د.

(٨) لحاضر، ظ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

خير، ولا أن صحبته أو في يده أو بحضرته وقت القتل سيفاً[١].

وقد يدفع هذا بأنه على التجريد، فيكون نحو: إن كان في عملهم خير، مثل ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[٢]، والمعنى إن كان عملهم خيراً، كما أن المعنى: أنها نفسها دار الخلد، وفيه أيضاً ضعف من جهة اللفظ؛ لأن حذف (كان) مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير، ولاسيما إذا كان الخبر جاراً ومجروراً[٣]، بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه، ولاسيما إذا كان ضميراً متصلاً، وتقدير[٤] التامة ـ وإن كان مما ينتفي به كثره[٥] المحذوف ـ ضعيف[٦] كما سيأتي. **«وإلا» يحسن**[٧] تقدير مثل ذلك **«تعين نصبه»**[٨] أي: نصب الاسم الأول الواقع بعد (إن)، نحو: أسير كما تسير، إن راكباً فراكب، وإن راجلاً [فراجل[٩]]، أي إن كنت راكباً فأنا راكب، وإن كنت راجلاً[١٠] فأنا راجل[١١].

«وربما جر» الاسم المذكور **«مقروناً بـ(إن لا) أو بـ(إن) وحدها، إن عاد اسم (كان) إلى مجرور بحرف»** نحو: المرء مقتول بما قتل به، إن سيف فسيف، أي: إن كان قتل بسيف فقتله أيضاً بسيف. وحكي عن يونس[١٢]: مررت برجل صالح، إن لا صالح فطالح. أي: إن لا يكن[١٣] المرور بصالح فالمرور بطالح، ومررت برجل إن زيد وإن عمرو؛ وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقديم ذكره، لكن

---

(١) سيف، د.

(٢) ﴿ذَٰلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ... جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ ٢٨ فصلت (٤١).

(٣) أو مجروراً، ز.

(٤) وتقديرا، د.

(٥) كثرة كثرة، د، كثره، ز.

(٦) فضعيف، ز، ظ.

(٧) حسن، ز، ظ.

(٨) نصب، ظ.

(٩) ليست في، د.

(١٠) راجل، د.

(١١) رجل، ز.

(١٢) حكى ذلك عنه سيبويه ١: ١٣٢ - ١٣٣.

(١٣) تكن، ز.

هذا مما يسهل الحذف، لا مما يوجب الاطراد ويسوّغ[1] القياس عليه، فلا يقال منه إلا ما سمع، هذا مذهب سيبويه، ونص المصنف على اطراده، وسيأتي في حروف الجر[2].

«وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب (إن) المذكورة خبر مبتدأ أولى من جعله خبر (كان) [مضمرة[3]]، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالاً» فيجعل الاسم الواقع بعد الفاء ـ في قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير) ـ خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير.

ويمكن أن يجعل مفعولاً بفعل[4] يليق بالمحل فيقدر: فهم يجزون خيراً، ويمكن
١٧٠ أن يجعل[5] حالاً فيقدر: فهم يلقون الجزاء خيراً، لكن الأول / أولى؛ لشياع إضمار
المبتدأ بعد الفاء وكثرته وقلة المحذوف؛ إذ هو مفرد، بخلاف التقديرين الأخيرين[6].

وكان الأولى بالمصنف أن يقول: أولى من نصبه، ونصبه مفعولاً أولى من نصبه حالاً، وهذا أولى من نصبه خبراً[7].

ووجه ذلك أن إضمار (كان) الناقصة بعد غير (إن) و(لو) قليل، وأن وجه المفعول أقل تقديراً من وجه الحال، وإنما كان ما ذكرناه أولى؛ لإفصاحه بأن الرفع أرجح من النصب، وبيان[8] الأرجح من أوجه النصب.

واعلم أن المصنف رحمه الله جرى على عادة كثير من النحاة في تعبيرهم عن الفاء الواقعة في مثل: إن جاء زيد فهو محسن، بأنها جواب الشرط، وفيه تسامح؛ إذ الفاء

---

(١) وسيوغ، د.
(٢) راجع التسهيل ١٤٨ ـ ١٤٩.
(٣) سقطت من، د، ز، ظ.
(٤) لفعل، د.
(٥) تجعل، د.
(٦) أهملت الخاء في، ظ.
(٧) خبر، د.
(٨) وبيان، ز، وسيان، ظ.

ليست الجواب قطعاً، وإنما هي رابطة الجواب، فثم مضاف محذوف ترك لظهور المراد.

«وإضمار (كان) الناقصة قبل الفاء أولى من [إضمار[1]] التامة»، فتقدير: إن كان في عملهم خير أولى من تقدير: إن كان خير، وإن كان أقل؛ لأن (كان) التامة قليلة الاستعمال، ولا يحذف[2] إلا كثير الاستعمال للتخفيف[3]، ولتكون الشهرة دالة على المحذوف، وأيضاً فيضعف تقديرها من جهة أن الكلام معها يصير كأنه أجنبي عن الأول، والمعنى على تعلقه به.

وقد ظهر مما تقدم أن في مسألة: (إن خيراً فخير) أربعة أوجه: رفعهما، ونصبهما، والمغايرة في الإعراب بينهما، وهي صادقة بصورتين:

قال الصفار: أحسن الأوجه نصب بعده رفع، ثم رفعهما - يعني لأنك حذفت عين ما أثبت - ثم نصبهما، ثم عكس الأول. وذكر السبب المقتضي لذلك ولا يخفى عليك إذا تأملت ما تقدم، ثم قال:

وكان الشلوبين يسوّي رفعهما ونصبهما؛ لأن قبح رفع الأول يقابله حسن رفع الثاني، وحسن نصب الأول يقابله قبح نصب الثاني، فيتكافآن، وهو باطل؛ لأنك إذا نظرت إلى الأحسنين رأيت رفع الثاني خيراً من نصب الأول؛ لاستوائهما في الإضمار، ورجحان رفع الثاني بأنك أضمرت نفس ما أظهرت، وإذا[4] نظرت إلى الأقبحين رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول؛ لاستوائهما في الإضمار، وضعف نصب الثاني بأنك أضمرت جملة، وفي رفع الأول لم تضمر جملة، ويوضحه[5] أن سيبويه[6] وصف رفعهما بأنه أحسن، ولم يصف بذلك نصبهما.

(١) ليست في، هـ
(٢) حذف، ر
(٣) بتخفيف، ر
(٤) فإذ، د
(٥) ويوضحه، د، ويوضحه، ز
(٦) تكلم سيبويه في ١ / ١٣٠ - ١٣٣ على مثل: (الناس مجزيون...) ونظائره، ولم يذكر ما نقل الشارح عنه. فلعله في موضع آخر.

«وربما أضمرت» (كان) **«الناقصة بعد (لدن)»** كقوله[(١)]:

مـــن لـــد شـــولا فإلـــى[(٢)] إتلائهـــا[(٣)]

أي: من لد كانت شولا، وقدره سيبويه[(٤)] والجمهور: من لد أن كانت.

قال المصنف[(٥)]: وتقدير (أن) مستغنىً عنه، كما يستغنى عنه بعد (مذ)، ومن الناس من حمل كلام سيبويه ومن تبعه على أنه تفسير معنى، لا تفسير[(٦)] إعراب.

والشول: هي النوق التي ارتفعت ألبانها، واحدها شائل[(٧)]. والإتلاء: مصدر قولك: أتلت الناقة إذا ولدت فصارت ذات تلو. **«و»** بعد **«شبهها»** أي: شبه (لدن) كقوله[(٨)].

---

(١) لم يعرف.

(٢) خالي، ز، ظ.

(٣) بيت من مشطور الرجز لا يعرف له ثان.

شولا: يروى بالنصب، فهو خبر (كان) المحذوفة، وهذا هو المقصود من إيراده، ويجوز أن يعرب مفعولاً مطلقاً عامله محذوف، أي: من لد شالت شولا. ويروى بالجر، ففيه وجهان:

أ ـ الأصل: من لد زمان شولها.

ب ـ الأصل: من لد كون شولها. وفي الوجهين حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

سيبويه ١: ١٣٤، الشجري ١: ٢٢٢، ابن يعيش ٤: ١٠١، ٨: ٣٥، شرح التسهيل ٥٩: ب، ١٠٥: أ، ابن الناظم ٥٥، الرضي ١: ٢٥٥، المغني ٢: ٤٧١، ابن عقيل ١: ٢٥٥، المقاصد ٢: ٥١ ـ ٥٥، التصريح ١: ١٩٤، الأشموني ١: ٢٤٣، السيوطي ٢: ٨٣٦ ـ ٨٣٧، الهمع ١: ١٢٢. الخزانة ٢: ٨٤ ـ ٨٥، شواهد ابن عقيل ٥٤ ـ ٥٥، الدرر ١: ٩١ ـ ٩٢.

(٤) راجع الكتاب ١: ١٣٤.

(٥) في شرح التسهيل ٥٩: ب.

(٦) لا تفسير لا تفسير، ز.

(٧) كذا في المخطوطات الثلاث، وهو مخالف لكلام الجوهري في ثلاثة مواضع، قال في الصحاح ٥: ١٧٤٢ (شول): «والشَّوْل أيضاً النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها... الواحدة شائلة وهو جمع على غير القياس... وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها أصلاً، والجمع: شُوَّل، مثر راكع وركع.

(٨) الراعي النميري، ويقال الأعشى، وليس في ديوان الثاني.

أزمــان قــومي والجمــاعــة كالــذي   لـزم الـرحـالة أن تميـل مميـلاً[(١)]

أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة. كذا قال[(٢)] سيبويه[(٣)].

«والتزم حذفها» أي حذف (كان) الناقصة **«معوضاً عنها»**[(٤)] كلمة **«(ما) بعد (أن)»** بفتح الهمزة [التزاماً][(٥)] **«كثيراً»** كقوله[(٦)]:

(١) ميلاً، ظ، والبيت آخر قصيدة مدح فيها عبدالملك بن مروان، وشكا إليه من السعاة: جماعة يبعثهم الخليفة لتحصيل الزكاة من الناس مطلعها:

ما بال دفّك بالفراش مزيـلا؟   أقذىً بعينك أم أردت رحيـلا؟

وقبل الشاهد:

مروان أحزمهم إذا حلت به   حدب الأمور وخيرها مسؤولا

أيام رفّع في المدينة ذيله   ولقد يرى زرعاً به ونخيلا

وديار ملك خربتها فتنة   ومشيّداً فيها الحمام ظليلا

يروى: (. . . إذا تركت به) (حدث الأمور. . . .) (أزمان رفّع. . .) (أيام قومي. . . .) (منع الرحالة. . .) (منع الدعامة. . .).

دفّك: جنبك. حدب، جمع أحدب: الشاق المركب، يعني شدائد الأمور.

الراعي ١٤٦، سيبويه ١: ١٥٤، السبع ٤٢٠، القرشي ٢: ٩١٢ ـ ٩٣٠، شرح التسهيل ٦٠: أ، ١٠٩: أ، ابن مالك ١: ٢٨٣، المقرب ١: ١٦٠، الرضي ١: ١٩٨، المقاصد ٢: ٥٩ ـ ٦٣، التصريح ١: ١٩٥، الأشموني ٢: ١٣٨، الهمع ١: ١٢٢، ٢: ١٥٦، الخزانة ١: ٥٠٢ ـ ٥٠٤، الدرر ١: ٩٢، ٢: ٢١١.

(٢) قاله، ز، ظ.

(٣) في كتابه ١: ١٥٤.

(٤) منها، م.

(٥) ليست في، ز.

(٦) العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة السلمي (. . ـ حوالي ١٨هـ / . . ـ حوالي ٦٣٩م).

شاعر مضري فارس. أسلم قبل فتح مكة بقليل، وهو من المؤلفة قلوبهم. ذم الخمر في الجاهلية.

شهد فتح مكة ويوم حنين مع رسول الله ﷺ.

ابن قتيبة ١: ٣٠٠، ٢: ٧٤٦ ـ ٧٤٨، الأغاني ١٤: ٣٠٢، الإصابة ٢: ٢٧٢، الخزانة ١: ٧٣ ـ ٧٤.

أبا خراشة أما أنت ذا نفر[١] فإن قومي لم تأكلهم الضبع[٢]

أي: لأن كنت، فحذف حرف الجر جوازاً على القياس، ثم حذف (كان) وأبدل منها (ما) فوجب الحذف؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد[٣] ظهور (كان) على [أن[٤]] (ما) زائدة لا عوض، ولم يبد[٥] مستنداً من جهة السماع، ثم أدغم
١٧١ النون الساكنة في الميم وجوباً، فبقي الضمير المرفوع / [المتصل[٦]] بلا عامل يتصل به في اللفظ، فجعل منفصلاً، فصار (أما[٧] أنت).

فإن قلت: بم[٨] يتعلق الجار المقدر؟.

قلت: بمحذوف تدل[٩] عليه القرينة، والمعنى: لا تفخر لأجل كونك[١٠] ذا عدد، فإني أيضاً مشاركك في ذلك؛ إذ قومي باقون لم تستأصلهم الأزمان.

---

(١) النفر، ز.

(٢) خاطب به أبا خراشة خُفاف بن نَدبة، الضبع: السنة المجدبة.
العباس ١٢٨ (ما نسب إليه)، سيبويه ١: ١٤٨، الخصائص ٢: ٣٨١، المنصف ٣: ١١٦، ٢٥٩، الشجري ١: ٣٤، ٣٥٣، ٢: ٣٥٠، الإنصاف ٧١، ابن يعيش ٢: ٩٩، ٨: ١٣٢ - ١٣٣، شرح التسهيل ٦٠: أ، ابن مالك ١: ١٣٥، المقرب ١: ٢٥٩ الرضي ١: ٢٥٣، ٢: ٣٦٩، المغني ١: ٣٤، ٦١، ٢: ٤٨٩، ٧٧٥، ابن عقيل ١: ٢٥٦ - ٢٥٧، المقاصد ٢: ٥٥ - ٥٩، ابن الناظم ٥٦، التصريح ١: ١٩٥، الأشموني ١: ٢٤٤، ٤: ٤٩، السيوطي ١: ١١٦ - ١١٨، ١٧٩، الاشتقاق ٣١٣، الهمع ١: ١٢٢، الخزانة ٢: ٨٠ - ٨٢، ٤: ٤٢١، يس ١: ١٩٤، شواهد ابن عقيل ٥٥ - ٥٦، الدرر ١: ٩٢ - ٩٣.

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) يبدِ، ظ.

(٦) ليست في، ر.

(٧) [illegible]

(٨) [illegible]

(٩) [illegible]

(١٠) كونك، ذ.

وأبو خراشة : ـ بضم الخاء المعجمة ـ شاعر مشهور اسمه خفاف[١] ـ بخاء معجمة مضمومة وفاءين بينهما ألف ـ ابن ندبة[٢] على وزن تمرة، وهي أمه. والنفر: عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة. والضبع: السنة المجدبة[٣]. و(تأكلهم): استعارة تبعية، أي تهلكهم بسبب الجدب[٤]، شبه إهلاكها إياهم بالأكل، ومراده أن قومه أقوياء لم تهلكهم السنة المجدبة[٥]، لما هم عليه من القوة والجدة[٦]. وفهم ابن الحاجب البيت على وجه آخر، فقال:

معناه أنه يمدح أبا خراشة، أي: أنا بخير، لا تأكلنا السنون، ولا يضرنا ضار؛ لأجل أن كنت ذا نفر، يعني إنا بنعمة مادمت في نعمة.

وقال الكوفيون: (أن) المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية وجوزوا مجيء (أن) المفتوحة شرطية، وقالوا: قد قرىء: ﴿أَن تَضِلَّ [إِحْدَىٰهُمَا]﴾[٧]، بفتح الهمزة وكسرها[٨]، والمعنى واحد، و(أن) المكسورة فيه شرطية، فكذا المفتوحة، و(ما) عندهم عوض من الفعل المحذوف.

قال[٩] الرضي[١٠]: ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه: أما المعنى فلأن معنى البيت: إن كنت ذا عدد فلست بمفرد. وأما اللفظ

---

(١) خفاق، ز.

(٢) نوبة، ز، ظ.

(٣) أعجمت الدال في، ز، ظ.

(٤) أعجمت الدال في، د، ز، ظ، وليس صحيحاً.

(٥) واجد، ز، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿... وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ... فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ..﴾ ٢٨٢ البقرة (٢).

(٨) أما الكسر فقرأ به حمزة من العشرة، والأعمش من غيرهم، وأما الفتح فقرأ به باقي العشرة. الكشاف ١: ٣٢٦، البحر ٢: ٣٤٨، النشر ٢: ٢٣٦.

(٩) وقال، د.

(١٠) في شرح الكافية ١: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

فلمجيء الفاء في هذا البيت، وفي قوله[١] :

إما أقمت وأما أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر[٢]

فعطف (أما أنت) ـ بفتح الهمزة ـ على (إما أقمت) بكسر الهمزة، وهو حرف شرط بلا خلاف. وفيه بحث ذكرناه في حاشية المغني[٣] . «**وبعد (إن)**» بكسر الهمزة «**قليلاً**» كقول العرب[٤] : (افعل هذا إما لا)، أي: إن كنت لا تفعل غيره، ولا تحذف[٥] الفعل مع المكسورة معوضاً منه (ما) إلا في هذا، فلو قلت: إما كنت منطلقاً انطلقت، كانت (ما) زائدة، ولا يجوز: إما أنت منطلق انطلقت.

«**ويجوز**[٦] **حذف لامها**» أي لام الكلمة التي هي مضارع (كان) «**الساكنة**[٧]» احترازاً من اللام المتحركة[٨] . «**جزماً**» أي: مجزوماً، أو[٩] سكون جزم، احترازاً من سكون الوقف، فدخل نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[١٠] ، ونحو: ﴿قَالُوا لَمْ

---

(١) لا يعرف.

(٢) البيت كثير الدوران، ولكن لا سابق له ولا لاحق. ابن يعيش ٢ : ٩٨، ٩٩. شرح التسهيل ٦٠ : أ، ابن مالك ١ : ١٣٥، الرضي : ١ : ٢٥٤، المغني ١ : ٣٤ ـ ٣٥، السيوطي ١ : ١١٨ ـ ١١٩، الخزانة ٢ : ٨٢ ـ ٨٣.

(٣) أهملت الغين في، ظ، والبحث الذي أشار إليه موجود في تحفة الغريب ١٤ : ب، وخلاصته: أن ابن هشام وافق الكوفيين في قولهم: إنّ (أنّ) ـ بفتح الهمزة وسكون النون ـ ترد شرطية، وأيد ذلك بأمور، منها عطفها على (إن) المكسورة الهمزة كما في هذا البيت، واحتج لذلك بأن المعطوفة لو كانت مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، ونظر فيه الدماميني بأنه يجوز أن يكون المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف، أي: إن أقمت ووقع ارتحالك.

(٤) القرب، د.

(٥) يحذف، ظ، والخطاب أولى بما يأتي.

(٦) ولا يجوز، ظ. وهو خطأ.

(٧) الساكن، ز، ظ.

(٨) المحركة، ز، ظ.

(٩) أي، ز، ظ.

(١٠) ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ . .﴾ ٢٠ مريم (١٩).

نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ﴾[١] ونحو: ﴿وَلَا تَكُ[٢] فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾[٣]، ونحو: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ [إِيمَٰنُهُمْ[٤]][٥]﴾، وسوغ هذا الحذف كثرة استعمال هذه الكلمة، وشبه النون بحرف العلة.

ثم الحذف مقيد بأن لا يتصل بالنون ضمير، احترازاً من أن يتصل بها ذلك، فلا يجوز الحذف حينئذ، كقوله[٦]:

فإن لم يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها[٧]

فمن ثم يتوجه على المصنف مناقشة في إطلاقه جواز الحذف «**ولا يمنع ذلك**» الذي ذكرناه من جواز اللام الساكنة [جزماً[٨]] «**ملاقاة ساكن، وفاقاً ليونس**»، وخلافاً لسيبويه، واختار المصنف[٩] الأول مستنداً إلى استعمالات وقعت للعرب كذلك، كقوله[١٠]:

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى[١١] بالسرر[١٢]

(١) الآية ٤٣ المدثر (٧٤).

(٢) فلا، د، ز، ظ، والموافق لما في المصحف ما أثبت.

(٣) ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ...﴾ ١٢٧ النحل (١٦).

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) ﴿... لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ...﴾ ٨٥ غافر (٤٠).

٦) أبي الأسود الدؤلي.

٧) مر الكلام عليه في ٢ : ١٠٢.

٨) سقطت من، ز، ظ.

٩) في شرح التسهيل ٦٠: أ.

١٠) حسيل أو حسين بن عرفطة: شاعر جاهلي.

١١) يعفي، ز، ظ.

١٢) بالسور، د، ز، ظ، وهو تصحيف كما ستعرف، وبعد البيت:

غير الجدة من عرفانه خرق الريح وطوفان المطر

يروى: (... على أن هاجه) (... تعفىً ودثر).

السرر: يروى بضم السين وفتح الراء، وبكسر السين وفتح الراء، وهو موضع مختلف فيه: واد يدفع من اليمامة إلى أرض حضرموت، أو موضع على أربعة أميال من مكة عن يمين الجبل بطريق منى، أو واد على أربعة أميال من مكة على يمين الجبل. عرفانه: معرفته، مصدر

وقوله[١] :

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة[٢] ضيغم[٣]

وقوله[٤] :

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغنٍ عنه عقد التمائم[٥]

قال[٦] : ولا ضرورة في هذه الأبيات لتمكن الشاعر الأول أن يقول: لم يكن حق سوى أن هاجه. والثاني من أن يقول: فإن تكن المرآة أخفت وسامة. والثالث من أن يقول: إذا لم يكن[٧] من همة المرء ما نوى.

١٧٢ وأنت خبير بأن هذا مشي ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[٨] من دعواه في الضرورة / ما

= مضاف إلى المفعول به. خرق، جمع خرقة؛ وهي القطعة، ويروى بضم الخاء والراء، جمع خريق، وهي الريح التي تتخرق في الجبال وغيرها. طوفان المطر: كثرته. أبو زيد ٧٧: الخصائص ١: ٨٩ - ٩٠، المنصف ٢: ٢٢٨، ٤١٢، شرح التسهيل ٦٠أ، الرضي ٢: ٣٠١، الخزانة ٤: ٧٢ - ٧٤، الهمع ١: ١٢٢، الدرر ١: ٩٣.

(١) خنجر بن صخر الأسدي.

(٢) جهة، د.

(٣) البيت تتداوله كتب النحو مفرداً. الإنصاف ٤٢٢، شرح التسهيل ٦٠: أ، ابن الناظم ٥٦، المقاصد ٢: ٦٣ - ٦٤، التصريح ١٩٦، الأشموني ١: ٢٤٥، الهمع ١: ١٢٢، الدرر ١: ٩٣.

(٤) لم يسموه.

(٥) في شرح التسهيل ٦٠: أ (. . . عقد الرتائم).

الهمع ١: ١٢٢، الدرر ١: ٩٣ - ٩٤، ويشبه هذا البيت قول الشاعر: - أنشده في الصحاح ٥: ١٩٢٧ واللسان (رقم) -

إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم فليس بمغن عنك عقد الرتائم

وأنشد ثعلب ١١٨:

إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسنا لإخواننا لم تغن عنا الرتائم

ولا شاهد في البيتين.

(٦) في شرح التسهيل ٦٠: أ.

(٧) تكن، ظ.

(٨) اقتبسه من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ . . . فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ . . .﴾ ١٠٩ التوبة (٩).

تقدم[١] مما يفضي[٢] [إلى[٣]] أن لا يثبت في كلام العرب ضرورة، إما دائمًا أو غالباً. وليس في كلامه ما يقتضي أن الثبوت عند ملاقاة الساكن أرجح، وقد صرح بأرجحيته في الشرح[٤].

قال: ولذلك لم يقع الحذف في القرآن[٥] نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٦].

«**ولا يلي ـ عند[٧] البصريين ـ (كان) وأخواتها**» بالنصب على أنه مفعول مقدم «**غير ظرف**» بالرفع على أنه فاعل (يلي) نحو: كان عندك جالساً. «**وشبهه**» نحو: كان على الفرس زيد راكباً. «**من[٨] معمول خبرها**» فلا يجوز عندهم: كان طعامك زيد يأكل[٩]، ولا: كان طعامك يأكل زيد.

وإنما أجازوه في الظرف وشبهه على سبيل التوسع فيهما، ولهم في ذلك عادة معروفة. «**واغتفر ذلك بعضهم**» كابن السراج والفارسي. «**مع اتصال العامل**» نحو: كان طعامك [يأكل زيد، ولا يجيز ذلك مع انفصال العامل عن معموله نحو: كان طعامك[٣]] زيد يأكل. والكوفيون يجيزون كلتا المسألتين. «**وما أوهم خلاف ذلك**» كقوله[١٠]:

قنافذ هداجون حول بيوتهم   بما كان إياهم عطية عودا[١١]

(١) في ٢ : ٢١٨.

(٢) يقتضي، د.

(٣) ليست في، د.

(٤) في شرح التسهيل ٦٠ : أ

(٥) يعني إذا ولي الفعل: (يكن) ساكن.

(٦) ﴿... مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ البينة (٩٨).

(٧) عبد، ز.

(٨) مع، ظ.

(٩) آكلا، د.

(١٠) الفرزدق.

(١١) هذه رواية النحويين، أما رواية الديوان فهي:

قنافذ درامون خلف جحاشهم   لما كان إياهم عطية عودا

والبيت من قصيدة هجا فيها جريراً وقومه. مطلعها:

رأى عبد قيس خفقة شوّرت بها   يدا قابس ألوى بها ثم أخمدا

وقوله[(١)]:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى تلقي[(٢)] المساكين[(٣)]

«قدر البصريون فيه[(٤)] ضمير الشأن»[(٥)] مستتراً في الفعل، فلا يكون معمول

= وقبل الشاهد:

ولكن ظربى عندها يصطلونها يصفون للزرب الصفيح المسندا

وبعده:

إذا عسكرت أم الكلبيّ حوله وظيفاً كظنبوب النعامة أسوداً

يروى: (... أهوى بها حين أهمدا) (ولكن ظرابي...).

عبد قيس: رجل من عدي بن جندب بن العنبر. شورت بها: رفعتها. والضمير عائد على النار. ألوي: أشار. الزرب: حظيرة الغنم. الصفيح: صخور عراض رقاق. المسند: المبني. درامون: مشاؤون في سعة وتقارب خطو. هداجون: من الهدج، وهو السير في ارتعاش، أو من الهدجان، وهو السير السريع. عطية: أبو جرير. الوظيف: مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل ونحوهما. الظنبوب: العظم اليابس من قدم الساق.

الفرزدق ١: ٢١٢ ـ ٢١٥، المقتضب ٤: ١٠١، شرح التسهيل ٦٠: أ، ابن مالك ١: ١٣١، ابن الناظم ٥٤، الرضي ٢: ٢٩٩، المغني ٢: ٦٧٥، ابن عقيل ١: ٢٤٣ ـ ٢٤٥، المقاصد ٢: ٢٤ ـ ٢٨، التصريح ١: ١٩٠، الأشموني ١: ٢٣٧ ـ ٢٣٨، الهمع ١: ١١٨، الخزانة ٤: ٥٧ ـ ٥٨، الدرر ١: ٨٧، شواهد ابن عقيل ٤٨ ـ ٤٩.

(١) حميد بن مالك الأرقط من البخلاء.

(٢) يلقى، د.

(٣) من أبيات قالها في قوم نزلوا به فقدم لهم جلة تمر فأكلوها كلها.

أولها:

لا مرحباً بوجوه القوم إذ حضروا كأنهم إذ أناخوها الشياطين

وقبل الشاهد:

باتوا وجلتنا الصهباء بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين

يروى: (... وجلتنا البرني...) (كأن أنيابهم...).

الجلة: قفة يوضع فيها التمر تتخذ من الليف والسعف. البرني: نوع من التمر جيد. معرّسهم: موضع نزولهم آخر الليل.

الشجري ٢: ٢٠٣ ـ ٢٠٤، شرح التسهيل ٦٠: أ، ابن مالك ١: ١٣٢، ابن الناظم ٥٤، ابن عقيل ١: ٢٤٥، الأشموني ١: ٢٣٩، المقاصد ٢: ٨٢ ـ ٨٥، شواهد ابن عقيل ٥٠.

(٤) قدر فيه البصريون، م.

(٥) الشأن اسما، م.

خبر (كان) قد وليها[١] في البيت الأول، ولا معمول خبر (ليس) قد وليها في البيت الثاني، نعم يكون[٢] المقدم معمولاً لخبر المبتدأ، وفي المسألة خلاف.

قال ابن قاسم: واعلم أنه يتأتى في مسألة (كان زيد آكلاً طعامك)، أربعة وعشرون تركيباً، ستة مع تقديم (كان)، وهي: كان زيد آكلاً طعامك، كان طعامك زيد آكلاً، كان طعامك آكلاً زيد، كان آكلاً طعامك زيد، كان آكلاً زيد طعامك، كان: طعامك آكلاً. وكلها جائزة إلا الخامس فيمتنع عند البصريين، وإلا السادس فإن بعض البصريين منعه، وبعضهم أجازه.

وستة مع تقديم (زيد)، وهي زيد كان آكلاً طعامك، زيد كان طعامك آكلاً، زيد آكلاً كان طعامك، زيد طعامك كان آكلاً، زيد طعامك آكلاً كان، زيد آكلاً طعامك [كان[٣]]. وكلها جائزة [عند البصريين[٤]].

وستة مع تقديم (آكلاً)، وهي: آكلاً كان زيد طعامك، آكلاً كان طعامك زيد، آكلاً زيد كان طعامك، آكلاً زيد طعامك كان، آكلاً طعامك كان زيد، آكلاً طعامك زيد كان. وكلها جائزة عند البصريين إلا الثاني، وفي الأول قبح؛ للفصل بين الخبر المقدم ومعموله المؤخر[٥].

وستة مع تقديم (طعامك)، وهي: طعامك كان زيد آكلاً، طعامك زيد آكلاً كان، طعامك آكلاً زيد كان، طعامك زيد كان آكلاً، طعامك كان آكلاً زيد، طعامك آكلاً كان زيد. وكلها جائزة عند البصريين، ولبعض الكوفيين خلاف في بعض المسائل لا نطّول بذكره[٦]. ونقل بعض المغاربة أن تقديم معمول الخبر وحده على (كان) وأخواتها لا يجوز ظرفاً كان أو غيره؛ لكثرة الفصل، والصحيح جوازه مطلقاً، قال تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[٧]. انتهى.

(١) وها، د.

(٢) تكون، د.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) المتأخر، د.

(٦) بذكرها، د.

(٧) ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ...﴾ ٤٠ سبأ ٣٤.

الحروف المشبهة بليس

«**فصل**» في الكلام على (ما) الحجازية وما ألحق بها، وعلى مواضع تزاد فيها[(١)] (إن) والباء، وعلى[(٢)] أمور تتعلق بـ(ليس).

«**ألحق الحجازيون**»، وكذا التهاميون فيما حكاه الكسائي «**بـ(ليس)**» في إدخالها ناسخة على المبتدأ، فترفعه ويسمى اسمها، والخبر، فتنصبه ويسمى خبرها «**(ما) النافية**» فعملت العمل المذكور، وكان الأصل أن لا تعمل[(٣)] كما في لغة المهملين لها، وهم تميم، قاله/ سيبويه[(٤)]، وقال المصنف[(٥)]: هم غير الحجازيين. ورد بما نقله ١٧٣أ الكسائي عن أهل تهامة من إعمالها، كما مر. إذ[(٦)] قياس العوامل أن تختص[(٧)] بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل، لتكون[(٨)] متمكنة بثبوتها في مركزها، و(ما) مشتركة بين الاسم والفعل، لكن الحجازيون[(٩)] أعملوها مع عدم الاختصاص؛ لقوة مشابهتها لـ(ليس)[(١٠)]؛ لأن معنييها في الحقيقة سواء «**بشرط تأخير**[(١١)] **الخبر**» ظرفاً كان أو غيره، نحو: ما قائم زيد، وما عندك بكر، وما في الدار خالد؛ وذلك لضعفها في العمل، فلا تتصرف[(١٢)] بأن تعمل[(١٣)] النصب قبل الرفع. «**وبقاء نفيه**» أي نفي

(١) تزاد فيها، د، ترادفها، ز، ظ.
(٢) على، ز.
(٣) يعمل، ز.
(٤) في كتابه ١ : ٢٨.
(٥) في شرح التسهيل ٦٠: ب.
(٦) اد، ز.
(٧) أهملت التاء في، د.
(٨) ليكون، د، ز.
(٩) الحجازيين، د، وهو متجه إذا شددت (لكن).
(١٠) بليس، د، تنيس، ز.
(١١) تأخر، م.
(١٢) يتصرف، ز.
(١٣) يعمل، ز

الخبر؛ لأن عملها إنما كان لأجل النفي الذي شابهت به، فكيف تعمل مع زوال المشابهة بانتقاض النفي!!. «وفقد (إن)» لأنها تشابه (إن) النافية لفظاً فكأن (ما) النافية دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب فصارت [إن[1]] كـ(إلا[2]) الناقضة[3] لنفي (ما) [في[4]] نحو: ما زيد إلا منطلق. ويحتمل أنها منعت (إن) العمل لوقوع الفصل بين (ما) ومعمولها بغير الظرف. وهذا الشرط ذكر المصنف[5] أنه متفق عليه، وليس كذلك، بل نقل غيره عن الكوفيين أنه لا يشترط، وأنشد يعقوب[6]:

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً[7] ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف[8]

«وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر» فلو تقدم معمول الخبر وهو غير ظرف أو شبهه بطل العمل كقوله[9]:

(١) ليست في، د.

(٢) لا، ظ.

(٣) الناقصة، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) في شرح التسهيل ٦٠: ب.

(٦) ابن السكيت نص عليه البغدادي.

(٧) ذهب، ظ.

(٨) البيت لا يعرف له قائل، ولا يحفظ له سابق ولا لاحق.
بنو غدانة: حي من يربوع من بني تميم. ذهب: يروى بالرفع على إهمال (ما)؛ لاقترانها بـ(إن)، ويروى بالنصب على إعمال (ما) والاستشهاد هنا بهذه الرواية، فلم يجمعوا على أن عدم اقتران (ما) بـ(إن) شرط في عملها. صريف: فضة. خزف: فخار، ويروى: الخزف.
ثعلب ٨٠٩، شرح التسهيل ٦٠: ب، ابن مالك ١: ١٣٩، ابن الناظم ٥٦، الرضي ٢٦٧، المغني ١: ٢١ ـ ٢٢، المقاصد ٢: ٩١ ـ ٩٢، التصريح ١: ١٩٦ ـ ١٩٧، السيوطي ١: ٨٤، الهمع ١: ١٢٣، الخزانة ٢: ١٢٤ ـ ١٢٥، الدرر ١: ٩٥.

(٩) مزاحم بن عمرو بن الحارث، أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث العقيلي (. . . ـ حوالي ١٢٠هـ / . . . ـ حوالي ٧٣٨م) من بني عقيل بن كعب بن عامر بن صعصعة. شاعر بدوي غزل من الشجعان. شهد له بالإجادة الفرزدق وجرير وذو الرمة. وضعه ابن سلام في الطبقة العاشرة من الإسلاميين. الجمحي ٢: ٧٦٩ ـ ٧٧٧، الأغاني ١٩: ٩٨ ـ ١٠٤، السيوطي ٢: ٩٧١، الخزانة ٣: ٤٥.

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منىً[1] أنا عارف[2]

فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو شبهه جاز تقديمه مع بقاء العمل، تقول: ما عندك زيد جالساً، وما في الدار عمرو قائمًا، وذلك للتوسع فيهما كما مر.

«و(إن) المشار إليها» في قولنا: وفقد (إن) **«زائدة كافة»** لـ(ما) عن العمل **«لا نافية»** مؤكدة لـ(ما) **«خلافاً للكوفيين»**.

قال المصنف[3]: وما زعموه من ذلك مردود بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل [كما لم يغير العمل[4]] تكرار (ما)، قال الراجز[5]:

لا ينسك الأسى تأسياً فما[6] ما من حمام أحد معتصما[7]

والثاني: أن العرب قد استعملت (إن) زائدة بعد (ما) الاسمية[8] [الموصولة[9]]

---

(١) منا، ز.

(٢) يروى (كل) بالنصب وبالرفع، فأما النصب فعلى أنها مفعول مقدم علمه (عارف)، و(ما) غير عاملة لتقدم معمول الخبر، وتقدم معموله كتقدمه، وأنت على علم بأن من شرط عملها تأخير معمول الخبر. وأما الرفع فيحتمل معه إعمال (ما) وإهمالها، فجملة الخبر (أنا عارف) في محل رفع أو نصب والعائد محذوف؛ إذ الأصل عارفه.
سيبويه ١: ٣٦، ٧٣، شرح التسهيل ٦٠: ب، ابن الناظم ٥٧، المغني ٢: ٧٧٤، المقاصد ٢: ٩٨، التصريح ١: ١٩٨ - ١٩٩، الأشموني ١: ٢٤٩، السيوطي ٢: ٩٧٠ - ٩٧١، الخزانة ٣: ٤٣ - ٤٥.

(٣) في شرح التسهيل ٦٠: ب.

(٤) ليس في، ز.

(٥) لم يسموه.

(٦) ألحقت بالعجز في، د.

(٧) لا يعرف له مزيد. شرح التسهيل ٦٠: ب، المقاصد ٤: ١١٠ - ١١١، الأشموني ٣: ٨٣، الهمع ١: ١٢٤ - ٢: ١٢٥، الخزانة ١٢٤، يس ٢: ١٣٠، الدرر ١: ٩٥، ٢: ١٦١.

(٨) الاسفهامية، ظ.

(٩) ليست في، ط.

و(ما) المصدرية التوقيتية، لشبهها[١] في اللفظ بـ(ما) النافية، فلو لم تكن المقترنة بـ(ما) النافية زائدة لم يكن[٢] لزيادتها بعد الموصولين مسوغ. **«وقد تزاد»** (إن) **«قبل صلة (ما) الاسمية»** كقوله[٣]:

يرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض[٤] دون أدناه الخطوب[٥]

«و» (ما) **«الحرفية»**[٦] كقوله[٧]:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لايزال يزيد[٨]

(١) لشبهها، د، ز، ظ، والصحيح ما فعلت؛ لأن الضمير عائد إلى الموصولة والمصدرية.

(٢) تكن، ز، ظ.

(٣) جابر بن رألان الطائي: أو إياس بن الأرتّ.

(٤) ويعرس، ز، ظ.

(٥) ثاني أبيات، أولها:

فإن أمسك فإن العيش حلو إليّ كأنه عسل مشوب

وثالثها:

وما يدري الحريص علام يلقي شراشره أيخطىء أم يصيب

يروى: (يرجي العبد ما إن لا يلاقي) (... ما لا أن...) (... دون أبعده..)

الشاهد: الرواية الأولى شاهد على زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة لتشبيهها بـ(ما) النافية لفظاً، وليس لإنكار ذلك ما يبرره. والرواية الثانية يؤيد بها قول الخليل في (لن): إن أصلها لا أن، ومقتضاه أن تكون الهمزة مفتوحة، وكسرها جائز على زيادة (إن) بعد (لا) النافية كما زيدت أختها (ما).

إلي: بمعنى (عند). شراشره: نفسه، وأصله الأثقال، جمع شرشرة. أبو زيد ٦٠ ـ ٦٢١، الكشاف ٤: ٣٠٩، شرح التسهيل ٦٠: ب، ٧٤: ب، الرضي ٢: ٢٣٥، المغني ١: ٢٢، ٢: ٧٥٦، التصريح ٢: ٢٣٠، السيوطي ١: ٨٥، الهمع ١: ١٢٥، الخزانة ٣: ٥٦٧ ـ ٥٦٩، شواهد الكشاف ٤١ ـ ٤٢، الدرر ١: ٩٧.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) لم يسموه.

(٨) مر في ص ٢٠٢.

«و» [قد[1]] تزاد (إن) أيضاً «**بعد [ألا[2]] الاستفتاحية**»[3] كقوله:[4]

ألا إن سرى[5] ليلي[6] فبت كئيباً[7] أحاذر[8] أن تنأى[9] النوى[10] بغضوبا[11]

«و» تزاد أيضاً «**قبل مدة الإنكار**» سمع سيبويه رجلاً من العرب يقال له: أتخرج[12] إن أخصبت البادية؟، فقال: أنا إنيه[13]. منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك، وسيأتي فيه كلام في باب الحكاية إن شاء الله [تعالى[1]].

«**وليس النصب بعد (ما) لسقوط باء الجر**[14]، **خلافاً للكوفيين**» فإنهم زعموا أن (ما) لا عمل لها، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وانتصاب الثاني بنزع الخافض، وهو باء الجر، وليس بشيء؛ لأن[15] الباء زائدة، فإذا لم تثبت لم يحكم بزيادتها، وأيضاً ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه كما في: (استغفرت الله ذنباً)؛ وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض، بل الناصب هو الفعل أو شبهه، فنصب المجرور محلاً؛ إذ لا يمكن نصبه / لفظاً بسبب الجار، ١٧٤

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ليست في، ز.

(٣) الاستفهامية، د.

(٤) غير معروف.

(٥) سرت، ز.

(٦) ليلى، د، ظ.

(٧) كئيبا، ز، كيبا، و، ظ.

(٨) أهملت الذال في، د.

(٩) ينأى، ز.

(١٠) الدوى، ظ.

(١١) لم أجد في مراجعي مزيداً عليه. كئيباً: سيء الحال من الحزن. النوى: البعد. غضوب: اسم امرأة؛ ولهذا منعه الصرف. شرح التسهيل ٦٠: ب، المغني ١: ٢١، السيوطي ١: ٨٦، الهمع ١: ١٢٤، الدرر ١: ٩٧.

(١٢) أهملت الخاء والجيم في، د، والتاء والجيم في، ز.

(١٣) أهملت الياء في، ز، ظ.

(١٤) بسقوط بالجر، د.

(١٥) فإن، د.

فإذا[١] عدم الجار ظهر عمله المقدر، هذا مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده أيضاً [ليس[٢]] بقياس، كما كان مع (أنْ) و(أنّ).

«**ولا يغني عن اسمها**» أي: اسم (ما) «**بدل موجب، خلافاً للأخفش**» فإنه أجاز ـ في نحو: ما أحد قائمًا إلا زيد ـ [حذف[٣]] [اسم (ما)، والاستغناء عنه ببدله الموجب بـ(إلا)، فتقول: ما قائمًا إلا زيد[٤]].

قال المصنف[٥]: ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديراً بالرد؛ لأن المراد منه مجهول؛ لاحتمال أن يكون أصله: ما كان قائمًا إلا زيد.

وحكى غير المصنف جواز هذه المسألة عن الأخفش على وجه آخر، فادعى أن (إلا) داخلة على اسم (ما)، والمنصوب المقدم[٦] خبرها.

وهو أيضاً مردود بما فيه من إعمال (ما) غير مستكملة لشروط[٧] الإعمال، مع أن هذا التركيب لم يسمع. «**وقد تعمل**» (ما)«**متوسطاً خبرها**[٨] **وموجباً بإلا، وفاقاً لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني**» فيجوز: ما قائمًا زيد، وما زيد إلا قائمًا. فأما [ما[٩]] نسبه[١٠] المصنف إلى سيبويه فهو محكي عن الجرمي، وزعم أنه لغة، وحكى: (ما مسيئاً من أعتب)، والذي قاله سيبويه[١١]:

وإذا قلت: ما منطلق عبدالله،و[ما[١٢]] مسيء من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن

(١) وإذا، ز، ظ.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.

(٥) في شرح التسهيل ٦٠: ب ـ ٦١: أ.

(٦) المتقدم، د.

(٧) الشروط، ظ.

(٨) خبرها، ز.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) نسبة، ظ.

(١١) في كتابه ١: ٢٩.

(١٢) سقطت من، د.

يكون[١] مقدماً مثله مؤخراً، كما أنه لا يجوز: إنّ أخوك عبدالله، على حد قولك: إن عبدالله أخوك؛ لأنها ليست بفعل. وهذا[٢] نص صريح في المنع، ثم إنه شبهه بشيء لا خلاف في منعه، ثم قال[٣]:

وزعم أن بعضهم قال: ـ وهو الفرزدق ـ

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[٤]

(١) تكون، ز.

(٢) فهذا، ز، ظ.

(٣) في كتابه ١: ٢٩

(٤) من قصيدة مدح فيها عمر بن عبدالعزيز بن مراون. مطلعها:

زارت سكينة أطلاحاً أناخ بهم شفاعة النوم للعينين والسهر

وقبل الشاهد:

وما أعيد لهم حتى أتيتهم أزمان مروان إذ في وحشها غرر

وبعده:

وهم إذا حلفوا بالله مقسمهم يقول: لا والذي من فضله عمر

الشاهد: شرط النحويون لإعمال (ما) شروطاً منها: أن لا يتقدم الخبر، و (مثل) في البيت خبر (ما)، ومع ذلك فهو منصوب، فقيل: إن الأمر باقٍ على أصله، وهذا من القليل. وأبى هذا أكثر الناس فذهبوا يؤولون البيت، وخلاصة ما قيل فيه:

١ ـ خبر (ما) محذوف، أي: ما في الوجود مثلهم بشر، واختلفوا في (مثل) فقيل:

(أ) حال، وهي في الأصل صفة لاسم (ما)، ثم قدمت.

(ب) ظرف مكان، أي: ما في مكان مثل مكانهم بشر.

٢ ـ الفرزدق تميمي، ولكنه أجراه على لغة الحجازيين جهلاً بشروطهم.

٣ ـ الإعمال في البيت من صنيع الراوي.

٤ ـ مثل مبنية في محل رفع خبر مقدم، لإضافتها إلى مبني وهو. الضمير، وهذا جائز في المبهمات إذا أضفناها إلى مبني كـ(غير).

الفرزدق ١: ٢١٩ ـ ٢٢٤، سيبويه ١: ٢٩، المقتضب ٤: ١٩١ ـ ١٩٢، المقرب ١: ١٠٢، التصريح ١: ٩٨، شرح التسهيل ٦١: أ، ١٠٠: أ، ابن مالك ١: ١٢٩، ١٤٠، ابن الناظم ٥٦، الرضي ١: ٢٦٧، المغني ١: ٨٧، ٤٠٢، ٢: ٥٧٠ ـ ٥٧٦، المقاصد ١: ٩٦ ـ ٩٨، الأشموني ١: ٢٣٠، ٢٤٨ ـ ٢٤٩، السيوطي ١: ٢٣٧ ـ ٢٣٨، ٢: ٧٨٢، الهمع ١: ١٢٤، ١٢٩، ٢٤٩، الخزانة ١: ١٣٠ ـ ١٣٣، الدرر ١: ٩٥ ـ ٩٦، ١٨٨.

ثم قال[١]: وهذا لا يكاد يعرف. فهذا شيء لم يحكه سيبويه [عن العرب[٢]]، وإنما قال: وزعموا. فحكاه عن غيره، ثم نفى مقاربة عرفانه على حد قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[٣]، والقولان عن الفراء. وزعم ابن عصفور[٤] الجواز إن كان الخبر ظرفاً[٥] أو جاراً ومجروراً، فيكون[٦] بمنزلة باب (إن).

وقال ابن معطي[٧]:- في (وإذ[٨] ما مثلهم بشر) قيل[٩]: إن (مثلهم) ظرف، وقد وجدت لذلك شاهداً في كتاب الله تعالى، قرىء شاذاً[١٠]: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلَهُمْ﴾[١١]، أي في منزلتهم، وفي مثل حالهم، وكذا التقدير في البيت، أي: ما[١٢] في مثل رتبتهم بشر. انتهى

(١) في كتابه ١ : ٢٩.

(٢) ليست في، ظ.

(٣) ﴿... ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ... وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ ٤٠ النور (٢٤).

(٤) في المقرب ١ : ١٠٢.

(٥) ظرف، ظ.

(٦) فتكون، ظ.

(٧) أبو الحسين يحيى زين الدين بن عبدالمعطي بن عبدالنور الزواوي (٥٦٤ - ٦٢٨هـ / ١١٦٩ - ١٢٣١م). نسبته إلى قبيلة زواوة بظاهر بجاية في أفريقية. من علماء العربية والأدب. أقام بدمشق مدة ثم انتقل إلى القاهرة، وبها مات. أخذ عن: الجزولي وابن عساكر. من مؤلفاته: الدرة الألفية في علم العربية - ط، ترجمت إلى الهولندية، الفصول في النحو عددها خمسون، العقود والقوانين: في النحو، ديوان خطب، ديوان شعر. معجم الأدباء ٢٠ : ٣٥ - ٣٦، الوفيات ٦ : ١٩٧، البغية ٢ : ٣٤٠.

(٨) فاذ، د.

(٩) قبل، ز.

(١٠) ذكرها أبو حيان ولم ينسبها وخرجها على وجهين: أن يكون الفتح بناء لإضافة الكلمة إلى مبني: وأن يكون نصباً على الظرفية. والأول للبصريين والثاني للكوفيين. البحر ٣، ٣٧٥.

(١١) ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ ١٤٠ النساء (٩).

(١٢) أي في، د.

ولا يقال: ـ في القراءة الشاذة ـ إنها مما وجد في كتاب الله [تعالى[1]]، [إذ لا يثبت كتاب الله[2]] [تعالى[3]] إلا بالقطع، ولا دليل في القراءة؛ لجواز البناء لإضافة (مثل إلى المبني، ولكن المصنف ينازع في ذلك.

وأما مسألة يونس فقد استشهد عليها بعضهم بقول الشاعر[4]:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذباً[5]

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) ليس في، د.

(٣) سقطت من، د، ظ.

(٤) لم أقف على اسمه.

(٥) رواية ابن جني في المحتسب.

أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله ... وما طالب الحاجات إلا معللا

والشاهد في البيت إعمال (ما) مع انتقاض النفي بـ(إلا) وهو رأي يونس بن حبيب، وقد ذهب النحويون في تخريجه مذاهب هذا ملخصها:

أ ـ (منجوناً) وقع موقع مصدر محذوف لفعل محذوف والتقدير: إلا يدور دوران منجنون، حذف الفعل والفاعل المستتر والمصدر المضاف، فحلّ المضاف إليه محلّه، والجملة الفعلية المحذوفة خبر المبتدأ (الدهر) وأما (معذباً) فهو مصدر ميمي، وعامله محذوف، والتقدير: إلا يعذب. والجملة الفعلية خبر المبتدأ (صاحب).

ب ـ منجنوناً ومعذباً مفعولان لفعل محذوف والتقدير: إلا يشبه. والجملة خبر المبتدأ، ومعذب اسم مفعول.

جـ ـ الاسمان منصوبان على الحال، وخبر (ما) محذوف، والتقدير: وما الدهر موجوداً إلا مثل منجنون، وما صاحب الحاجات موجوداً إلا معذباً. فحذف من الأول المضاف وحل المضاف إليه محله، ولا تقدر (مثل) في الثاني؛ لأن الخبر عين المبتدأ، ولا تشبيه في الكلام، و(ما) حينئذ عاملة.

د ـ الأصل: إلا كمنجنون. فحذف الجار ونصب المجرور على نزع الخافض.

هـ ـ أن يكون منصوباً على حد قوله تعالى: ﴿ونحن عصبة﴾ ـ بنصب عصبة ـ أي: نرى عصبة.

والمنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، وهو مؤنث. ولابن جني في المنصف ١: ١٤٥ ـ ١٤٩ [illegible] الزائد من حروفها والأصلي، أستحسن نقله بنصه على طوله.

والمصنف بقول الآخر(١):

وما حق الذي يعثو(٢) نهاراً ويسرق ليله إلا نكالاً(٣)

وحكى ابن قاسم عن المصنف أنه قال(٤): إن الاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بالبيت الأول.

= قال:

(يقول: إن الميم في (منجنون) أصل؛ فهذا معنى قوله: (منجنون) كذلك.

وليس يريد أن منجنوناً من ذوات الخمسة مثل عضرفوط. هذا محال؛ لأجل تكرير النون، وإنما هو مثل (حندقوق، ملحق بعضرفوط) ولا يجوز أن تكون الميم زائدة، لأنا لا نعلم في الكلام مفعلولاً. ولا يجوز أيضاً أن تكون الميم والنون جميعاً زائدتين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ (الجن) من جهتين إحداهما: أنك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين، وليست الكلمة جارية على فعل مثل: (منطلق، ومستخرج) والأخرى: أنا لا نعلم في الكلام (منفعولا) فنحمل هذا عليه. ولا يجوز أيضاً أن تكون النون وحدها زائدة، لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم (مناجين). ولو كانت زائدة لقيل (مجانين) كما قالوا (مجانيق) في جمع (منجنيق) لما كانت النون زائدة. وإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة ولا النون وحدها زائدة؛ ولا أن تكون كلتاهما زائدتين: لم يبق إلا أن تكونا أصلين وتجعل النون لاماً مكررة، وتكون الكلمة مثل (حندقوق) ملحقة بعضرفوط انتهى.

الحندقوق: نبت، وهو الذرق، نبطي معرب، ولا تقل الحندقوقا، الصحاح ٤: ١٤٥٦ (حدق).

العضرفوت: العظاءة الذكر، وتصغيره: عضيرف وعضيريف. الصحاح ٣: ١١٤٣ (عضرفط). المحتسب ١: ٣٢٨، شرح التسهيل ٦١: أ، ١١٠: ب، ابن الناظم ٥٦، المقرب ١: ١٠٣، الرضي ١: ٢٦٧، المغني ١: ٧٦، المقاصد ١: ٩٢ - ٩٩، التصريح ١: ١٩٧، الأشموني ١: ٢٤٨، السيوطي ١: ٢١٩ - ٢٢٠، الخزانة ٢: ١٢٩ - ١٣٠.

(١) مغلّس بن لقيط الأسدي.

(٢) يعتوا، ز.

(٣) يروى: (يعتو) بالتاء المثناة والثاء المثلثة، والمعنى معهما صحيح. ولم أجد لهذا البيت سابقاً ولا لاحقاً.

شرح التسهيل ٦١: أ، ابن الناظم ٥٦، المقاصد ٢: ١٤٨ - ١٤٩، الهمع ١: ١٢٣، الدرر ١: ٩٤.

(٤) في شرح التسهيل ٦١: أ

فإن قلت: ما وجه ذلك؟ قلت: سلامة الثاني من الاحتمال الذي يتطرق إلى الأول؛ وذلك لإمكان تقدير مضاف حذف عند قوله: (منجنونا[١])، وجعل (معذباً) مصدراً ميمياً، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون[٢]، وما صاحب الحاجات إلا يعذب تعذيباً. فهو مثل قولك: ما زيد إلا سيراً. وهذا مفقود في الثاني.

فإن قلت: بل هو موجود فيه؛ إذ (نكالاً) مصدر، فيكون التقدير: وما حق المذكور إلا ينكل نكالاً و[قد[٣]] قدره ابن قاسم كذلك.

قلت: ليس الأمر كما تجعله، فإن المصدر في البيت الأول لا يصح الإخبار به عن المسند إليه فيه؛ إذ الدهر ليس نفس الدوران، ولا صاحب الحاجات نفس التعذيب، فمن ثم احتيج[٤] إلى تقدير الناصب للمصدر تصحيحاً للإخبار. وأما في البيت الثاني
١٧٥ فيصح الإخبار بالمصدر عن المسند إليه، وهو الحق؛ إذ لو قلت: حق زيد النكال /، صح، وتقدير نصبه بالفعل على الوجه الذي قدرته غير متأتٍ؛ إذ لا يجوز[٥] أن تقول[٦]: حق زيد ينكل، فإن ذهبت[٧] إلى تقدير (أن) لتصحيح الحمل لزم حذف الموصول وبقاء معمول الصلة، وهو محذور، هذا وجه ما قاله المصنف فيما ظهر[٨] لي، والله أعلم.

«**والمعطوف على خبرها بـ(بل) و(لكن) موجب**»؛ لأنهما للإثبات بعد النفي؛ فتزول[٩] علة[١٠] العمل، وهي النفي «**فيتعين رفعه**» على أنه معطوف على

---

(١) أهملت النون الأولى في، د.
(٢) أهملت الجيم في، ز.
(٣) سقطت من ز، ظ.
(٤) احتج، ظ.
(٥) أهملت الياء في، د.
(٦) يقول، ز.
(٧) ذهب، د.
(٨) يظهر، ظ.
(٩) فنزول، ظ.
(١٠) عله، د، ز.

محل خبر (ما)؛ لأنه لما بطل[١] معنى النفي في المعطوف صار كأنه معطوف على اسم غير معمول للنفي، وإذا قدر الأول غير منفي ـ باعتبار هذا المعطوف ـ فمحل الأول بالنسبة إلى هذا المعطوف رفع؛ لوجوب رفعه عند عدم النفي. وقال عبدالقاهر[٢]: [هو[٣]] خبر مبتدأ محذوف. أي ما زيد قائمًا بل هو قاعد.

وقضية هذا الكلام أن لا تكون[٤] المسألة مما نحن فيه، أي من باب عطف المفرد على المفرد.

قلت: وهذا هو الذي جزم به ابن قاسم ولم يذكر سواه، فإنه قال: وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، فتسميته معطوفاً تسامح واقتصر على ذلك.

وقال بعضهم: هو عطف على التوهم؛ لأنه كثيراً ما يقع خبر (ما) مرفوعاً عند ما تنعزل[٥] عن العمل فتوهموا أن الأول مرفوع.

قلت: إذا انعزلت (ما) عن العمل لم يكن الخبر إلا خبر مبتدأ محذوف محقق، فلا يقال: حينئذ هو خبر (ما)، ولا نسلم أن خبر (ما) يقع مرفوعاً أبداً، ثم العطف على التوهم ليس بمطرد ولا في سعة الكلام.

قال المصنف[٦]: وقياس قول يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف بـ(بل) و(لكن).

---

(١) أبطل، د.

(٢) أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (. . ـ ٤٧١هـ / . . . ـ ١٠٧٨م) نسبته إلى جرجان: بلد بين خراسان وطبرستان. من علماء النحو والبلاغة، واشتهر بالثاني؛ لأنه أول من وضع أصوله وقواعده. أخذ عن: أبي الحسين بن محمد بن عبدالوارث الفارسي، لم يأخذ عن غيره. وأخذ عنه: علي بن زيد الفصيحي. من مصنفاته: أسرار البلاغة ـ ط، دلائل الإعجاز ـ ط، وهما في البلاغة، العوامل المائة ـ ط، الجمل ـ ط، المغني: شرح الإيضاح، ثلاثون جزءاً، العمدة: في تصريف الأفعال، إعجاز القرآن ـ ط. القفطي ٢: ١٨٨ ـ ١٩٠، فوات الوفيات ١: ٦١٢ ـ ٦١٣، البغية ٢: ١٠٦.

(٣) ليست في، د.

(٤) يكون، د، ووضع فوق التاء نقطتان وتحتها نقطتان في، ظ.

(٥) أهملت الزاي في، د، ينعزل، ظ.

(٦) في شرح التسهيل ٦١: أ.

في مثل: ما قام زيد بل عمرو، أي [بل[1]] ما قام عمرو أن[5] يصح: ما زيد قائمًا بل قاعداً، ويختلف المعنى باعتبار النصب والرفع.

«**ويلحق[6] بها**» أي: بـ(ما) أخت (ليس) «**(إنْ) النافية**» فتعمل عملها «**قليلاً**»، وعلى ذلك أكثر الكوفيين، وذهب إليه ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني، ومنعه أكثر البصريين، واختلف النقل[7] فيه عن سيبويه والمبرد، واختار المصنف[8] القول بالإجازة؛ لمشاركة (إن) لـ(ما) في المعنى الذي عملت بسببه، وهو مشابهة (ليس)؛ ولثبوت السماع بإعمالها، فقد ثبت أنها [لغة[9]] أهل العالية[10]، قالوا: [إنْ ذلك[11]] نافعك ولا ضارك، بالنصب، وإنْ أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، وقال أعرابي: إنَّ قائمًا، [يريد: إن أنا قائمًا[11]].

فحذف همزة (أنا) اعتباطاً وأدغم النون في النون[12]. وقرأ سعيد بن جبير[13]:- فيما

---

(١) ليست في، د.

(٢) ابقا، د.

(٣) اجازه، د.

(٤) يكون، د.

(٥) بأن، د.

(٦) وتلحق، م.

(٧) الفعل، ز.

(٨) هنا وفي شرح التسهيل ٦١: أ - ب.

(٩) ليست في، د.

(١٠) يعنون عالية نجد.

(١١) ساقط من، ز.

(١٢) وحذفت الألف في الوصل، وينبغي أن ننبه على أمرين في هذا المثال الذي نقله الشارح عن أعرابي:

أ - هذا المثال مسموع فيه الإعمال والإهمال.

ب - حذفت ألف (أنا) في الوصل. ولم ينبه الشارح على ذلك.

(١٣) أبو محمد... ابن هشام الأسدي (٤٥ - ٩٥هـ / ٦٦٥ - ٧١٤م). مولى بني والبة بن

حكاه ابن جني[١] - ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ[٢] مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ﴾[٣]، وتوهم أبو حيان[٤] وكثير من تلامذته أن هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة - بتشديد النون ورفع (عباد) و(أمثالكم) - إذ مقتضاها إثبات مماثلة المدعوين من دون الله لأولئك المخاطبين، ومقتضى قراءة ابن جبير نفي المماثلة وليس ما توهموه بصحيح؛ لإمكان جعل [المماثلة[٥]] المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية، أي أن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلون لكم[٦] في كونهم مربوبين متّسمين بسمة العبودية لله، والمماثلة المنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية[٧]، [أي ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم[٨]] [به[٩]] [من الإنسانية[٧]][٨]؛ إذ هم جماد، وأنتم عقلاء، فلكم[١٠] عليهم علو في المرتبة، فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة، وهم دونكم!!.

= الحارث: بطن من بني أسد بن خزيمة، وأصله حبشي، ومنزله الكوفة. من مشاهير التابعين علماً وورعاً. أخذ عن: ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهما - وأخذ عنه المنهال بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء. كان مع عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث لما خرج على عبدالملك بن مروان، فلما هزم عبدالرحمن هرب سعيد إلى مكة فقبض عليه واليها وبعث به إلى الحجاج فقتله. رحمه الله.
الطبري ٨: ٩٣ - ٩٥، الحلية ٤: ٢٧٢ الوفيات ٢: ٣٧١ - ٣٧٣.

(١) في المحتسب ١: ٢٧٠.
(٢) يدعون، ز.
(٣) ﴿... فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ ١٩٤ الأعراف (٧).
(٤) في البحر المحيط ٤: ٤٤٤.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) سقط الجار من، ز، ظ.
(٧) الإنشائية، د.
(٨) ليس في، ز.
(٩) ساقط من، د، ز.
(١٠) ولكم، ز، ظ.

١٧٦ ومما استشهد [به[1]] على إثبات هذه اللغة / قول الشاعر[2]:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين[3]

وقول الآخر[4]:

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا[5]

«و» يلحق أيضاً بـ(ما) أخت (ليس) في العمل المذكور «(لا) كثيراً»، ونوزع المصنف في دعوى الكثرة، بأن[6] الأمر بالعكس؛ بل لو ذهب ذاهب إلى أن (لا) لا تعمل عمل (ليس) لكان حسناً؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم سوى قول الشاعر[7]:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقيا[8]

---

(١) ليست في أصول التحقيق، ولكن المقام يقتضيها.

(٢) لا يعرف.

(٣) يروى:
(إلا على حزبه الملاعين) (إلا على حزبه المناحيس).
المقرب ١ : ١٠٥، شرح التسهيل ٦١ : ب، ابن مالك ١ : ١٤٤، ابن الناظم ٥٨، الرضي ١ : ٢٧٠، شذور الذهب ٢٧٨، ابن عقيل ١ : ٢٧٢، المقاصد ٢ : ١١٣ - ١١٤، التصريح ١ : ٢٠١، الأشموني ١ : ٢٥٥، الهمع ١ : ١٢٥، الخزانة ٢ : ١٤٣ - ١٤٤، شواهد ابن عقيل ٦١، الدرر ١ : ٩٦ - ٩٧.

(٤) لم يسموه.

(٥) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً. شرح التسهيل ٦١ : ب، ابن عقيل ١ : ٢٧٣، المقاصد ٢ : ١٤٥ - ١٤٦، الأشموني ١ : ٢٥٥، الهمع ١ : ١٢٥، الخزانة ٢ : ١٤٤، شواهد ابن عقيل ٦١، الدرر ١ : ٩٧.

(٦) فإن، د.

(٧) غير معروف.

(٨) البيت لا يعرف له سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ٦١ : ب، ابن مالك ١ : ١٤١، ابن الناظم ٥٨، المغني ١ : ٢٦٤، ٢٦٥، ابن عقيل ١ : ٢٦٩، المقاصد ٢ : ١٠٢ - ١٠٣، شذور الذهب ١ : ٢٥٣، السيوطي ٢ : ٦١٢، الهمع ١ : ١٢٥، شواهد ابن عقيل ٥٨ - ٥٩، الدرر ١ : ٩٧.

وقول الآخر[١]:

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبوِّئت حصناً بالكماة حصينا[٢]

والمصنف أنشد أبياتاً أخر[٣]، لكنها محتملة للتأويل، وعلى الجملة ففي عمل[٤] (لا) عمل (ليس) ثلاثة أقوال:

الجواز: وهو مذهب سيبويه ومن وافقه. والمنع: وإليه ذهب الأخفش والمبرد. والثالث أنها عاملة في الاسم، وهما جميعاً في موضع الابتداء، ولا تعمل في الخبر أصلاً، حكاه ابن ولّاد عن الزجاج[٥]، وسماع نصب الخبر يبطله، كما يبطل مذهب القائلين بالمنع مطلقاً، والنزاع إنما هو في دعوى الكثرة كما تقدم. «**ورفعها معرفة نادر**»، كما في قول النابغة [الجعدي[٦]]:

وحلت سواد القلب لا أنا[٧] باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا[٨]

قال المصنف[٩]: والقياس عندي على هذا سائغ. قلت: هذا ـ مع اعترافه بالندور ـ مشكل.

[قال[١٠]]: وقد قاس عليه المتنبي في قوله:

إذا الجود[١١] لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا[١٢]

---

(١) مجهول.

(٢) لم أقف له على سابق ولا لاحق. شرح التسهيل ٦١: ب، المغني ١: ٢٦٤، ابن عقيل ١: ٢٦٩، المقاصد ٢: ١٤٠ ـ ١٤١ي، السيوطي ٢: ٦١٢ ـ ٦١٣، شواهد ابن عقيل ٥٩.

(٣) في شرح التسهيل ٦١: ب.

(٤) عمل، د.

(٥) الزجاجي، د، والصواب ما أثبت، كما في الهمع ١: ١٢٥.

(٦) سقطت س، ز، ظ.

(٧) لا، د.

(٨) مر في ص ١٢٨.

(٩) في شرح التسهيل ٦١: ب.

(١٠) سقطت من، ظ، والقائل المصنف في شرح التسهيل ٦١: ب

(١١) الجود، ز، ظ.

(١٢) من قصيدة مدح فيها كافوراً الأخشيذي. مطلعها:

وقد أجاز ابن جني إعمال (لا) في المعرفة، ذكر ذلك في كتاب التمام[١]. هذا كلام المصنف، والمانعون تأولوا[٢] بيت النابغة [الجعدي[٣]] بحذف[٤] فعل أو خبر، أي: لا أرى باغياً، بالبناء للمفعول، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير النائب عن الفاعل أو التقدير[٥]: لا أنا أرى باغياً. وعليهما[٦] فنصب (باغياً) على الحال، لا على أنه خبر (لا)، فلا دليل فيه.

وقد ذكر المصنف هذين التأويلين في شرح الكافية[٧]، وأشار إليهما فيها[٨]. «وتكسع[٩] (لا)» النافية، أي: يؤتى[١٠] في آخرها «بالتاء»، إما لتأنيث اللفظ، كما في (ثمت) و(ربت)، وعلى هذا فهي ساكنة [في[١١]] الأصل[١٢]، لكنها

= كفى بك داء أن ترى الموت شافياً وحسب المنايا أن يكَن أمانيا

وقبل الشاهد:

فإن دموع العين غُدْر بربها إذا كن إثر الغادرين جواريا

وبعده:

وللنفس أخلاق تدل على الفتى أكان سخاء ما أتى أم تساخيا

غدر، جمع غَدور، قياسه ضم الدال، لكن سكّنه لمكان الوزن. الغادرين: يروى الظاعنين.

المتنبي ٤: ٤١٧ ـ ٤٣٢، الشجري ١: ٢٨٢، ٢: ٢٢٤، شرح التسهيل ٦١: ب، المغني ١: ٢٦٥، شذور الذهب ١٩٨، التصريح ١: ١٩٩.

(١) في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري.

(٢) تاولو، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) أهملت الباء في، د.

(٥) عطفت بالواو في، د.

(٦) وعليهما، ظ.

(٧) ١: ١٤٢.

(٨) فيهما، ز، ظ، والضمير عائد إلى الكافية، وقد نقلنا كلامه في ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٩) ويكسح، د.

(١٠) توقي، ظ.

(١١) ليست في، ظ.

(١٢) والأصل، ظ.

حركت لالتقاء الساكنين. وإما للمبالغة في النفي، كما قاله الرضـي[١]، وعليه فهي محركة في الأصل، لا ساكنة.

قلت: ويشهد لها ـ أعني لجواز كونها بحسب الأصل ساكنة أو متحركة[٢] ـ وقفهم عليها بالتاء وبالهاء[٣].

قال الرضي[٤]: وبهذه الزيادة قويت مشابهتها في اللفظ لـ(ليس)، إذ صارت على عدد حروفها ساكنة الوسط «فتختص» حين[٥] كسعها بالتاء وصيرورة اللفظ (لات) «بالحين»[٦].

قال الفراء[٧]: ولا تتعدى[٨] هذه اللفظة. وهو ظاهر قول سيبويه.

وقال الفارسي وجماعة: بل تعمل أيضاً فيما رادف الحين. وإليه ذهب المصنف، فلذلك قال: «أو مرادفه» كالساعة والوقت والأوان كقوله:[٩]

ندم البغاة ولات ساعة مندم [والبغي مرتع مبتغيه وخيم[١٠]]

---

(١) في شرح الكافية ١: ٢٧١، وقد نقل الرأيين.

(٢) محركة، ز، ظ.

(٣) لا بالها، ز، ظ، والصحيح ما أثبته.

(٤) لم أجده في شرح الكافية ١: ٢٧١.

(٥) حتى، د.

(٦) بالجين، ز.

(٧) لم أجد هذا القول في معاني القرآن ٢: ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(٨) يتعدى، ز.

(٩) محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي القرشي. أو مهلهل بن مالك الكناني. أو رجل من طيىء. وللأول ترجمه في المرزباني ٤١٤ ـ ٤١٥.

(١٠) سقط العجز من، ز، ظ، راجع الشاهد في الفراء ٢: ٣٩٧، شرح التسهيل ٦١: ب، ابن مالك ١: ١٤٢، ابن الناظم ٥٨، الرضي ١: ٢٧٠، شذور الذهب ٢٠٠، ابن عقيل ١: ٢٧٥، المقاصد ٢: ١٤٦ ـ ١٤٨، الأشموني ١: ٢٥٥، الهمع ١: ١٢٦، الخزانة ٢: ١٤٤ ـ ١٤٧، شواهد ابن عقيل ٦٢، الدرر ١: ٩٩.

«**مقتصراً على منصوبها بكثرة**» كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[١] في القراءة المشهورة بالنصب[٢]. «**وعلى مرفوعها بقلة**» كقراءة بعضهم[٣]: ﴿[وَلَاتَ[٤] حِينُ مَنَاصٍ﴾ بالرفع، ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعاً.

«**وقد يضاف**[٥] **إليها (حين) لفظاً**»، كقوله[٦]:

وذلك حين لات أوان حلم[٧] ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي[٨]

وفي إطلاق القول بأن لفظ (حين) أضيف إلى (لات) مسامحة، وإنما هو مضاف إلى الجملة المصدرة بـ(لات). «**أو تقديراً**» كقوله[٩]:

تذكر حب ليلى لات حينا[١٠] ....

أي: حين لات حيناً، فحذف الحين الأول، وسهّل حذفه ذكر الحين الثاني.

وردّ بالاستغناء عن هذا التقدير؛ إذ يصح المعنى بقوله:

تذكر حب ليلى حينا[١١] ....

---

(١) ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوْا...﴾ ٣ ص (٣٨).

(٢) مع فتح التاء من (لات)، وهي قراءة الجمهور وعيسى بن عمر. البحر ٧: ٣٨٣، ٣٨٤.

(٣) أبي السمّال مع ضم التاء من (لات)، وقرأ عيسى بن عمر أيضاً بكسر النون والتاء. البحر ٧: ٣٨٣، ٣٨٤.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) تضاف، م.

(٦) لا يعرف.

(٧) حكم، د، ظ.

(٨) ذاتي، د. وقبله:

لعل حلومكم تأوي إليكم إذا شمرت واضطرمت شذاتي

شرح التسهيل ٦١: ب، الهمع ١: ١٢٦، الخزانة ٢: ١٤٨، الدرر ١: ٩٩ - ١٠٠.

(٩) لم أقف على اسمه.

(١٠) عجزه: (وأمسى الشيب قد قطع القرينا). الفراء ٢: ٣٩٧، شرح التسهيل ٦١: ب، الهمع ١: ١٢٦، الخزانة ٢: ١٤٨، الدرر ١: ١٠٠.

(١١) حين، ز، ظ.

أي: ليس الحين حين تذكر.

١٧٧ قلت[١]: وقد يوجّه / [بأن[٢]] جملة (لات) لم تقع[٣] بحسب [الاستقراء[٤]] إلا في موضع نصب على الحال، وهو الشائع، أو في موضع خفض حيث يضاف إليها الحين، ولا جائز أن تجعل الجملة حالية؛ لعدم الرابط، سواء جعلتها حالاً من الفاعل أو المفعول في قوله:

(تذكر حب ليلى. . . . . . .)، فتعين تقدير[٥] (حين) ليوفر[٦] على (لات) حقها الثابت لها في الاستعمال، ومن ادعى أنها تستعمل خارجة عن الوجهين فعليه إثباته ولو بشاهد واحد، ولن يجد[٧] فيما أظن.

«وربما استغني مع التقدير عن (لا) بالتاء»، كقوله[٨]:

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم[٩]

(١) حلت، ز.
(٢) ليست في، ظ.
(٣) يقع، ز.
(٤) ليست في، ز.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) ليوفي، ز، ظ.
(٧) تجده، ز، ظ.
(٨) أبي وجزة: يزيد بن عبيد السلمي السعدي (. . ـ ١٣٠هـ / . . . ـ ٧٤٧م). تابعي من القراء والمحدثين والشعراء. أصله من بني سليم، لكنه نشأ في بني سعد بن بكر بن هوازن، فنسب إليهم. أقام بالمدينة منقطعاً إلى آل الزبير، وفيها مات. ابن قتيبة ٢: ٧٠٢ ـ ٧٠٣، الأغاني ١٢: ٢٣٩ ـ ٢٥٢، الغاية ٢: ٣٧٢، الخزانة ٢: ١٥٠ ـ ١٥١.
(٩) من قصيدة مدح فيها آل الزبير، وتبع الشارح غيره في رواية هذا البيت، وهو ملفق من بيتين رويّها مضموم، وفي ما يلي البيتان مع بيت قبلها وآخر بعدهما:

وإلى ذرا آل الزبير بفضلهم نعم الذرا في النائبات لنا هم
العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يداً إذا ما أنعموا
واللاحقون جفانهم قمع الذُرا والمطعمون زمان أين المطعم!!
والمانعون من الهضيمة جارهم والحاملون إذا العشيرة تغرم

يروى: (اللاحفون جفانهم. . .) (والمفضلون يداً. . .).

=

أراد: حين لات ما من عاطف، فحذف (حين) مع (لا) وهذا أولى من قول من قال [إنه[1]] أراد: العاطفونه ـ بهاء السكت ـ ثم أثبتها وأبدلها تاء. كذا قال المصنف[2].

ونظير حذف (لا) قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾[3]، وهو كثير، إلا أنه هنا ضعيف؛ لأن فيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله؛ ولأن فيه إجحافاً بحذف شيئين، وكأن الذي سهل ذلك أن القاعدة: أن المرفوع بالفعل إنما يحذف[4] تبعاً لحذف عامله، والفعل أصل في العمل، فلما كان المرفوع محذوفاً سهل حذف الرافع ليصيرا بتلك[5] المنزلة. كذا قال ابن هشام، وفيه نظر.

وبعضهم يزعم أن التاء مزيدة مع الحين لا في هذا البيت على الخصوص، بل هو جوابه[6] في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[7]، وهو منقول عن أبي عبيدة، وتبعه

= الذرا: ـ فتح الذال ـ ما يستتر به. المسبغون: المفيضون. قمع ـ بفتح القاف والميم ـ جمع قمعة: ـ بفتحها ـ رأس السنام. الذرا، جمع ذروة: ـ بضم الذال وكسرها ـ أعلى السنام.

اللاحقون: المتبعون، فعله لحق من باب تعب، يتعدى بنفسه وبالباء.

اللاحفون: المغطّون، شبه ما على الجفان باللحاف، وأرى أن هذه الرواية أليق بالمعنى.

(العاطفون تحين) خرج على وجوه:

أ ـ الرواية: العاطفونة حين، لحقت هاء السكت بالكلمة ثم شبهت بتاء التأنيث فقلبت تاء وحركت.

ب ـ الرواية: العاطفون تحين، وهي لغة في (حين) مثل: تالآن في الآن.

جـ ـ التاء بقية لات بعد حذف (لا). وأقربها إلى النفس الثاني.

ثعلب ٤٤٣، الصحاح ١: ٢٦٥ ـ ٢٦٦، الإنصاف ١٠٨، شرح التسهيل ٦١: ب، الرضي ١: ٢٧١، ٢: ٣١٢ ـ ٣١٣، الأشموني ٤: ٣٣٩، الخزانة ٢: ١٤٧ ـ ١٥٠، ٤: ١٠٤.

(١) ليست في، د.

(٢) في شرح التسهيل ٦٢: أ.

(٣) ﴿قَالُوا۟ . . تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَـٰلِكِينَ﴾ ٨٥ يوسف (١٢).

(٤) تحذف، ز.

(٥) لتلك، د.

(٦) قوله (هو جوابه) كذا في المخطوطات الثلاث ولو سقط لاستقام الكلام.

(٧) ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ . . .﴾ ٣ ص (٣٨).

ابن الطراوه[١]، واستضعفه الرضي[٢] لعدم شهرة (تحين) في اللغات، واشتهار (لات حين)، وأيضاً فإنهم يقولون: (لات أوان[٣])، ولات هنًا. ولا يقال: تأوان، ولا تهنا.

«**وتهمل (لات) على الأصح إن وليها (هنّا)**»، بفتح الهاء، كقوله[٤]:

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار[٥] أجنّت[٦]

قال المصنف[٧]: فلا عمل للات في هذا وأشباهه، ولكنها مهملة، و(هنّا) في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعدها صلة (أن) محذوفة، و(أن) وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر (هنّا) كأنه قال: ولا هنالك حنين. كذا قال أبو علي[٨] انتهى.

فإن[٩] قلت: (هنّا) ظرف زمان، [فهو[١٠]] بمعنى الحين، فلم لا تجعل (لات) عاملة فيه كما نقل عن أبي علي في أحد قوليه؟ والمعنى: حنت نوار[١١] وليس الوقت[١٢]

---

(١) أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي (. . . ـ ٥٢٨هـ / . . . ـ ١١٣٤م).
من علماء النحو والأدب أخذ عن أبي الحجاج الأعلم وعبدالملك بن سراج وغيرهما. وأخذ عنه السهيلي والقاضي عياض وغيرهما.
من كتبه: الترشيح: في النحو، مقالة في الاسم والمسمى، الإفصاح على الإيضاح. البغية ١: ٦٠٢، البلغة ٩١ ـ ٩٢.

(٢) في شرح الكافية ١: ٢٧١.

(٣) استعملها أبو زبيد الطائي في قوله:
طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن لات حين بقاء

(٤) حجل بن نضلة الباهلي أو شبيب بن جعيل التغلبي.

(٥) نور، ظ.

(٦) مر في ٢: ٣٤٧.

(٧) في شرح التسهيل ٦٢: أ.

(٨) الفارسي.

(٩) كان، ز.

(١٠) ليست في، د.

(١١) نورا. ظ.

(١٢) الرقت، ظ.

وقت حنينها[١] ولا حاجة مع هذا إلى تقدير (أن) المصدرية؛ إذ اسم الزمان يضاف إلى الجملة من غير تقدير لـ(أنْ)، وذلك[٢] نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[٣].

قلت: يلزم عليه إضافة اسم الإشارة، وهو محذور، فانظر ماذا يصنع أبو علي في أحد قوليه: إن (لا) عاملة؟، على أن الرضي[٤] صرح بأن (هنا) ظرف زمان مضاف إلى (حنت)، فإن كان مع التزام أنه اسم إشاره[٥] فمشكل، وإن كان مع ادعاء تجرده عن الإشارة فيحتاج إلى ثبت، فتأمله.

«ورفع ما بعد (إلا) في نحو: ليس الطيب إلا المسك، لغة تميم» حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاء فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك!! ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: (نمت وأدلج الناس)، ليس في الأرض[٦] تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي[٧] ولخلف الأحمر[٨] اذهبا إلى أبي

---

(١) حينها، ظ.

(٢) ذلك، ز.

(٣) ٣٥ سورة المرسلات (٧٧).

(٤) في شرح الكافية ٢ : ٣٥.

(٥) أهملت الشين في، ظ.

(٦) الأرضي، ظ.

(٧) للترمذي، ز، ظ، وهذا تصحيف ظاهر، واليزيدي: أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي (١٣٨ ـ ٢٠٢هـ / ٧٥٥ ـ ٨١٨م) من علماء العربية والأدب البارزين، ومن أعلام الطبقة السادسة من نحاة البصرة.
نسب إلى بني عدي بن عبد مناة بن تميم؛ لأنه كان نازلاً فيهم أو من مواليهم، ونسب إلى يزيد بن منصور الحميري خال المهدي؛ لأنه صحبه وأدب ولده. حدث عن أبي عمرو بن العلاء وابن جريج. وعنه ابن محمد، وصالح بن زياد السوسي، وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم. له خمسة من البنين كلهم بارز في اللغة والأدب.
من كتبه: النوادر في اللغة، المقصور والممدود، مناقب بني العباس. الزبيدي ٦١ ـ ٦٦. المقتضي ٤: ٢٥ ـ ٣٣، الوفيات ٦: ١٨٣ ـ ١٩١.

(٨) أبي محرز خلف بن حيان (. . . ـ حوالي ١٨٠هـ / . . . ـ حوالي ٧٩٦م). أبواه موليان لأبي بردة بن أبي موسى الأشعري، فأعتقهما، وهما من فرغانة. راوية شاعر، يضع الشعر وينسبه للأعرب، مكنته ضلاعته اللغوية من إتقان ما يضع على ألسنة العرب. له: كتاب جبال =

مهـــدي[1] فلقنـــاه الـرفـــع، فإنـــه لا يـرفـــع، وإلـــى المتجع التميمي[2] فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، وأخبرا أبا عمرو، وعيسى عنده[3]، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس. «ولا ضمير في (ليس) خلافاً لأبي علي»[4]، فإنه جوز أن يكون في
١٧٨ (ليس) ضمير الشأن، ولو كان كما قال[5] لوقعت (إلا) صدر الجملة[6] الاسمية، إذ هي الخبر، وكان يقال: ليس إلا الطيب / المسك.

وجوابه ـ بأن (إلا[7]) قد توضع في غير موضعها[8]، نحو: ﴿إن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[9] ونحوه:

.... [وما اغتره الشيب إلا اغتـراراً][10]

= العرب، ديوان شعر.
ابن قتيبة ٢: ٧٨٩ ـ ٧٩٠، معجم الأدباء ١١: ٥٩ ـ ٦٤، القفطي ١: ٣٤٨ ـ ٣٥٠، البغية ١: ٥٥٤.

(١) كذا في أصول التحقيق ومغني اللبيب ١: ٣٢٦، والقصة منقولة عنه، ولعل الصواب: (إلى أبي مهدية)، والقصة مبسوطة في (مجالس العلماء) للزجاجي ص ١ ـ ٤ طبع الكويت.

(٢) المنتجع بن نبهان الأعرابي التميمي من بني نبهان من طيىء. في الطبقة الأولى من اللغويين البصريين عند الزبيدي. جمع له القفطي النسبتين: التميمي، الطائي. وتميم قبيلة عدنانية، وطيىء قبيلة قحطانية، فلعلهم يطلقون التميمي في هذا المقام على غير الحجازي. الزبيدي ١٥٧، القفطي ٣: ٣٢٣، البلغة ٢٦٤.

(٣) وعنده عيسى، .

(٤) الفارسي.

(٥) ذكر، د.

(٦) صدرا للحملة، ز، ظ.

(٧) لا، ز، ظ.

(٨) أهملت الضاد في، ظ.

(٩) ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ... وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ ٣٢ الجاثية (٤٥).

(١٠) صدره: أحل به الشيب أثقاله ....
من قصيدة للأعشى ميمون مدح فيها قيس بن معديكرب. مطلعها:
أأزمعت من آل ليلى ابتكارا ... وشطت على ذي هوى أن تزارا؟
=

أي: إن نحن إلا نظن ظناً[1]]، وما اغتره اغتراراً إلا الشيب؛ لأن الاستثناء[2] المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه ـ مندفع[3] بأنا لا نسلم أنه توكيدي، بل هو نوعي على حذف الصفة، أي إلا ظناً ضعيفاً، وإلا اغتراراً عظيماً.

وخرج أيضاً على أن (الطيب) اسمها، وأن خبرها محذوف أي: في الوجود، وأن (المسك) بدل من اسمها.

قال الرضي[4]: ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها[5] بلا ساد مسده، ولم يثبت لزوم حذف الخبر في مثله. [قاله الزمخشري[6]].

وخرج أيضاً كالوجه الثاني ولكن[7] (إلا المسك) نعت الاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس، أي ليس طيب غير المسك موجوداً.

= وقبل الشاهد:

وإن أخاك الذي تعلمين … لياليـنا إذ تحل الجفارا
تبدل بعد الصبا حكمة … وقنعه الشيب منه خمارا

وبعده:

فإما تريني على آلة … قليت الصبا وهجرت التجارا
فقد أخرج الكاعب المستراة من خدرها وأشيع القمارا

رواية الديوان: (... اعتره... اعتراراً) بالعين المهملة، وفسرها بـ(عرض له). المستراة: المختارة.

الأعشى ٨٠ ـ ٨٤، ابن يعيش ٧: ١٠٧، الرضي ١: ٢٣٦، المغني ١: ٣٢٦، السيوطي ٢: ٧٠٤، الخزانة ٢: ٣٠ ـ ٣١.

(١) ما بين المعقوفتين ليس في، ز.
(٢) الاستثنى، د.
(٣) هذا خبر المبتدأ: وهو قوله: (وجوابه) في ص ٢٦٤
(٤) في شرح الكافية ١: ٢٧١.
(٥) خبر، د.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في، د.
(٧) لكن، د.

ولأبي نزار[١]، ـ الملقب بملك النحاة ـ توجيه آخر، وهو أن (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: إلا المسك أفخره.

قال ابن هشام[٢]: وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات.

«ولا يلزم[٣] حالية المنفي بـ(ليس) و(ما)، على الأصح» من المذاهب الأربعة المصرح بنقلها في (ليس):

أحدها: أن النفي بها لا يتقيد، بل هي للنفي مطلقاً.

الثاني: أنها لنفي الحال، وقد تنفي المستقبل؛ لأن العرب شرّكوا بينهما في صيغة[٤] واحدة. قاله المبرد، والسيرافي، والصيمري[٥]، وابن درستويه.

الثالث: أنها مختصة بالحال، فلا يجوز: ليس زيد قائمًا غداً. قاله الزمخشري[٦].

الرابع: أنها لنفي الحال في الجملة المطلقة، فإن قيدت كان نفيها بحسب ذلك القيد، وهو الصحيح.

---

(١) الحسين بن صافي بن عبدالله (٤٨٩ ـ ٥٦٨هـ / ١٠٩٦ ـ ١١٧٣م).
من أهل الفضل والمعرفة، لكن فيه تيه وصلف وغرور بالنفس؛ لذلك لقب نفسه: ملك النحاة. ذكره ابن الشجري فشنع عليه ونسبه إلى الجهل. كان أبوه رقيقاً لأحد التجار. ولد ببغداد، وبها نشأ ثم خرج إلى بعض البلاد، واستقر بدمشق، وفيها مات. له شعر جيد. أخذ عن أحمد الأشنهي وأبي الفتح بن برهان، وأسعد الميهني، والفصيحي.
من كتبه: الحاوي، العمدة، وهما في النحو، المقتصد: في التصريف، الحاكم: في الفقه، ديوان شعر.
الشجري ٢: ١١٦ ـ ١١٧، ١٢٤ ـ ١٢٥، معجم الأدباء ٨: ١٢٢ ـ ١٣٩، القفطي ١: ٣٠٥ ـ ٣١٠، الوفيات ٢: ٩٢ ـ ٩٤، البغية ١: ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٢) في المغني ١: ٣٢٧، وما ذكر من التخريجات في المثل منقول عنه أيضاً.

(٣) تلزم، م، وأنت على علم بأن الوجهين جائزان هنا؛ لأن الفاعل مجازيّ التأنيث.

(٤) أهملت الياء في، ز.

(٥) في أصول التحقيق: (والضميري)، والظاهر أنه تصحيف؛ إذ لا نعرف أحداً بهذا النسب.

(٦) في المفصل مع ابن يعيش ٧: ١١١.

والظاهر أن هذه المذاهب الأربعة في (ما)، وأنت خبير بأن عبارة المصنف تعطي[١] مخالفة الزمخشري قطعاً، ولا يفهم [منها[٢]] وراء ذلك اختيار قول معين من الأقوال الثلاثة الأخر، فتأمله.

«**وتزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بـ(ليس)**» نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[٣]. «**و (ما) أختها**»، وهي الحجازية، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٤]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ[٥]﴾[٦].

فإن قلت: لم جعلت (ما) في الآيتين حجازية لا تميمية؟.

قلت: لأن الخبر لم يجيء في التنزيل مجرداً من الباء، إلا وهو منصوب، نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٧]، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٨]، فيحمل المشكوك[٩] على المتيقن.

وتخصيص المصنف (ما) أخت (ليس) بالذكر دون (لا) أختها فيه إشارة إلى أن الباء لا تزاد في خبر (لا) المذكورة.

وقد نص ابن السراج على جواز زيادة الباء فيه، وأنشد قول سواد بن قارب.

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب[١٠].

(١) أهملت التاء في، د.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في د.

(٣) ﴿... وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ ٢٦ الزمر (٣٩).

(٤) ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ..﴾ ٤٦ فصلت (٤١).

(٥) يعملون، د، وهو موافق لتلاوة الآيتين ١٤٤ البقرة (٢)، ١٣٢ الأنعام (٦).

(٦) ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ..﴾ ٩٩ آل عمران (٣)، وانظر الآيات: ٧٤، ٨٥، ١٤٠، ١٤٩ البقرة (٢).

(٧) ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم... إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ...﴾ ٢ المجادلة (٥٨).

(٨) ﴿... فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ... إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ٣١ يوسف (١٢).

(٩) كذا في المخطوطات الثلاث والصواب: المشكوك فيه، لأن فعله (شك) قاصر.

(١٠) آخر أبيات ساقها العيني لسواد بن قارب يخاطب فيها رسول الله ﷺ. أولها

أتاني رئيّ بعد هدء ورقدة ولم أك فيما قد بلوت بكاذب

=

قيل: ولا حجة [له[1]] فيه؛ لاحتمال أن تكون (لا) ملغاة، ولم تكرر[2] للضرورة.

«وقد تزاد» الباء أيضاً «بعد[3] [نفي[4]] فعل ناسخ للابتداء» كقول الشاعر[5]:

وإن[6] مدت الأيدي إلى الزاد[7] لم أكن[8] بأعجلهم[9] إذ أجشع القوم أعجل[10]

= وقبل الشاهد:

فمرنا بما يأتيك ياخير مرسل وإن كان فيما جئت شيب الذوائب

رئيّ: يريد قرينه من الجن. هدء: سكون. الفتيل: الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في شق النواة. شرح التسهيل ٦١: ب، ابن مالك ١: ١٤١، ابن الناظم ٥٧، المغني ٢: ٤٦٨، ٦٤٥، ابن عقيل ١: ٢٦٦، المقاصد ٢: ١١٧، ٣: ٤١٧ ـ ٤١٨، التصريح ١: ٢٠١، ٢: ٤١ ـ ٤٢، الأشموني ١: ٢٥١، ٢: ٢٥٦، السيوطي ٢: ٨٣٥، الهمع ١: ١٢٧، ٢١٨، شواهد ابن عقيل ٥٧، الدرر ١: ١٠١، ١٨٨.

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) تكرر لا، د، ولا حاجة لإعادتها.

(٣) نعد، ظ.

(٤) ليست في، د.

(٥) الشنفرى عمرو بن مالك الأزدي (. . . ـ حوالي ٧٠ ق. هـ / . . . ـ حوالي ٥٢٥م).
ويقال عمرو بن براق. شاعر جاهلي قحطاني يمني من الفتاك والعدائين واحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائرهم. قتله بنو سلامان، ويقال: قتله أسيد بن جابر السلاماني. والشنفرى لقبه، وقيل: اسمه. الأغاني ٢١: ١٧٩ ـ ١٩٤، المقاصد ٢: ١١٧، الخزانة ٢: ١٦ ـ ١٨.

(٦) إذا، ز، ظ.

(٧) جرت باللام في، ز.

(٨) يكن، د.

(٩) بأعجلهم مدا، ز، ظ، وهذه الزيادة مخلة بوزن البيت.

(١٠) من قصيدته اللامية الطويلة المسماة: لامية العرب. مطلعها:

أقيموا بني أمي صدور مطيكم فإني إلى قوم سواكم لأميل

وقبل الشاهد:

وكل أبيّ باسل غير أنني إذا عرضت أولى الطرائد أبسل

وبعده:

وما ذاك إلا بسطة عن تفضل عليهم وكان الأفضل المتفضل

=

وقول الآخر[١] :

دعاني أخي والخيل[٢] بيني وبينه   فلما دعاني لم يجدني[٣] بقعدد[٤]

«وبعد (أولم يروا أن)» نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ

= القالي ٣: ٢٠٣ ـ ٢٠٦، أعجب العجب ١١، ١٩ ـ ٢٠، شرح التسهيل ٨٥: ب، ١٤٨: ب، ابن مالك ١: ١٣٧، ابن الناظم ٥٧، المغني ٢: ٦١٩، ابن عقيل ١: ٢٦٧، ٢: ١٤٤، المقاصد ٢: ١١٧ ـ ١٢١، التصريح ١: ٢٠٢، الأشموني ١: ٢٥١، ٣: ٥١، السيوطي ٢: ٨٩٩ ـ ٩٠٠، الهمع ١: ١٢٧، الخزانة ٢: ١٤ ـ ١٦، شواهد ابن عقيل ٥٨، ١٩٦، الدرر ١: ١٠١.

(١) دريد بن معاوية الصمة بن الحارث بن معاوية الجشمي البكري (. . . ـ ٨هـ). من هوازن. شاعر مفلق معدود في أبطال الفرسان. قيل: إنه غزا مائة غزوة لم يهزم في واحدة منها. عمر حتى كف بصره. قتله كافراً يوم حنين ربيعة بن رفيع السلمي.

ابن قتيبة ٢: ٧٤٩ ـ ٧٥٢، الأغاني ١٠: ٣ ـ ٤٠، الخزانة ٤: ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٢) والخليل، ظ.

(٣) تجدني، ظ.

(٤) من قصيدة رثى فيها أخاه عبدالله. مطلعها:

أرث جديد الحبل من أم معبد   بعاقبة وأخلفت كل موعد!!

وقبل الشاهد:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى   فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد

فلما عصوني كنت منهم وقد أرى   غوايتهم وأنني غير مهتد

وما أنا إلا من غزية إن غوت   غويت وإن ترشد غزية أرشد

وبعده:

أخ أرضعتني أمه بلبانه   بثدي صفاء بيننا لم يجدد

فجئت إليه والرماح تنوشه   كوقع الصياصي في النسيج الممدد.

يروى: (. . . أو أنني. . .) (نظرت إليه. . .).

بعاقبة: بآخرة. غزية: قبيلة من هوازن. قعدد: جبان لئيم. تنوشه تتناوله. الصياصي، جمع صيصة: شوكة الحائك التي يسوي بها السداة واللحمة.

الأصمعيات ١٠٥ ـ ١١٠، الحماسة ٢: ٣٠٤ ـ ٣٠٩، ابن قتيبة ٢: ٧٥٠ ـ ٧٥١، الأغاني ١٠: ٧ ـ ٩، القرشي ٥٨١ ـ ٥٩٣، الحصري ١: ٥٣، ابن الناظم ٥٧، المقاصد ٢: ١٢١ ـ ١٢٦، التصريح ١: ٢٠٢، الأشموني ١: ٢٥١، الهمع ١: ١٢٧، الدرر ١: ١٠١.

﴿وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[1]؛ وذلك لأنه في معنى: أو ليس الله بقادر. «**وشبهه**».

قال ابن قاسم: ولم يذكر المصنف له مثالاً، ويمكن أن يمثل[2] له بما أجازه الزجاج، قال: لو قلت: ما ظننت أن زيداً[3] بقائم، لجاز. «**وبعد (لا) التبرئة**» نحو: (لا خير بخير بعده النار) إذا لم تجعل[4] الباء ظرفية كذا قيل، ومع قيام هذا
١٧٩ الاحتمال الظاهر لا يمكن الاستدلال / به على المطلوب «و» بعد «**هل**» كقوله[5]:

.... ألاهل أخو عيش لذيذ[6] بدائم[7]؟

«و» بعد « **(ما) المكفوفة بـ(إن)** » نحو: ما إن زيد بقائم.

«و» بعد (ما) «**التميمية، خلافاً لأبي علي**» الفارسي «**والزمخشري**» بناء منهما على أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وليس كذلك، فإن المقتضي نفيه. «**وربما**

---

(١) ﴿... عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٣٣ الأحقاف (٤٦).

(٢) إنه مثل، د.

(٣) زيد، د.

(٤) يجعل، ظ.

(٥) الفرزدق.

(٦) لزيد، ز، ظ.

(٧) صدره: يقول إذا اقلولى عليها واقردت.....

من قصيدة هجا فيها جريراً وقومه، وافتخر بقومه ونفسه. مطلعها:

ود جرير اللؤم لو كان عانياً ... ولم يدن من زأر الأسود الضراغم

وقبل الشاهد:

وليس كليبي إذا جن ليله ... إذا لم يجد ريح الأتان بنائم

وبعده:

يعلق لما أعجبته أتانه ... بأرآد لحييها جياد الكمائم

يروى: (ألا ليت ذا العيش...). وبهذه الرواية يسقط الشاهد.

أرآد، جمع رأد: أصل اللحي. الكمائم، جمع كمام أو كمامة: ما يكم به فم الدابة لئلا تعض.

الفرزدق ٢: ٨٦١ ـ ٨٦٣، المنصف ٣: ٦٧، ٢٢٥، الشجري ١: ٢٦٧، ابن مالك ١: ٢٤١، ابن الناظم ٥٧، المغني ١: ٣٨٧ ـ ٣٨٨، المقاصد ٢: ١٣٥ ـ ١٣٧، ١٤٩ ـ ١٥٠، التصريح ١: ٢٠٢، الأشموني ١: ٢٥١، ٢٥٢، السيوطي ٢: ٧٧٢، الهمع ١: ١٢٧، ٢: ٧٧، الدرر ١: ١٠١، ٢: ٩٢.

زيدت في الحال المنفية» كقوله[١]:

فما رجعت بخائبة[٢] ركاب حكيم بن المسيب منتهاها[٣]

وقول الآخر[٤]:

كائن دعيت[٥] إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزؤود[٦] ولا وكل[٧]

وخالف أبو حيان في ذلك، وخرج البيتين على أن التقدير: بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود[٨]، أي مذعور[٩]، ويريد[١٠] بـ(المزؤود)[١١] نفسه، على حد قولهم: رأيت منه أسداً.

قال ابن هشام في المغني[١٢]: وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني؛ لأن

(١) القحيف بن خمير بن سليم الندى بن عوف العقيلي (.. حوالي ١٣٠هـ / ... ـ حوالي ٧٤٧م).
شاعر مقل وضعه ابن سلام في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام.
الجمحي ٢: ٧٧٠، ٧٩١ ـ ٧٩٧، المرزباني ٣٣٣، الآمدي ٩٣، الخزانة ٤: ٢٥٠.

(٢) بخائبة، ز، ظ.

(٣) من قصيدة مدح فيها حكيم بن المسيب القشيري. وقبل الشاهد:
تنضيت القلاص إلى حكيم خوارج من تبالة أو مناها
تنضيت القلاص: جعلتها أنضاء: معازيل. تبالة: قرية صغيرة في اليمن مناها: إزاءها.
المغني ١: ١١٧، اللسان (مني)، السيوطي ١: ٣٣٩، الهمع ١: ١٢٧، الخزانة ٤: ٢٤٩ ـ ٢٥٠، الدرر ١: ١٠١ ـ ١٠٢.

(٤) مجهول.

(٥) وعيت، د.

(٦) بمزؤد، د.

(٧) استشهد به في المغني ١: ١١٧ ـ ١١٨، وتكلم عليه السيوطي ١: ٣٤٠، وهو عند ابن مالك ١: ٣٠٨.

(٨) مزؤد، د، مرؤود، ظ.

(٩) مزعور، ز.

(١٠) أهملت الياء الثانية في، ز.

(١١) بالمرود، د، بالمرؤد، ز، بالمروو، ظ.

(١٢) ١: ١١٨، وكلام أبي حيان وما بعده موجود في المغني ١: ١١٧.

صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها؛ ولهذا[(١)] قيل: ـ في ﴿... وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[(٢)] ـ إن (فعّالاً) هنا ليس للمبالغة، وإنما هو للنسب كقوله[(٣)]:

.... وليس بذي[(٤)] سيف وليس بنبال[(٥)]

أي وما ربك بذي ظلم، ولا يقال: لقيت منه أسداً[(٦)] أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند المبالغة في الوصف بالإقدام والكرم.

قلت: تسليمه [لظهور[(٧)]] التخريج في البيت الأول غير جيد؛ لما فيه من حذف[(٨)] الموصوف بدون دليل عليه، وقدحه في تخريج البيت الثاني كذلك؛ لأن النفي إنما يتسلط على قيد الفعل مع ثبوت أصله، أي فانبعثت بشخص[(٩)] غير مزؤود[(١٠)] ولا وكل، يعني نفسه، بالغ في اتصافه بالشجاعة والنهضة حتى انتزع من نفسه شخصاً

(١) ولذا، د.

(٢) ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ..﴾ ٤٦ فصلت (٤١).

(٣) امرؤ القيس.

(٤) أهملت الذال في، ظ.

(٥) صدره: وليس بذي رمح فيطعنني به.....

من قصيدته التي مطلعها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العُصُر الخالي

وقبل الشاهد:

أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال!!

وبعده:

أيقتلني أني شغفت فؤادها كما شغف المهنوءة الرجل الطالي

المهنوءة: الإبل يصيبها الجرب فتهنأ بالقار ليشفى جربها.

امرؤ القيس ٢٧ ـ ٣٩، سيبويه ٢: ٩١، المقتضب ٣: ١٦٢، ابن يعيش ٦: ١٤، ابن الناظم ٣٢٠، المغني ١: ١١٨، المقاصد ٤: ٥٤٠ ـ ٥٤١، التصريح ٢: ٣٣٧، الأشموني ٤: ٢٠٠ ـ ٢٠١: السيوطي ١: ٣٤٠ ـ ٣٤٤.

(٦) سدا، ز، ظ.

(٧) ليست في، ظ.

(٨) حذف، ظ.

(٩) شخص، د.

(١٠) مرؤد، د.

لا ذعر عنده، ولا وكل، فكيف يتم ما قاله[١]!!.

«و» ربما زيدت الباء أيضاً في «خبر إنّ» كقول امرىء القيس.

فإن تنأ[٢] عنها حقبة لا تلاقها ... فإنك مما أحدثت بالمجرب[٣]

«و» خبر «لكنّ» كقوله[٤]:

ولكنّ أجراً لو فعلت بهين ... وهل ينكر المعروف في الناس والأجر[٥]

«وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها» كقوله[٦]:

(١) قال، ز، ظ.

(٢) تناء، د.

(٣) أهملت الجيم في، د، والبيت من قصيدة يخاطب فيها زوجه أم جندب، وكان نزل به علقمة الفحل بن علاثة، فادعى كل منهما أنه أشعر من الآخر، فتحاكما إلى أم جندب ففضلت علقمة، فطلقها امرؤ القيس وتزوجها علقمة؛ لذلك لقب: الفحل. مطلعها:

خليلي مرّا بي على أم جندب ... نقضّ لبانات الفؤاد المعذّب

وقبل الشاهد:

أدامت على ما بيننا من مودة ... أميمة أم صارت لقول المخبِّب؟

وبعده:

وقالت: متى يبخل عليك ويعتلل ... يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب

أما قصيدة علقمة فمطلعها:

ذهبت من الهجران في غير مذهب ... ولم يك حقاً كل هذا التجنب

اللبانات: الحاجات. المخبب: مفسد الزوجة على زوجها والخادم على سيده، وقد لعنهما رسول الله ﷺ. امرؤ القيس ٤٠ ـ ٥٥، ابن مالك ١: ١٤١، ابن الناظم ٥٧، المقاصد ٢: ١٢٦ ـ ١٣٤، التصريح ١: ٢٠٢، الأشموني ١: ٢٥٢، الهمع ١: ١٢٧، الدرر ١: ١٠١.

(٤) غير معروف.

(٥) راجع البيت في: ابن يعيش ٨: ١٣٩، ابن مالك ١: ١٤١، الرضي ٢: ٣٢٨: المقاصد ٢: ١٣٤، التصريح ١: ٢٠٢، الأشموني ١: ٢٥٢، الهمع ٢: ١٢٧، الدرر ١: ١٠١.

(٦) بقوله: ز، ظ، والقائل: الأخوص ـ بالخاء المعجمة ـ زيد بن عمرو بن قيس بن عتاب الرياحي اليربوعي. شاعر فارس، قال البغدادي: إنه وقف له على شعر يتعلق بالصدقة، فرجح أنه إسلامي العصر.

الآمدي ٤٩، الخزانة ٢: ١٤٢ ـ ١٤٣.

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها[١]

وهذا هو المعروف عندهم بالعطف[٢] على التوهم[٣]، وفي كونه [مقيساً[٤]] خلاف، وظاهر كلام المصنف أنه ينقاس[٥]، والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس.

واحترز المصنف بقوله: (الصالح للباء) من [نحو[٦]] قولك: ليس زيد[٧] إلا قائمًا، فلا يجوز جر المعطوف عليه أصلاً.

«ويندر ذلك» أي جر المعطوف على الخبر المذكور. **«بعد[٨] غير (ليس)**

---

(١) من قصيدة قالها وقد قتل من بني يربوع رجل اتهموا به بني دارم، فطلب بنو يربوع القود، وعرض بنو دارم العقل، أي الدية. ساق البغدادي والجاحظ أبياتاً من هذه القصيدة أولها:

وليس بيربوع إلى العقل حاجة سوى دنس تسود منها ثيابها

وقبل الشاهد:

فكيف بنوكى مالك إن غفرتم لهم هذه أم كيف بعد خطابها

وبعده:

فإن أنتم لم تعقلوا بأخيكم فكونوا بغايا بالأكف عيابها

ناعب: يروى بالجر والنصب، والشاهد في الأولى.

والشاهد في ديوان الفرزدق نقلاً عن سيبويه، على أن سيبويه تردد فنسبه إلى الأخوص مرتين، وإلى الفرزدق مرة. الفرزدق ١: ١٢٣، سيبويه ١: ٨٣، ١٥٤، ٤١٨، البيان ٢: ٢٦٠ - ٢٦١، الخصائص ٢: ٣٥٤، الإنصاف ١٩٣، ٣٩٥، ٥٩٥، ابن يعيش ٢: ٥٢، ٥: ٦٨، ٧: ٥٧، ٨: ٦٩، شرح التسهيل ١١٨: أ، الرضي ١: ٢٦٨، ٢٦٩، ٢: ٢١٩، المغني ٢: ٥٣١، ٢١١، السيوطي ٢: ٨٧١ - ٨٧٢، الأشموني ٢: ٢٣٥، الخزانة ٢: ١٤٠ - ١٤٢، ٣: ٥٠٧ - ٥٠٨، ٦١٣.

(٢) بالقطف، ز.

(٣) الترهم، ز.

(٤) سقطت من، ز، ظ، وبيض لها.

(٥) منقاس، د.

(٦) ليست في، ظ.

(٧) زيداً، د.

(٨) جاء مكانها في، د، ز، ظ: (في) واخترت (بعد)؛ ليناسب نظائره الآتية.

و(ما)» كقوله[١]:

وما كنت ذا نيرب[٢] فيهم ولا منمش[٣] فيهم[٤] منمل[٥]

أي: وما كنت بذي[٦] نيرب ولا بمنمش[٧]، فقد جر في غير (ليس) [و(ما)، وهو نادر، أما فعل ذلك مع (ليس) و(ما) فغير نادر، وقد تقدم شاهد (ليس)][٨]، ومثال ذلك بعد (ما) قول[٩] الشاعر[١٠]

ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطل إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا[١١]

«وقد يفعل ذلك»، أي الجر على التوهم **«في المعطوف**[١٢] **على منصوب**

---

(١) لا يعرف.

(٢) يزب، د.

(٣) منهش، د.

(٤) منهم، د.

(٥) منهل، د، مضل، ز، وهذا كله تصحيف. أنشد السيوطي بعده نقلاً عن ابن الأعرابي في نوادره:

انمش بينهم دائباً أدب وذو النملة الموغل
ولكنني رائب صدعهم رقوء لما بينهم مشمل

والروي في هذه البيتين مضموم، وفي البيت الشاهد مكسور كما يقضي به الاستشهاد، ولو لم يكسر لفتح عطفاً على خبر (كان)، ولا سبيل إلى ضمه إلا بتكلف.

النيرب: النميمة. منمش: مفسد ذات البين. منمل: نمام.

المغني ٢: ٥٢٩، اللسان (نمش)، السيوطي ٢: ٨٦٩ ـ ٨٧٠، الهمع ٢: ١٤٢، الدرر ٢: ١٩٦.

(٦) بذي، ظ.

(٧) بمنهش، د، منهش، ز، ظ.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.

(٩) كقول، د.

(١٠) لا يعرف.

(١١) راجع هذا الشاهد في: المغني ٢: ٥٢٩، السيوطي ٢: ٨٦٩، الهمع ٢: ١٤١، الدرر ٢: ١٩٦.

(١٢) العطف، م.

اسم الفاعل المتصل» بحيث لا يكون بين المنصوب واسم الفاعل فاصل كقوله[١]:

فظل طهاة اللحم[٢] من بين منضج صفيف[٣] شواء[٤] أو قدير[٥] معجل[٦]

فعطف[٧] (قدير) بالجر[٨] على (صفيف)[٩] الذي هو منصوب اسم الفاعل المتصل به، وهو (منضج[١٠]) على توهم الإضافة، كأنه قيل: من بين منضج صفيف[١١]. بإضافة (منضج) إلى (صفيف[٣])، فعطف عليه بالجر.

---

(١) امرؤ القيس.
(٢) القوم، د.
(٣) ضعيف، د.
(٤) سواء، ظ.
(٥) عطفت بالواو في، ظ.
(٦) من معلقته التي مطلعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدّخول فحومل

وقبل الشاهد:

فعادى عداء بين ثور ونعجة دراكاً ولم ينضح بماء فيغسل

وبعده:

ورحنا يكاد الطرف يقصر دونه متى ما ترقّ العين فيه تسهّل

يروى: (ورحنا وراح الطرف ينفض رأسه).

فعادى: صاد اثنين في طلق واحد على التوالي، والضمير عائد على الحصان. ينضح بماء: لم يعرق، يعني أنه فعل ذلك ولم يظهر عليه الإجهاد. طهاة، جمع طاهٍ: طباخ. صفيف شواء: شواء مرقق. قدير: مطبوخ في القدر، فعيل بمعنى مفعول. الطرف :ـ بفتح الطاء ـ البصر، وبكسرها: كل كريم، والمراد هنا الجواد من الخيل. امرؤ القيس ٧: ٢٦، السبع ١٥ ـ ١١٢، التبريزي ٣: ٣٠٣، ابن الناظم ٢٠٩، المغني ٢: ٥١٢ ـ ٥١٣، ٥٢٦، المقاصد ٤: ١٤٦ ـ ١٤٨، الأشموني ٣: ١٠٧، السيوطي ٢: ٨٥٧ ـ ٨٥٨.

(٧) بعطف، ز، ظ.
(٨) أهملت الباء في، ز.
(٩) ضعيف، د.
(١٠) يصح، ز، ظ.
(١١). أهملت الفاء الأولى في، د.

١٨٠ وهذا[١] الذي اختاره المصنف هو ممنوع عند المغاربة، والبيت عندهم مؤول على حذف المضاف، أي وطابخ قدير[٢]. و(أو) على التقديرين[٣] / بمعنى الواو.

وإنما شرط المصنف الاتصال بين المنصوب واسم الفاعل، لأنه لو وقع[٤] الفصل بينهما امتنعت المسألة، فلا يجوز أن تقول[٥]: من بين منضج بالنار[٦] صفيف[٧] شواء أو قدير[٨]. بالجر، لأن الفاصل رافع لتوهم الإضافة الذي كان سبباً في الجر.

«وإن ولي العاطف بعد[٩] خبر (ليس) أو (ما)[١٠] وصف يتلوه[١١] سببي»[١٢] نحو: ليس زيد قائمًا ولا قاعداً أخوه، وما زيد قائمًا ولا ذاهباً أخوه **«أعطي الوصف ماله مفرداً»** فينصب أو يجر[١٣] على التوهم. **«ورفع به السببي»**[١٤] وهو (أخوه) في المثالين **«أو جعلا مبتدأ وخبراً»** فترفعهما[١٥] جميعاً، فتقول[١٦]: ولا ذاهب أخوه، ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ، فتقول[١٧]: ولا ذاهبان أخواه، ولا ذاهبون أخوته. ولك في الوصف وجه آخر، وهو أن يكون[١٨] مبتدأ، والسببي فاعلًا به أغنى

---

(١) وهو، ز.
(٢) قديد، ز، ظ.
(٣) التقدين، ظ.
(٤) وقع، ظ.
(٥) أهملت التاء في، د.
(٦) بالمنار، ز.
(٧) ضعيف، د.
(٨) قديد، ز، ظ.
(٩) بغير، ز،
(١٠) عطفت بالواو في، د.
(١١) أهملت الياء في، د.
(١٢) مسمى، ظ.
(١٣) عطفت بالواو في، د.
(١٤) أو السببي، ز.
(١٥) فرفعهما، د، فيرفعهما، ز.
(١٦) فيقول، ز.
(١٧) أهملت التاء في، د، فيقول، ز.
(١٨) تكون، ز.

عن الخبر على رأيهم؛ لاعتماده على حرف النفي.

«وإن تلاه أجنبي عطف بعد (ليس) على اسمها، والوصف على خبرها»، فتقول: ليس زيد قائمًا ولا ذاهباً[(١)] عمرو، فتعطف[(٢)] الوصف - وهو (ذاهباً) - على خبرها، وهو (قائمًا)، وتعطف[(٣)] الأجنبي - وهو (عمرو) - على اسمها وهو (زيد).

«وإن جر بالباء جاز[(٤)] - على الأصح - جر الوصف المذكور» فتقول[(٥)]: ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو، وهذا[(٦)] مذهب الأخفش، وأما سيبويه فيمنع[(٧)] [من[(٨)]] ذلك، واستعمال العرب يشهد للأخفش، قال الشاعر[(٩)]:

وليس بمعروف لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكر أن تعقّر[(١٠)]

(١) دهبا، ز.

(٢) فيعطف، د.

(٣) ويعطف، د.

(٤) أهملت الجيم في، ز.

(٥) فيقول، ز.

(٦) هذا، ز، ظ.

(٧) فمنع، ز.

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) النابغة الجعدي.

(١٠) من قصيدة أنشدها رسول الله - ﷺ - مطلعها:

خليلي غضّا ساعة وتهجرا ولوما على ما أحدث الدهر أوذرا

وقبل الشاهد:

وتنكر يوم الروع ألوان خيلنا من الطعن حتى تحسب الجون أشقرا

ونحن أناس لا نعوّد خيلنا إذا ما التقينا أن تحيد وتنفرا

وبعده:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنّا لنرجو فوق ذلك مظهرا

يروى: (خليلي عوجا...) (وإنا لقوم ما نعوّد...) (علون على طرّ العباد تكرماً) (بلغنا السماء مجداً وجوداً وسؤدداً).

الجعدي ٣٥ - ٥٩، سيبويه ١: ٣٢ - ٣٣، المقتضب ٤: ١٩٤ - ٢٠١، الهاشميات ١٠٦

=

وقد تظن[١] أن هذا من العطف[٢] على معمولي عاملين، وليس كذلك، لأن جر المعطوف بباء[٣] مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة كذا قال المصنف[٤].

«**ويتعين رفعه**» أي رفع الوصف المعطوف، والأجنبي مرفوع بالفرض، فيرفعان جميعاً «مع[٥] (ما)»[٦] [سواء[٧]] نصبت خبرها أو جررته بالباء؛ لأن خبرها لا يتقدم على اسمها، فكذا[٨] خبر ما عطف على اسمها، فيرجع العطف حينئذٍ إلى عطف الجمل كقول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسيء معنٌ ولا متيسّرُ[٩]

= -١٠٨، شرح التسهيل ٦٣: أ، ابن مالك ١: ١٣٨، القرشي ٢: ٧٧٠-٧٨٧، الخزانة ١: ٥١٣-٥١٤.

(١) يظن، د، ظ.

(٢) القطف، ز.

(٣) بياء، د، ز.

(٤) في شرح التسهيل ٦٣: أ.

(٥) بعد، م.

(٦) هذه القطعة من المتن لم تعلم في، ز، أما في (د، ظ) فليس المتن واضحاً بسبب التصوير.

(٧) ليست في، د.

(٨) وكذا، د.

(٩) بعده:

أتطلب - ياعوران - فضل نبيذهم وعندك - ياعوران - زقّ موكّر

معن: رجل بالبادية يبيع بالكالىء، وكان شديد التقاضي، فضرب به المثل، وليس المراد معن بن زائدة الشيباني، لتأخره عن الفرزدق؛ ولمنافاة ما في البيت لما عرف عن معن من الجود والحلم.

منسيء: مؤجّل، من النسيئة. موكّر: مملوء.

: الفرزدق ١: ٣٨٤-٣٨٥، سيبويه ١: ٣١، القالي ٣: ٧٣، شرح التسهيل ٦٣: ب، الرضي ١: ٩٢، الهمع ١: ١٢٨، الخزانة ١: ١٨١-١٨٣، الدرر ١: ١٠٢.

الباب الرابع عشر
«باب أفعال المقاربة»

وليس كلها للمقاربة؛ لأن منها ما هو للشروع ومنها ما هو للترجي، ولكن[1] لما كان فيها ما هو للمقاربة أطلق ذلك على[2] الكل، من باب تسمية المجموع باسم بعض أفراده.

«**منها للشروع في الفعل**»[3] والتلبس بأول أجزائه «**طفق**» بكسر الفاء يطفق طفقاً، كفرق يفرق فرقاً، وحكى الأخفش عن بعضهم: طفوقاً. «**وطفق**»[4]، بفتحها يطفق[5] كجلس يجلس. «**وطبق**» بكسر الباء الموحدة «**وجعل وأخذ**» بفتح عين الكلمة فيهما «**وعلق**» بكسر اللام، وهي غريبة، ومن شواهد استعمالها قول الشاعر[6]:

أراك علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال[7] المجير[8]

---

(١) لكن، د.

(٢) قدمت على اسم الإشارة في، د.

(٣) العمل، د.

(٤) ليست في، م.

(٥) يطفق بفتحها بطفق، ز.

(٦) غير معروف.

(٧) ادلال، د.

(٨) لم أقف له على مزيد. شرح التسهيل ٦٣: ب، شذور الذهب ٢٧٦، الأشموني ١: ٢٦٣، الهمع ١: ١٢٨، الدرر ١: ١٠٣.

«وأنشأ» بالهمز أوله وآخره، كقوله[١]:

. . . . أنشأت أعرب عما كان مكنونا[٢]

وذكره ابن أفلح[٣] بالهمز. وبغيره «وهبّ» على صيغة (شدّ) و(ردّ) وهي غريبة، ومن شواهد استعمالها قول الشاعر[٤]:

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى فلجّ[٥] كأنّي كنت باللوم أغريه[٦]

«وقام» نحو: قام زيد يفعل.

«ولمقاربته» أي: مقاربة الفعل «هلهل وكاد»، وهي أشهر أفعال المقاربة، يقال: كاد[٧] يكاد كيداً ومكادة، كهاب يهاب هيباً ومهابة، وحكى الأصمعي: (كوداً) بالواو، فيكون[٨] كخاف يخاف خوفاً ومخافة. «وكرب» بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصح. «وأوشك» وهو في الأصل بمعنى (أسرع)، ويستعمل كذلك،
١٨١ فيقال: أوشك فلان في السير. [إذا[٩]] أسرع فيه. «وأولى»[١٠] / ، وهي أغربها.

قال ابن قاسم: كقول الشاعر[١١]:

---

(١) مجهول.

(٢) صدره:
(لما تبين ميل الكاشحين لكم). شرح التسهيل ٦٣: ب، شذور الذهب ٢٧٧، الهمع ١: ١٢٨، الدرر ١: ١٠٣.

(٣) لم أعرف عنه شيئاً.

(٤) لم أر من سماه.

(٥) أهملت الجيم في، ز، ظ.

(٦) يروى: (. . . باللوم مغريا). شرح التسهيل ٦٣: ب، شذور الذهب ١٩١، ٢٧٧، الهمع ١: ١٢٨، الدرر ١: ١٠٣.

(٧) يكاد، ظ.

(٨) مكودا، ز، ظ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) زاد في (م) قبل هذه الكلمة: (وألم).

(١١) لم يسموه.

فعـادى[١] بيـن هاديتيـن منـهـا وأولـى أن يزيـد علـى الثـلاث[٢]

قلت: الذي ينبغي التعويل عليه أنها بمنزلة (قارب)، وكذا فسرها الأصمعي، وأنشد عليه هذا البيت، كما صرح به في الصحاح[٣]، والكلام إنما هو في الأفعال التي قيل إنها ناسخة، وإلا فهلا عدّ (قارب)، و(قرب). وفي بعض النسخ: (وألَمّ[٤] وأولى). فزاد كلمة (ألم).

قال ابن قاسم: ولم يتعرض إليها المصنف في الشرح، ويمكن أن يكون منه قوله في الحديث: (وإن مما ينبت[٥] الربيع ما يقتل حبطاً[٦] أو يلمّ[٧])، فيكون فعلاً ناقصاً، والخبر محذوف، والتقدير: أو يلم بأن يقتل.

قلت: جعلها من هذه الأفعال دعوى عارية عن الدليل، ولا حجة في الحديث، إذ (ألم) بمعنى (قرب)، فيكون معنى الحديث: ما يقتل حبطاً[٨] أو يقرب من القتل. هكـذا قرره[٩] في الصحاح[١٠]. ثم لا أدري كيف يكون الخبر المحذوف على تقدير جعلها ناقصة ما قدره من قوله: (بأن يقتل[١١])، مع أنه متعلق بالفعل نفسه، كما هو

(١) نعادى، ز، فعاد، ظ.

(٢) عادى، من العداء: الموالاة بين صيدين في طلق واحد. هاديتين، مثنى هادية: أول الوحش. الصحاح ٦: ٢٥٣٠ ـ ٢٥٣١. (ولي)، شرح التسهيل ٦٣: ب، ابن مالك ١: ١٤٥، الرضي ٢: ٣٠٤، اللسان (ولي)، الهمع ١: ١٢٨، الخزانة ٤: ٨٩ ـ ٩٠، الدرر ١: ١٠٢.

(٣) ٦: ٢٥٣٠ ـ ٢٥٣١ (ولي).

(٤) نبهناك في ص٢٨٢ ح ١٠ إلى أن هذه الزيادة ثابتة في، م.

(٥) وان ما ينبته، د.

(٦) خبطا، د.

(٧) من حديث طويل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري ٢: ١٠٣، ٤: ٢٢، ٨: ٧٧ ومسلم ٢: ح ١٠٥٢ (عام) ١٢١، ١٢٢، ١٢٣ (خاص) وابن ماجة ٢: ح ٣٩٩٥ واحمد ٣: ٧، ٢١، ٩١، وبين ألفاظهم اختلاف، وتكلم عليه الميداني ١: ١٠ ـ ١١.

(٨) خبطا، د. خيطا، ز.

(٩) قدره، د.

(١٠) ٥: ٢٠٣٢ (لمم).

(١١) يقتل، ز.

في مثل قولك: ألمّ فلان بالذنب، إذا وقع فيه، وتلبس به!! وهو كما ترى غير مناسب لسياق[١] الحديث، فتأمله.

«**ولرجائه**» أي لرجاء[٢] الفعل «**عسى وحري**» بكسر الراء. «**واخلولق**».

قال ابن قاسم: فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء وأغربها حرى [يقال: حري[٣]] زيد أن يفعل، بمعنى (عسى).

هكذا ذكر المصنف[٤]. والمحفوظ أن (حرى[٥]) اسم منون لا يثنى ولا يجمع، قال ثعلب[٦]: أنت[٧] حرى، أي: خليق وحقيق.

قلت: أما قوله: ـ أولاً ـ فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة[٨] على سبيل الرجاء، فمنازع فيه؛ لأنا [لا[٩]] نسلم أن شيئاً من هذه الأفعال الثلاثة يدل على المقاربة، وإنما هي دالة على الرجاء، ساكتة عن القرب والبعد، وكلام المصنف يشير إلى ما قلناه، وإنما غر[١٠] الشارح[١١] قول ابن الحاجب: (أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر [رجاء وحصولاً أو أخذاً فيه، ثم قال[١٢]: (فالأول عسى...)، فخرج[١٣] من كلامه

(١) سيان، د.

(٢) رجاء، ز، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) في شرح التسهيل ٦٣: ب.

(٥) لم تضبط في أصول التحقيق، وفي الصحاح ٦: ٢٣١١: (هو حرًى أن يفعل بالفتح، أي خليق وجدير. ولا يثنى ولا يجمع. وأنشد الكسائي:

وهن حرى أن لا يثنيك نقره وأنت حرى بالنار حين تثيب

وإذا قلت هو حرٍ بكسر الراء، وحري على فعيل، ثنيت وجمعت...).

(٦) أعجمت العين خطأ في، ظ.

(٧) إنه، د.

(٨) بالمقارنة، ز، ظ.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) يعني ابن قاسم.

(١١) زاد هنا في، ز، ظ: (المذكور)، ولا معنى لها.

(١٢) في الكافية ٢: ٣٠١.

(١٣) يخرج، ز، ظ.

أن (عسى) لدنو الخبر[١]] على سبيل الرجاء، وتعقبه الرضي[٢] بما قلناه: فقال:

(عسى) للطمع في حق غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب، أي أن الطامع يطمع[٣] في دنو مضمون خبره، فقولك: عسى [الله[٤]] أن يشفي مريضي، أي أني أرجو قرب شفائه؛ وذلك لأن (عسى) ليس متعيناً بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره، بل لطمع حصوله مطلقاً، سواء ترجّي حصوله عن قرب أو بعد مدة مديدة، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج، فهو بمعنى: لعله يخرج، ولا دنو في (لعل) اتفاقاً.

وأما قوله: ـ ثانياً ـ إن المحفوظ أن حرى اسم منون. فهو[٥] تابع لشيخه أبي حيان[٦] في الاعتراض على المصنف بذلك، وهو قصور فقد نص القاضي عياض[٧] في مشارق الأنوار[٨] في حرف الحاء على أنه يقال: حري زيد أن يفعل كذا، فيستعمل فعلاً.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من، ز.

(٢) في شرح الكافية ٢: ٣٠١.

(٣) يطبع، د.

(٤) زيادة عن الرضي، وليست في أصول التحقيق.

(٥) وهو، ز، ظ.

(٦) جيان، ز، وهو تصحيف.

(٧) أبو الفضل: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (٤٧٦ ـ ٥٤٤هـ / ١٠٨٣ ـ ١١٤٩م). عالم بالحديث وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، مبرّز في ذلك. مولده بسبته في المغرب، وفيها ولي القضاء ثم في غرناطة، ومات في مراكش. من مصنفاته: الشفا بتعريف حقوق المصطفى ـ ط، الغنية: في ذكر مشيخته، شرح صحيح مسلم، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

القفطي ٢: ٣٦٣ ـ ٣٦٤، الوفيات ٣: ٤٨٣ ـ ٤٨٥، الديباج ١٦٨ ـ ١٧٢ (ط ـ السعادة)، الشذرات ٤: ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٨) اسمه: مشارق الأنوار على صحاح الآثار وهو في تفسير غريب الحديث خاص بالبخاري ومسلم والموطأ. مطبوع في مجلدين. كشف الظنون ٢: ١٦٨٧.

وناهيك به إماماً ثقة[(١)] لا ينازع[(٢)] في عدالته وسعة اطلاعه، وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وأمثاله إلا سوء الظن بالمعترض عليه، وإلا فالمصنف من الإمامة وحفظ اللغة وكثرة الإطلاع بالمحل الذي لا يدفع عنه، والمسألة نقلية، فما باله يدفع[(٣)] كلامه بهذه الأقوال الواهية، نعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف.

«وقد ترد (عسى) إشفاقاً»، قال سيبويه: (عسى) طمع وإشفاق، فالطمع
١٨٢ في المحبوب، والإشفاق في المكروه/، نحو: عسيت أن أموت، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾[(٤)]، وقد أخذ حميد[(٥)] هذا المعنى فقال:

قضى الله في بعض المكاره للفتى[(٦)] برشد وفي بعض الهوى ما يحاذر[(٧)]

فكلمة[(٨)] (بعض) [في الموضعين[(٩)]] في مقابلة[(١٠)] (شيئاً) و(شيئاً).

«ويلازمهن» أي أفعال هذا الباب جميعاً[(١١)] **«لفظ المضي، إلا (كاد)**

---

(١) أهملت حروفها في، ز.

(٢) تنازع، د.

(٣) يرفع، ز، ظ.

(٤) ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ . . . وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ ٢١٦ البقرة (٢).

(٥) ابن ثور الهلالي، ونسبه أبو تمام إلى عامر بن الطفيل.

(٦) أهملت الفاء في، د.

(٧) الثالث في قصيدة أولها:

عفا من سليمى ذو سدير فغابر فحرس فأعلام الدخول الصوادر
نظرت بوادي الغمر والليل مقبل يرف رفيف النسر والشوق طائر

وبعد الشاهد:

ألم تعلمي أني إذا الإلف قادني سوى القصد لا أنقاد والإلف جائر؟

رواية الحماسة: (. . . قادني إلى الجور. . .) حميد ٨٧ ـ ٨٩، الحماسة ٢: ٢٣٧، الخالديان ١: ٤١ ـ ٤٣، عامر ٧٥ (ط ـ صادر بيروت).

(٨) فكلمه، د. فكلمتا، ز، ظ.

(٩) ليست في، د.

(١٠) مقابله، ز.

(١١) جميعها، ز، ظ.

و(أوشك) و(جعل)» فلم تلزم[١] لفظ المضي كما ستعرفه.

قال ابن قاسم: واختلف في تعليل عدم التصرف في (عسى) وأخواتها، فقال أبو الفتح[٢]: لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة يلزمه ذلك. قلت: فيه نظر يظهر مما سبق.

قال الرضي[٣]: وإنما لم يتصرف (عسى)؛ لتضمنه معنى الحرف، أي إنشاء الطمع[٤] والرجاء كـ(لعل) والإنشاءات ـ في الأغلب ـ من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف[٥] فيها[٦]، وأما الفعل نحو: (بعت)، والجملة الاسمية نحو: أنت حر، فمعنى الإنشاء فيه عارض، وهذا وإن كان لا بأس به، لكنه قاصر[٧] على بعض ما لم يتصرف[٨] من الأفعال المذكورة.

«وعملها ـ في الأصل ـ عمل (كان)»، أي تدخل ناسخة على المبتدأ فترفعه، والخبر فتنصبه، يدل[على][٩] ذلك وروده مفرداً منصوباً في بعض الأحيان، كما سيأتي[١٠].

«لكن التزم كون خبرها» فعلاً **«مضارعاً مجرداً»**[١١] من (أن) **«مع هلهل»** وهي كلمة واحدة من أفعال المقاربة، **«وما قبلها»** وهي[١٢] أفعال الشروع التسعة، فالأفعال التي تجرد (أن) عن خبرها عشرة أفعال.

(١) يلزم، د، ز، ظ، والتقدير عائد على (الأفعال) المذكورة في المتن.
(٢) ابن جني.
(٣) في شرح الكافية ٢: ٣٠٢.
(٤) طمع، ز، ظ.
(٥) تتصرف، ز، ظ.
(٦) فيه، ز، ظ.
(٧) قاص، د
(٨) أهملت التاء في، د.
(٩) ليست في، د
(١٠) في ص ٢٩٢.
(١١) مجروم، ز
(١٢) وهو، ز، ظ

وعلة إلحاق (هلهل) بأفعال الشروع أشدية[١] المقاربة فيه، وتركيبه يدل على المبالغة، كـ(زلزل) و(صرصر) فلما كان للمبالغة في القرب لحق الأفعال الدالة على الشروع فاستعمل [خبره[٢]] بدون (أن) نحو: هلهلت أقوم.

وإنما لزم كون الخبر فيما هو للشروع مضارعاً مجرداً عن (أن)، ولم يجعل[٣] اسمًا ولا فعلاً ماضياً ولا مضارعاً مقترناً بـ(أن)؛ لأن المضارع المجرد عن علم الاستقبال ظاهر في الحال كما مر في بابه، فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قائمًا، لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت، ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلاً به دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت [الزوال[٤]] قام، دل على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلما قصد في هذه الأفعال حدوث مصدر خبرها، وكون فاعلها مشتغلاً به، وجب أن لا يكون اسمًا ولا ماضياً ولا مضارعاً بـ(أن).

«و» مضارعاً **«مقروناً [بأن[٥]] مع (أولى) وما بعدها»**، أي مع أربعة أفعال: (أولى)، وهو أحد أفعال المقاربة، وأفعال[٦] الترجي الثلاثة المذكورة بعدها، وهي: (عسى) و(حري) و(اخلولق).

وكان ينبغي أن يسقط[٧] (عسى)، فيقول[٨]: مع (أولى) وما بعدها، إلا (عسى). لأنه[٩] سيذكرها في قسم ذي الوجهين.

---

(١) مصدر صناعي من (أشد).
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) تجعل، ز.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) ليست في، د.
(٦) بأفعال، ز، ظ.
(٧) تسقط، ز.
(٨) فتقول، ز.
(٩) فانه، د.

والعلة في أفعال الترجي أن المرجوّ مستقبل[١]، فيناسبه[٢] حرف الاستقبال.

وأما الترك في (عسى) فنادر، وهو بالحمل على (كاد) كما عكس ذلك في (كاد) حملاً على (عسى) من أن يكون معنى الاستقبال هناك مراداً. كذا قيل، وهو مردود، بل معنى (كاد يموت) قارب فيما مضى أن يتأخر عنه الموت قليلاً، أي قارب حالة يكون الموت بعدها بقليل، [هذا[٣]] هو الذي اقتضى أن لا تدخل[٤] (أن)؛ لأنها أمارة الاستقبال، فذكرها/ موهم للتراخي. الذي هو عكس المراد، وإن كان لا يلزم من ١٨٣
الاستقبال التراخي. «و» مضارعاً ملتبساً «**بالوجهين**»: التجرد عن (أن) والاقتران بها. «**مع**»[٥] الأفعال «**البواقي**»، لكن ليس الوجهان على [حد[٦]] سواء، فلذلك قال: «**والتجريد**[٧] **مع (كاد) و(كرب) أعرف**» من الاقتران بـ(أن) كقوله[٨]:

.... قد كـاد من طول البلى أن يمصحا[٩]

وقوله[١٠]:

.... فقـد كـربت أعناقها أن تقطعـا[١١]

(١) مستقل، ز.

(٢) فناسبه، ز، ظ.

(٣) ليست في، د.

(٤) يدخل، ز، ظ.

(٥) جاء مكان هذه الكلمة في، د، ز، ظ. (في)، وما اخترته أولى ليناسب نظائره.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) والتجرد، ز، ظ.

(٨) قيل: رؤبة وليس في أصل ديوانه.

(٩) تمصحا، د، وقبله: (ربع عفاه الدهر طولاً فامّحى).

ويروى: (رسم عفا من بعد ما قد امّحى) (ربع عفاه الدهر دأباً وامتحى) (ربع عفا من بعد ما قد انمحى). رؤبة ١٧٢، سيبويه ١: ٤٧٨، المقتضب ٣: ٧٥، الكامل ١: ١٦٧، الإنصاف ٥٦٦، ابن يعيش ٧: ١٢١ - ١٢٢، الرضي ٢: ٣٠٥، المقاصد ٢: ٢١٥ - ٢١٦، اللسان (مصح)، والهمع ١: ١٣٠، الخزانة ٣: ٩٠ - ٩٢، الدرر ١: ١٠٥.

(١٠) أبي زيد الأسلمي: أعرابي.

(١١) صدره:

سقاها ذوو الأحـلام سجلاً على الظما ....

وهذا عند المغاربة مخصوص بالضرورة، ولم يذكر سيبويه في خبرهما[(١)] إلا التجرد.

«و(عسى) و(أوشك) بالعكس» فاقتران خبرهما بـ(أن) أعرف من تجريده منها كقول هدبة[(٢)]:

عسى الكرب[(٣)] الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب[(٤)]

= كان الشاعر مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن المغيرة المخزومي ـ وكان والياً على المدينة لابن أخته هشام بن عبدالملك، فلم يستحسن مدحته فضربه، فهجاه ومدح آل الزبير بأبيات الشاهد ثالثها، وأولها:

مدحت عروقاً للندى مصّت الثرى حديثاً فلم تهمم بأن تتزعزعا

نقائذ بؤس ذاقت الفقر والغنى وحلّبت الأيام والدهر أضرعا

وبعد الشاهد:

بفضل سجال لو سقوا من مشى بها على الأرض أرواهم جميعاً وأشبعا

يروى: (... تترعرع) (... ذوو الأرحام...).

تتزعزع: تهتز بالثناء لفعل الجميل. السجل: الدلو فيها الماء.

الكامل ١: ١٦٠ ـ ١٦٢، الخالديان ٢: ٣١، المقرب ١: ٩٩، شرح التسهيل ٦٣: ب، ابن الناظم ٦٠، شذور الذهب ٢٧٤، ابن عقيل ١: ٢٨٧، المقاصد ٢: ١٩٣ ـ ١٩٨، التصريح ١: ٢٠٧، الأشموني ١: ٢٦٢، الهمع ١: ١٣٠، شواهد ابن عقيل ٦٨ ـ ٦٩، الدرر ١: ١٠٥.

(١) خبرها، د.

(٢) ابن خشرم.

(٣) الأمر، ز، ظ.

(٤) من قصيدة قالها في سجنه بالمدينة وكان قتل رجلاً. مطلعها:

طربت وأنت أحياناً طروب وكيف وقد تعلاك المشيب!!

وقبل الشاهد:

يؤرقني اكتئاب أبي نمير فقلبي من كآبته كئيب

فقلت له: هداك الله مهلاً وخير القول ذو اللب الحبيب

=

وقول الآخر[١]:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها[٢]

وجمهور البصريين على أن تجريد [خبر[٣]] (عسى) من (أن) ضرورة[٤]، وظاهر[٥]

= وبعده:

فيأمن خائف ويفك عانٍ ويأتي أهله الرجل الغريب

سيبويه: ١: ٤٧٨، الكامل ١: ١٦٨، المقتضب ٣: ٧٠، القالي ١: ٧١ - ٧٢، المرزباني ٤٨٣، ابن يعيش ٧: ١١٧، ١٢١، المقرب ١: ٩٨، ابن مالك ١: ١٤٦، ابن الناظم ٥٩، الرضي ٢: ٣٠٤، المغني ١: ١٦٤، ٢: ٦٤١، ابن عقيل ١: ٢٨١، المقاصد ٢: ١٨٤ - ١٨٧، التصريح ١: ٢٠٦، الأشموني ١: ٢٦٠، ٢٦٤، السيوطي ١: ٤٤٣ - ٤٤٤، الهمع ١: ١٣٠، الخزانة ٤: ٨١ - ٨٧، شواهد ابن عقيل ٦٤، رغبة الآمل ٢: ٢٤٣، الدرر ١: ١٠٦.

(١) أمية بن أبي الصلت.

(٢) من قصيدة مطلعها:

اقترب الوعد والقلوب إلى الـ ـلهو وحب الحياة سائقها

باتت همومي تسري طوارقها أكف عيني والدمع سابقها

وقبل الشاهد:

من لم يمت عبطة يمت هرماً للموت كأس والمرء ذائقها

وبعده:

لا يستوي المنزلان ثم ولا الـ أعمال لا تستوي طرائقها

أمية ٤٢ - ٤٣، سيبويه ١: ٤٧٩، الكامل ١: ٦٦ - ٦٧، ابن يعيش ٧: ١٢٦، المقرب ١: ٩٨، شرح التسهيل ٦٣: ب - ٦٤: أ، ابن الناظم ٦٠، ابن عقيل ١: ٢٨٥ - ٢٨٦، المقاصد ٢: ١٨٧ - ١٨٩، التصريح ١: ٢٠٦ - ٢٠٧، ٢٠٨، الأشموني ١: ٢٦٢، شذور الذهب ٢٧١، الهمع ١: ١٢٩، ١٣٠، شواهد ابن عقيل ٦٧، ٦٩، الدرر ١: ١٠٣ - ١٠٤، ١٠٦.

(٣) ليست في، ط.

(٤) الضرورة، ظ.

(٥) فظاهر، ز، ظ

كلام سيبويه خلافه. «**وربما جاء خبرهما**»[(١)] أي خبر (كاد) و(عسى)، كذا بين مراده في الشرح[(٢)]، وليس ذلك بمنجيه من التعقب[(٣)]، إذ لا قرينة في المتن تدل على هذا المراد، بل فيه قرينة خلافه، وهو قرب (عسى) و(أوشك) للضمير، فالمتبادر عوده إلى أقرب مذكور. «**مفرداً منصوباً**»[(٤)].

كقول الشاعر[(٥)]:

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا[(٦)][(٧)] ....

---

(١) خبراهما، ز، ظ، م.

(٢) على التسهيل ٦٤: أ.

(٣) التعقيب، ظ.

(٤) مفردين منصوبين، م.

(٥) تأبط شراً.

(٦) كنت، ز، وهي رواية في البيت، لكنها خطأ.

(٧) آبيا، د، ز، وعجز البيت: (وكم مثلها فارقتها وهي تصفر). والبيت آخر مقطوعة ساقها أبو تمام، وسببها أن قوماً طلبوا الشاعر بثأر فوجدوه في جبل يشتار عسلاً فظنوا أنهم تمكنوا منه؛ بتعسر أسباب الهرب، فأراق الشاعر العسل على الجبل وأنزلق حتى نزل الأرض، وبينه وبينهم مسافة يتعذر معها أن يدركوه. وأول المقطوعة:

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وقبل الشاهد:

فرشت لها صدري فزل عن الصفا به جؤجؤ عبل ومتن مخصّر

فخالط سهل الأرض لم تكدح الصفا به كدحة، والموت خزيان ينظر

يروى: (... ولم آل...) (... ولم أك...).

جؤجؤ: صدر. عبل: فخم. مخصر: دقيق.

الحماسة ١: ٧٥ - ٨١، التنبيه ١٠٨، الإنصاف ٥٤٤، ابن يعيش ٧: ١٣ - ١٤، ١١٩، ١٢٥، شرح التسهيل ٦٤: أ، ابن مالك ١: ١٤٥، ابن الناظم ٥٩، الرضي ٢: ٢٣١، ٣٠٥، ابن عقيل ١: ٢٧٨ - ٢٧٩، المقاصد ٢: ١٦٥ - ١٧٠، التصريح ١: ٢٠٣، =

وقول الآخر[١]:

أكثرت في العذل[٢] ملحاً دائماً لا تكثرنْ إني عسيت صائماً[٣]

وهما شاذان، فقيل: على[٤] تضمينها معنى (كان)، وقيل: التقدير: وما[٥] كدت أكون آبياً[٦]، وعسيت أن أكون صائماً. وجاز حذف (أن) مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً[٧]؛ لقوة[٨] الدلالة[٩]؛ وذلك[١٠] لكثرة وقوع (أن) بعد مرفوع[١١] عسى.

الأشموني ١: ٢٥٩، الهمع ١: ١٣٠، الخزانة ٣: ٣٥٧ـ٣٥٩، ٥٤٠ـ٥٤٤، ٤: ٩٠، شواهد ابن عقيل ٦٣ ـ ٦٤، الدرر ١: ١٠٧ ـ ١٠٨.

(١) رؤبة بن العجاج، كذا قيل، وليس في أصل ديوانه.

(٢) أهملت الذال في، د.

(٣) يروى: (لا تعذلنْ. . .) (لا تلحني. . .). وروى ابن الشجري صدره: (قم قائماً قم قائماً). وهو واهم في ذلك، فهذا من رجز آخر. رؤبة ١٨٥، الخصائص ١: ٩٨، الشجري ١: ١٦٤، التبريزي ١: ٨١، المقرب ١: ٩٩: ١٠٠، ابن الناظم ٥٩، شرح التسهيل ٦٤: أ، ابن مالك ١: ١٤٥، شواهد التوضيح ٧٩، الرضي ٢: ٣٠٢، المغني ١: ١٦٤، ابن عقيل ١: ٢٧٧، المقاصد ٢: ١٦١ ـ ١٦٥، الأشموني ١: ٢٥٩، السيوطي ١: ٤٤٤ ـ ٤٤٥، الهمع ١: ١٣٠، الخزانة ٤: ٧٧ ـ ٧٩، شواهد ابن عقيل ٦٣، الدرر ١: ١٠٧

(٤) في، ز.

(٥) ما، ز، ظ.

(٦) آبيا، د، ز.

(٧) مصدر، د، ز، ظ، وهو غير مناسب، فتصرفت.

(٨) بالقوة، د، ز، ظ، وهو غير صحيح.

(٩) الدالة، ظ.

(١٠) وكذلك، ز.

(١١) موقوع، ز.

«و» ربما جاء «خبر (جعل) [جملة[(١)]] اسمية» كقوله[(٢)]:

وقد جعلت قلوص بني سهيل[(٣)] ... من الأكوار مرتعها قريب[(٤)]

وعلى ذلك خرج بعضهم ما حكاه ثعلب من قولهم: عسى زيد قائم، فجعل (عسى) ناقصة، واسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر. «**أو فعلية مصدّرة بـ(إذا)**» كقول ابن عباس رضي الله عنهما: (فجعل الرجل إذا لم يستطع[(٥)] أن يخرج[(٦)] أرسل رسولاً)[(٧)] وكقول[(٨)] الشاعر[(٩)]:

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) لا يعرف.

(٣) سهلة، ظ.

(٤) ثاني أبيات ثلاثة في حماسة أبي تمام وأولها:

فلست بنازل إلا ألمت ... برحلي أو خيالتها الكذوب

وثالثها:

كأن لها برحل القوم بوّا ... وما إن طبها إلا اللّغوب

يروى: (... بني زياد). ألمت: قربت. خيالتها: خيالها، معطوف على الضمير المستتر في (ألمت) بوا: جلد ولد الناقة يحشى فتعطف عليه تحسبه ولدها.

اللغوب: التعب. الحماسة ١: ٢٩٦ - ٢٩٧، شرح التسهيل ٦٤: أ، ابن مالك ١: ١٤٥، شواهد التوضيح ٧٩، ابن الناظم ٥٩، الرضي ١: ٣٠٧، المغني ١: ٥٩، المقاصد ٢: ١٧٠ - ١٧٣، التصريح ١: ٢٠٤، الأشموني ١: ٢٥٩، السيوطي ٢: ٦٠٦ - ٦٠٧، الهمع ١: ١٣٠، الخزانة ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧، ٤: ٩٢ - ٩٣، الدرر ١: ١٠٨.

(٥) تستطيع، ز، يستطيع، ظ.

(٦) تخرج، ز.

(٧) أخرجه البخاري ٦: ٩٢، ٩٣، ومسلم ١: ح ٢٠٨ (عام) ٣٥٥، ٣٥٦ (خاص)، وهو في شرح التسهيل ٦٤: أ، شواهد التوضيح ٧٨.

(٨) كقول، د.

(٩) همام الرقاشي.

وقد جعلت إذا ما حاجتي نزلت ... بباب[1] دارك أدلوها[2] بأقوام[3]

«**أو كلما**» يعني: أو جملة فعلية مصدرة بـ(كلما) كما في حديث البخاري: (فجعل كلما [جاء[4]] ليخرج رمى في فيه بحجر[5]).

قال المصنف في التوضيح[6]: وهذا منبه[7] على أصل متروك، وذلك أن سائر أفعال المقاربة مثل (كان) في الدخول على مبتدأ وخبر، فالأصل أن يكون خبرها كخبر (كان) في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وفعلية وظرفاً، فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعاً، ثم نبه على الأصل ـ شذوذاً ـ في مواضع.

«**وندر**[8] **إسنادها**» أي: إسناد (جعل) «**إلى ضمير الشأن**»[9] ولم يقف الشارحون فيه على سماع يستند إليه فليطلب[10] لذلك مثال.

«**ودخول النفي عليها**» أي: على (جعل) كقول أنس[11] رضي الله عنه: (فما

---

(١) ببا، ظ.

(٢) أعجمت الدال في، ز، ظ.

(٣) استشهد به البغدادي، وروايته: (... حاجتي عرضت). الخزانة ٤: ٩٣.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) طرف من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه في قصة رؤيا النبي ـ ﷺ ـ أخرجه البخاري بهذا اللفظ ٢: ٨٨، ٣: ٥٢، وتكلم عليه ابن مالك في شواهد التوضيح ٧٧ ـ ٨٠، وقد خرّجنا حديث الرؤيا في ص ١٤٧.

(٦) يعني شواهد التوضيح ٧٩، وتصرف في كلامه.

(٧) تنبية، ز، بإهمال النون والباء والياء، بنبته، ظ.

(٨) قوله: (وندر إسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها). ليس في المتن، الذي شرحه ابن مالك ٦٤: أ.

(٩) شان، د، ز.

(١٠) فيطلب، د، فليتطلب، ز.

(١١) أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الأنصاري الخزرجي (١٠ ق هـ ـ ٩٣ هـ / ٦١٢ ـ ٧١٢). خدم رسول الله ـ ﷺ ـ وصحبه وروى عنه وشهد معه المشاهد، ثم الفتوح

جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت)[١]، وإنما الغالب دخول النافي[٢] على خبر أفعال الشروع كقولك: جعل لا يكتب، وأنشأ لا يسكت، وأما أفعال المقاربة فيدخل[٣] النافي عليها[٤] تارة، وعلى خبرها أخرى، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٥]، ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[٦] ونحو:[٧]

صحا[٨] القلب عن سلمى وقد كاد [لا[٩]] يسلو[١٠] . . . .

= من بعده. قضى آخر أيامه بالبصرة، وفيها مات ـ رضي الله عنه ـ وفي مولده ومتوفاه خلاف. دعا له رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ بثلاث: كثرة المال والولد ودخول الجنة.، الاستيعاب ١: ٧١ ـ ٧٣، الإصابة ١: ٧١ ـ ٧٢.

(١) طرف من حديث استسقائه ـ ﷺ ـ أخرجه البخاري ٢: ١٢: ٢٩، وليس في الأولى: (فجعل)، ومسلم ٢: ح ٨٩٧ (عام) ٩ (خاص)، مع اختلاف في الألفاظ، وهو في شواهد التوضيح ٧٨.

(٢) الثاني، ظ.

(٣) متداخل، ز.

(٤) عليه، ز.

(٥) ﴿. . . قالوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا . . .﴾ ٧١ البقرة (٢).

(٦) يرها، ظ، وهو خطأ بين.

(٧) ﴿. . . ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ . . . وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ ٤٠ النور (٢٤).

(٨) صحى، د، ز، ضحى، ظ.

(٩) ليست في، ظ.

(١٠) يسلوا، ز، وعجزه: (وأقفر من سلمى التعانيق والثقل) البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح مدح فيها هرم بن سنان والحارث بن عوف المري. وبعده:

وقد كنت من سلمى سنيناً ثمانيا على صير أمر ما يمر وما يحلو

يروى: (. . . وقد كان. . .) (. . . فالثقل) (. . . والثُّجل).

التعانيق، الثجل: موضعان على صير أمر: على قرب منه. زهير ٩٦ ـ ١١٥، شرح الشافية ٢: ٣٠٤، شواهد الشافية ٢٣١ ـ ٢٣٣.

«وليس المقرون بـ(أن) خبراً عند سيبويه»، وذلك لأن (أن) وما بعدها بتأويل المصدر، فيلزم ـ في مثل قولك ـ عسى زيد أن يقوم ـ الإخبار بالحدث عن الجثة، وإنما المقرون بـ(أن) عند، سيبويه مفعول به منصوب على إسقاط الخافض، والفعل بمعنى (قرب)، والتقدير[1]:ـ في / المثال المذكور ـ قرب زيد من أن يقوم، ١٨٤
ثم حذف الجار توسعاً، أو بجعل الفعل بمعنى (قارب)، فلا حذف، والمعنى: قارب زيد القيام.

وأما القائلون بأن (أنْ) وما بعدها[2] خبر، فيقدرون مضافاً: إما في الاسم، أي عسى حال زيد أن يخرج، أو في الخبر، أي عسى زيد صاحب أن يخرج، وفي هذا العذر[3] تكلف؛ إذ[4] لم يظهر المضاف الذي قدروه يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في[5] الخبر.

واعتـذر بعضهم بأنه من باب (زيد عدل وصوم)، وبعضهم بأن (أنْ) زائدة، وليس بشيء، لأنها قد نصبت؛ ولأنها لا تسقط إلا قليلاً.

والكوفيون يرون أن (عسى) في ذلك فعل قاصر بمعنى (قرب)، و(أن) والفعل بدل اشتمال من فاعلها.

ورد بأنه يكون ـ حينئذ[6] ـ بدلاً لازماً يتوقف[7] عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

قلت: ولا مانع من أن يكون البدل لازماً؛ لكونه هو المقصود بالحكم، وكونه تابعاً

---

(١) فالتقدير، ز، ظ.

(٢) بعد، ظ.

(٣) المقدار، د.

(٤) إذا، ز.

(٥) أهملت الفاء في، ز.

(٦) قدمت على (يكون) في، د.

(٧) يتوقت، د، بإهمال الياء.

لا يقدح في اللزوم، فقد رأينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور (رب) إذا كان ظاهراً.

«**ولا يتقدم هنا**» أي في هذا الباب الذي نحن فيه «**الخبر**»، فلا يقال: يفعل[(١)] طفق زيد، ولا أن يفعل عسى زيد؛ لئلا يكثر مخالفة الأصل؛ ولجمود هذه الأفعال.

وقد يعترض الأول بأن خبر (كان) يقع جملة ويتقدم، والثاني بأن (كاد)، و(أوشك) متصرفان.

وقد يجاب بأن التزام كون الخبر جملة، خروج ثان عن الأصل، ففي التقديم ثلاث مخالفات[(٢)] وبأن تصرف (كاد) و(أوشك) ناقص؛ إذ لا يستعمل منهما أمر.

«**وقد يتوسط**»، أي الخبر نحو: طفق يخرجان الزيدان، وكاد يهلكون العصاة.

وظاهر كلامه أن لا فرق في توسط[(٣)] الخبر بين المجرد والمقترن بـ(أن) نحو: عسى أن يخرجا غلاماك، وفي الثاني خلاف: أجازه المبرد والسيرافي والفارسي، وصححه ابن عصفور[(٤)]، ومنعه[(٥)] جماعة منهم الشلوبين.

«**وقد يحذف**» أي الخبر «**إن علم**» كقول عمير بن ضابىء[(٦)] البرجمي[(٧)]:

(١) أهملت الياء في، ز.

(٢) كون الخبر جملة، وتقديمه، والتصرف في معمولات الجامد.

(٣) توسيط، ظ.

(٤) صرح بذلك في المقرب ١: ١٠٠، ولم يحك خلافاً.

(٥) وتبعه، ر، ط.

(٦) صابي، د.

(٧) القائل ضابىء، وليس ابنه عميراً وهو ضابىء بن الحرث بن أرطاة التميمي البرجمي (.. حوالي ٣٠هـ / .. حوالي ٥٠ م) نسبة إلى البراجم، وهم ستة بطون من أولاد حنظلة بن مالك ابن زيد مناة بن تميم. ويدل على نسبة البيت له قوله في القصيدة:

وقائلة: لا يبعد الله ضابئا إذا القرن لم يوجد له من ينازله

الجمحي ١: ١٧١ ـ ١٧٦، ابن قتيبة ١: ٣٥٠ ـ ٣٥٢، الإصابة ٢: ٢١٥، الخزانة ٤: ٨٠

هممت ولم أفعل وكدت وليتني ... تركت على عثمان تبكي حلائله[١]

وكان من خبره أن أباه ضابىء[٢] بن الحارث استعار من قوم كلباً فأعاروه، ثم طلبوه، فرمى أمهم به، فرفعوه لأمير المؤمنين عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ فلما دعي به ليؤدب، شد سكيناً في ساقه ليقتل بها عثمان، فعثر[٣] عليه، وأحسن أدبه، ففي ذلك يقول أبياتاً هذا آخرها.

«**ولا يخلو الاسم**» لكونه مخبراً عنه «**من اختصاص**»[٤]: إما بتعريف نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[٥] وإما بغيره نحو: عسى سائل ذو حاجة أن يفتح الله عليه، واستظهر المصنف بقوله: «**غالباً**» على مجيئه نكرة محضة كقوله[٦]:

عسى فرج يأتي به الله إنه ... له كل يوم في خليقته أمر[٧]

(١) ذكر الشارح أن البيت آخر الأبيات، ولكنه ليس كذلك في ما بين يدي من المراجع، ومن عادة المؤلفين في ما يختارون من القصائد أن يتصرفوا بالحذف والتقديم والتأخير، وأنا معتمد على ما اختار الجمحي أولها

فلا يعطين بعدي امرؤ ضيم خطّة ... حذار لقاء الموت والموت نائله

وقبل الشاهد:

فلا تتبعني إن هلكت ملامة ... فليس بعار قتل من لا تقاتله

وبعده:

وما الفتك ما آمرت فيه ولا الذي ... تخبرّ من لاقيت أنك فاعله

الكامل ١: ٣٣٥، الجمحي ١: ١٧٤ ـ ١٧٥، ابن قتيبة ١: ٣٥١، الكشاف ٢: ٤٥٥، الرضي ٢: ٣٠٤، الخزانة ٤: ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) صابى، د.

(٣) فعبر، ز، ظ.

(٤) الاختصاص، ظ، م.

(٥) ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ... أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ ٥٢ المائدة (٥).

(٦) لم أقف على اسمه.

(٧) راجع البيت في شرح التسهيل ٦٤: ب، ابن عقيل ١: ٢٨٢، المقاصد ٢: ٢١٤ ـ ٢١٥، الهمع ٢: ١٣١، شواهد ابن عقيل ٦٥ ـ ٦٦، الدرر ١: ١٠٩.

[illegible] «عسى» [illegible] المضارعة أي. فتستغني عن الخبر،
وظاهر هذا أنها في هذه الحالة فعل ناقص سدت (أن) وصلتها مسد جزءيه[٥]، وظاهر كلام الجماعة أنها فعل تام، ولا حاجة إلى القول بأنها استغنت عن الخبـر، والمصنف خالفهم قائلاً[٦]: عندي أنها ناقصة دائمًا، أما في: عسى زيد أن يقوم، فظاهر، وأما

---

(١) فارتجى، ز

(٢) أبـو عبـدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي (٥٧٥ ـ ٦٤٦هـ / ١١٨٠ ـ ١٢٤٨م). نسبته إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس. من علماء العربية البارزين. أخذ عن ابن خروف والرندي. وأخذ عنه الشلوبين. من مصنفاته: فصل المقال في أبنية الأفعال، الإفصاح بفوائد الإيضاح، غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح.

البلغة ٢٥٠، البغية ١: ٢٦٧.

(٣) فيغني، م.

(٤) يا، ز.

(٥) أي جزءي جملته التي دخل عليها.

(٦) قال، د، وهذا القول في شرح التسهيل ٦٤: أ. لكن الشارح أسرف في اختصاره؛ لذلك رأيت مفيداً أن أنقله بنصه:

(قلت: والوجه عندي أن تجعل (عسى) ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يوجه وقوع (حسب) عليها في نحو: ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾، فلما لم تخرج (حسب) بهذا عن أصلها لا تخرج (عسى) عن أصلها بمثل: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً﴾، بل يقال في الموضعين: سدت (أن) والفعل مسد الجزءين، ويوجه نحو ﴿عسى الله أن يأتي بالفتح﴾ بأن المرفوع اسم (عسى)، و(أن) والفعل بدل سد مسد جزءي الإسناد كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه، فإن المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام، ومنه قراءة حمزة: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم﴾ ـ بالخطاب ـ على جعل (أن) بدلاً من (الذين) وسدت مسد المفعولين في البدلية، كما سدت مسدهما في قراءة الباقين: ﴿ولا يحسبن﴾ ـ بالياء على جعل ﴿الذين كفروا﴾ فاعلاً، ومثله: (حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل) على رواية من رواه بالفتح في صحيح مسلم).

في: عسى أن يقوم زيد، فقد سدت (أن) وصلتها مسد الجزءين[١] كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[٢]؛ إذ لم يقل أحد أن (حسب) خرجت في ذلك عن أصلها.

«**ولا يختلف لفظ المسند**» وهو (عسى) مثلاً «**لاختلاف ما قبله**» في الإفراد والتذكير وغيرهما، فتقول: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن / يقوموا، وهند[٣] عسى أن تقوم[٤]، والهندان عسى أن تقوما، والهندات ١٨٥
عسى أن يقمن، وإنما لم يختلف لفظ (عسى) في هذه الصور؛ لأنه مسند إلى (أن) وصلتها [لا[٥]] إلى ضمير ما قبله. «**فإن**[٦] **أسند**» أي الفعل الذي هو أحد الثلاثة: (أوشك) و(عسى) و(اخلولق) «**إلى ضميره**»[٧] أي: ضمير ما قبله. «**طابق صاحبه**»، أي: صاحب الضمير. «**معها**» أي: مع هذه الأفعال الثلاثة. «**كما يطابق**» المسند صاحب الضمير «**مع غيرها**» أي: غير هذه الأفعال، فتقول[٨]: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا[٩] أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا[١٠] أن تقوما[١١]، والهندات عسين[١٠] أن يقمن، وكذا يقال: في (أوشك) و(اخلولق). «**وإن كان**» الضمير «**لحاضر**» نحو: عسيت أنا وعسيت أنت[١٢]. «**أو**

(١) الجزين، د، الجزيرين، ز، بإهمال الياء الثانية.

(٢) ﴿... أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ ٢ العنكبوت (٢٩).

(٣) وهندي، ظ.

(٤) وضع هذا المثال بين مثالي المفرد المذكر والمثنى، في، د.

(٥) ليست في، ز.

(٦) وإن، د.

(٧) زاد بعدها في (م): اسمًا أو فاعلاً.

(٨) فتقول، د، ز.

(٩) عسا، ز.

(١٠) عسى، ز.

(١١) يقوما، د، ز، والوجهان جائزان، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في ١: ٩٥-٩٦.

(١٢) أو عسيت، ظ.

غائبات» نحو: الهندات عسين. **«جاز كسر السين»**[١] من (عسى) والفتح هو الأصل والأكثر، وبالكسر قرأ نافع[٢]، وكأن الكسر حينئذ كالعوض عما فات من إجازة إمالة فتحها لمناسبة ما بعدها، وإنما لم تجز الإمالة حينئذٍ؛ لأنها إنما تقع قبل ألف أو راء أو تاء[٣] تأنيث.

«وقد يتصل بها» أي (عسى) **«الضمير الموضوع للنصب»**، فيقال: عساني وعساك وعساه **«اسمًا عند سيبويه»**[٤] **حملاً على (لعل)»** في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت (لعل) مجراها في اقتران خبرها بـ(أن)[٥] كما في قوله[٦]:

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك أخرعا[٧]

(١) سين «عسى»، م.

(٢) في قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ ٢٢ محمد (٤٧).

(٣) هاء تأنيث، ز، ظ.

(٤) راجع الكتاب ١: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٥) أن بخبرها، د.

(٦) أبي نهشل: متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعي التميمي (.. - حوالي ٣٠هـ / .. - حوالي ٦٥٠م). صحابي جليل وشاعر فحل شريف في قومه. مولده في الجاهلية.
الجمحي ١: ٢٠٣ - ٢٠٩، الأغاني ١٥: ٢٩٨ - ٣١٤، المرزباني ٤٦٦، الأمدي ١٩٤، الإصابة ٣: ٣٦٠ - ٣٦١.

(٧) من قصيدة رثى فيها أخاه مالكاً، وقتله خالد بن الوليد رضي الله عنه. مطلعها:
لعمري - وما دهري بتأبين هالك ولا جزع مما أصاب فأوجعا -
لقد كفّن المنهال تحت ردائه فتىً غير مبطان العشيات أروعا
وقبل الشاهد:
فلا تفرحن يوماً بنفسك إنني أرى الموت وقاعاً على من تشجعا
وبعده:
نعيت امرأً لو كان لحمك عنده لآواه مجموعا له أو ممزعا
فلا يهنىء الواشين مقتل مالك فقد اب شانيه إيابا فودّعا
=

الأخرع ـ بالخاء[1] المعجمة والراء ـ الضعيف، يقال: خرع الرجل خرعاً كفرح[2] فرحاً، أي ضعف[3]، وضبطه بعضهم بالجيم والدال المهملة من (الجدع)، وهو قطع الأنف وقطع الأذن وقطع[4] اليد والشفة، وهو [هنا[5]] كناية عن الإذلال، أي: لعلك أن تنزل بك حادثة من الحوادث اللاتي يتركنك[6] ذليلاً. «**وخبراً مقدماً عند المبرد**»[7] والفارسي، فهي باقية على إعمالها عمل (كان)، ولكن قلب الكلام، فجعل الخبر مخبراً عنه وبالعكس، ورد قولها هذا بأنه يستلزم ـ في قول الشاعر[8]:

.... يا أبتا علك أو عساك[9]

= يروى: (لقد غيب...).

ما دهري: ما دأبي وعادتي. المنهال: ابن عصمة الرياحي، كفّن مالكاً يوم قتل. شانئه: شانئه، أي مبغضه، سهل الهمزة للوزن. المفضليات ٢٦٣ ـ ٢٧٠، المقتضب ٣: ٧٤، الكامل ٣: ١٢٣٦ ـ ١٢٤٤، الأغاني ١٥: ٣٠٣، ٣٠٧ ـ ٣١٠، القرشي ٢: ٧٤٢ ـ ٧٥٤، ابن يعيش ٨: ٨٦ ـ ٨٧، الرضي ٢: ٢٠. المغني ١: ٣١٩، السيوطي ٢: ٥٦٥ ـ ٥٦٨، ٦٩٥، الخزانة ١: ٢٣٥، ٢: ٤٣٣ ـ ٤٣٥.

(١) بالحاء، ظ.

(٢) كقرح، ظ.

(٣) ضعيف، ظ.

(٤) وقطع وقطع، ط.

(٥) ليست في، ز.

(٦) تتركنك، ز، ظ.

(٧) قال بذلك في المقتضب ٣: ٧١ ـ ٧٢.

(٨) رؤبة أو العجاج، وليس في ديوانيهما.

(٩) بيت من الرجز رواه سيبويه بروايتين: (عساكا) بألف الإطلاق بعد الكاف، (عساكن) بإلحاق الكلمة تنوين الترنم. وأكثر المؤلفين على أن قبل هذا البيت:

تقول بنتي: قد أنى إناكا

ولكن نقل البغدادي عن أبي محمد الأعرابي أن البيتين من أرجوزتين مختلفتين:

إحداهما مدح الشاعر بها الحرث بن سليم الهجيمي، وفيها

=

الاقتصار على فعل ومنصوبه دون[1] مرفوعه.

ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مدعاهما أن الإعراب قلب المعنى بحاله. **«ونائباً عن المرفوع عند الأخفش»** فهي عنده أيضاً باقية على عملها عمل (كان)، ولكن[2] استعير ضمير[3] النصب مكان ضمير الرفع.

= تقول بنتي: قد أنى إناكا ... فاستعزم الله ودع عساكا
ويدرك الحاجة مختطاكا ... قد كاد يطوي الأرض مرتقاكا

الثانية مدح فيها إبراهيم بن عربي، ومنها:

لما وضعت الكور والوراكا ... عن صلب ملاحك كحاكا
أسر من أمسيها تسعاكا ... أصفر من هجم الهجير صاكا
تصفير أيدي العرس المداكا ... تأنيا علك أو عساكا
يسأل إبراهيم ما ألهاكا ... من سنتين أتتا دراكا

وفي البيت بالرواية المشهورة شاهد على أربع مواضع:

أ - الجمع بين العوض والمعوض منه (يا أبتا).

ب - استعمال (عل) بمعنى (لعل)، وهي لغة.

جـ - اتصال الضمير المتصل بـ(عسى) (عساكا).

د - تنوين الترنم في من روى: (عساكن)، وهو خاص بالقوافي. رؤبة ١٨١، سيبويه ١: ٣٨٨، ٢: ٢٩٩، المقتضب ٣: ٧١، الخصائص ٢: ٩٦، المحتسب ٢: ٢١٣. الشجري ٢: ٧٦، الإنصاف ٢٢٢، ابن يعيش ٢: ١٢، ٣: ١١٨، ١٢٠، ٧: ١٢٣، ٩: ٣٣، الرضي ٢: ٢١، المغني ١: ١٦٢، ١٦٥، ٢: ٧٨٠، المقاصد ٤: ٢٥٢-٢٥٣، التصريح ١: ٢١٣، ٢: ١٧٨، الأشموني ١: ٢٦٧، ٣: ١٥٨، السيوطي ١: ٤٤٣، الهمع ١: ١٣٢، الخزانة ٢: ٤٤١-٤٤٣، الدرر ١: ١٠٩-١١٠.

(١) وترك، ز، ظ.

(٢) لكن، د.

(٣) أهملت الياء في، ز.

ويرده أمران:

أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما تثبت[1] في المنفصل نحو: ما أنا كأنت[2] ولا أنت كأنا، وأما قوله[3]:

ياابن الزبير طال ما عصيكا[4] ....

فالكاف بدل عن التاء[5] بدلاً تصريفياً، لا[6] من باب إنابة ضمير عن ضمير كما ظنه المصنف.

والثاني: أن الخبر ظهر مرفوعاً في قوله[7]:

فقلت: عساها نار كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها[8]

---

(١) يثبت، د، ز، ظ، والتأنيث متعين.

(٢) أهملت النون، ووضع فوق التاء نقطة واحدة في، ظ.

(٣) رجل من حمير لم يسموه.

(٤) عصيتكا، ز، عطيتكا، ظ. والبيت أول أبيات ثلاثة من المشطور يخاطب فيها الشاعر عبدالله بن الزبير رضوان الله عليه. وبعده:

وطالما عَنيتنا إليكا

لنضربن بسيفنا قفيكا

يروى: (...عنيكا...). أبو زيد ١٠٥، المقرب ٢: ١٨٢، الرضي ١: ٢٩٤، شرح الشافية ٣: ٢٠٣، المغني ١: ١٦٤ - ١٦٥، المقاصد ٤: ٥٩١، الأشموني ١: ٢٦٧، ٤: ٢٨٣، السيوطي ١: ٤٤٦، الخزانة ٢: ٢٥٧، شواهد الشافية ٤٢٤ - ٤٢٧.

(٥) الياء، ز، ظ.

(٦) إلا، ز.

(٧) صخر بن جعد الخضري (... - حوالي ١٤٠هـ / ... - حوالي ٧٥٧م) نسبته إلى الخُضْر، وهم: بنو مالك بن طريف من قيس عيلان؛ سموا بذلك لشدة سوادهم. شاعر فصيح من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. السيوطي ١: ٤٤٧.

(٨) فادعرها، ظ. والبيت من قصيدة قالها يتشوق إلى كأس بنت بجير بن جندب. مطلعها:

تذكرت كأسا إذ سمعت حمامة بكت في ذرا نخل طوال جريدها

«**وربما اقتصر عليه**»، أي: على الضمير الموضوع للنصب كقوله:[١]

ولي نفس أقول لها إذا ما[٢] تنازعني لعلي أو عساني[٣]

«**ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم**» فلا يكون الرابط حينئذٍ إلا الضمير دون بقية الروابط، ثم لا يكون ذلك الضمير إلا نفس الفاعل.

«**وكون الفاعل غيره قليل**»، فهما مسألتان كما ذكر، فلا يجوز: كاد[٤] زيد يقوم بكر[٥] أصلاً، ولا: كاد[٤] زيد يموت[٦] أبوه، إلا في القليل كقوله[٧]:

= وقبل الشاهد:

وليل بدت للعين نار كأنها سنا كوكب لا يستبين خمودها

وبعده:

فتسمع قولي قبل حتف يصيبني تسر به أو قبل حتف يصيدها

المغني ١: ١٦٥، المقاصد ٢: ٢٢٧ ـ ٢٢٩، التصريح ١: ٢١٣، السيوطي ١: ٤٤٦ ـ ٤٤٧، الهمع ١: ١٣٢، الدرر ١: ١١٠.

(١) أبي سماك عمران بن حطان بن ظبيان بن لوذان السدوسي الشيباني الخارجي (. . ـ ٨٤هـ / . . ـ ٧٠٣م). شاعر فحل وخطيب لسن. تزوج امرأة من الخوارج ليصرفها عن مذهبها فأضلته، فكان صلباً في مذهبه قائماً بالدعوة إليه. مدح عبدالرحمن بن ملجم الخارجي قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضوان الله عليه ـ بقصيدة جاء فيها:

ياضربة من تقيّ ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا

الآمدي ٩١، الإصابة ٣: ١٧٨ ـ ١٨٠، الخزانة ٢: ٤٣٦ ـ ٤٤١.

(٢) ألحقت (ما) بالعجز في، ز، ولم يميز الشطرين في ظ.

(٣) عاني، ز، ولم أجد في مراجعي مزيداً على هذا البيت. سيبويه ١: ٣٨٨، المقتضب ٣: ٧٢، الخصائص ٣: ٣٥. ابن يعيش ٣: ١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ٧: ١٢٣، المقرب ١: ١٠١، شرح التسهيل ٦٤: أ، ٦٥: أ، الرضي ٢: ٢١، المقاصد ٢: ٢٢٩ ـ ٢٣١، التصريح ١: ٢١٣، الخزانة ٢: ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(٤) كان، ز.

(٥) ذلك، ز، ظ.

(٦) يقوم، د.

(٧) مختلف فيه على أقوال ثلاثة أرجحها الأول:

=

وقــد جعلت إذا مـا قمـت يثقلنـي ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل[1]

وبعضهم أوّل ذلك على أن المعنى : أثقل بثوبي.

أ ـ أبو الخطاب: عمرو بن أحمر بن العمرّد بن عامر الباهلي (. . ـ حوالي ٦٥هـ / . . ـ حوالي ٦٨٥م).
شاعر فحل مخضرم الجاهلية والإسلام شهد مغازي الروم وأصيبت إحدى عينيه، ونزل الشام مع خيل خالد بن الوليد حين وجهه إليه أبو بكر. أدرك خلافة عبدالملك بن مروان. وضعه ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام. الجمحي ٢: ٥٧١، ٥٨٠ ـ ٥٨١، ابن قتيبة ١: ٣٥٦ ـ ٣٥٩، الأغاني ٨: ٢٣٤ ـ ٢٣٥، الإصابة ٣: ١١٢.

ب ـ أبو حية النميري الهيثم بن الربيع بن زرارة بن كبير (. . ـ حوالي ١٨٣هـ / . . ـ حوالي ٨٠٠م). , من بني عامر بن صعصعة.
شاعر راجز فصيح، لكنه موصوف بالهوج والكذب والجبن والبخل، اتخذ سيفاً من خشب أو كالخشب، وسماه: لعاب المنيّة. مخضرم الدولتين الأموية والعباسية. وفي مماته خلاف.
الأغاني ١٦: ٣٠٧ ـ ٣١٠، ابن قتيبة ٢: ٧٧٤ ـ ٧٧٥، الآمدي ١٠٣، الخزانة ٣: ١٥٤، ٤: ٢٨٣ ـ ٢٨٥.

جـ ـ الحكم الأعرج بن عبدل بن جبلة بن عمرو الأسدي (. . ـ حوالي ١٠٠ هـ / . . ـ حوالي ٧١٨م). شاعر مبرز هجاء أعرج أحدب يمشي على العصا. ولد ونشأ بالكوفة، فلما استولى عليها ابن الزبير نفاه مع من نفى، فذهب إلى الشام، فأكرمه عبدالملك بن مروان. كان يكتب حاجته على عصاه فيبعث بها إلى الأمراء فلا يرد له طلب.
الأغاني ٢: ٤٠٤ ـ ٤٢٦، الآمدي ١٦١، فوات الوفيات ١: ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(١) التميل، ظ. والبيت بالرواية المذكورة متداول بين النحويين، لكنها مصحّفة عن: (. . . الشارب السكر) والبيت ضمن أبيات خمسة، وهي:

مـا للكـواعب ياعيسـاء قـد جعلت تَزْوَرُّ عني وتطوى دوني الحجـر
قـد كنـت فـراج أبـواب مغلقـة ذب الريـاد إذا مـا خولـس النظر
فقـد جعـلت أرى الشخصيـن أربعـة والواحـد اثنيـن مما بورك النظر
وقـد جعـلتُ إذا مـا قمـت يوجعني ظهـري فقمتُ قيام الشارب السـكر
وكنـت أمشي علـى رجلّي معتـدلا فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وأنت خبير بأنه يلزم على[١] الحكم الأول أن لا يكون [اسم[٢]] هذه الأفعال ضمير الشأن، نحو: كاد يقوم أخواك[٣] ويرد عليه قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ[٤]
١٨٦ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[٥] على قراءة من قرأ (يزيغ[٦]) بياء الغيبة؛ إذ لا يجوز أن يكون من باب التنازع وإلا وجب تأنيث أحد الفعلين لإسناده إلى ضمير المؤنث، وإنما هو على إضمار ضمير الشأن في (كاد)، ولا يخفاك أن هذا بظاهره[٧] معارض لقوله: ـ قبل في (جعل) ـ وندر إسنادها إلى ضمير شأن[٨].

«**وتنفى (كاد) إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً**» نحو: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[٩]، لكن لا نسلم أن الدال على وقوع الفعل كذلك هو نفي (كاد)، وإنما

= وفي المقطوعة إقواء، فالثلاثة الأول رويّها مضموم، ورويّ الأخيرين مكسور. عيساء اسم امرأة، ويروى: دهماء. ذب الرياد: خفيف الحركة. الحيوان ٦: ٤٨٣ ـ ٤٨٤، البيان ٣: ٧٥، الموشح ١١٨، المقرب ١: ١٠١، شرح التسهيل ٦٣:ب، شواهد التوضيح ٧٨، الرضي ٢: ٣٠٧، المغني ٢: ٦٤١، المقاصد ٢: ١٧٣ ـ ١٧٦، التصريح ١: ٢٠٤، ٢٠٦، الأشموني ١: ٢٦٣ ـ ٢٦٤، السيوطي ٢: ٩١٠، شذور الذهب ١٩٠، ٢٧٥، الهمع ١: ١٢٨، ١٣١، الخزانة ٤: ٩٣ ـ ٩٥، الدرر ١: ١٠٢ ـ ١٠٣، ١٠٩.

(١) عن، ز، ظ.

(٢) ليست في، ز.

(٣) أخوك، ظ.

(٤) تزيع، ز، ظ.

(٥) ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ .... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ١١٧ التوبة (٩).

(٦) قرأ بها حمزة وحفص عن عاصم، وباقي العشرة بالتاء مفتوحة. الكشاف ٢: ٣١٨، البحر ٥: ١٠٩، النشر ٢: ٢٨١.

(٧) ظاهره، د.

(٨) الشأن، د، سان، ظ.

(٩) ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ . . .﴾ ٧١ البقرة (٢).

الدال على ذلك قرينة تعنتهم في قولهم ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[1] و﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾[2][3]، ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا﴾[4] ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾[2][5] وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل، وأنه إن فعل فبعسر[6] وعدم سهولة.

وقال المصنف[7]: وقد يقول القائل: لم يكد زيد يفعل، ومراده أنه فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولاً. فكلامه في الشرح ظاهر في مخالفة كلامه في المتن. «**أو**»[8] إعلاماً «**بعدمه**» أي: بعدم[9] الفعل. «**وعدم مقاربته**» كقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[10]، أي: لم يرها، ولم يقارب رؤيتها.

والحق أن (كاد) كغيرها من الأفعال، فإثباتها إثبات لمعناها، وهو مقاربة[11] الفعل نحو: كاد زيد يقوم، أي: قارب، لكن يلزم من ذلك نفي مضمون الخبر؛ لأن قربك

---

(١) ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً قَالُوٓا۟ ... قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ ٦٧ البقرة (٢).

(٢) ليست الآيتان في، د.

(٣) ﴿قَالُوا۟ ... قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ ٦٨ البقرة (٢).

(٤) ﴿قَالُوا۟ ... قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ ٦٩ البقرة (٢).

(٥) ﴿قَالُوا۟ ... إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ ٧٠ البقرة (٢).

(٦) بعسر، ز، ظ.

(٧) في شرح التسهيل ٦٥: أ.

(٨) وضع مكانها واواً في، ظ.

(٩) عدم، د.

(١٠) ﴿... ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ... وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ ٤٠ النور (٢٤).

(١١) أهملت الباء في، د، مقانة، ظ.

من الفعل[١] لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك؛ إذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذاً[٢] فيه لا قريباً منه، ونفيها نفي لمعناها، وهو مقاربة الفعل أيضاً، نحو: ما كاد زيد يقوم، فهو نفي للقرب من الفعل، وهو أبلغ من نفي الفعل نفسه، فإن قولك: ما قربت من الضرب. آكد في[٣] نفي الضرب من قولك: ما ضربت، بلى قد يجيء[٤] مع نفي (كاد) قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه، فتعمل[٥] على حسب تلك القرينة، وهي المفيدة[٦] حينئذ لثبوت مضمون الخبر لا نفي (كاد) كما[٧] قدمناه، فالمصنف[٨] لم يحرر القول في ذلك.

وذهب قوم إلى [أن[٩]] إثبات (كاد) نفي ونفيه إثبات؛ تمسكاً بالآية الكريمة، وبقول ذي الرمة[١٠]:

إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس[١١] الهوى من حب مية يبرح[١٢]

(١) الأفعال، ز، ظ.

(٢) داخلاً، ز، ظ.

(٣) من، ظ.

(٤) تجي، د.

(٥) فيعمل، د، فعمل، ز.

(٦) المقيدة، ز، ظ.

(٧) على ما، د.

(٨) والمص، د، والاختصار لهذه الكلمة عادته.

(٩) سقطت م، ز، ظ.

(١٠) غيلان من عقبة.

(١١) دسيس، ز.

(١٢) من قصيدة مطلعها:

أمنزلتي ميّ سلام عليكما على النأي والنائي يود وينصح

وقبل الشاهد:

على حين راهقت الثلاثين وارعوت لداتي وكاد الحلم بالجهل يرجح

وبعده:

=

وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري[١] لغزاً فقال:

أنحويّ هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني[٢] جرهم وثمود
إذا نفيت ـ والله أعلم ـ أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود[٣]

فلا القرب يبدي من هواها ملالة ولا حبها إن تنزح الدار ينزح

يروى: (إذا غير الهجر...) رسيس الهوى: مسه.

يقال: إن عبد الله بن شبرمة انتقده في قوله: (لم يكد...)، فقال: إذن برح حبها ياهذا، فغيره ذو الرمة بقوله: (لم أجد...)، وانتقاده مبني على أن نفي (كاد) إثبات، وقد تولى الشارح إيضاح ما فيه من فساد.

ذو الرمة ٧٧ ـ ٩٢، الموشح ٢٨٣ ـ ٢٨٤، ابن يعيش ٧: ١٢٤، ١٢٥، شرح التسهيل ٦٥: أ، ابن مالك ١: ١٤٩، شواهد التوضيح ٨٠، الرضي ٢: ٣٠٢، الأشموني ١: ٣٦٨، الخزانة ٤: ٧٤ ـ ٧٦، الدرر ١: ١١٠.

(١) أبو العلاء أحمد بن سليمان.

(٢) لسابي، ظ.

(٣) حجود، ظ. ولم أجدهما في سقط الزند ولا في اللزوميات، وصدر البيت الثاني يروى هكذا:

إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت ....

وقد أجابه ابن مالك فقال:

نعم هي كاد المرء أن يرد الحمى فتأتي لإثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

وأجابه الشهاب الحجازي بقوله:

لقد كاد هذا اللغز يصدىء فكرتي وما كدت منه اشتفي بورود
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى وممتنع عن فهم كل بليد

وجواب الشهاب في البيت الأول، فإن اللغز لم يصدىء فكرته، وقد استقى منه، والفعل (كاد) مثبت في الأول منفي في الثاني، فكان الأثر بالعكس، ولا يخفى أن الجوابين مبنيان على التسليم بأن (كاد) إثباتها نفي، . ونفيها إثبات، وقد ظهر لك فساده.

ابن مالك ١: ١٤٩، المغني ٢: ٧٣٨، الأشموني والصبان ١: ٢٦٨، الهمع ١: ١٣٢، الدرر ١: ١١٠.

وقد علمت ما فيه[(١)].

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: لو صح قولهم في ذلك لكانت (قارب) كذلك في قولك: قارب زيد الخروج، وما قاربه.

والحق أن استفادة[(٢)] الإثبات ليس من قوله تعالى: ﴿.. وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[(٣)]، بل [من[(٤)]] قوله تعالى: ﴿...... فَذَبَحُوهَا ....﴾.

وثم[(٥)] مذهب ثالث، وهو التفصيل بين نفي الماضي، فيكون إثباتاً نظراً إلى ظاهر ﴿... وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[(٣)]، ونفي غير الماضي، فلا يكون إثباتاً كقياس[(٦)] سائر الأفعال نظراً إلى ﴿... لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا[(٧)] ...﴾ والصحيح ما قررناه.

«ولا تزاد»[(٨)] (كاد) **«خلافاً للأخفش»**[(٩)] فإنه أجاز زيادتها تمسكاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[(١٠)] [وأول بأن المعنى: أكاد أخفيها[(١١)]]، فلا أقول: هي آتية.

«واستعمل مضارع[(١٢)] **كاد»** نحو: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا[(١٣)]﴾ **«وأوشك»** نحو:

---

(١) عليه، د.

(٢) استعاذة، ز، ظ.

(٣) من الآية ٧١ البقرة (٢)، ومرت في ص ٣٠٨

(٤) ليست في، ظ.

(٥) ومن ثم، ظ.

(٦) لقياس، د.

(٧) من الآية ٤٠ النور (٢٤)، ومرت في ص ٣٠٩.

(٨) يزاد، ز.

(٩) سعيد بن مسعدة.

(١٠) ﴿... لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ ١٥ طه (٢٠).

(١١) ليست في، ظ.

(١٢) أهملت الضاد في، ظ.

(١٣) من الآية ٤٠ النور (٢٤) راجعها في ص ٣٠٩.

يوشك من فر من منيته[١] ....

«وجعل»[٢] حكى الكسائي[٣]: (إن البعير ليهرم[٤] حتى يجعل إذا شرب [الماء[٥]] مجه)، وفيه شاهد ثانٍ[٦]، وهو ورود الخبر جملة فعلية[٧] مصدرة بإذا.

«وندر[٨] اسم فاعل (أوشك)» وهذه الإضافة كما في قولهم: حب رمان زيد، فإن القصد إلى إضافة الحب المختص بكونه[٩] للرمان[١٠] إلى زيد، وكذا القصد إلى إضافة الاسم المختص بالفاعل إلى (أوشك)، وتحقيقه: أن مطلق/ الحب ١٨٧
مضاف إلى الرمان، والحب المقيد بالإضافة إلى الرمان مضاف إلى زيد، وكذا ما نحن فيه كقوله[١١]:

فإنك[١٢] موشك أن لا تراها[١٣] وتعدو دون غاضرة[١٤] العوادي[١٥]

---

(١) عجزه (في بعض غراته يوافقها) وقد مر الكلام عليه في ص ٢٩١

(٢) ليست هذه في (م) وفيه زيادة على ما هنا وهي: (ومضارع طفق). وليست في أكثر أصوله.

(٣) السكاكي، ظ، وهو تصحيف ظاهر.

(٤) ليهزم، ظ.

(٥) ليست في، ظ.

(٦) تان، ظ.

(٧) فعلته، ز.

(٨) وقد ورد، د.

(٩) يكونه، ز.

(١٠) للزمان، ز، ظ.

(١١) كثيّر عزة.

(١٢) وذلك، د، ز، ظ، وهو خطأ مع سياق القصيدة.

(١٣) يراها، د.

(١٤) عاصرة، د.

(١٥) العواري، د. من قصيدة قالها في غاضرة: جارية لأم البنين بنت عبدالعزيز بن مروان، وزوج الوليد ابن عبدالملك بن مروان. مطلعها:

شجا إظعان غاضرة الغوادي بغير مشورة عرضاً فؤادي

«وكاد» كقول كثير:

أموت أسىً يوم الرجام[١] وإنني يقيناً لرهن بالذي أنا كائد[٢]

قال المصنف[٣]: أراد: بالموت الذي كدت آتيه، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل.

= وقبل الشاهد:

وقال الناصحون تحل منها ببذل قبل شيمتها الجماد

وبعده:

فأسررت الندامة يوم نادى برد جمال غاضرة المنادي

كثير ٢: ١٥٥ - ١٦٦، وليس الشاهد فيها، الأغاني ٦: ٢١٩، ٢٢١ - ٢٢٢، ١٢، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٦، ابن مالك ١: ١٤٧، المقاصد ٢: ٢٠٥ - ٢٠٨، التصريح ١: ٢٠٨، الأشموني ١: ٢٦٥، الهمع ١: ١٢٩، الدرر ١: ١٠٤.

(١) الزحام، د، ظ، والتصحيح عن مراجع الشاهد.

(٢) من قصيدة رثى فيها عبدالعزيز بن مروان، والشاهد رابعها، وقبله:

وكدت وقد سالت من العين عبرة سها عاند منها وأسبل عاند

قذيت بها والعين سهو دموعها وعوارها في باطن الجفن زائد

فإن تركت للكحل لم يترك البكا وتشري إذا ما حشحشتها المراود

وبعده:

فإن مطيي قد عفا فكأنه بأودية الرنقاء صحم أوابد

عاند: الأولى بمعنى مخالف، والثانية بمعنى سائل. قذيت: من القذى، وهو ما يسقط في العين. السهو: السكون واللين. عوارها: قذاها، والضمير عائد على العين. تشري: تلج في البكاء. حشحشتها: حركتها. الرجام: موضع. مطيي: كذا، ولم أتبين المعنى. الرنقاء: قاع لا ينبت شيئاً بين دار خزاعة ودار سليم. صحم، جمع أصحم أو صحماء، والصحمة: سواد إلى صفرة، أو حمرة في بياض، ويعني حمر الوحش وأتنهن. الأوابد: الوحوش.

كثير ٢: ١١٤ - ١١٨، ابن مالك ١: ١٤٧، ابن عقيل ١: ٢٩١، المقاصد ٢: ١٩٨ - ٢٠٣، التصريح ١: ٢٠٨، الأشموني ١: ٢٦٥، الهمع ١: ١٢٩، شواهد ابن عقيل ٧٠، الدرر ١: ١٠٤.

(٣) لم أجده في شرح التسهيل ٦٥: أ، ولا في شرح الكافية ١: ١٤٧.

وقد حكى الجوهري[١] مضارع[٢] (طفق)، وقد سلف، قال المصنف[٣]: ولم أره لغيره.

قلت: وحكى ابن ظفر[٤] في شرح المقامات: عسيت أعسى. قال النيلي[٥]: وعلى هذا فيقال: (عاسٍ).

وقال العماني:[٦] في شرح الفصيح[٧]: وزعم بعضهم أنه يقال: عسى يعسو وعسى يعسى، فتكون[٨] على هذا متصرفة. انتهى.

---

(١) في الصحاح ٤: ١٥١٧.

(٢) أعجمت الراء في، ظ.

(٣) في شرح التسهيل ٦٥: أ.

(٤) أبو عبدالله محمد حجة الدين بن عبدالله بن محمد بن ظفر الصقلي المكي (٤٩٧ ـ ٥٦٥هـ / ١١٠٤ ـ ١١٧٠م). وبعضهم يسميه: محمد بن محمد، ويكنيه: أبا جعفر. عالم باللغة والأدب وتفسير القرآن العزيز.
ولد في صقلية، ونشأ في مكة، وطوف في الأرض حتى استقر به المقام في حماة بالشام، وفيها مات، ألف: ينبوع الحياة: في التفسير، اثنا عشر مجلداً، أنباء نجباء الأبناء ـ ط، سلوان المطاع في عدوان الأتباع ـ ط، المطول: شرح مقامات الحريري، التنقيب على ما في المقامات من الغريب. وغير ذلك.
معجم الأدباء ١٩: ٤٨ ـ ٤٩، الوفيات ٤: ٣٩٥ ـ ٣٩٧، البغية ١: ١٤٢ ـ ١٤٣، كشف الظنون ١: ١٧٨٨.

(٥) جماعة، لم يظهر لي من المراد، ومنهم: إبراهيم تقي الدين بن الحسين بن عبدالله الطائي، له شرح على كافية ابن الحاجب، ولم أقف على متوفاه. ذكره في البغية ١: ٤١٠، مفتاح السعادة ١: ١٨٦، الخزانة ٣: ١٥٦، كشف الظنون ٢: ١٣٧٦.

(٦) لم أعرف عنه شيئاً.

(٧) تأليف أحمد بن يحيى الملقب: ثعلب.

(٨) فيكون، ز، ظ.

وفي حُلى[1] العلا لعبدالدائم القيرواني[2]: لا يقال ـ من (عسيت) ـ يفعل ولا فاعل، إلا أن أبازيد[3] حكى (عَسٍ)، قال: وقد قال المعري[4]:

عساك تعذر (إن قصرّت[5]] في مِدَحي
فإن[6] مثلي بهجران[7] القريض عسي[8]

قال النيلي: إن[9] (عسٍ) هناك بمعنى (خليق). وقد وقع هذا الوهم بعينه للمصنف في شرح هذا الكتاب، وذلك أنه قال في باب التعجب[10]:

---

(١) خلى، ظ.

(٢) أبي القاسم عبدالدائم بن مرزوق بن جبير. لغوي من أهل الأندلس، رحل إلى المشرق ولقي أبا العلاء المعري وروى عنه شيئاً من سقط الزند. كان حياً سنة (٤٦٧هـ). روى عنه أبو جعفر محمد بن حكم السرقسطي. القفطي ٢: ١٥٨، البغية ٢: ٧٥.

(٣) سعيد بن أوس الأنصاري.

(٤) أبو العلاء أحمد بن سليمان.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) فإني، ز.

(٧) لهجران، د.

(٨) الأخير في قصيدة هنأ بها بعض الأمراء بعرس بعد أن تقاضاه بذلك. مطلعها:

لولا تحية بعض الأربع الدُّرُس ما هاب حد لساني حادث الخُبَس

وقبل الشاهد:

والناس في غمرات من مقالهم لا يظفرون بغير المنطق الوَدِس
ولا يفيدون نفعاً في كلامهم وهل يفيدك معنىً نغمة الجرس!!

الدرس، جمع دارس: مندثر. حبس، جمع خُبْسة: العي عن الكلام. الودس: فيه عيوب.
عسي: قال التبريزي أصله بتشديد الياء، ثم خفف. وقال البطليوسي: هو عسٍ.
شروح سقط الزند ٢: ٦٨٩ ـ ٧١٤.

(٩) إنما، ز، إنما هو، ظ.

(١٠) ١٤٦: ب

شذ[1] قولهم: ما أعساه، وأعس به، بمعنى: ما أحقه، وأحقق به، فبنوه من فعل غير متصرف.

وهذا أشد[2] في الغلط، لأنه معترف بالمعنى، مع توهمه أن الفعل جامد، وأنه[3] (عسى) التي للمقاربة.

---

(١) شد، د، ظ.

(٢) أشد، ط.

(٣) وأن، ظ.

الفهارس

- ١ -

فهرس الآيات

سورة آل عمران

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أمّن أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم . . .﴾	١٠٩	٢٣٦
﴿لقد تاب الله على النبى والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رءوف رحيم﴾	١١٧	٣٠٨
سورة يونس		
﴿قل من يرزقكم من السماء والأرض أمّن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحيّ من الميت ويخرج الميّت من الحي ومن يدبّر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون﴾	٣١	٥٦
سورة هود:		
﴿ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن مايحسبه ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون﴾	٨	٢٠٤
﴿فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ماشاء ربك إن ربك فعال لما يريد. وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ﴾	١٠٦،١٠٧،١٠٨	١٧٩
سورة يوسف		
﴿قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون﴾	١٤	١٢٨
﴿وإن كان قميصه قدّ من دبر فكذبت وهو من الصادقين﴾	٢٧	١٨٧
﴿. . . فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم﴾	٣١	٢٦٧
﴿فلما استيئسوا منه خلصوا نجيا قال كبيرهم ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقا من الله . . .﴾	٨٠	٢١

- ٢ -

فهرس الحديث والأثر

ـ ٣ ـ

فهرسُ الأشعار

قافية الهمزة

قافية الباء

قافية التاء

قافية الثاء

قافية الحاء

قافية الدال

قافية الراء

قافية الزاي

قافية السين

قافية الظاء

قافية العين

قافية الفاء

قافية القاف

قافية الكاف

قافية اللام

قافية الميم

قافية النون

(قافية الهاء)

(قافية الياء)

قافية الألف اللينة

- ٤ -

فهرس الأمثال